

A



WO/PBC/18/22

الأصل: بالإنكليزية  
التاريخ: 12 أبريل 2012

## لجنة البرنامج والميزانية

### الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 12 إلى 16 سبتمبر 2011

#### المشروع

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

## المحتويات

الصفحة	البند
3	البند 1: افتتاح الدورة.....
5	البند 2: اعتماد جدول الأعمال.....
10	البند 3: تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وتوصياتها.....
15	البند 4: الحوكمة في الويبو.....
28	البند 5: عرض لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD).....
34	البند 6: تقرير مراجع الحسابات الخارجي: الموارد البشرية.....
36	البند 7: تقرير أداء البرنامج لعام 2010.....
37	البند 8: البيانات المالية السنوية لسنة 2010 ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011.....
43	البند 9: تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: قضايا وآثار.....
44	البند 10: وضع استخدام الأموال الاحتياطية.....
47	البند 11: سياسة الاستثمار.....
48	البند 12: سياسة اللغات.....
62	البند 13: اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013.....
129	البند 14: إطار الويبو بشأن التخطيط لرأس المال وإدارته.....
130	البند 15: اقتراح بشأن توظيف المال لتمويل بعض أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....
132	البند 16: مستجدات برنامج التقييم الاستراتيجي.....
135	البند 17: تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد.....
137	البند 18: تقرير مرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة واقتراح بشأنه.....
139	البند 19: تقرير عن التقدم المحرز في مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية...
139	البند 20: تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضمانا للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.....
140	البند 21: تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام شامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو.....
142	البند 22: اعتماد التقرير.....
143	البند 23: اختتام الدورة.....

1. عقدت لجنة البرنامج والميزانية دورتها الثامنة عشرة في مقر الويبو من 12 إلى 16 سبتمبر 2011.

2. تألفت اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر وأنغولا وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية وجيبوتي ومصر وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان والمكسيك ونيجيريا وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم المنصب) وطاجيكستان وتايلند وتونس وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزامبيا (53). وفيما يلي الدول الأعضاء في اللجنة التي كانت ممثلة في هذه الدورة: الجزائر وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وجيبوتي ومصر وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا والهند وإيطاليا وإيران (جمهورية - الإسلامية) واليابان والمكسيك ونيجيريا وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتايلند وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزامبيا (42). علاوة على ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة ممثلة بصفة مراقب: أفغانستان وأندورا وأستراليا والبحرين وشيلي والسلفادور وإثيوبيا والكرسي الرسولي والعراق والكويت ولبنان وماليزيا وموناكو ونيبال وهولندا وبنما والفلبين والبرتغال والمملكة العربية السعودية سلوفينيا وسري لانكا وتوغو وترينيداد وتوباغو (24). وترد قائمة المشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

## البند 1 افتتاح الدورة

3. رحب رئيس اللجنة بوفود الدول الأعضاء والتمس منهم الإيجاز في بياناتهم الافتتاحية نظرا لجدول الأعمال الحافل لهذه الدورة. وأضاف أن التركيز في هذه الدورة كان هو الاعتماد على العمل المنجز خلال الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية (من 27 يونيو إلى 1 يوليو 2011). ودعا الرئيس الوفود إلى الاطلاع على ملخص رئيس لجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة WO/PBC/17/8) وعلى الوثيقة الثانية للأسئلة والأجوبة بشأن البرنامج والميزانية التي جمعها الأمانة. واعتذر الرئيس عن التأخير في توفير وثيقة الرؤساء بشأن الحوكمة الذي عكف على إعدادها مع سفير بربادوس (رئيس لجنة التنسيق)، للأسف بسبب تعارض الجداول الزمنية للرئيسين وأضاف أن الوثيقة لن تتوفر إلا لاحقا خلال الأسبوع ودعا الرئيس المدير العام إلى تقديم ملاحظاته الافتتاحية.

4. ورحب المدير العام بالوفود وذكر بأن مشاورات غير رسمية عديدة قد جرت بين اجتماع يونيو غير الرسمي للجنة البرنامج والميزانية والدورة الحالية. وشكر الدول الأعضاء على إسهامها المركز جدا والبناء في تقدم المشاورات. وشكر أيضا زملاءه في الأمانة على عملهم الجهد خلال المشاورات ولإعداد الوثائق الجديدة المطلوبة. وفي إشارة إلى عنوان جدول الأعمال "التدقيق والرقابة"، وأعرب المدير العام عن سروره بأن يتحدث عن التقدم الجيد جدا المحرز هذا العام في هذا المجال. وتحدث عن إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورحب المدير العام برئاسة هذه اللجنة السيدة سانز ريترادو التي كانت حاضرة في هذه الدورة. وأضاف المدير العام أن هذه اللجنة الجديدة قد اعتمدت مقارنة قائمة على المخاطر وقدمت إلى الأمانة إرشادات مفيدة للغاية. وقال المدير العام إن الأمانة تعترم مواصلة التعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأضاف بأن عددا كبيرا من توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد تم وأن عدد التوصيات العالقة قد نقص. وأعلن عن إتمام المدير العام عملية اختيار مدير جديد لهذه اللجنة. ووفقا للإجراء، سيقتراح المرشح المختار على لجنة التنسيق في اجتماعها في سبتمبر 2011. وأوضح المدير العام أنه تحت عنوان "السياسات المقترحة" قدم إلى لجنة البرنامج والميزانية سياستان مقترحتان مهمتان جدا، وهما سياسة الاستثمار وسياسة اللغات، وكتلتها كانتا قيد الإعداد وموضوع مناقشة مع الدول الأعضاء لمدة أكثر من عام. وأعرب المدير العام عن أمله في التوصل إلى خلاصات بشأن هاتين

السياسيين المقترحين. وفيما يتعلق ببرنامج التقييم الاستراتيجي، قال المدير العام إنه من المرتقب إجراء التحديتات المنتظمة سواء على مستوى الدول الأعضاء أو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، باختصار البرنامج في طريقه إلى الإتمام بنهاية 2012. ثم ستدخل المنظمة في مرحلة عادية من التحسين المتواصل. ورأى المدير العام أن أحد الإنجازات الرئيسية لبرنامج التقييم الاستراتيجي خلال هذا العام هو الحصول على قدر أكبر من الفهم والمساهمة من جانب الموظفين في مختلف مشروعات برنامج التقييم الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالعنوان "التقدم المحرز في المشروعات الرئيسية"، قال المدير العام إن المنظمة قد ساهمت في هذه المشروعات الثلاثة. وفي إطار مشروع المبنى الجديد، فقد تم انتقال نحو 500 موظف إلى المبنى الجديد. وقد تلقينا ردود أفعال إيجابية جدا عن جودة جو العمل الذي ساد. وسيدشن المبنى الجديد في 27 سبتمبر 2011. لكن موقع البناء سيديم طيلة العامين المقبلين لأن بناء قاعة المؤتمرات الجديدة قد بدأ بعد إبرام العقد مع المقاول العام للمشروع. وأضاف بأن قدرا كبيرا من العمل كان قيد الإنجاز في الباحة الأمامية للمبنى الذي سيتواصل العمل فيه لمدة عامين وسيؤدي ذلك إلى بعض الاضطراب في بهو مبنى أرباد بوكش حيث يفترض أن يكون المرر الرابط بين البهو وقاعة المؤتمرات الجديدة. والأمر المزج الثاني هو وجود الأشغال على طريق فيرينه حيث أكملت الويبو تجديد جزء من هذا الطريق على مسؤوليتها. وما لم يكتمل بعد هو على مسؤولية مجلس مدينة جنيف. ومن المؤمل أن يكتمل العمل قبل نهاية هذا العام. ثم أشار المدير العام إلى مشروع رئيسي آخر، وهو التخطيط للموارد المؤسسية حيث إن العمل على قدم وساق على أمور أخرى، منها بوجه خاص تحديث أنظمة الموارد البشرية وتطوير مراقبة الأعمال. وشدد المدير العام على أن البند المحوري بشأن جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية هو البرنامج والميزانية 2012-2013. ورأى أن جميع المساهمات الواردة في الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في يونيو قد أدرجت في هذا الاقتراح مع استثناء واحد هو مستوى البرنامج والميزانية. ورأى المدير العام أن هذه كانت مسألة معقدة. وبسبب السمات الخاصة لعملية إعداد الميزانية في الويبو، وقد كانت مختلفة اختلافا طفيفا عن هذا النوع من العمليات في منظمات دولية أخرى، لم يكن اقتراح ميزانية الويبو طلبا للتمويل، بل كان بالأحرى طلبا لإدارة من الإدارات كي تنفق. وأوضح المدير العام أن الأمانة عندما قدرت أن الدخل سيرتفع بنسبة 4,7 في المائة كانت تقدر ذلك على اعتبار التطورات في أنظمة الويبو للتسجيل المدرة للإيراد في فترة العامين التالية. وأضاف أنه لم يحدث أي تغير في اشتراكات الدول الأعضاء التي عرفت نموا اسميا صفريا. وقد توقعت الأمانة نموا في الإيراد بنسبة 4,7 في المائة. لكن هناك قدر كبير من عدم اليقين يسبب قلقا بالغا فيما يتعلق بمشهد الاقتصاد العالمي في المستقبل. وكان من الصعب جدا تقييم عدم اليقين كليا، لهذا رأت الأمانة أن أفضل مقارنة هي العمل على أساس ما ثبت من نموذج التوقعات وبيانات الويبو والتكيف كلما أشارت البيانات إلى أن التكيف لازم. وقد عرفت الأشهر الستة الأولى من العام ارتفاعا في عدد من الطلبات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 9,58 في المائة. وأشار المدير العام إلى اتجاهين مستمرين في الاقتصاد وربما هما يميزان الويبو عن مجالات أخرى: أحد هذين الاتجاهين هو أن نسبة الاستثمار في الأصول غير الملموسة كان يتزايد بوتيرة أسرع من نسبة الاستثمار في الأصول الملموسة، وكذلك كان طوال 15-20 عاما الماضية في الاقتصادات المتقدمة. وبالفعل عرفت بعض الاقتصادات نسبة إجمالي من الاستثمارات في الأصول غير الملموسة أعلى من إجمالي الاستثمارات في الأصول الملموسة. والاتجاه الثاني المستمر يتعلق بنمو متعدد الأقطاب. مثلا، كانت الطلبات الواردة هذا العام من الصين (في الستة أشهر الأولى) تبلغ 42 في المائة (على أساس أنها 7,5 في المائة من الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات). وتجاوزت الطلبات الواردة من جمهورية كوريا 20 في المائة أيضا على أساس أنها 5,8 في المائة من الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى المدير العام أن هذين الاتجاهين المستمرين قدما جزءا من توضيح السبب الذي أدى إلى احتمال رؤية البيانات على أنها متنسقة بالكامل مع البيانات التي رأيناها في كل مكان في الاقتصاد والسبب الذي جعل الأمانة ترى أن المقاربة المهنية الملائمة هي العمل على أساس ما ثبت من نموذج التوقعات وبيانات الويبو واستخدام الآليات المتاحة للتكيف كلما أشارت البيانات إلى ذلك. ومن هذه الآليات فريق الويبو الداخلي لإدارة الأزمة الذي اجتمع بانتظام لاستعراض أحدث النتائج المالية والاتجاهات على مستوى الطلبات الواردة وإمكانية مراجعة البرنامج والميزانية إن دعت الضرورة إلى ذلك. وكان "الرمز العام" هو سعر الصرف وارتفاع قيمة الفرنك السويسري مقابل العملات الرئيسية التي تتلقى بها الويبو إيراداتها. فقد ارتفعت قيمة الفرنك السويسري بنسبة فاقت 25 في المائة في فترة قصيرة جدا وأدت بالويبو إلى التخلي عن دخل كان يمكنها أن تتوقع تلقيه. ورغم أنه من الصعب جدا إصدار أي تكهنات

بشأن حركة العملات، رأت الأمانة أن الويبو لن تستمر في التخلي عن مبالغ كبيرة من الدخل نتيجة ارتفاع قيمة العملات. وهذا بسبب آلية التكيف في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد استغرق تنفيذ آلية التسوية هذه ستة أشهر، لذلك فإن الارتفاع السريع جدا والحاد في قيمة الفرنك السويسري جعل المنظمة تظل بلا حماية آلية التكيف لفترة معينة. لكن تلك الحماية ستأتي في نهاية هذا العام عندما تنفذ التصحيحات الخاصة بالفرنك السويسري. وذكر المدير العام أيضا بأن البنك الوطني السويسري قد التزم لإنفاق مبلغ غير محدود لحماية الفرنك السويسري عند مستوى 1,2 لليورو. ولهذه الأسباب لم تُبد الأمانة أي ميل إلى تغيير ما يعرضه النموذج. وفيما يتعلق بنفقات المنظمة، قال المدير العام إن الأمانة اعترفت بأن الدول الأعضاء طالما نادى بقدر من التقشف في نفقات المنظمة. وفي هذا الصدد ونتيجة مشاورات مع الدول الأعضاء، اقترح المدير العام أنه ينبغي ألا ترتفع النفقات بالمقدار نفسه لأن الأمانة توقعت ارتفاعا في دخل المنظمة (4,7 في المائة)، بل ألا تزيد النفقات عن 3 في المائة، أي انخفاض بنسبة 1,7 في المائة عن الاقتراح الأصلي. ورأى المدير العام أنه يمكن تحقيق انخفاض كهذا أساسا بواسطة تدابير فعالة وأضاف أن ذلك لن يؤثر على تحقيق النتائج أو على التزام الأمانة بتحسين تقديم المساعدة في مجال التنمية وتكوين الكفاءات. وختاما، شدد المدير العام على أن لا شيء سيؤثر على الالتزام بالتعاون في مجال التنمية وتحقيق نتائج في هذا الصدد. وأضاف أن هذه الخطوة ستساهم في توفير تدبير التقشف اللازم الذي ما فتئت الدول الأعضاء تلتزمه من المنظمة.

## البند 2 اعتماد جدول الأعمال

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/1 Prov.2.

6. وأعلن الرئيس أن رئيسة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، السيدة سانز ريبرادو، قد تفرغت في تلك الصبيحة لمخاطبة لجنة البرنامج والميزانية. لذلك سيكون التطرق إلى البند 3 من جدول الأعمال (تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتوصياتها) باعتباره جزءا من جدول الأعمال لذلك الصباح. وأضاف الرئيس أن مراجع الحسابات الخارجي، السيد ديديه مونوت، أكد تفرغه في صبيحة يوم الأربعاء 14 سبتمبر 2011 لتقديم تقريره. لذلك، سيقدّم البند 9 على البند 8 لإعطائه معنى أوضح. وأوضح الرئيس أن بنية جدول الأعمال قد وضعت كما في العام الماضي للمساهمة في الاستعراض والمناقشات وتيسيرها في إطار المجموعات الرفيعة المستوى التالية: التدقيق والرقابة واستعراض أداء البرنامج والمالية والسياسات المقترحة والتخطيط ووضع الميزانية وبرنامج التقييم الاستراتيجي والتقارير مرحلية عن المشروعات الرئيسية. واقترح الرئيس تناول البنود بندا بندا للتمكن من مناقشة المسائل الوجيهة مناقشة تامة. وفي غياب أي تعليقات، اعتمد جدول الأعمال بصيغته المقدمة.

## بيانات عامة

7. فتح الرئيس باب تقديم البيانات العامة.

8. وقال وفد سويسرا، متحدثا باسم المجموعة باء، إنه واثق من إحراز تقدم كبير بفضل قيادة الرئيس المقتردة. وشكرت المجموعة باء الأمانة على إعداد جميع الوثائق وبوجه خاص على المشاورات التي عقدتها خلال الأشهر القليلة الماضية. واعترفت المجموعة باء بالمناقشات المثمرة التي دارت خلال الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفد بموقفه وبتقديره للأجوبة المقدمة إلى حد الآن. وأعربت المجموعة باء عن أملها في أن تركز الدول الأعضاء والمجموعات على صقل المواقف المقدمة سابقا وأن تعتمد على ما سبق أن تناولته المناقشات. وهذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية كانت نقطة تحول نوعية بالنسبة إلى الويبو. ومن ناحية أخرى، كانت وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية أول وثيقة تشكل بنيتها ضمن الإطار القائم على النتائج، مما ينبغي أن يساهم في تحسين نوعية البيانات المتاحة في المستقبل. ومن ناحية أخرى أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى زيادة نسبة الشك بشأن توقعات الدخل. وعلى غرار ذلك، كانت هناك مخاوف كبيرة من مستوى النفقات المتزايدة. ورأت المجموعة باء أنه ينبغي للأمانة أن تحدد فورا الوفورات والمكاسب من حيث الكفاءة وتنفيذ تدابير رامية إلى خفض

النفقات. وستصقل المجموعة بآء موقفها بقدر أكبر خلال مناقشات البند 13 من جدول الأعمال. واطلعت المجموعة على المعلومات التي قدمها المدير العام في بيانه التمهيدى. وأعربت المجموعة عن تقديرها لجهود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للعمل مع الأمانة من أجل خفض عدد التوصيات 11 الخاصة بالمخاطر العالية جدا إلى توصية واحدة والتوصيات 96 الخاصة بالمخاطر العالية جدا إلى 44 توصية. وأكدت المجموعة التزامها بنشاط وباستمرار للعمل مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الاحتفاظ بالتوصيات والتوصيات في المستقبل سعيا إلى إدارة أحسن. وأعربت عن تقديرها للجلسة الإعلامية التي عقدت حديثا وقالت إنها تتطلع إلى تقرير اجتماع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الماضي. وطمأنت المجموعة بآء أيضا الرئيس على التزامها البناء ودعمها لكي تحقق هذه الدورة نتائج إيجابية.

9. وتحدث وفد سلوفينيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق متوجها بالشكر إلى الأمانة لأنها نظمت وأعدت جميع الوثائق من أجل دورة يونيو غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية. ورأت المجموعة أن المناقشات التي دارت خلال الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية كانت مفيدة للغاية بفضل المستوى العالي لالتزام العديد من الوفود. ورأت المجموعة أن المسائل التي تناولتها المناقشات خلال الدورة غير الرسمية ينبغي ألا تطرح مرة أخرى. وأملت المجموعة في أن تتقاسم المجموعات الإقليمية الأخرى هذا الرأي، ولا سيما وأن جميع المجموعات أيدت فكرة تحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية لجميع اجتماعات الويبو. لذلك، أملت المجموعة في تفادي أي ازدواجية في العمل أو تكرار للمواقف المعرب عنها سابقا. وفيما يتعلق بوثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013، أيدت المجموعة الاقتراح بصيغته المعدلة خلال الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية. غير أن المجموعة قالت إنها مع فكرة بحث أي خيارات ممكنة لتحقيق وفورات في التكلفة وخفض النفقات. لكن ينبغي ألا يضر أي تخفيض محتمل في النفقات بالأهداف الموجهة نحو النتائج وينبغي ألا يعرقل الخدمات الأساسية التي تقدمها الويبو لمستخدميها. ومن خلال البحث عن وفورات من حيث الكفاءة، ينبغي أن تظل مهمة الدول الأعضاء الرئيسية هي ضمان حسن سير المنظمة. وعليه، تمتت المجموعة للرئيس أن يكون عمله ناجحا ومثمرا وأكدت تأييدها الكامل.

10. وتحدث وفد نيبال باسم مجموعة البلدان الأقل نموا وقال إنه يود تناول وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013 بدل انتظار ذلك البند المحدد من جدول الأعمال وتقديم ملاحظات أعم. وقال إن البلدان الأقل نموا تعرب عن سرورها برئاسة الرئيس لهذه الدورة المهمة للجنة البرنامج والميزانية وأكد له تأييد هذه البلدان آملا أن تكون هذه الدورة ناجحة. وشكرت مجموعة البلدان الأقل نموا الأمانة على إعداد الوثائق في المواعيد وأشادت بالمدير العام على التزامه القوي والثابت بتعزيز مصالح هذه البلدان وحمايتها في عمل المنظمة وسيورها. وأعربت المجموعة عن سرورها بالمبادرات في مجالات تطوير الملكية الفكرية في أقاليم البلدان الأقل نموا. وأعرب عن ارتياح هذه البلدان لانطلاق مشروعات مهمة لتيسير نفاذ البلدان الأقل نموا إلى التكنولوجيا وتكوين الكفاءات وأيضا لتنفيذ هذه المشروعات في وقت مبكر. وأعربت البلدان أيضا عن ارتياحها للمعلومات الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية بأن التنمية تظل أولوية وأنها ستدرج في البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة. وأحاطت البلدان علما بالارتفاع الطفيف في نفقات التنمية (من 19,4 في المائة إلى 21,3 في المائة) وأعربت عن تقديرها لعدد من الأنشطة الرامية إلى المنفعة المباشرة للبلدان الأقل نموا، بما في ذلك إنشاء بنية تحتية رقمية وتحسينها في مكاتب الملكية الفكرية الموجودة في البلدان الأقل نموا وتوفير برنامج خدمات المعارف وإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا في البلدان الأقل نموا. وأعربت البلدان عن ارتياحها للالتزام ببذل جهد أكثر لتعزيز نفاذ مؤسسة الملكية الفكرية والعموم إلى المعلومات الخاصة بالملكية الفكرية والمعارف واستخدامها. وقد شعرت المجموعة بالتشجيع بفضل التزام البرنامج والميزانية لتعزيز كفاءات الموارد البشرية في البلدان الأقل نموا لاستخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية بوجه خاص عبر تقديم التدريب في مختلف القطاعات المتصلة بالملكية الفكرية. وقالت المجموعة إن البلدان الأقل نموا واجهت عدة صعوبات مثل الدخل المتاح المنخفض والتنمية الضعيفة والبنية التحتية الداخلية للاقتصاد التي تعوق النمو. وهذه الصعوبات هي أسباب ونتائج للأداء الضعيف للبلدان الأقل نموا في عالم التنمية، بما في ذلك في مجال الملكية الفكرية. وأعربت المجموعة عن أملها في أن يكبر دور الويبو في مساعدة هذه البلدان على تقوية تنافسيتها وتحديد قدرة المنتج واستحداث فرص للناس كي يستفيدوا عبر تطوير نظام الملكية الفكرية وتعزيزها. وقالت المجموعة إنها تحتاج إلى دعم ملموس، بما في ذلك الابتكار التكنولوجي، لترجمة

مواردها الغنية إلى الأقاليم وتحقيق صلة بين التنمية وظروف حياة الفقراء. وفي هذا السياق، ذكرت المجموعة بالإعلان الوزاري لعام 2009 الذي نادى بأمر منها وجود قسم منفصل في البرنامج والميزانية من أجل البلدان الأقل نمواً في وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية لفترة السنتين. وذكرت المجموعة بأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن البلدان الأقل نمواً في مايو 2011 قد اعتمد برنامج عمل للبلدان الأقل نمواً للعقد الممتد من 2011 إلى 2020 (برنامج عمل اسطنبول) الذي شدد على العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها مجالات أولوية لتنمية البلدان الأقل نمواً. ودعا برنامج عمل اسطنبول جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على المشاركة في تنفيذ برنامج العمل المذكور عبر إدراجه في برامج عمل كل منها. وأكدت المجموعة أهمية الإعلان المتفق عليه وأملت أن تراه مجسداً في البرنامج والميزانية 2012-2013 وفي الوثائق المقبلة. وأعربت المجموعة عن تقديرها لدور الويبو النشط والبناء في العملية التحضيرية لمنتدى الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً، بما في ذلك تنظيم منتدى رفيع المستوى وتشجيع التنمية في هذه البلدان بواسطة الابتكار، وهذا أمر محبذ جداً. واتفق المنتدى على عدد من إنجازات الويبو رامية إلى تشجيع الابتكار والإبداع من أجل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية في البلدان الأقل نمواً. وحثت المجموعة على تضمين وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية برنامجاً خاصاً بشأن جميع الإنجازات السبعة وشددت على أنه لا بد من ضمان الرصد الملائم من أجل تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً فعالاً. والتستت المجموعة أن تذكر الويبو باستمرار البلدان الأقل نمواً على أنها فئة من الدول الأعضاء في معرض وثيقة البرنامج والميزانية وطلبت إعادة إدراج الإنجازات حيث ينبغي ذكرها.

11. وتحدث وفد بنا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي معرباً عن سروره بقيادة الرئيس في دورة اللجنة هذه وأكد عزم المجموعة وتصميمها على مواصلة العمل على جميع بنود جدول الأعمال. وشكرت المجموعة الأمانة على إعدادها ووثائق هذه الدورة وأشادت بمجهودها من أجل استعراض وإدراج التغييرات التي اقترحتها الدول الأعضاء في وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية. وأشارت المجموعة إلى المسائل المهمة التالية: "1" تقديم محتويات البرنامج والميزانية ينبغي أن يكون شفافاً وبسيطاً وموجزاً سواء في فترة الميزانية الحالية أو المقبلة، "2" وضرورة مواصلة تعزيز البرامج من أجل تكوين الكفاءات في الأقاليم، ولا سيما كفاءات أقاليم البلدان النامية، "3" وأهمية مواصلة تعزيز سياسة المنظمة بشأن اللغات مع تخصيص الموارد الكافية لتحسين نوعية الترجمة وإتاحة الوثائق في المواعيد والبث عبر الإنترنت بجميع اللغات الرسمية في الويبو.

12. وأعلن وفد جنوب أفريقيا الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية أن بيانه سيكون خاصاً لوثيقة اقتراح البرنامج والميزانية. وشكرت مجموعة البلدان الأفريقية الأمانة على الوثائق التي أعدتها وعلى عقد جلسات إعلامية غير رسمية تحضيراً لهذه الدورة. وقد قدمت المجموعة من قبل آراءها الأولية في المشروع الأول المقترح لوثيقة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالمشروع الحالي للوثيقة، شددت المجموعة على أن التنمية تظل أولوية في الفترة 2010-2011 إلى 21,3 في المائة لفترة السنتين المقبلة. وفي الريادة الإجمالية في نفقات التنمية من 19,4 في المائة في الفترة 2010-2011 إلى 21,3 في المائة لفترة السنتين المقبلة. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لنمو إيرادات المنظمة المرتقب لفترة السنتين المقبلة وأضافت أنه لا بد من تخصيص هذا الإيراد بحكمة لتحقيق أقصى مكاسب من حيث الكفاءة لعمليات برامج الويبو التي يندرج في صميمها إدراج جدول أعمال التنمية. ورأت المجموعة أنه ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تضمن أن إدراج الأنشطة الإنمائية لم يؤدي إلى خفض الموارد المخصصة لمساعدة البلدان النامية. وهذا هو السياق الذي يتعين في إطاره وجود معلومات إضافية عن طبيعة الأنشطة الإنمائية لضمان أن 21,3 في المائة [من الميزانية] ستنفق على هذه الأنشطة خلافاً لما جرت عليه العادة من قبل عندما كانت المكاتب الإقليمية تنجز بعض الأنشطة الإنمائية. وهذا يتعلق أيضاً بتعريف مفهوم نفقات التنمية. وأعربت المجموعة عن عدم رضاها عن أن وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013 ضمت البرنامج 30 (الشركات الصغيرة والمتوسطة) في البرنامج 1 (قانون البراءات والابتكار) والبرنامج 2 (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية). وقالت إن الشركات الصغيرة والمتوسطة مهمة لجميع الاقتصادات في العالم، لكن تحديداً لاقتصادات البلدان النامية. فهذه الشركات غالباً ما كانت القوة المحركة للابتكار والإبداع في أفريقيا وهي لم تنبثق عنها الملكية الفكرية الصناعية فحسب، بل حق المؤلف والملكية الفكرية في شكل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وقالت المجموعة إن أنشطة الشركات الصغيرة

والتوسطة تتقاطع بطبيعتها ولهذا السبب أيدت وضع برنامج مستقل للشركات الصغيرة والمتوسطة عندما تكون أنشطتها واضحة بما يكفي ويمكن رصدها بسهولة. وشددت المجموعة على أنه يتعين على أنشطة البرامج التي تتعلق بترتيبات التعاون وبالشراكة بين البلدان وفيما بينها أن تراعي المستويات المختلفة للتنمية وأن تعترف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والأقل نمواً ولا بد أن تتجنب تعميم تطبيق نموذج "واحد يناسب الجميع". وذكرت المجموعة بأن أكثر من ثلثي البلدان الأقل نمواً موجودة في أفريقيا ورحبت بالتزام الويبو إزاء البلدان الأقل نمواً في المنتدى الرفيع المستوى بشأن إقامة إطار شامل لتعزيز التنمية في البلدان الأقل نمواً بواسطة الابتكار والإبداع (مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن البلدان الأقل نمواً) الذي عقد في اسطنبول من 9 إلى 13 مايو 2011. وأوصت المجموعة بإدراج هذه الإنجازات في البرنامج والميزانية، وتحديدًا في الهدف الاستراتيجي الثالث، البرنامجين 8 و9 وستقدم اقتراحات في إطار البرنامجين المعنيين. وأشارت المجموعة إلى أن البرنامج 18 بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية تناول مسائل مهمة مثل الصحة العامة وتغيرات المناخ والأمن وأشارت إلى أن أنشطة هذا البرنامج غير مطروحة للنقاش بين الدول الأعضاء في منبر الويبو. لذلك أوصت المجموعة بأن يناقش نشاط هذا البرنامج في المنتدى الدولي الحكومي القائم إلى حد كبير لأن نطاق البرنامج يتضمن مسائل سياسية دولية وعامة نوقشت في محافل أخرى. علاوة على ذلك، بعض هذه الأنشطة تقتضي من الويبو تنسيق جهودها تنسيقاً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وهذا العمل سيكون متسقاً مع التوصية 40 من جدول أعمال التنمية. ويمكن للقسم المسؤول أن يقدم تقارير عن أنشطته إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالبرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشركات والمكاتب الخارجية)، أشارت المجموعة إلى أن دور المكاتب الخارجية في المستقبل موضوع مسار مستمر من المشاورات مع الدول الأعضاء. لكن المجموعة أوصت بأن ترفع من مقدار الويبو الموارد المخصصة للمكاتب الخارجية وألا تخفضها بنسبة 3,9 في المائة كما اقترح مؤخراً. وهذا لجعل الويبو في وضع يمكنها من تنفيذ سياستها بشأن المكاتب الخارجية حالما تعتمد. وقالت المجموعة إنها ستقدم تعليقات إضافية خلال مناقشة وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية.

13. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن اتفاقه مع ما شعرت به المجموعة بقاءً، أي أن قيادة الرئيس للاجتماعات السابقة تمنح ثقة في قدراته على جعل هذا الاجتماع ناجحاً ومثمراً. وشكرت مجموعة جدول أعمال التنمية المدير العام والأمانة على الوثائق المستفيضة وعلى الجلسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية المفيدة للغاية التي عقدت قبيل الدورة الحالية وعلى الجهد المبذول في إعداد مجموعة الأسئلة والأجوبة الشاملة. وفيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013، رحبت مجموعة جدول أعمال التنمية بالتدبير المعروض في مشروع البرنامج والميزانية لإدخال الكفاءات المطلوبة والتغييرات في الإجراءات والعمليات داخل الأمانة، فضلاً عن تنفيذ البرامج، كما سلط الضوء عليها من قبل المدير العام في كلمته الافتتاحية. وأعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن سرورها لأنه من المتوقع أن تشهد فترة السنتين المقبلة عودة إيرادات المنظمة إلى نمو يقدر أن يبلغ نسبة 4,7 في المائة. ولا بد من تخصيص هذا النمو بمحاضرة لضمان كفاءة قصوى لبرامج الويبو وفي الوقت نفسه إدراج جدول أعمال التنمية بطريقة جوهرية، بما في ذلك برامج جدول أعمال التنمية ومشروعاتها. وأحاطت مجموعة جدول أعمال التنمية علماً من خلال الملاحظات الافتتاحية للمدير العام بأن ارتفاع الميزانية للفترة 2012-2013 سيخفض من 4,7 في المائة إلى 3 في المائة وبالصيانة بعدم وجود أي تخفيضات في الميزانية في النفقات الموجهة نحو التنمية. وقالت المجموعة إنها تود الاطلاع على تفاصيل المكاسب المتعلقة بالكفاءة المقترحة وتحفظ بتعليقاتها عليها حتى ذلك الحين. ورحبت مجموعة جدول أعمال التنمية بكلمة المدير العام القائلة إن التنمية تظل أولوية في الفترة 2012-2013 وقد تجسدت في الارتفاع الإجمالي في نفقات التنمية من 19,4 في المائة في الفترة 2010-2011 إلى 21,3 في المائة في فترة السنتين المقبلة. وقالت إن إدراج التنمية توجهه استراتيجي ورأت المجموعة أنه من المفيد للمنظمة والدول الأعضاء فيما التوصل إلى فهم واضح ومشارك لما يشكل نفقات التنمية. لذلك طلبت مجموعة جدول أعمال التنمية من الأمانة توضيحاً مكتوباً بشأن هذه المسألة وتطلعت إلى العمل مع الأمانة لتوضيح النطاق الدقيق لمصطلح "نفقات التنمية" وتحديد الأنشطة الخاصة للمحاسبة فيما يخص نسبة 21,3 في المائة المخصصة للأنشطة الإنمائية في فترة السنتين المقبلة. ورغم أن التنمية قد حددت على أنها هدف استراتيجي للويبو وأولوية لفترة السنتين القادمة، لاحظت مجموعة جدول أعمال التنمية أن نمو إيرادات المنظمة لا يتوافق



مع نمو الموارد المخصصة للتنمية. وفيما قدر نمو إيرادات الويبو بنسبة 4,7 في المائة، لم يقدر نمو الموارد المخصصة لنفقات التنمية إلا بنسبة 1,9 في المائة. علاوة على ذلك، أشارت مجموعة جدول أعمال التنمية أنه في إطار البرنامج 8، بين جدول الموارد أن تخصيص الميزانية انخفض بنسبة 9,1 في المائة (من 5 337 مليون فرنك سويسري في 2010-2011 إلى 4 788 مليون فرنك سويسري في 2012-2013). وعلى غرار ذلك، انخفضت في البرنامج 9 الموارد المخصصة للبرنامج (الجدول الوارد في صفحة 88) بوضوح بنسبة 4 في المائة. كما جاء في الفقرة 2.9: "ويقع هذا البرنامج في صدارة تعاون الويبو والتزامها مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ويكسب المنظمة عمقا ويوسع أفق معارفها المتراكمة عن مختلف المناطق وفهمها لها. ومن ثم فهو منتدى أساسي يربط بين الدول الأعضاء المذكورة ومختلف برامج الويبو." ورأت المجموعة أنه لتحقيق هذه الأهداف المهمة، ينبغي وضع آلية كافية لضمان أن إدراج الأنشطة الإنمائية لا يؤدي إلى خفض الموارد المخصصة لمساعدة البلدان النامية. وفي هذا السياق، التمسّت المجموعة من الأمانة أن تقدم تفاصيل عن نقل الموارد من البرنامج 9 إلى البرامج الأخرى لفهم هذا الجانب المهم بوضوح. وفيما يتعلق بالجدول الخاص بوضع القواعد والمعايير، رحبت المجموعة بعمل الويبو الدؤوب لتيسير التعاون الوطيد بين الدول الأعضاء وتحقيق توافق أكبر في الآراء بشأن صياغة إطار دولي ومتوازن للملكية الفكرية. وشددت المجموعة بقوة على أن هذا الإطار المعياري الدولي للملكية الفكرية ينبغي ألا يكون متوازنا فحسب، بل أيضا متوجها نحو التنمية. ولضمان أن القواعد والمعايير الجديدة تلبّي جميع احتياجات الدول الأعضاء، ينبغي لجميع هذه القواعد والمعايير الجديدة أن تنطوي على بعد إنمائي يكون جزءاً لا يتجزأ منها كما أقر ذلك في جدول أعمال التنمية. وبعض مبادرات وضع القواعد والمعايير الجارية المتعلقة بحق المؤلف والنفاذ إلى المعارف وحماية الأصول البالغة الأهمية، مثل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية، رمت إلى إضفاء توازن على نظام الملكية الفكرية العالمي وينبغي أن تحظى باهتمام بالغ وأن تكون مقاييس للتقدم في مجال وضع القواعد والمعايير. وقالت المجموعة إنه حرصاً على الوقت والفعالية، ستقدم تعليقات خاصة على الشركات المتوسطة والصغيرة وأكاديمية الويبو وشعبة التحديات العالمية وعدة برامج محددة أخرى في إطار بنود جدول الأعمال المعنية ومناقشة الأقسام المتصلة بذلك من وثيقة اقتراح الميزانية. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تراعي لجنة البرنامج والميزانية هذه المسائل وغيرها من المخاوف التي طرحتها. وأكدت المجموعة أنها مستعدة لسماع مخاوف الدول الأعضاء الأخرى وآراءها بصدور رحب وأنها تتطلع إلى وجود حوار بناء ومثمر.

14. ورد الرئيس بأن الأمانة قد قدمت توضيحا مكتوبا نزولا عند طلب مجموعة جدول أعمال التنمية (ردا على رسالة المجموعة) يوم الجمعة الماضي ويمكنها توفير نسخ إن اقتضى الأمر.

15. ورأى وفد الصين أن الدورة ستحقق النتائج المرتقبة تحت القيادة المقترحة للرئيس. وشكر الوفد الأمانة على التحضير للاجتماع بعناية ودقة وأعرب عن ارتياحه لتلقي الوثائق باللغة الصينية قبل الاجتماع بفترة. ورأى الوفد أن هذا يعبر عن التقدم الإيجابي المحرز في تعزيز سياسة لغات شاملة في المنظمة. وفيما يخص وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013، أعرب الوفد عن أملها في أن تكون المسائل المهمة، مثل إدراج جدول أعمال التنمية إدراجاً أكثر ملاءمة ومشروعاتها وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، شواغل كبيرة للبلدان النامية وأن تحظى باهتمام أكبر وأموال أكثر للإسهام بهمة في تيسير وضع نظام متوازن للملكية الفكرية. وفيما يتعلق بسياسة اللغات، أكد الوفد اهتمامه بسياسة الويبو بشأن اللغات وأعرب عن تقديره للاقتراحات والتحليلات المفصلة التي قدمتها الأمانة بشأن أساليب تنفيذها لهذه السياسة بدعم المدير العام. وأعرب الوفد عن أملها في أن توفر اللغات الرسمية الست لاجتماعات اللجان والأفرقة العاملة في الويبو وأن تعامل جميع اللغات بمساواة، وهذا من شأنه أيضا تيسير مساهمة جميع الدول الأعضاء مساهمة فعالة. وأكد الوفد مشاركته المتواصلة بهمة في مناقشة وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية. وأمل الوفد في أن يواصل عمل الويبو مسيرته لبلوغ قدر عالٍ من الفعالية. وأشار الوفد إلى أنه سيأخذ الكلمة للحديث عن بنود جدول الأعمال الأخرى عند الاقتضاء.

16. وشكر وفد مصر الأمانة على جهدها الذي بذلته في إعداد جميع وثائق لجنة البرنامج والميزانية، خصيصاً وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية، وعلى عقد مشاورات أولية. وأيد الوفد بيان مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه سيقدم تعليقات لاحقا على البرنامج 13. وتبنى الوفد موقف مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن استخدام الإيراد المرتقب للمنظمة لأغراض الأنشطة

الإثباتية. وأشار إلى أن المبلغ المخصص لبرامج التنمية وصل إلى 19,4 في المائة في فترة السنتين الماضية وارتفع بنسبة 21,3 في المائة. وشدد الوفد على أن الأنشطة الإثباتية هي إحدى استراتيجيات المنظمة الإثباتية وشكر المدير العام على بيانه التوضيحي، بما في ذلك التغيير المفاجئ في مستويات النفقات الذي ينبغي ألا يؤثر في مخصصات التنمية. وأشار الوفد إلى أنه سيقدم لاحقا استفسارات محددة وأمل أن تلقى هذه الاستفسارات ردودا. وأمل أيضا أن يمنح الوقت الكافي لدراسة تغيرات المخصصات في الميزانية نظرا للتغيير ارتفاع الميزانية من 4,7 إلى 3 في المائة. ورغم أنه أكد أن المستوى الإجمالي للنفقات ينبغي ألا يؤثر على الإنجازات الإثباتية، شدد الوفد على أهمية وجود مستوى نفقات ملائم للبلدان النامية. وتطلع الوفد إلى دراسة وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة بعناية وأمل في أن تؤدي السياسات الجديدة المذكورة في الوثيقة إلى الارتقاء بفعالية المنظمة.

17. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن سروره بقيادة الرئيس لهذه الدورة وشكره على ما بذله من جهود لضمان التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة التي كان عملها جوهريا لعمل المنظمة. وعبر الوفد عن امتنانه للمدير العام لبيانه وامتنانه للأمانة على الوثائق المتاحة لهذه الدورة. وتبنى الوفد بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأضاف أنه من الأساسي إعطاء الأولوية للتنمية في ميزانية المنظمة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تحقيق نتائج مرضية للجميع. والأولوية الأخرى هي وجود سياسة لغات ملائمة تعاملت مع المسائل المتعلقة بالهوية الثقافية للدول الأعضاء. وشدد الوفد على أنه لكي تتجح السياسة، ينبغي وجود مساواة بين اللغات الرسمية الست، بما في ذلك ورود وثائق باللغات الست في مواعيدها. وقال إن الوثائق مهمة لإعداد المداخلات في اللجان. ولاحظ الوفد أنه في الأسبوع الماضي، لم تتح وثيقة PCT/4/1 (التقرير عن الفريق العامل الرابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات) باللغة الإسبانية. وأضاف بأن هذه الأمور هي عنصر مهم من مسألة التنمية وينبغي في نهاية المطاف أن تسوّى باعتبارها جزءاً من الطريق الذي تسلكه المنظمة، بصفتها هيئة من هيئات الأمم المتحدة، نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإثباتية بحلول 2015. وختاما، هنا الوفد المدير العام على احتفاظه بمستوى موارد التنمية وأمل أن هذه الموارد لن تظل في هذا المستوى، بل ستزداد.

### البند 3 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وتوصياتها

18. قالت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إنه لشرف كبير لها أن تخاطب المندوبين بصفتها رئيسة لهذه اللجنة. وأخبرت لجنة البرنامج والميزانية أن تعيينها في يناير 2010 كان مفاجأة لأنها ظنت أن إمكانيات وقوع الاختيار عليها ضعيفة بسبب عدم خبرتها في الأمم المتحدة. وقالت إنها التحقت بكل حماس باللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي أنجزت أعمال الرقابة دوريا لدعم المراقبة التي تضطلع بها الدول الأعضاء وأسدت المشورة بشأن الممارسات المثلى في الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية في إطار أعمال المنظمة. وأكدت أن جميع أعضاء لجنتها يشعرون بالحماس نفسه ويؤدون مسؤولياتهم بجدية. وباسم أعضاء لجنتها المنتخبين حديثا، قالت الرئيسة إنها تود التوجه بالشكر إلى السيدين جيان بيرو روز (الرئيس والعضو السابق في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة) على مساعدتهما القيّمة في تقديم المعلومات عن عمل الأعضاء السابقين، ولا سيما التوصيات العديدة الصادرة. وباسم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة شكرت الرئيسة المدير العام ومساعد المدير العام في الإدارة والتسيير والمراقب المالي (المسؤول المالي الرئيسي) لأنهم تفرغوا بصدق ورحب وحماس وهياؤا للجنة السياق اللازم لفهم برنامج التقييم الاستراتيجي الذي سرعان ما سيصبح أساسا لأعمال الويبو في المستقبل القريب إن لم يكن في المستقبل العاجل. وفيما يخص عمل اللجنة، أشارت الرئيسة إلى اجتماعات اللجنة الثلاثة منذ دورة لجنة البرنامج والميزانية السادسة عشرة (يناير 2011). وقد ورد تقرير الدورة العشرين (مارس 2011) وتقرير الدورة الحادية والعشرين (مايو 2011) في الوثيقة WO/PBC/17/7. وورد تقرير الدورة الثانية والعشرين (أغسطس/سبتمبر) في الوثيقة WO/PBC/18/2. وبدل الخوض في كل هذه المسائل التي تناولتها اللجنة بالتفصيل، قالت الرئيسة إنها تود تسليط الضوء على جوانب محددة لعمل اللجنة. وفيما يتعلق بالموضوعات المتناولة في 2010، بدأت الرئيسة بالإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التقت المدير العام وفريق الإدارة العليا ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجع الحسابات الخارجي والمسؤولين عن مبادرات معينة لبرنامج التقييم

الاستراتيجي وهي: مبادرة 5 (التخطيط للموارد المؤسسية) و16 (الأداء المالي) و17 (الأخلاقيات). والتقت اللجنة أيضا مع نائب المدير العام للتنمية والمدير المكلف بمشروعات البناء الجديدة وعدة منسقي برامج أو مبادرات برنامج التقييم الاستراتيجي. وفي الدورة العشرين (مارس) اتفقت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التركيز في 2011 على مسألة الحوكمة في الويبو، ولا سيما من خلال ما يلي: "1" تحليل لاتساق بنية الرقابة في الويبو، "2" وتقييم إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية، "3" وإجراء مناقشات عن سير عمل التدقيق الداخلي والخارجي، "4" وتبادل الآراء حول المعاينة وتقييم الأساليب، "5" وإجراء مناقشات حول الأخلاقيات في إطار الويبو. وبعد جلسة الأعضاء الجدد الإعلامية الأولى للدول الأعضاء أضافت اللجنة إلى قائمة مهامها الطويلة أصلا مهمة دراسة التوصيات العالقة لأعضاء اللجنة السابقين بغية تحديد المجالات التي يمكن أن تطرح مخاطر رئيسية للويبو. وهذه المهمة أصبحت اهتماما رئيسيا للجنة، وهذا مفهوم نظرا لأن عدد التوصيات بلغ 307. ولتوضيح الأمور للدول الأعضاء بشأن وضع التوصيات، اضطلعت اللجنة بما يلي: "1" قيمت كل توصية وفقا لأثرها واحتمال المخاطر الكامنة وإعطاء كل منها تصنيفا من "عال جدا" أو "عال" أو "متوسط" أو "ضعيف"، "2" وقدمت 11 توصية مصنفة على أنها ذات مخاطر عالية جدا إلى المدير العام من أجل رد رسمي بشأن وضع تنفيذها (نفذت تماما أو قيد التنفيذ أو لم يبدأ تنفيذها أو ألغى تنفيذها)؛ "3" وطلبت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التحقق من وضع 96 توصية مصنفة على أنها عالية المخاطر لتمكين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من التوصل إلى استنتاج بشأن مدى التنفيذ. وذكرت رئيسة هذه اللجنة بأن تقريرها عن الدورة الحادية والعشرين تضمن مصفوفة للمخاطر تبين توزيع 307 توصيات وفقا لدرجة التعرض للمخاطر وتظهر 96 توصية مصنفة على أنها عالية المخاطر و11 ذات مخاطر عالية جدا. وأعربت رئيسة اللجنة عن ارتياحها وهي تعلن للجنة البرنامج والميزانية أنه من أصل 11 توصية ذات مخاطر عالية جدا اعتبرت اللجنة أن 10 منها حظيت بما يكفي من العمل، ومن ثم لم تظل إلا توصية واحدة مفتوحة. وهذه التوصية تتعلق بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وستعود إليها الرئيسة لاحقا. وفيما يتعلق بالتوصيات الـ96 العالية المخاطر التي تحققت منها الشعبة، اعتبرت هذه الشعبة أن 52 منها قد نفذت. وأضافت رئيسة اللجنة أن قدرا كبيرا من النقاش قد دار بين اللجنة والشعبة لضمان أنه حالما تعتبر التوصية منقذة (مغلقة)، ستشطب من قائمة التوصيات المفتوحة. وبمساعدة الشعبة ستواصل اللجنة رصد التوصيات الـ44 الباقية دوريا لضمان تنفيذها. ولتفادي تراكم توصيات اللجنة، أخبرت رئيسة اللجنة لجنة البرنامج والميزانية بأن لجنتها اتفقت مع المدير العام على أنه سيقدم ردا بشأن التوصيات الصادرة في اجتماع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في موعد اجتماع هذه اللجنة اللاحق. وهذه المقاربة ستوفر الشفافية بشأن التزام المدير العام، فضلا عن أنها ستزود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتواريخ محددة - أو على الأقل بإطار زمني - من أجل تنفيذ التوصيات التي قبلتها الأمانة. وثمة موضوع ثانٍ خصصت له اللجنة وقتا كثيرا وهو موضوع تحليل سير عمل مختلف هيئات الرقابة في الويبو، وهي شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تطبق على نفسها الصرامة نفسها التي يفترض أن يطبقها غيرها. ولهذا الغرض، أعدت اللجنة خريطة طريق واعتمدها للسنوات الأربع القادمة وهي ترد في المرفق الثاني من تقرير الدور الحادية والعشرين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/17/7). علاوة على ذلك، استعرضت اللجنة نصوصا تحدد أدوار هيئات الرقابة الثلاث ومسؤولياتها وعلاقتها. ورأت اللجنة أن بعض الأحكام تحتاج إلى مراجعة لضمان الاتساق والتنسيق والامتثال للمعايير الدولية ولهذا الغرض اقترحت اللجنة مراجعات مختلفة للنصوص وقد وردت في المرفق الثالث لتقرير الدورة الحادية والعشرين لهذه اللجنة (الوثيقة WO/PBC/17/7). وحرصا على الشفافية والجانب التوضيحي وضعت اللجنة ملاحظات على مراجعاتها لنص ميثاق الرقابة الداخلية. وجاءت المراجعات المقترحة مهمة وستفضي إلى قدر أكبر من الاتساق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الرقابة. واللجنة تقدر أن الدول الأعضاء قد ترغب في التريث إلى أن يستلم مراجعو الحسابات الخارجيون والداخليون مناصبهم قبل مناقشة المراجعات المقترحة من اللجنة، لكن مع ذلك ارتأت أنه من المجدي أيضا تقديم مراجعاتها المقترحة إلى الدول الأعضاء في هذه المرحلة. ثم التفتت رئيسة اللجنة إلى موضوعات إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية وبرنامج التقييم الاستراتيجي. وأخبرت الرئيسة الدول الأعضاء بأن اللجنة اجتمعت في عدد من المناسبات مع مساعد المدير العام للإدارة والتنظيم وأفراد فريقه، بمن فيهم المراقب المالي (المسؤول المالي الرئيسي) ومدير شعبة التخطيط للموارد وإدارة البرامج والأداء. ونوقشت إدارة المخاطر التشغيلية. ورأت اللجنة أنه قد وضع نظام محكم البنية، مما يعتبر تحسنا كبيرا في الويبو وأن

المقاربة التي اعتمدها الأمانة جاءت متماشية مع المعايير المكرسة في المراقبة الداخلية بواسطة كل من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI) ومعهد المدققين الداخليين (IIA). ولكن اللجنة قالت إنها تود لفت انتباه الدول الأعضاء إلى أن النظام ليس عمليا بعد بالكامل. ونتيجة ذلك، عندما كانت اللجنة تجري تقييمها للمخاطر المرتبطة بتوصيات اللجنة العالقة، كانت ضد فكرة أن الويبو لا تملك سياسة محددة بوضوح بشأن "القبالية للمخاطر". وأوضحت رئيسة اللجنة أن "القبالية للمخاطر" تشير إلى مستوى المخاطر التي تعتبر المنظمة نفسها مستعدة لقبولها قبل العمل اللازم لخفض مستوى هذه المخاطر. وأضافت أن أول مسؤوليات الويبو الإدارية هي تحديد درجة القبالية للمخاطر. وستكون سياسة المخاطر أيضا دليلا للعمل الذي ينبغي أن ينجز عند تقييم مختلف الخيارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف المرتبطة بذلك ووضع تدابير أكثر لإدارة المخاطر المتعلقة بذلك. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة إلى العمل الجاري بشأن التخطيط للموارد المؤسسية والمترقب إتمامه عام 2015. وسيزود نظام التخطيط للموارد المؤسسية للويبو بأدوات لتحليل المراقبة التشغيلية من حيث الفعالية والشمولية. وفي الوقت الحاضر، من الصعب توفير ضمانة معقولة بشأن فعالية المراقبة الداخلية باستخدام أنظمة المعلومات القائمة. هذا لا يعني أن النظام الحالي ليس فعالا، بل بالأحرى للتشديد على أنه بلا نظام للتخطيط للموارد المؤسسية لتوحيد المعلومات والتحقق منها، كانت معالجة المعلومات بطيئة. ولذلك لم تكن اللجنة قادرة على الاستنتاج بأن أعمال المراقبة الداخلية في الويبو كانت فعالة. علاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن الشعبة لم تكن طرفا في سياسة إدارة المخاطر ولذلك أوصت اللجنة بالاعتراف بالشعبة. وفيما يخص موضوع الأخلاقيات، أخبرت رئيسة اللجنة الدول الأعضاء بأن اللجنة اجتمعت مع رئيس الموظفين ورئيس مكتب أخلاقيات المهنة لمناقشة مشروع مدونة أخلاقيات الويبو. واعتبرت اللجنة أن تنفيذ هذه المدونة سيساهم في بيئة المراقبة الداخلية العامة داخل الويبو. وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية، قالت رئيسة اللجنة إن اللجنة اجتمعت مع مدير الشعبة في كل من اجتماعاتها. وقالت الرئيسة إن مدير الشعبة خطط أنشطته الخاصة بالتدقيق الداخلي لفترة السنتين استنادا إلى تقييم للمخاطر الواردة في "عالم التدقيق". وأوضحت أن "عالم التدقيق" أشار إلى قائمة المجالات المحتملة القابلة للتدقيق في منظمة من المنظمات، وهذه مقاربة تتماشى مع الممارسات المثلى. وتعد 83 عملية تدقيق في الويبو، أي 35 في المائة مصنفة على أنها مجالات ذات مخاطر عالية جدا أو عالية، هي عالم التدقيق في الويبو. وأشارت اللجنة إلى أن عمليات التدقيق المنجزة إلى حد الآن لم تغط جميع المجالات العالية المخاطر وأن هذا في حد ذاته من المخاطر. ووفقا لمدير الشعبة، تعزى هذه التغطية الضعيفة جزئيا إلى استخدام المعاينة لبعض الموارد المخصصة للتدقيق. ومن شأن وصول مدير الشعبة الجديد في بداية 2012 أن يمكن من تسريع عملية التوظيف للمناصب الشاغرة وتخصيص موارد كافية لإنجاز خطة التدقيق الداخلي بالكامل. وأكد مدير الشعبة أيضا أن فريقه لم يتابع إلا بقدر قليل العمل على خطط العمل في مجال الإدارة من أجل تنفيذ التوصيات العالقة وأنه في الوقت الذي أنجز فيه هذا العمل، كان ذلك أساسا عندما أجري تدقيق جديد في المجال نفسه. ونظرا لقلة موارد التدقيق وحجم عالم التدقيق (83)، رأت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن هذه مقاربة فيها مخاطرة. ورأت أن تغطية الموضوع نفسه مرتين قد لا يكون مجديا نظرا لأنه ينبغي تغطية 83 موضوعا معينا و35 في المائة من هذه الموضوعات مصنفة على أنها عالية المخاطر. وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات الرقابة، رأت اللجنة أنه من المهم توضيح مختلف المسؤوليات من أجل تنفيذ توصيات الرقابة التي قبلها المديرون المنفذون. وقد اتفقت اللجنة مع مدير الشعبة على أن المديرين المنفذين مسؤولون عن إعداد خطط العمل لتنفيذ التوصيات. ومع ذلك، رأت اللجنة أن قسم التدقيق الداخلي، بصفته هيئة مستقلة، ينبغي له أن يمارس الرقابة على تلك الخطط لتوفير ضمانة معقولة بأن التوصيات تنفذ فعليا. وحاليا هذا العمل ليس قيد الإنجاز ونظام المتابعة الحالي مقتصر على بيانات الإدارة. وهذا نجم عن وجود ثغرات كبيرة ونقص البيانات الموثوقة عن الأعمال التصحيحية. ونظرا للتغير الكبير في إدارة الشعبة، ارتأت اللجنة أنه من الملائم أن تراجع سياسة المتابعة ونظامها المعدلين مع المدير الجديد. وقالت اللجنة إنها تعتزم الاجتماع به حالما يستلم مهام منصبه في بداية 2012 لمناقشة التحسينات على عمليات التدقيق الحالية وأملت أن تكون الإجراءات المعدلة عملية بحلول يونيو 2012 وأن تغطي تماما احتياجات الويبو. وفيما يتعلق بموضوع الإدارة المالية ومراجعة الحسابات الخارجية، أفادت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن لجنتها قد أجرت مناقشات بشأن وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013 تركزت حول النتائج المرتقبة والفعالية ومساهمة كل برنامج في نفقات التنمية. ورغم أن اللجنة أشارت إلى وجود تحسينات ملموسة، قالت إنها تود لفت انتباه الدول الأعضاء إلى أن حساب المؤشرات في ظل عدم تنفيذ

التخطيط للموارد المؤسسية بالكامل يمثل مخاطر تتعلق بالموثوقية وأن اللجنة حثت المراقب المالي على أن يكون يقظا بوجه خاص. وختاما، قالت اللجنة إنها تود الإشادة بجهود الأمانة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو، وخصوصا جهود المراقب المالي ومساهمة مراجع الحسابات الخارجي المتسممة بالمهنية. وفي هذا السياق، رأت اللجنة أنه ينبغي للويبو أن تتخذ تدابير لضمان وجود معرفة وخبرة كافية داخل المنظمة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تفوق ما يقدمه مستشار من المستشارين. وهذا سيضمن استمرار التقدم المحرز إلى حد الآن. وختمت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ببيانها بأن شكرت الوفود على انتباهها وقالت إنها مستعدة للرد على أية أسئلة.

19. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها المركز جدا والمعتمد على المداوات ورئيسة اللجنة على بيانها الذي أثرى جدا فهم الدول الأعضاء لعدة مسائل. وحسب هذا الفهم، فإن الدول الأعضاء عندها قدر عال من الثقة بأن اللجنة فريق خبير جدا. وشكر الرئيس أيضا أعضاء لجنة الاختيار التي كرست وقتنا طويلا وجهدا لإيجاد فريق رقابة خارجي قوي.

20. وتساءل وفد ألمانيا عما إذا شاركت اللجنة في اختيار مدير الشعبة الجديد وعمما إذا كان من المرغوب زيادة الموارد للشعبة وعن مدى كفاية هذه الموارد مقارنة بالمنظمات الأخرى وبالنظر إلى مجالات التدقيق 83.

21. وشكر وفد سويسرا اللجنة ورئيستها على العمل المنجز والمهم جدا.

22. وشكر وفد إسبانيا رئيسة اللجنة على عرضها الجيد جدا وعمل اللجنة الممتاز. وفي إشارة إلى التدقيق الداخلي ومبلغ الموارد المنفقة في المعائنات، طلب الوفد معلومات أكثر عن تلك المعائنات من حيث النتائج وكيفية تأثيرها عموما في التدقيق الداخلي.

23. وشكر وفد الهند رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها الممتاز هي وفريقها. وردا على ما أعرب عنه رئيس لجنة البرنامج والميزانية من امتنان للجنة الاختيار، قالت الرئيسة إنها كانت عضوا في هذه اللجنة وأن الوفد فخور لأن لجنة الاختيار اختارت فريقا ممتازا للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقالت اللجنة إنها شعرت بالتشجيع بفضل البيان الذي أُلتي للتو والملاحظات الافتتاحية التي ألقاها المدير العام. ولاحظ الوفد من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن العديد من التوصيات العالقة التي قدمتها لجنة التدقيق السابقة قد أدرجت حاليا وأعطيت الأولوية. ولاحظ أيضا أن هذه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد جمعت هذه التوصيات في فئتين ذات مخاطر: ذات مخاطر عالية جدا (11) وعالية المخاطر (96) ويمكن القول إن عشر توصيات من أصل 11 قد سويت. ولمس الوفد أن المجال الوحيد الذي يقتضي حقا اهتماما عاجلا وتركيزا هي الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي. وتماشيا مع تعليقات وفدي ألمانيا وإسبانيا، علق الوفد على المراقبة الداخلية التي قال عنها تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة: "التدقيق الداخلي في الحسابات والفاعلية العامة للمراقبة الداخلية فترى اللجنة أن المخاطر المتبقية فيها لا تزال مرتفعة في سياق عدم إجراء تدقيق داخلي مناسب وملائم في الحسابات." وذكر الوفد بأن رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أشارت إلى ضرورة تسريع التوظيف في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وضرورة وجود سياسة محددة بإحكام بشأن إدارة المخاطر التي تشمل أيضا المراقبة الداخلية ومكاتب الأخلاقيات وضرورة أن يضع مدير الشعبة الجديد سياسة جديدة للرقابة. وسأل الوفد إذا كانت الموارد الضرورية قد خصصت في وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013 للتصدي لنقص الموارد للشعبة. وأضاف الوفد بأنه إذا كان نقص الموارد من الأسباب التي تجعل المراقبة الداخلية غير عملية فعليا، إذا فإن تخصيص موارد ميزانية كافية للشعبة سيكون مسألة أساسية ينبغي دراستها خلال الدورة. واستفسر الوفد عن وضع عملية التوظيف للشعبة، وهذه كانت مسألة متكررة في دورات لجنة البرنامج والميزانية القليلة الماضية وفي الجلسات الإعلامية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

24. ودعا الرئيس رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى الرد على الأسئلة المطروحة.

25. وقالت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إن اللجنة قد طلب منها المشاركة في عملية اختيار مدير الشعبة الجديد لكن هذا كان صعبا من الناحية اللوجيستية لأن اللجنة لم تجتمع إلا أربع مرات في السنة. ورغم أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد وردتها السير الذاتية للمرشحين الواردة أسماؤهم في قائمة التصفية قبل إجراء الانتخاب، لم ترغب اللجنة في القيام بدور يرجع للإدارة وللجنة الاختيار ومن ثم لم تتطلب مقابلة المرشحين. وأضافت الرئيسة أنه بعد المناقشات الداخلية شعرت اللجنة بالارتياح لمدى إسهامها ولمراعاة عملية الاختيار لضيق الوقت. ولاحظت أن اللجنة كانت ترغب في مراجعة إعلان المنصب الشاغر قبل إصداره، لكنها كانت مسألة توقيت لأن الأعضاء الجدد قد انتخبوا بعد نشر الإعلان. وفيما يتعلق بموارد الشعبة، رأت الرئيسة أنه على مدير الشعبة أن يخبر في بيانه إلى لجنة البرنامج والميزانية المندوبين بأن موارده ليست كافية. وهذا ليس رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورأت الرئيسة أن المسألة هي بالأحرى مسألة معرفة كيفية وضع بنية الفريق على نحو أفضل. مثلا، إذا كان طاقم من سبعة موظفين يشمل أربعة مديرين، فهذا لا يترك إلا موارد قليلة لموظفي التدقيق لكي ينجزوا أعمال التدقيق المقررة. ويمكن أن ترى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن موارد الشعبة كافية لكن ربما ينبغي توزيعها توزيعا مختلفا. وحاليا تشمل موارد قسم التدقيق الداخلي مستشارا ومدير الشعبة ورئيس التدقيق الداخلي. والمستشار ينجز أعمال التدقيق، لكن الرئيسة تساءلت عن المهام التي ستسند إلى رئيس القسم وعمّا إذا كان من الملائم وجود حيز من المراقبة محدود بهذا الشكل مع مدير يشرف على شخص واحد. وأضافت بأن آراءها مستندة إلى خبرتها في القطاع الخاص. لكنها لم تر الجدوى الاقتصادية من المنهج الموضوع حاليا وأملت في أن يتبع مدير الشعبة الجديد مقاربة مختلفة. وقالت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مرة أخرى أن لجنتها رأت أن الشعبة لا تملك موارد كافية كما هو محدد في وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية 2012-2013 وأعربت عن رغبتها في التشديد على مسألة بنية التوظيف. وفيما يتعلق بالمعاينات، قالت الرئيسة إن اللجنة ناقشت هذا الموضوع مناقشة مقتضبة. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن مدير الشعبة بدأ غير راغب في تقديم معلومات مفصلة في اجتماعه الأول مع الأعضاء الجدد. وخلال اجتماع اللجنة الثاني تلقت بعض التقارير العامة عن عمل قسم المعاينة، لكنها لم تتلق أي تقارير عن حالات المعاينات الفردية على أساس السرية. وذكرت الرئيسة أيضا بأن منهجية التدقيق الداخلي وتوصيات الرقابة العالقة قد حظيتا بالتركيز والأولوية. وعلى هذا النحو، ستناقش اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع مدير الشعبة الجديد آراءها وتوصياتها بشأن الطريقة التي يمكن بها تحسين منهجية التدقيق الداخلي. زيادة على ذلك، فقد اعتمدت اللجنة التركيز على المعاينات والتقييم في دورتها في نوفمبر وأنها ستشارك في ندوة الشعبة للتقييم التي ستعقد في بداية أكتوبر. وقالت رئيسة اللجنة إن لجنتها قد قررت التركيز على موضوع واحد في كل مرة بدل محاولة تناول عدد من الموضوعات مرة واحدة، مما قد يهدد بالجمود. ورأت الرئيسة أن مدير الشعبة ربما ركز اهتمامه أكثر على المعاينة بدل التدقيق الداخلي وأضافت بأن الشعبة ربما رأت أن أعمال المعاينة أهم مقارنةً بمهام التدقيق الاعتيادية والعادية. ورأت أيضا أنه إذا كان ينبغي تعيين مدقق داخلي له مهارات في المعاينة فلا جدوى إذاً من وجود رئيسين للقسم. وأعربت عن أملها في أن يستطيع مدير الشعبة الجديد رسم الحدود بين التدقيق الداخلي والتقييم والمعاينة بطريقة واضحة جدا. وبخصوص مسألة توزيع الموارد للتدقيق والتقييم والمعاينة، قالت رئيسة اللجنة إنها لا تملك معلومات عن ذلك ولكن يمكن لمدير الشعبة توفيرها.

26. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على صراحة ردها وأعرب عن تقديره لذلك. ثم أعطى الكلمة للمدير العام لمزيد من التوضيح.

27. وقال المدير العام إنه كما أوضحت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فالتوقيت الذي جرت فيه عملية اختيار مدير الشعبة جاء في الفترة بين اجتماعي اللجنة. وأضاف بأن مسارا جديدا قد نوقش وحددت معالمه في الدورة الماضية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تحديدا لقلة التفاصيل في ميثاق الرقابة الداخلية الذي اكتفى بالنص على أنه ينبغي استشارة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وبخصوص مسألة موارد الشعبة، تحدث المدير العام عن احتمال وجود مسألتين: واحدة تتعلق بمستوى الموارد وأخرى بسرعة التوظيف. وفيما يتعلق بمستوى الموارد، يشير جدول الموارد للبرنامج 26 (صفحة 162 من النسخة الإنكليزية لوثيقة اقتراح البرنامج والميزانية) إلى ارتفاع بنسبة 37 في المائة في الموارد البشرية للشعبة. ورأى المدير العام أن هذا مَرَضٌ في هذه المرحلة. وسيلستعرض مدير الشعبة الجديد الوضع ويقدم توصيات بشأن أي موارد يمكن أن

يحتاج إليها. وفيما يتعلق بمسألة تسريع التوظيف، قال المدير العام إن رئيسا جديدا لقسم التقييم قد عين وتحدث عن عقد ندوة أولى عن التقييم في مجال التنمية من 6 إلى 7 أكتوبر 2011. وفي الأشهر الستة أو التسعة الماضية عين أيضا رئيس جديد لقسم التدقيق الداخلي. وتحدث عن إجراء مسابقة حاليا لتوظيف رئيس جديد لقسم المعاينة بإشراف لجنة الاختيار التي يفترض أن تقدم تقريرها في 15 سبتمبر 2011. وختاما، قال إن عملية اختيار مرشح لمنصب كبير المدققين الداخليين قد بلغ مراحل متقدمة وشارفت على الانتهاء. وبخصوص إتمام هذه المسابقة، سيعاد تقدير حالة الموارد مع المدير الجديد.

28. وفي غياب أي أسئلة أخرى، شكر الرئيس رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ردودها وهنأ لجنتها على العمل الذي أنجزته.

29. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/2.

#### البند 4 الحوكمة في الويبو

30. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/20.

31. وذكر الرئيس بأنه في الدورة السابعة عشرة في يونيو 2011، اتفقت لجنة البرنامج والميزانية على أنه ينبغي لرئيسي لجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية أن يعدا وثيقة الرئيس تضم تعليقات الدول الأعضاء وتراعي طلبات المعلومات الإضافية. ويتعين على الرئيسين تقديم تقرير إلى الدول الأعضاء في دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. أولا، شكر الرئيس الوفود على مساهماتها وقال إنه من الواضح أن عددا من الوفود أخذت وقتا لطرح رؤى بديلة وإمكانيات. وعند إعداد هذه المقاربات، أخذت الوفود وقتا لتجسيد أهدافها والخيارات لتحقيقها. واعتذر الرئيس عن التأخير في إعداد الوثيقة، فلأسف لم يصادف أبدا وجوده هو ورئيس لجنة التنسيق في جنيف في الوقت نفسه. وأيضا كان ذلك خلال فصل الصيف والعديد من الوفود لم تكن موجودة أيضا. ولم يجرز تقدم كبير في الوثيقة، جزئيا بسبب التضارب الكبير في المواقف وتعين أن تدور المناقشات حول الخطوات المقبلة. وذكر الرئيس الوفود بأن هذه المسألة قد طرحتها من قبل للنقاش اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة السابقة التي حددت بعض مواطن الضعف في بنية الحوكمة دون إعطاء قدر كبير من التوجيهات. وقد ظلت هذه المسألة تتأرجح في لجنة البرنامج والميزانية حيث تبادلت الوفود وجهات نظرها، لكن بدا أن المناقشات قد عادت إلى نقطة الصفر. وأعرب الرئيس عن رغبته في سماع تعليقات الوفود وأفكارها بشأن كيفية المضي قدما في هذه المسألة. وأشار الرئيس إلى أنه لا يملك عصا سحرية ولا معجزة لحل كل المشاكل. وقال إنه لا بد من المزيد من العمل وأن أحد الخيارات التي تستحق الدراسة هو أن نطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الجديدة (ما دامت هذه اللجنة جيدة جدا في استعراض المسائل العالقة وإعطاء رؤية جديدة) أن تنظر في هذه المسائل من منظورها هي.

32. وقال وفد إسبانيا إنه لو أراد أن يكون حازما جدا لما أجريت المناقشات بشأن الوثيقة ما دامت ليست متاحة إلا باللغة الإنكليزية. لكن الوفد سيتغاضى في هذه الحالة بصفة استثنائية.

33. ورأى وفد ألمانيا أن إحالة الأمر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل استعراضه فكرة جيدة. وذكر الوفد بأن التوصيات التي قدمتها لجنة التدقيق السابقة كانت أساسا نتيجة نقص التواصل بين الدول الأعضاء وقد تداركنا ذلك عبر إدراج بند لهذا الغرض في الولاية المعدلة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وحاليا يمكن لهذه اللجنة أن تركز على مسائل أخرى حالما تصبح أكثر اطلاعا بدواخل المنظمة.

34. وشكر وفد الهند الرئيسين على إعداد الوثيقة التي اعتبرها الوفد مفيدة لأنها تقدم لمحة تاريخية، أي عما حدث في الويبو فيما يتعلق بالحوكمة، وخصوصا التفاصيل عن الفريق العامل المعني بالإصلاح الدستوري والذي جاءت توصيته وجيهة جدا، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل لجنة التنسيق في حد ذاتها. وبعد مداوات طويلة آنذاك، تحقق توافق جوهري في الآراء حول

ضرورة وجود فريق عامل. وهذه التوصية مهمة بسبب ضرورة ترشيح لجنة التنسيق وضرورة وضع نظام للإدارة في الويبو التي ستعمل بطريقة أفضل بصفتها هيئة تنفيذية (آنذاك حدد موطن الضعف هذا). وقد مرت سنوات عديدة وما زالت الدول الأعضاء لم تتدارك هذا الضعف وهنا ظهرت توصية لجنة التدقيق السابقة في الصورة. وكانت لجنة التدقيق السابقة قد أوصت بتدارك موطن الضعف هذا (فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية). وكانت التوصية بشأن إنشاء هيئة تنفيذية دقيقة جدا حتى أنها حددت عدد بشأن الأعضاء (بين 12 و16 عضوا). ولم تكف لجنة التدقيق بتدارك موطن الضعف الذي حددته الدول الأعضاء في الويبو منذ عقد تقريبا، بل إنها اقترحت أيضا حلا لذلك. ودور الدول الأعضاء أن تنظر في هذا الاقتراح وتتفق على ما من شأنه أن يحسن عمل المنظمة. لذلك وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن ارتياحه لوثيقة الرئيسين وقال إنه أحالها إلى عاصمة بلده. وقال الوفد إنه لم يتوقع أن ترده تعليمات في هذه المرحلة المتقدمة من الدورة. واتفق مع الرئيس على أنه يتعين على الوفود التفكير في هذه المسألة لأنها جميعها قد اعترفت بأهمية مسائل الحوكمة في الويبو. وقال إنه ينبغي إيجاد حل وإن الآراء بشأن طريقة إنجاز ذلك مختلفة. وأيد الوفد اقتراح الرئيس بالطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تتابع توصية سلفها وأن تقدم مساهمتها وتوصيتها. لكن في المقام الأخير، يتوقف المضي قدما في هذا المسار على الدول الأعضاء ولذلك يتعين على الوفود عقد جلسات وفتح مناقشات. ولذلك اتفق الوفد على أنه يمكن أن يطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقديم مساهمتها وتوصياتها في المسألة، إلا أنه اقترح إنشاء فريق عامل غير رسمي للدول الأعضاء المهتمة بقيادة رئيس لجنة البرنامج والميزانية أو رئيس لجنة التنسيق للنظر في ما يمكن فعله للمضي قدما ومدى وجود أي أرضية مشتركة. وتبين وثيقة الرئيسين وجود عدة أرضيات مشتركة. وتحدث الوفد عن بعض التحسينات التي يمكن تنفيذها فوراً. وأضاف أنه لا بد للدول الأعضاء من محفل لمناقشة هذه المسائل وأن فريقا عاملا من شأنه أن يكون الحل. وفريق عامل كهذا سيعمل في إطار زمني محدد (تحديد تاريخ لذلك المسار)، مثلا مارس 2012 وسيجرى حوار غير رسمي حول هذه المسألة، مع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وستقدم نتائج الحوار إلى دورة سبتمبر 2012 للجنة البرنامج والميزانية أو إلى الجمعية العامة من أجل الدراسة والتوصية، عند الاقتضاء.

35. وأشار وفد سويسرا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أن مسألتي إنشاء لجنة أخرى والحوكمة قد نوقشتا مطولا في دورة يونيو. وأن ذلك لم تر الوفود أي ضرورة لمواصلة المناقشات الرامية إلى إنشاء لجنة جديدة. واعتبرت المجموعة باء أن هذه المسألة معالجة بما فيه الكفاية ومحسومة. ومن ثم ففي هذه المرحلة رأت المجموعة باء أنه يمكن إنهاء المناقشات بشأن هذا الموضوع في الدورة الحالية. وقالت المجموعة إنها مندھشة مما قاله وفد الهند بأنه في إطار الفريق العامل اعترفت عدة وفود بالحاجة إلى استعراض مسائل كثيرة. وشدد الوفد على أنه حضر تلك اللجان أيضا ولا يذكر أنه اعترف بتلك الحاجات أو الضرورات. وقالت المجموعة باء إنها تحبذ إنهاء تلك المناقشات في هذه الدورة بالذات نظرا للمناقشات المستفيضة في هذا الشأن في يونيو ولا داعي للخوض في ذلك مرة أخرى. ولكن إذا كان هناك ما يتعين فعله، فيمكن للمجموعة باء أن تقبل بفكرة تكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهذا الأمر.

36. وشكر وفد جنوب أفريقيا الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية الأمانة على إدراج معلومات بشأن الإصلاح الدستوري التي لم تكن في الوثيقة السابقة (يونيو). وقد درست مجموعة البلدان الأفريقية الوثيقة على عجل ذلك الصباح وقالت إنها لم تجد الوقت الكافي لدراستها بدقة. وأضافت أنه طالما لم يتحقق أي اتفاق بشأن المضي قدما في دورة يونيو، لم ير أنه يمكن للوفود الاتفاق على أي أمر حاليا. ورأى الوفد أن المضي قدما هو إرجاء النقاش إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وقالت المجموعة إنها مرنة فيما يخص المضي قدما لكنها أكدت رسميا على أنه يجب إنهاء المسألة. وتسلسل الفقرة 7 من وثيقة الرئيسين على وجود عامل مشترك في مساهمات الدول الأعضاء الكتابية. ويمكن الاطلاق من هنا، أي النظر في بنية الحوكمة القائمة بدل التركيز على ما قالته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بإنشاء هيئة جديدة. وقالت المجموعة إنها تتمنى إنهاء هذا الأمر دون مناقشته لمدة عشر سنوات. لكن المجموعة لم تر كيف يمكن إنهاء ذلك في ذلك اليوم.



37. وقال وفد سلوفينيا متحدًا باسم دول أوروبا الوسطى والبلطيق إنه نظرا للمناقشات العميقة السابقة بشأن هذا الموضوع وفي غياب أي حجج جديدة، لا داعي لمواصلة النقاش. وقال إن التوصية بشأن تحسين الحوكمة قد انبثقت عن لجنة التدقيق السابقة وهي تعزى إلى (نجمت عن) نقص التواصل بين اللجنة السابقة والدول الأعضاء. وجميع الوفود اتفقت على أن الوضع قد تحسن العام الماضي. لذلك أيدت دول أوروبا الوسطى والبلطيق تماما اقتراح الرئيس بطلب المشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. واقترحت هذه الدول أيضا أنه بعد أن تفرغ اللجنة من دراسة واستكشاف الخيارات لتحسين الحوكمة في إطار آلية الويبو القائمة يمكن عندئذ مناقشة هذه الخيارات. وقالت الدول إنها واثقة من أن هذا سيساهم في الاستجابة للمخاوف التي أثارها لجنة التدقيق السابقة منذ بضعة أعوام خلت.

38. ورأى وفد مصر أن وثيقة الرئيسين مفيدة جدا لأنها تقدم معلومات أساسية واقتراحات مختلفة وأساليب فيما يتعلق بالاقتراحات 11 التي تحتاج إلى مناقشة. ومع ذلك لا وجود لأي مسار ولا أي إطار زمني لمناقشتها. وبعض التحسينات المقترحة جاءت مغالية جدا (هيئة جديدة) وبعضها الآخر نادى بتحسين النظام القائم. ونقطة الاتفاق هي معالجة مسألة الفعالية. لذلك، لا بد لهذا الأمر من مسار وإطار زمني في كل من الفريق العامل غير الرسمي أو المشاورات التي يديرها الرئيسان.

39. وأعرب وفد الهند عن استغرابه من بيان المجموعة بآء. ولم يتفق الوفد نهائيا مع فكرة أن هذه المسألة قد حسمت في الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية. ولو كان الأمر كذلك لما طلب من رئيسي لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق إعداد هذه الوثيقة. وقد كانت المناقشات في لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة لم تحسم ورأت الدول الأعضاء أنها بحاجة لمزيد من الحوار. وقال الوفد إنه يقر ويفهم موقف المجموعة بآء من فكرة إنشاء هيئة تنفيذية جديدة. وأوضح الوفد أن الهدف من مسار الحوار هذا ليس إنشاء هيئة جديدة. وإنشاء هيئة جديدة ما هو إلا خيار. واقترح الوفد في مساهمته تعديل الهيئات الموجودة لجعل عملها أشبه بهيئات تنفيذية. وطلب الوفد من زملائه في المجموعة بآء ألا تسيطر عليهم فكرة أن الاقتراح لا يركز إلا على إنشاء هيئة جديدة. وتلخص الفقرات من 6 إلى 9 من وثيقة الرئيسين اقتراحات مختلف الدول الأعضاء والأفرقة المعنية بالإصلاح في الويبو. ورأى الوفد أنه يمكن تحسين أمور كثيرة دون إنشاء هيئة جديدة وهذه مسائل لا بد من مناقشتها. وأعرب الوفد أيضا عن استغرابه لممانعة المجموعة بآء لإجراء مشاورات غير رسمية وأشار إلى أنه إذا كان ينبغي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تقدم تقريرها وتوصياتها في هذه المسألة، فينبغي أن ينظر في مثل هذا التقرير بكل الأحوال في دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وقال الوفد إنه اقترح مشاورات غير رسمية في ظل التزام بناء وعلى أمل أن توضح هذه المشاورات آراء الدول الأعضاء في مختلف الاقتراحات، أي الأمر الذي يمكن قبوله أو الذي يمكن التخلي عنه أو الذي لا يمكن قبوله بالمره. وإلا فلن يمكن التوصل إلى أي اتفاق بتاتا وتنتهي هذه المسألة.

40. وأيد وفد فرنسا بيانات المجموعة بآء والمتحدثين من هذه المجموعة. وقال إنه يرغب في مزيد من التوضيح لما قصدته المجموعة بآء. وقال إن المجموعة لم تكن تتحدث عن إنهاء المناقشات بهذا المعنى، لكنها في الوقت نفسه لم تكن تعترزم فتح النقاش الذي جرى سلفا. وقد شهدت دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو العديد من المواقف ولم تسفر تلك المناقشات عن أي اتجاه واضح. وأعربت المجموعة بآء عن رغبتها في التشديد على أنه رغم تأييد جميع الوفود بلوغ حوكمة أكثر فعالية، فهي لم تجد طريقة واضحة للمطالبة بإصلاحات. والمجموعة بآء، على غرار وفود أخرى، مع فكرة وجود حوكمة أكثر فعالية. وشدد الوفد على أن الدور الأولي للجنة البرنامج والميزانية هو التعامل مع الأمور الميزانية بفعالية، مما له أثر مباشر على الحوكمة. وأشار الوفد إلى المطالبات بتغييرات في البنية وتغييرات في ولايات هيئات الويبو وقال إن الولايات مُرضية مثلما هي. وقال إنها بالأحرى مسألة التزام من جهة الدول الأعضاء لحضور الاجتماعات وتحمل المسؤوليات في ظروف معينة. ولم ير الوفد وجود أي ثغرة نظرية. ورغم أن لجنة التدقيق السابقة قد قدمت تشخيصها فقد تغير السياق منذ ذلك الحين. وقال الوفد إنه لا يعارض إحالة المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لكي تتمكن الدول الأعضاء من تكوين رأي حديث. وشدد الوفد مع ذلك على أنه لا يرغب في انتقاص دور لجنة البرنامج والميزانية بأي حال من الأحوال.

41. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بيان المجموعة بآء وتعليقات وفد فرنسا. وأضاف بأنه بعد أن تابعت الدول الأعضاء المناقشة منذ بضع سنوات ورغم الحوار حول المسألة ما زالت مواقفها بعيدة كل البعد عن بعضها البعض حتى مع التزامات وفد الهند. وقال الوفد إنه درس اقتراحات مجموعة جدول أعمال التنمية. وأكد أن الوفود أبعد ما تكون فيما يتعلق بإعادة بنية اللجان الموجودة، ناهيك عن أي نقاش بشأن احتمال وجود هيئة تنفيذية جديدة. ولاحظ الوفد أنه نظراً لاختلاف الآراء، لا يبدو أن وضع مسار جديد بشأن هذه المسألة أمر مجدٍ جداً. واعتبر الوفد وثيقة الرئيسين مفيدة للغاية. ورأى أن السؤال بالنسبة لعضو من الأعضاء يواجه هذه المسألة حالياً هو ما الوجهة المقصودة. ولأن هذه المسألة منبثقة عن اللجنة السابقة وأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مشكلة من أعضاء جدد، من المجدي أن تكلف بإعادة دراسة المسألة والمستجدات والوقائع الجديدة. وفي هذه المرحلة، لم يشعر الوفد بأن وجود مسار غير رسمي سيكون على جانب كبير من الفائدة.

42. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بآء مشدداً على أن المجموعة بآء منفتحة على الحوار، وهذا ما أثبتته طوال المسار كله. وقد وصل الحوار إلى طريق مسدود ولم ترغب المجموعة أن تظل تكرر نفسها. وفيما يخص متابعة المسار، قالت المجموعة بآء إنه لا وجود لأي اتفاق. ورأت المجموعة بآء أنه لا داعي لمحاولة إصلاح لجنة التنسيق لأنه لا وجود لأي اتفاق بهذا الشأن في الماضي. ورأت المجموعة أنه يمكن للدول الأعضاء أن تعمل في إطار اللجان الموجودة كما أثبتت لجنة البرنامج والميزانية أن ذلك ممكن. وبفضل حسن نية الوفود، تحققت أهداف لجنة البرنامج والميزانية وأحرزت نتائج جيدة. وردا على السؤال عن الطريقة التي ينبغي بها للأعضاء المضي قدماً، رأت المجموعة بآء أن أفضل طريقة لذلك هي: ما دامت هذه المسألة منبثقة عن لجنة التدقيق، ينبغي إحالتها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي ستقدم تقريراً في الأمر إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة.

43. وأحاط وفد البرازيل علماً بالمعلومات المعروضة في وثيقة الرئيسين ورحب بالمساهمات التي قدمتها مختلف الوفود. وقال الوفد إنه سيحيل الوثيقة إلى الإدارات المعنية في عاصمة بلده. وأيد الوفد ضرورة مواصلة مناقشة المسألة، ويمكن فعل ذلك في منتدى مخصص لهذا الغرض. ولم يعتبر الوفد أن المسألة منتهية ورأى أنه يمكن تحسين البنية الإدارية للمنظمة. أما كيفية إدخال هذه التحسينات فهي مسألة لا يمكن حلها إلا عبر مواصلة الحوار فيما بين الوفود.

44. وأكد وفد الجزائر بيانات مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن مسألة الحوكمة قد أثارها للمرة الأولى لجنة التدقيق السابقة. ولم يرغب الوفد في القول إنه كان هناك مقارنة سلبية. لكنه أكد أنه كان لا بد للويو من السعي إلى تقوية إجراءاتها الإدارية. وستعين وضع بعض الآليات اللازمة لهذا الغرض، وربما حتى ضرورة إنشاء هيئة جديدة. وفي إشارة إلى اقتراحات مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، قال الوفد إنها مسيرة الفهم وتغطي جميع المسائل المرتبطة بالحوكمة. ومسألة الحوكمة مختلفة اليوم عما كانت عليه في السبعينات أو في عام 2000. ومخاوف الدول الأعضاء في 2011 مختلفة. وقال إنه قد آن الأوان للنظر في هيئات المنظمة التي أنشئت منذ زمن طويل وفي اختصاصاتها وولاياتها لضمان تطور المنظمة. ولا بد من مواصلة المشاورات حتى وإن تباينت أحياناً مواقف الوفود تبايناً كبيراً، وهذا في حد ذاته قد يكون سبباً لمواصلة النقاش الذي ينبغي أن يكون بإدارة رئيسي لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. ويمكن مناقشة المسألة في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق.

45. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي قدمه باسم المجموعة الأفريقية وقال إنه يرغب في التشديد على أهمية المسألة. وأشار إلى أن مساهمة الدول الأعضاء لم تناقش بخلاف ما قالت بعض الوفود. لم يدر أي نقاش لكن مجرد "إبداء مواقف"، وهذا فرق كبير. وذكر الوفد بأن مجموعة جدول أعمال التنمية غابت عن دورة يونيو لذلك لم يعرض اقتراحها آنذاك. وشدد الوفد على أنه لم يكن يقول إن هيئة تنفيذية جديدة ستنشأ. وقال إن كل ما فعله هو الدفع باتجاه الحوار والإصغاء المتبادل لفهم ما تقوله الأطراف الأخرى. وذكر الوفد بأن وفد المملكة المتحدة قال (رأي ورد في المرفق الثاني، صفحة 5 من الوثيقة WO/PBC/18/20): "ومن حيث المبدأ، فإننا نعارض أي ترتيب يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية في الترتيبات

والمسؤوليات القائمة، ويمكن أن ينشأ عنه أي لبس، بل فضل تحسين بنية الحوكمة القائمة، ومن المؤكد أن هناك وسائل يمكننا من خلالها أن نفعل ذلك دون أن نعيد تصميم المنظمة." وتقاسم هذا الرأي وفد اليابان الذي قال: "... يتعين على الأعضاء البحث في إمكانيات استخدام الهيئات القائمة بطريقة أكثر فعالية بقدر الإمكان بدلا من الاندفاع إلى إنشاء هيئة جديدة (...). ورأى الوفد أنه لا بد من مناقشة هذه المساهمات. لذلك، أيد الوفد إجراء مشاورات غير رسمية. وقد ذكر اقتراح المجموعة الأفريقية تحديدا ثلاثة خيارات: هيئة تنفيذية جديدة واستعراض لولايتي لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق وتعزيز لجنة التنسيق عبر تكليفها بوظائف تنفيذية. وهذه الخيارات الثلاثة لم تناقش، ومن ثم لا غرض من المناقشات لأن الخيارات لم تستنفذ بعد.

46. وقال وفد المغرب إنه لم يحصل على الوثيقة إلا صباح ذلك اليوم، لذلك لم يكن عنده وقت لدراستها. لكن التوصية الأولى للجنة التدقيق السابقة كانت بإنشاء هيئة تنفيذية محدودة العضوية. وقال الوفد إنه يدرك صعوبات إنشاء هيئة جديدة وشاطر بعض الوفود مخاوفها في هذا الصدد. وأشار إلى أنه يستغرب كثيرا قرار إنشاء هيئة جديدة لتحسين الحوكمة في الويبو. وقال إن هذا المسار يستغرق وقتا طويلا وأضاف أن إصلاح 2002 لم يكتمل بعد تماما. وقد يستغرق إنشاء هيئة جديدة 10 سنوات أو 15 سنة. لذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تواصل المناقشة بشأن كيفية تحسين الحوكمة. ومثل هذه المناقشة يمكن أن تدور في ظل الإطار المؤسسي الحالي ويمكن دراسة تدابير للأجل القصير لتحسين الحوكمة. ويمكن أيضا للدول الأعضاء أن تدرس إمكانية تدابير للأجل الطويل باعتبارها طريقة لمواصلة المفاوضات.

47. وأقر وفد جمهورية كوريا بوجود اختلاف في الآراء بشأن الحوكمة. وفي الوقت نفسه وكما أشارت الفقرة 7 من الوثيقة، هناك عوامل مشتركة أيضا. وبدا للوفد أن العامل المشترك هو الطريقة التي تمكن من تحسين تشغيل الهيئات القائمة. وأشارت الآراء المتضاربة إلى إنشاء هيئة تنفيذية جديدة: إذا كان ينبغي إنشاؤها وكيف يمكنه تحسين المنظمة. وطرح الوفد مسألة الولاية للنقاش من منظور إجرائي. وقد بدأت المناقشة بطلب من لجنة البرنامج والميزانية وظلت مستمرة منذ بداية 2011. والدول الأعضاء حاليا ليس في مقدورها مناقشة مواصلة هذه المناقشة. وتحدث الوفد عن وجود مسألتين: مسائل داخلية ومسألة خارجية. ويقصد الوفد بالمسائل الداخلية تحسين الهيئات القائمة. أما المسألة الخارجية فتتعلق بإعادة تنظيم الهيئات القائمة وربما إنشاء هيئة جديدة. ويمكن للمسائل الداخلية أن تندرج في ولايتي لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. ورأى الوفد أن المسائل الخارجية تتعلق بولاية الجمعية العامة فقط. لذلك، إذا رغبت الدول الأعضاء في مناقشة المسائل الداخلية بقدر أكبر (كيفية تحسين تشغيل الهيئات القائمة) فيكفي الحصول على الولاية لذلك من الهيئات القائمة (لجنة البرنامج والميزانية أو لجنة التنسيق). وإن رغبت الدول الأعضاء في التطرق إلى إعادة تنظيم الويبو، لا بد لها من ولاية لذلك من الجمعية العامة. واقترح الوفد مواصلة مناقشة كيفية تحسين أعمال لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. لكن لا بد من ولاية الجمعية العامة لأية مسائل أخرى.

48. ورأى وفد المكسيك أن هناك اتفاق لصالح تحسين الحوكمة في الويبو. والسؤال هو كيف ينبغي التعامل معه. ورأى الوفد أن فكرة إنشاء لجان بوثائق جديدة ومواقف وآراء جديدة ليست فكرة جيدة. وربما يستحسن أن تتكلف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتطرق إلى هذه المسائل. وفيما يتعلق بوثيقة الرئيسين، رأى الوفد بأنها تتضمن عددا من العناصر التي ستمكّن من اتخاذ خطوات فورية لتحسين الأمور. وأيد الوفد مواصلة المناقشات.

49. ورأى وفد مصر أن جميع الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية عندها هدف واحد هو التيقن من أن منظمة من منظمات الأمم المتحدة تعمل بفعالية وتؤدي ولايتها بصفتها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة وتحسن نشاطها. ولذلك يمكن ضمان الإصلاح باعتباره مسارا دائما بفضل الحوار والنقاش ولهذا السبب فإن وجود هيئة رقابة وتوصيتها أمر مهم. وتحدث الوفد عن ضرورة إنشاء منتدى لمناقشة الأفكار الجديدة لإصلاح المنظمة. وفي هذا السياق أيد الوفد اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية بإنشاء لجنة غير رسمية لمناقشة الحوكمة. وإذا ظهرت صعوبات في إنشاء لجنة كهذه، فالحل الوسط هو

أنه ينبغي مناقشة المسائل المتعلقة بالحوكمة في إطار بند دائم في جدول الأعمال مع تخصيص وقت كاف لذلك في جميع اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية.

50. وشكر وفد اليابان الرئيسين لأنها أعدت الوثيقة وشكر وفد جنوب أفريقيا لأنه أشار إلى مساهمة اليابان الكنايية. وأيد الوفد بيان المجموعة بآراء وآراء وفدي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف الوفد بأن المسألة قد نوقشت لمدة معينة. وقال إنه لم يتحقق أي اتفاق لا آنذاك ولا في الوقت الحاضر. وقد أدلى بآراء مختلفة وردت في مرفق الوثيقة. وما دامت هذه المسألة منبثقة عن لجنة التدقيق السابقة، يمكن إحالتها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لكي تدرسها. وحالما يصل جواب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يمكن النظر في المسألة، عند الاقتضاء.

51. وتحدث وفد سلوفينيا باسم دول أوروبا الوسطى والبلطيق وأعاد طرح تعليقاته السابقة لأنه يعتقد أنها لم تلق آذانا صاغية. ورجبت دول أوروبا الوسطى والبلطيق في تسليط الضوء على ما يلي. أولا، أيدت هذه الدول وجود حوكمة أكثر فعالية في الويبو، مما يعني أنها رأت أنه يمكن تحسين هذه الحوكمة. ثانيا، إنشاء هيئة أخرى ليس خيارا قابلا للتطبيق. ثالثا، اقتراح الرئيس القاضي بترك هذه المسألة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة اقتراح عملي ومفيد جدا. ورأت دول أوروبا الوسطى والبلطيق أنه ما دامت لجنة التدقيق السابقة قد طرحت هذه المسألة عبر توصيتها، ينبغي أن تفكر فيها مرة أخرى (أي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الجديدة) بالنظر إلى الوقت الذي مضى منذ إصدار هذه التوصية. رابعا، وبعد أن وضعت هذه الدول في اعتبارها آراء الدول الأعضاء المتضاربة جدا والمناقشات الطويلة التي أجرتها من قبل، رأت أن مواصلة هذه المناقشة لن تكون مثمرة.

52. وأيد وفد الكاميرون بياني المجموعة الأفريقية ووفد الهند بشأن أهمية الحوكمة وقال إنه يجحد أن تأخذ الدول الأعضاء مزيدا من الوقت للتوصل إلى قرار محكم.

53. وأيد وفد موناكو بيان المجموعة بآراء وبيانات وفود فرنسا وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية. ورأى الوفد أنه في منظمة مثل الويبو يمكن دائما تحسين الحوكمة. وهذه المسألة تعد مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء باعتبارها جزءا من لجنة البرنامج والميزانية. وفعالية اللجان نفسها من فعالية أعضائها. وقبل النظر في حل جذري، أي إنشاء هيئة جديدة، يمكن للدول الأعضاء أولا التفكير في طريقة تحسين مساراتها الخاصة وطريقة التعاون جماعيا مع الأطراف القائمة وولاياتها القائمة. وفيما يتعلق بمسألة إحالة المناقشة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، رأى الوفد أن هذا اقتراح حسيص لأن هذه اللجنة قد تغيرت والتوصية قد صدرت منذ وقت طويل.

54. وقال وفد الهند إن الأمر اختلط عليه بسبب التناقضات التي سمعها في بيانات بلدان المجموعة بآراء وغيرها. وقال الوفد إن ما فهمه هو أنه ينبغي ألا تنشأ أي هيئة جديدة، وهذا ما أحاطت علما به من قبل. وقال إن دول أوروبا الوسطى والبلطيق أفادت بوضوح أنه لا بد من حوكمة أكثر فعالية وأنه يمكن التحسين. وبداله أن المقصود هو أنه من الضروري إعادة تصميم هيئات الويبو وآلياتها القائمة أو تحسينها. وما قيل أيضا هو أنه ينبغي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مراجعة توصيات لجنة التدقيق السابقة وإبداء آرائها وهذا أمر منطقي بالنسبة إلى الوفد. وأعرب الوفد عن دهشته من أن هذه التعليقات جاءت بالتزامن مع البيانات القائمة بعدم ضرورة مزيد من المناقشة. ووجد الوفد أن هذه البيانات متناقضة. واستفسر الوفد عما ينبغي فعله بتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتساءل عن السبب الذي ينبغي بموجبه تكليف هذه اللجنة بإعداد تقرير آخر إذا لم تكن هناك نية بمناقشة التقرير الأول. والتناقض الآخر هو أن الوفود ناقشت مواقفها فيما يتعلق بالتوصية بشأن إنشاء هيئة جديدة في لجنة البرنامج والميزانية الماضية، في حين أن هذه اللجنة نفسها لم تناقش بتاتا كيفية تحسين الهيئات والآليات القائمة مثل لجنة التنسيق. لذلك فإن القول بأن هذه المسائل قد نوقشت بالتفصيل وبأن الحوار قد وصل طريقا مسدودا كلام غير صحيح في الواقع. إذ لا يمكن بلوغ طريق مسدود إن لم نكن قد بدأنا هذا الطريق أصلا. واعتبر الوفد اقتراحه "بداية" للمسألة المتعلقة بكيفية تحسين البنات القائمة. وقال الوفد إنه لا بد للدول الأعضاء من

الحوار بشأن كيفية إدخال التحسينات مهما كانت طفيفة، مثل بدء الاجتماعات في مواعيدها. وأعرب الوفد عن أسفه عما بدا كأنه امتناع عن الشروع في تحسين المنظمة.

55. وأعرب وفد شيلي عن امتنانه لإعداد الوثيقة بشأن الحوكمة. وقال إن هذه المسألة المطروحة على الطاولة ذات أهمية قصوى ولهذا السبب يتعين على الوفود أن تكون حذرة جدا فيما يتعلق بطريقة التعامل معها. واستنادا إلى البيانات المقدمة، خلص الوفد إلى أن هناك رغبة في مراعاة الوضع ومعرفة مدى قدرة الدول الأعضاء على التحسين في المجالات التي يمكن تحسينها. ورأى الوفد أن طلب رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خطوة أولية جيدة جدا للمضي قدما. وفي الوقت نفسه، إذا كان ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تقدم استنتاجها/رأيها في هذه المسألة، فإن الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية سيكون أنسب وقت لذلك. ورغم أهمية المسألة المطروحة، لم ير الوفد أي داع للاستعجال بإنشاء فريق عامل لمناقشتها. وعلى الدول الأعضاء توخي الحذر والتقدم خطوة خطوة. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى هي تكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة باستعراض الأمر لكي يناقش بالكامل في دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وفيما يتعلق بالجوانب المختلفة للتحسينات، قال الوفد إنه لا ضرورة لإنشاء فريق عامل من أجل بدء الاجتماعات في مواعيدها.

56. وأفاد الرئيس بأنه يبدو أن هناك اتفاق بتكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بإلقاء نظرة جديدة على المسألة. وبما أن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد قدم إلى لجنة البرنامج والميزانية فعليها دراسته. وفي الوقت نفسه رأت بعض الوفود بأن النقاش قد تم فيما رغبت وفود أخرى في إنشاء هيئات جديدة. لذلك، يتعين إيجاد طرق ولا بد من صياغة فقرة قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

57. ورأى وفد سويسرا باسم المجموعة بآء أن وفد شيلي قد قدم تلخيصا جيدا للمنحى الذي ينحوه التوافق في الآراء، أي أنه ينبغي إحالة تلك المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ثم طرحها في دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة.

58. ورأى وفد السلفادور أن الأعضاء يسرون نحو توافق في الآراء. واتفق تماما مع وفد شيلي. وأضاف بأنه ينبغي للدول الأعضاء مواصلة دراسة المسألة وأنه يمكن للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقديم مساهمتها التي يمكن دراستها في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقبل. واتفق الوفد أيضا مع وفد الهند ومجموعة جدول أعمال التنمية على أنه ينبغي إعطاء فرصة للأعضاء كي تواصل التركيز على هذه المسائل وتقديم مساهمات أكثر.

59. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن سروره برؤية الوفود تحرز تقدما بشأن هذه المسألة. وسلط الضوء مرة أخرى على أن المساهمات الكنايية للدول الأعضاء مهمة جدا وأن الوثيقة التي تقدم آراء الدول الأعضاء فيها جميع العناصر اللازمة لمواصلة النقاش. ولهذا السبب يمكن، إضافة إلى إحالة المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، إنشاء فريق عامل مصغر تابع للجنة البرنامج والميزانية على أساس خاص لكي يدرس الوثيقة ويقدم توصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية. وقد تضمنت الوثيقة عدة اقتراحات قدمتها الدول الأعضاء من جميع الأقاليم طلبت فيها إجراءات إصلاحات في الويبو. وينبغي ألا يقتصر التركيز على رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقد قدمت المعلومات الإضافية المطلوبة (في الوثيقة) وكما هي الحال بالنسبة إلى الدول الأعضاء، ينبغي إعطاء الوفود فرصة لدراسة هذه المعلومات.

60. واعترف الرئيس بأن المناقشة كانت مهمة وتوضيحية. واقترح أن تأخذ جميع الوفود الوقت خلال الاستراحة للنظر في مشروع قرار محتمل بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

61. وتبنى وفد الهند اقتراح وفد جنوب أفريقيا بأن تدرس لجنة البرنامج والميزانية المسألة في دورتها المقبلة من منظور أعم (يشمل مساهمات الدول الأعضاء) وألا تدرس استعراض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لأن التوصية الأصلية كانت محدودة جدا ومن الواضح أن الدول الأعضاء قد قفرت على هذا البند (لم يتحقق بشأنه أي توافق في الآراء). وعندما تكلف

اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بدراسة توصياتها ينبغي لها أن تراعي مساهمات الدول الأعضاء. ويتعين أن تكون هذه الدراسة أوسع نطاقاً من التوصية التي أصدرتها في الأصل لجنة التدقيق السابقة.

62. وتساءل وفد مصر إن كانت توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مختلفة عن تلك الصادرة عن لجنة التدقيق السابقة بسبب تغير ولاية اللجنة وأعضائها. وتساءل أيضاً فيما يخص أصل التوصية وإذا كانت ناتجة عن ظروف موجودة سابقاً (اجتماعات نادرة للجنة البرنامج والميزانية وولاية لجنة التدقيق السابقة وتشكيلتها). ولاحظ الوفد أنه ربما ينبغي القيام بعمل مواز في الوقت الذي تحال فيه المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. مثلاً يمكن للأمانة أن تعدّ وثيقة عن بنية الحوكمة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى ويمكن عقد مشاورات يديرها رئيس لجنة البرنامج والميزانية أو لجنة التنسيق لوضع المقاربات المختلفة.

63. وأوضحت الأمانة أنه في الوقت الذي صدرت فيه التوصية الخاصة، كان هناك عدد من التوصيات العالقة للجنة التدقيق التي لم تحظ بالمتابعة. ولم تكن لجنة البرنامج والميزانية قادرة على التعامل مع الأعداد ولم تستطع لجنة التدقيق التوجه إلى لجنة البرنامج والميزانية. وفي ضوء هذه القيود، كان من بين التوصيات إيجاد طريقة للتعامل مع مسألة الرقابة التي تحتاج إلى دراسة. وقد كان هذا هو السياق الذي ظهرت فيه هذه التوصية الخاصة. وفيما يتعلق بمسألة مقارنة مختلف بنات الحوكمة، قالت الأمانة إن هذا عمل قد أنجز من قبل وكان جزءاً من وثيقة سابقة بشأن الحوكمة قدمت إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية في يناير 2010.

64. واختتمت الدورة في الظهرية ودعا الرئيس إلى تقديم تعليقات على مشروع القرار بشأن البند 4.

65. واقترح وفد الهند، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، التعديلات التالية على مشروع القرار الذي أعدته الأمانة. واقترح حذف مفردة "المتعلقة" كي تصبح صياغة السطر الثاني من الفقرة الفرعية "2" كما يلي: "تكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بدراسة توصية لجنة التدقيق (سلف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة)". وفي الجملة: "(...) بشأن الحوكمة في الويبو كما ورد في (...)". حذف الإشارة إلى الفقرة 74 من الوثيقة WO/GA38/2 لكي تصبح صيغة النص كما يلي: "(...) كما ورد في الوثيقة WO/GA38/2 (...)". حذف حرف "و" واستبداله بعبارة "مع مراعاة متابعة المسار، بما في ذلك (...)". وحذف مفردة "في هذا الشأن" وإدراج عبارة "بشأن الحوكمة، الوثيقة WO/PBC/18/20". وينبغي صياغة الفقرة الفرعية "2" كما يلي: "تكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بدراسة توصية لجنة التدقيق، سلف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، بشأن الحوكمة في الويبو، كما ورد في الوثيقة WO/GA/38/2، مع مراعاة متابعة المسار، بما في ذلك مساهمات الدول الأعضاء بشأن حوكمة الويبو، الوثيقة WO/PBC/18/20 وجميع الوثائق المعنية (...)". وينبغي أن تصاغ الفقرة الفرعية "3" كما يلي: "تكليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتقديم توصياتها بشأن المسألة نفسها إلى الدول الأعضاء بحلول 31 مايو 2012". واقترح الوفد إضافة فقرة فرعية جديدة "4" تقول: "بعد تقديم توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يتعين على رئيس لجنة البرنامج والميزانية أن يدعو الدول الأعضاء إلى مشاورات غير رسمية بشأن حوكمة الويبو وتقديم تقرير عن هذا الشأن إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية". ويغير ترقيم الفقرة الفرعية "4" إلى "5". وفي الفقرة الفرعية "5"، ينبغي حذف عبارة "تقرر أن" لكي تصبح صياغة الجملة كما يلي: "تظل مسألة حوكمة الويبو على جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية وينبغي إضافة ما يلي في نهاية هذه الجملة: "حيث ستدرس الوثيقة WO/PBC/18/20 التي تتضمن المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء".

66. ورأى وفد سويسرا المتحدث باسم المجموعة باء أن الإشارة إلى الفقرة 74 في نص الفقرة الفرعية "2" إشارة وحيمة لأن المسألة الوحيدة التي ظلت مطروحة للنقاش من جميع التوصيات هي مسألة الحوكمة. وقال إن حذف هذه الإشارة إلى الفقرة 74 من شأنه أن يوسع نطاق المناقشات. وفيما يخص الشق الثاني من الاقتراح، ذكّر الوفد الأعضاء بأن المسار الذي يتيح للدول الأعضاء تقديم آرائها بشأن الحوكمة قد حدد في يناير. وقد خصص يومان في يونيو لمناقشة هذه المسألة وأنهيت

المناقشة. ورأت المجموعة باء أنه لا داعي لإعادة هذا المسار. وإن المجموعة باء مستعدة تماما لمناقشة ذلك، لكنها رغبت في منح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوقت لدراسة جميع الوثائق دون التدخل في برنامج عملها. ويكفي القول بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستلتقي الوثائق وتقدم توصياتها إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. ولا ضرورة لإجراء مشاورات وإعداد تقرير للرئيس من أجل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وهذا المسار قائم والجزء الوحيد الناقص هو إعادة تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الجديدة، وهذا ينبغي أن يكون كافيا للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وقالت المجموعة باء إنها تفضل الاقتراح كما هو مقدم ولم تشعر أنه من الضروري الاحتفاظ بهذه المسألة على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وذكرت المجموعة باء هذه المسائل قد نوقشت في دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه لم يتحقق أي اتفاق بشأن هذه المسائل وقد لا يتحقق أي اتفاق إن فُتح النقاش مرة أخرى. ورأت المجموعة باء لا جدوى من تضييق الخناق على الوفود. وذكرت المجموعة باء أيضا بأن لجنة التدقيق السابقة لم تعتبر هذا من أولى أولوياتها.

67. ورد وفد الهند قائلا إن عنده تفسير واحد بسيط للتغيرات التي اقترحها وهو الخروج من مأزق إنشاء هيئة جديدة في الويبو. وأقر الوفد بأن الآراء الخاصة بهذه المسألة متباينة جدا. لذلك وحرصا على الجانب البناء، رغب الوفد في أن يدرس، بطريقة غير قابلة للجدل، ما التحسينات الممكنة في الهيئات القائمة وإيجاد أرضيات يمكن أن يتفق عليها الجميع. ورأى أن هناك عدة أرضيات كما أشار إلى ذلك وفد جنوب أفريقيا. وتحدث عن وجود عدة أرضيات مشتركة فيما تراه الدول الأعضاء تحسينات لحكومة الويبو دون القيام بأي إعادة هيكلة مؤسسية جذرية. ولهذا السبب اقترح الوفد الإشارة إلى مساهمات الدول الأعضاء لأنها ستكون أساسا مفيدا للمناقشة. وهذا أيضا سبب اقتراحه بأن يدعو الرئيس إلى مشاورات قبل عقد دورة لجنة البرنامج والميزانية لإيجاد عناصر يمكن الاتفاق عليها في هذه اللجنة. وقال الوفد إنه يشعر بالتشجيع لما أعربت عنه الوفود من استعداد للحوار. واتفق الوفد على أن الآراء بشأن الهيئة التنفيذية المقترحة متضاربة للغاية. لكن لم تدر أي مناقشة بناتا لما يمكن فعله مثلا لتحسين لجنة التنسيق أو لجنة البرنامج والميزانية. وكما أشار وفد سويسرا، من المحتمل جدا ألا يتحقق أي اتفاق، لكن على الدول الأعضاء أن تبذل جهدا للتحدث فيما بينها على الأقل واستكشاف إمكانية التوصل إلى اتفاق.

68. وتبنى وفد جنوب أفريقيا، المتحدث بصفته الوطنية، تماما اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية. وأكد ما أسفرت عنه دور لجنة البرنامج والميزانية في يونيو. وأشار إلى أن دورة يونيو كانت اجتماعا غير رسمي. وبعض الدول الأعضاء كانت غائبة آنذاك. وفي دورة يونيو، أشارت الدول الأعضاء أيضا إلى أنها تحتفظ بحقها في العودة إلى هذه المسائل. وأقر الوفد بأن بضعة أيام قد خصصت لمناقشة مسائل أخرى بشأن حكومة الويبو. لكن لم يدر أي نقاش، إذ اقتصر الأمر على الإدلاء بمواقف مختلفة. وما قيل أساسا في الاجتماع هو أن معظم الدول الأعضاء لم ترد هيئة تنفيذية جديدة. ومن المفهوم أنه لن يتحقق أي اتفاق بشأن هذه المسألة. لكن مسائل أخرى متعلقة بالحكومة قد طرحت وهذا مبين في وثيقة الرئيسين. وقال الوفد إنه يرغب في المضي قدما على هذا الأساس، أي مساهمات الدول الأعضاء التي لم يتسنى للوفود مناقشتها. ومن الممكن أن يتحقق اتفاق أو لا يتحقق، إلا أن الدول الأعضاء بحاجة إلى نتيجة والنتيجة ليس أن نقول بأن المناقشة جرت وقضى الأمر. حاليا عندنا رأيان: واحد يقول إن هذه المسألة نوقشت في يونيو ومن ثم أسدل الستار على هذا البند وآخر يدعو إلى منح الدول الأعضاء فرصة على الأقل لكي تحدد المسائل المعروضة في مساهماتها الكتابية. وشجع الوفد الزملاء على السلوك سلوكا بناءً ومن ثم المضي قدما. وشدد على أنه لا يصر على إنشاء هيئة جديدة. وقال إنه يعلم أن هذا غير مجدٍ حاليا.

69. وطرح وفد مصر الأمور التالية: أولا، على حد علم الوفد لا وجود لأي تغيير في اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، اللهم تغير تسميتها. ومن هذا المنطلق، على الأعضاء أن يسألوا أنفسهم عن ماهية القيمة المضافة لإحالة المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ثانيا وعلاوة على ذلك فقد أُنجزت لجنة التدقيق السابقة بحثا مستفيضا بشأن هذه المسألة وأفادت بأن هذا البحث أكد مواطن الضعف النسبية لبنية الحكومة في الويبو مقارنة بغيرها من منظمات الأمم المتحدة. ثالثا، توصي الفقرة 74 بأن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء هيئة جديدة داخل الويبو. لذلك، فهذه أساسا مسؤولية

الدول الأعضاء في أن تتناول هذه المسألة وألا تعطي انطبعا بأنها تملص من مسؤولياتها عبر إحالتها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. إذا لو تقرررت إحالة المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ينبغي أن يكون في هذا القرار قيمة مضافة. وينبغي ألا يتعلق الأمر بتكرار المسار نفسه، مما سيعطي انطبعا جيدا ولن يكون متناسبا مع مسؤوليات الوفود بصفتها ممثلة للدول الأعضاء. ولهذا السبب أيد الوفد مسارا اقترحتته مجموعة جدول أعمال التنمية بقيادة الدول الأعضاء، مما سيعطي الفرصة لمناقشة أفضل سبيل للمضي قدما.

70. ورد وفد سويسرا على التعليقات بشأن اقتراح حذف الإشارة إلى الفقرة 74 الذي لم يوافق عليه الوفد لأن مضمون هذه الفقرة هو نقطة الانطلاق للمناقشة برمتها. ومن ناحية أخرى ومع مراعاة مساهمات الدول الأعضاء، رأى الوفد أن النص القائم يبين ذلك ولهذا فهو لا يحتاج إلى تغيير. ومن البديهي أن نقطة الانطلاق هي التوصية في الفقرة 74 التي وضحتها الآن تعليقات الدول الأعضاء. وأقر الوفد بذلك وأعرب عن أمله في الحصول على رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن المسألة بكاملها. وفيما يتعلق بولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ذكر الوفد بأنها تغيرت من أجل توسيعها وأنه لم يحذف منها أي شيء. وفي إطار استعراض المسألة، ستراعي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التطورات اللاحقة [منذ وقت صدور التوصية]، مثلا القرار المتخذ في دورة سبتمبر 2010 للجنة البرنامج والميزانية والذي اعتمده الجمعيات، ثم عززته لجنة البرنامج والميزانية خلال دورتها في يونيو هذا العام لتمديد مدة دورات لجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفد الأعضاء بأن ذلك المسار كان طويلا وأن هذه المسائل قد نوقشت بالتفصيل في يونيو. وقد أرسلت الدعوة إلى ذلك الاجتماع قبل برهة الاجتماعات الأخرى بمدة طويلة. وقال الوفد إن هذا العمل كان جيدا وفي مراحل متقدمة والجدول الزمني كان مقترحا في نص الرئيس. ورأى الوفد أن هذا كاف جدا وأنه إذا أرادت الوفود حقا مواصلة العمل فهذا هو الأساس الذي عليها الاستناد إليه لذلك. وطبعا يمكن للوفود أن تتواصل بطريقة غير رسمية فيما بينها قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية كما حدث في الماضي. وقال إنه لا ضرورة لوضع مسار رسمي يشارك فيه الرئيس. ويمكن للدول الأعضاء مناقشة تلك المسائل فيما بينها خارج إطار الاجتماعات المقررة.

71. وأيد وفد ألمانيا الرأي القائل إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تركز على الفقرة 74 لأن مساهمات الدول الأعضاء (المرفق الثاني من الوثيقة WO/PBC/18/20) أشارت إلى أن عددا كبيرا من البلدان ركزت مساهماتها على مسألة واحدة، هي هيئة تنفيذية. ولم يقدم اقتراحات أعم إلا عدد محدود من البلدان. وهذا يعني أن أفكار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كانت محدودة لأن نصف الدول الأعضاء التي ردت لم تطرح مسائل أخرى بالمرّة. وهذا يعني أنه من أجل منحها فرصة للمساهمة مرة أخرى يتعين فتح المسار من جديد.

72. وأيد وفد فرنسا بيان وفد سويسرا المتحدث باسم المجموعة باء. وشدد الوفد على أن الدول الأعضاء تشارك بقدر كبير في النقاش بشأن الحوكمة. وقال إنه مستعد دائما لمناقشة المسألة في جميع اللجان المعنية. وذكر الوفد بأن الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها. فهي مفهوم والمهم هو ما يكمن فيها. وقال الوفد إنه اندهش عندما سمع بأن لجنة البرنامج والميزانية لم تفكر في كيفية تحسين عملها. وأضاف الوفد بأنه [لا يمكنه] مناقشة ما يمكن تحسينه بطريقة ملموسة جدا وهو لا يجذب ذلك، لكنه مستعد لقبول حل توفيق كما اقترحه الرئيس. ولاحظ أن هذا القرار سيغير ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لكنه إذا كان أولوية فينبغي إضافته إلى الولاية. وقال الوفد إنه مستعد لمواصلة المناقشة التي ساهم فيها من قبل مطولا واتفق مع إدراج ذلك على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وهذه تنازلات قدمها الوفد من أجل التوصل إلى اتفاق. وقال الوفد إنه يرغب في رؤية نص توفيق مشروع القرار.

73. وتحدث وفد الجزائر عن أمرين يستحقان الدراسة. الأول يتعلق بمدى حاجة الدول الأعضاء حقا إلى مواصلة المناقشات بشأن الحوكمة. والثاني هو: ما الذي ينبغي فعله للشروع في المناقشة. وردا على الأمر الأول، رأى الوفد بأن جميع العناصر موجودة والجميع متفق على الأقل حول ضرورة مواصلة دراسة المسألة، كل وفد على طريقته. ورأى الوفد أن شروع الوفود في المفاوضات هو في الحقيقة الهدف المنشود من هذا العمل. وهذه هي مهمة الدول الأعضاء، السعي إلى مناقشة



مختلف المسائل المطروحة على الطاولة والسعي إلى تحقيق اتفاق بشأنها. وتحدث الوفد عن وجود اقتراحات وقال إنه يجب مناقشتها رغم التضارب الكبير في الآراء. وقال الوفد إنه لا يمكنه فهم سبب عزوف بعض الزملاء في مواصلة النقاش، خصوصا أن المسألة قد طرحها لأول مرة إحدى بنيات الويبو، أي لجنة التدقيق، وأن هناك ضرورة، عاجلة أو غير عاجلة، للمشروع في مناقشة. وأيد الوفد التعديلات على مشروع القرار التي قدمها وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأوضح بأنه في الوقت الحاضر تقوم بهذا العمل مختلف الوفود والأفرقة التي بذلت جهودا لتقديم اقتراحات. وهذه الاقتراحات لم تدرس من حيث الموضوع. وإذا كان المقصود بالمفاوضات في أي منظمة هو المرور على الاقتراحات مرور الكرام والقول إن المناقشة قد جرت، فهذا يعني وجود مشكلة. ورأى الوفد أن الأعضاء التي أخذت وقتها لتقديم تعليقاتها واقتراحاتها لها الحق في أن نسمعها وفي أن ندرس اقتراحاتها ووثائقها تلك. وفيما يتعلق بالتعديلات التي اقترحتها مجموعة جدول أعمال التنمية، قال الوفد إنه لا يعارض إحالة المسألة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لكنه أكد أنه يتعين على الأعضاء المضي قدما. وعلينا السعي إلى أمر آخر قد يكون مشاورات أو مفاوضات أو ما إلى ذلك. وفيما يتعلق بحذف الإشارة إلى الفقرة 74، أوضح الوفد أن الغرض من ذلك هو درء للشك الكبير في أن بعض الوفود تسعى إلى إنشاء هيئة جديدة. وأضاف الوفد بأنه مستعد حتى لدراسة هذا الخيار رغم أنه لا يجبهه.

74. وأشار الرئيس إلى أن نقطة الائتلاف هي أن الأعضاء تريد من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تدرس الوضع. وبعد الاستماع إلى رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من الواضح أن هذه اللجنة الجديدة هي مجموعة استثنائية مستقلة وستدرس الوثائق المعنية. وقال الرئيس إنه لا يظن أنه من المفيد أن يطغى الجانب التوجيهي كثيرا لأنه إذا سعت الدول الأعضاء إلى تقييد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فهذه لن تتقيد وستنظر في جميع الوثائق المعنية وستجد ما الذي يمكن فعله. ويمكن للجنة البرنامج والميزانية ببساطة أن تطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دراسة بنية الحوكمة في الويبو وتقديم تقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية. وهناك خلاف حول مسألة المشاورات غير الرسمية والسؤال الكبير هو ما ينبغي فعله بعد دراسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

75. وأشار وفد الهند إلى أن المشاورات غير الرسمية مسألة أساسية ومن المهم جدا عدم وجود توجيهات ولهذا السبب طلب الوفد حذف الفقرة 74 لأنها لم تتطرق إلا إلى إنشاء هيئة جديدة، مما يجمد المناقشات. وبمخصوص التوصيات المرتبطة بالحوكمة، تتحدث الفقرة 73 عن تحسين التواصل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء والفقرة 81 تعرض قائمة بعدد من مسائل الحوكمة، مثل الاستقلال التشغيلي لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة. وقد خصص وقت طويل في لجنة البرنامج والميزانية سعيا لإيجاد طريقة لتحسين ذلك. وقد أولى الأعضاء عناية خاصة لتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن تحسين التدقيق الداخلي. وتعلق الأمر بمسألة من مسائل الحوكمة الأساسية، إلا أن الوفود تريد أن تقتصر دراسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الجديدة على الفقرة 74. وقال الوفد إنه لا يريد أي إشارة إلى الفقرة 74 لأنها تحصر النقاش بصفة مباشرة في أمر لن يحدث كما يعرف الجميع. لذلك، يتعين حذف الفقرة 74 وعدم الإشارة إلى الوثيقة (WO/GA/38/2). زيادة على ذلك، ستنظر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في جميع التوصيات المتعلقة بالحوكمة. والخلاف الثاني في الرأي هو بشأن مسألة المشاورات غير الرسمية. ورغم أن المجموعة باء قالت إنها مستعدة للحوار خارج إطار الاجتماعات، فهي غير مستعدة للجلوس في قاعة الاجتماع للعرض نفسه. وقال الوفد إنه لا يفهم الفرق تماما نظرا لأن الوفد كان يطالب بحوار غير رسمي لن يسجل ولن يقدم عنه تقرير. ويمكن حل هذا الإشكال إذا فهم الوفد سبب هذا العزوف عن الحديث داخل قاعة عن أمور لا مانع من الخوض فيها في الردقات بصفة ثنائية أو بين ثلاثة أطراف. ورأى الوفد أنه يمكن تحسين جوانب عديدة بدءا بالجدول الزمني لاجتماعات الويبو. وقد شكوا جميع المندوبين من وجود سلسلة من الاجتماعات أسبوعا بعد أسبوع في الويبو. وهناك أيضا مسائل أخرى غير مثيرة للجدل يمكن الاتفاق بشأنها.

76. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية العناصر المشار إليها في نسخة النص الخاص بالأمانة. وقد ركز النص على الفقرة 74، وكانت المسألة الرئيسية هي مسألة الحوكمة. ورأى الوفد أنه فهم أسباب حذف الإشارة إلى الفقرة 74، أي ضرورة إجراء مناقشة أوسع من اقتراح هيئة تنفيذية. لكن بعد الاستماع إلى تعليقات وفد الهند، قال الوفد إن الأمر اختلط

عليه قليلا بشأن احتمال إضافة توصيات أخرى إلى هذا "المسار" [كما في النص الأصلي! المزدوجتان أضافهما الوفد]. ورأى الوفد أنه من المفيد ربما للأعضاء ألا تركز على العمل أكثر على الفقرة 74. وقال الوفد إنه مستعد لصيغ جديدة فيما يتعلق بدراسة كيفية تحسين الحوكمة بصفة عامة في إطار اللجان القائمة. ولم يرغب الوفد في وجود أي سوء تفاهم يفيد بأن الأعضاء لن يدرسوا إلا هذه المسألة القديمة وأنهم لا يرغبون في مناقشة التعليقات المقدمة في هذه المسألة. وفيما يتعلق بالجدول الزمني رأى الوفد أنه من المنطقي بحث ذلك في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عندها أمور ملحة أخرى، لذلك ينبغي إهمالها وقتنا كفايا لكي تفكر وترد على هذه المسألة. ولهذا السبب بدأ أن سبتمبر 2012 إطار زمني منطقي. والمسألة الكبيرة هي الاتجاه نحو حوار أم نحو مسار رسمي. ولورد على عدد من الأسئلة حول السبب الذي يجعل بعض الوفود قد تخشى الدخول في مسار رسمي، رأى الوفد أنه ليس الخوف من المسار بل من الوقوع في وضع غير حرج حيث لا تستخدم الدول الأعضاء المسار المتاح استخداما صحيحا. والعام الماضي، كرست عدة اجتماعات للجنة البرنامج والميزانية، فضلا عن أيام إضافية، في التطرق إلى هذا الموضوع دون الوصول إلى جوهره. وقضت الوفود كل وقتها في الحديث عن الإجراء والمسار داخل حلقة مفرغة. ورأى الوفد أنه من غير المفيد وضع مسار للبقاء في هذه الحلقة إلى ما لا نهاية. ورأى الوفد أيضا أن هناك فرق بين وجود حوار ومسار رسمي. وقال الوفد إنه يسره أن يناقش هذه المسائل حول الطاولة وليس في ردهة من الردهات. لكنه أشار إلى أن دخول الوفود أنفسها في مسار رسمي يرأسه الرئيس لن يكفل وجود فرصة لكي يسمع كل وفد إلى الآخر من حيث الجوهر. ورأى الوفد أنه يفهم حقا ما قصده وفد الهند بعبارة "العمل في إطار اللجان القائمة لتحسين الحوكمة"، لكنه رأى أن الأعضاء لم تستوعب بعد حقا ضرورة هذا الاقتراح. وأضاف أنه لا يعرف بالضبط ما معنى "تغير الولاية"، هل يقصد به إضفاء بعض التعديل فقط على الممارسة، مثلا بدء الاجتماعات في مواعيدها، مع التيقن من أن بعض ممثلي المجموعات الإقليمية حاضرة لكي تستطيع التعبير عن رأيها. وقال الوفد إنه لا يعرف ما المقصود في الحقيقة بعبارة "تحسين بنية اللجان القائمة". وفيما يخص عبارة "السعي إلى أمر آخر"، التي استخدمها وفد الجزائر، فهذا ما فعلته الدول الأعضاء في المسار الرسمي طوال العام الماضي سعيا للإحاطة بالمسألة. لكن الوفود لم تتمكن أبدا من الحديث حقا عن المسألة. إذا فالبديل الآخر سيكون إجراء حوار غير رسمي بقدر أكبر لا تضطر فيه الدول الأعضاء لفرض هذه المسألة من خلال مسار، بل تشرع فعلا في مناقشة مضمون الاقتراحات. لكن للأسف، رأى الوفد أن بنية هذا النوع من الاجتماعات [مثل لجنة البرنامج والميزانية] يميل إلى المغالاة في الصرامة في مثل هذه المناقشات حاليا. والدول الأعضاء لا تعرف في الحقيقة عم تتحدث، بل يمكن القول إنها لا تعرف إن كانت تتحدث أم لا. وفي الحقيقة لعل الوفود ترغب أن تبين أنها ليست منغلقة أمام أي فكرة وأنها تسعى إلى ألا تكون صارمة، ولكنها لم تقل شيئا جديدا في العمق. واقترح الوفد اتخاذ طريق جديد، أي حوار في إطار غير رسمي.

77. وأكد الرئيس ملاحظة وفد ألمانيا بأن المساهمات الكتابية للدول الأعضاء تشير إلى مسائل أعم من مسألة إنشاء هيئة تنفيذية أخرى. وقال الرئيس إن عنده انطبعا بأن الوفود موهوسة (متشبهة) بالمسألة وتساءل إن كان يمكن لفقرة القرار أن تقول شيئا في طبيعتها بمعنى أن لجنة البرنامج والميزانية طلبت من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دراسة توصيات لجنة التدقيق السابقة بشأن بنية حوكمة الويبو وجميع الوثائق المعنية. مثل هذه الصياغة ستكون فضفاضة بما يكفي وستجعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تركز على ما عليها التركيز عليه دون وضع قيود. وقال الرئيس إنه يدرك أن هذا سيزعج بعض الوفود. وفي نهاية النص، يمكن القول إنه بعد تقديم توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ستجري الدول الأعضاء مناقشات غير رسمية. وأشار الرئيس إلى أن هذا رهان كبير بالنسبة إلى الوفود وأنه يتطلب منها الانضباط والثقة.

78. وقال وفد البرازيل إنه إذا طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دراسة المسائل المتعلقة بالحوكمة، فلن تستخدم الدول الأعضاء إلا إذا لم تحصر لجنة البرنامج والميزانية هذا الطلب في مسألة الفقرة 74 المحددة للغاية. وأضاف الوفد بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعطي رأيها في عدة أمور يمكن جمعها في إطار الحوكمة.

79. وأشار وفد سلوفينيا إلى أنه غاب لعدة ساعات عن الاجتماع وعندما عاد إلى القاعة وجد أن المناقشة لم تتقدم قيد أنملة، وهذا ليس فعلا ولا مثيرا. أولا الوفود لم تكن تساهم إطلاقا في أي تحسين للفعالية. وما سمعه الوفد عند دخوله إلى

القاعة أكد ما قاله من قبل باسم دول أوروبا الوسطى والبلطيق: آراء الدول الأعضاء متضاربة جدا بشأن هذه المسألة لدرجة أنها لا تستطيع إلا أن تدخل في تكرار المواقف المعروفة سلفا، وهذا لا يؤدي لأي شيء مما كان السياق (رسميا أو غير رسمي). والطريقة الوحيدة التي يمكنها أن تفضي إلى نتيجة هي أن يعهد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمناقشة مسألة الحوكمة في المقام الأول. وتحدث الوفد عن وجود طريق للتحسين، لكن على الدول الأعضاء أولا أن تنظر في الآليات القائمة أصلا داخل المنظمة. وبما أن المناقشة الحالية لم تفض إلى شيء، ينبغي أن تدرس هذه المسألة في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وبعد أن تفكر فيها هذه اللجنة يمكن للدول الأعضاء أن تواصل مناقشتها.

80. وقال وفد جنوب أفريقيا أن المسائل التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية وجيبة جدا. ومع ذلك شدد الوفد على أن الدول الأعضاء معتادة على مسار المشاورات غير الرسمية: مثلا المشاورات الجارية لوضع آلية لاختيار رؤساء اللجان. ورأى الوفد أن الأعضاء كانت "على وشك أن تحرز تقدما" في المناقشات وينبغي ألا تخاف من الشروع في مشاورات غير رسمية. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عما قصده وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعبارة "حوار غير رسمي". وقال الوفد إنه على حد فهمه يتعلق الأمر بمشاورات غير رسمية بإشراف لجنة البرنامج والميزانية وانطلاقا من وثيقة الرئيسين.

81. وتقاسم وفد الهند شعور التفاؤل التي أشاعه وفد جنوب أفريقيا. لكنه قال إنه مستغرب من تعليقات وفد سلوفينيا: إذا كانت الآراء متضاربة فلا داعي للحديث. وأشار الوفد إلى أن الأمم المتحدة كلها ستصاب بالشلل إذا ما اتبعت هذا المثل. ورأى الوفد أن اختلاف الآراء سيظل دائما، وكلما كبرت أهمية المسألة، اختلفت الآراء، لذلك لا بد من الدبلوماسية والحوار. وفي هذا السياق، قال الوفد إنه شعر بالارتياح للالتزام البناء من جانب وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وشدد الوفد على أنه منفتح على فكرة إجراء حوار غير رسمي دون رئيس. والسؤال الوحيد هو من سيعقد اجتماعا كهذا. وذكر أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قال إن الأعضاء لم يرغبوا في الحديث عن المضمون وهذا يبرر الوضع الراهن. وهذا تماما ما كانت تقوله مجموعة جدول أعمال التنمية: الحديث عن مضمون مساهمات الدول الأعضاء وعن آرائها في حوكمة الويبو. واتفق الوفد مع ضرورة الحديث عن المضمون وأكد للوفود الأخرى أنه سيركز على المضمون والمضمون فقط.

82. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية (فيما يتعلق بتعليق وفد جنوب أفريقيا بشأن اقتراح العمل في إطار بنية الحوكمة القائمة) إنه ليس أكيدا تماما من معرفة معنى ذلك. وقد يتراوح معناه بين أفضل الممارسات واستغلال الوقت بفعالية إلى شيء أكثر تقييدا مثل إشاعة "البلبلية" وزعزعة ولايات بعض الهيئات الرئاسية. وهنا تكمن مشكلة قصور الفهم. وفيما يتعلق بالتعليق القائل إن الوفود لا ترغب في مناقشة المضمون، رأى الوفد أن النكل يريد الحديث عن المضمون. والوفود لم تستطع ذلك لسبب أو لآخر. وقال إن الوفود لم تتحدث في الحقيقة عن المقصود باقتراحاتها، مثلا العمل في إطار بنية الحوكمة القائمة. وظلت الوفود تكرر هذا إلى أن أصبحت كأسطوانة مشروخة ولا أحد يعرف فعلا معناها الحقيقي. ونتيجة ذلك، ضاعت أيام عديدة في الاجتماع. وفيما يتعلق بمسألة طريقة الحوار، قال الوفد إنه يود أن يواصل الرئيس عمله نظرا للمشاكل الأساسية فيما يخص التواصل والتفاهم. وربما من الطرق الممكنة أن يجتمع المنسقون الإقليميون مع رئيس جمعية الموظفين لوضع ذلك على أنه الخطوة الأولى. ثم تجري اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دراستها. وفي الختام أشار الوفد إلى أن الأعضاء لم تفهم حقا بعضها البعض ولم تكن تصغي إلى بعضها ولعلها بحاجة إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء وترك قيادة هذه المناقشة لرئيس جمعية الموظفين.

83. وشكر وفد الجزائر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على ملاحظاته الصريحة جدا وأضاف إن الوفود أحيانا تحتاج إلى أن يكون كلامها مباشرا لأن ما قيل بعبارات عامة يمكن أن يفسر تفسيرات مختلفة عما كان في نية قائله. وقال الوفد أيضا أن الوفود تطرقت من قبل إلى مسائل أعقد بكثير وأكثر إثارة للجدل من هذه المسألة المطروحة وتوصلت مع ذلك إلى توافق في الآراء. وإذا عمل الأعضاء بالروح نفسها بقيادة الرئيس يمكن أن يتحقق التفاهم. وقال الوفد إنه يؤيد اتخاذ وثيقة الرئيسين أساسا للمناقشة. وبطريقة أو بأخرى، يمكن للوفود أن تجد طريقة للعمل لتغطية جميع المسائل دون السعي إلى تقييد المناقشة.

وفيما يخص شكل المناقشات، قال الوفد إنه يفضل إجرائها بطريقة منظمة جدا كما اعتاد الجميع وأن يعقد الرئيس الاجتماعات وأن تجرى مناقشة غير مسجلة مع حرية التعبير عن الآراء في مختلف المسائل. وأعرب الوفد عن امتنانه لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لأنه بعث الأمل. ودعا وفد سويسرا الذي تحدث باسم المجموعة باء إلى استرجاع روح النية الحسنة التي سادت في العامين الماضيين.

84. واقترح الرئيس إعداد نص قرار معاد الصياغة، ولاحظ أنه ما من وفد سيحبذه. وأضاف أن الوضع بلغ مبلغا سيفرض على الوفود، في لحظة معينة، "أن تلمعه وتسكت". وبكل حماس، قال الرئيس إنه يأمل أن تساعد صراحة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في إعادة المناقشة إلى نصابها وربما طرح "معايير" جديدة للنظر فيها.

85. واتفق وفد سلوفينيا مع وفد الهند بأن آراء الوفود متضاربة. وهذا طبيعي جدا. ولو لم يكن الأمر كذلك لجلسته الوفود كذلك. وأوضح الوفد بأنه سعى إلى قول شيء بسيط جدا: ساعات عديدة قضيت من قبل في مناقشة المسائل نفسها مرارا وتكرارا. والنتيجة أن الوفود لم تستطع التغلب على اختلاف آرائها تلك. والشيء الوحيد الذي يمكن فعله هو طلب المشورة من هيئة ذات مصداقية مثل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

86. وقال وفد ألمانيا إنه يود التفكير في دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وستعد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقريرا لكن الأهم هو أنها لن تتوقف عند هذا الحد. وسيكون التقرير مفتوحا للتفسير. وسيتمتع على هذه اللجنة حضور الاجتماعات أو إدارتها. ويمكن إسداء المشورة خلال الدورات القائمة بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء. ورأى الوفد أن دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ينبغي أن يكون أكبر من مجرد إعداد تقارير.

87. واتفق الرئيس على أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستنشر تقريرا وستكون هناك أسئلة وردود، لكنه رأى أن الوفود تسعى إلى شيء آخر.

88. وقد وزع نص مشروع القرار بشأن البند 4 واستعرضته الوفود.

89. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/18/20،

"2" وطلبت من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تدرس مسألة حوكمة الويبو بناء على الوثائق والاقتراحات الوجيهة التي قدمتها الدول الأعضاء، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الوثيقة WO/PBC/18/20 والوثيقة WO/GA/38/2، بغية تقديم تقرير مقرونا بتوصياتها إلى الدول الأعضاء بأسرع وقت ممكن. ويتعين على رئيس لجنة البرنامج والميزانية أن يتصل فورا بعد هذه الدورة برئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتحديد الجدول الزمني الملائم،

"3" والتمست من رئيس الجمعية العامة أن يعقد مشاورات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين وثلاثة مندوبين من كل إقليم بشأن التقرير الذي تعده اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن حوكمة الويبو بغية تقديم توصيات محددة إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية،

"4" قررت أن تدرج مسألة حوكمة الويبو على جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية.

البند 5 عرض لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD)

90. أعطى الرئيس الكلمة لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بغية تقديم عرضه.

91. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية لجنة البرنامج والميزانية أن ميثاق الرقابة الداخلية كان يشترط تقديم عرض بشأن أنشطة الشعبة. وأفاد أن أهم طريقة تستعملها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لتبليغ التقارير إلى الدول الأعضاء هي عن طريق التقرير السنوي الموجز الذي تم إرساله إلى الجمعية العامة. وذكر أنه قد تم فعلا إعداد التقرير الموجز ويمكن الاطلاع عليه على موقع ويب الجمعيات. وأشار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه قد أعد أيضا تقارير أخرى بشأن أنشطة الشعبة عن طريق الأطر العادية للويبو للإدارة القائمة على النتيجة، ومن خلال تقرير أداء البرنامج. وقال إنه يتم إعداد تقارير النشاط السنوي لكل سنة تقويمية، فيما يتعلق بأقسام الرقابة الثلاث الرئيسية (التدقيق الداخلي والتقييم والتحقق). وقد تم تقديم تلك التقارير إلى المدير العام وأيضا استنساخها لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولمراجع الحسابات الخارجي، وأتيحت للموظفين على الصفحة الرئيسية لموقع الويب الخاص بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأوضح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه قد تم في كل ستة أشهر إرسال تقرير للمدير العام (مع نسخ لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية) بشأن الأنشطة في قسم التحقيقات. وأضاف أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كانت تعتمد في أنشطتها أقصى حد من الشفافية، بما أن بعض المواضيع المطروحة تتسم بالسرية. وقال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن قسم مراجعة التدقيق الداخلي واصل ممارسة نشاطاته بأكثر قدر ممكن وقد أنجز مؤخرا العديد من تقارير تدقيق مهمة. ولفت الانتباه إلى أن العمل الميداني جار على أوجه أخرى للتدقيق، والتي ترجو شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تكملها قبل نهاية هذه السنة. وأعلن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الدول الأعضاء يمكنها الاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي الفردية، في مكتبه، وأنه سيكون من دواعي سروره أن يجيب على الأسئلة التي قد تساور الدول الأعضاء. وقال المدير إن بعض وفود الدول الأعضاء زارته في مكتبه وشكرها على الاهتمام الذي أولته لعمل التدقيق الداخلي. وشجع المدير الدول الأعضاء الأخرى على الاطلاع على التقارير المتعلقة بمواضيع تهمها. وبين أن ميثاق الرقابة الداخلية ينص على إتاحة النفاذ للتقارير. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تعيين الموظفين في الشعبة كان أحد المواضيع المتكررة، وأشار في هذا الصدد إلى أنه يجري توظيف مدقق، وأنه قد تم مؤخرا تشغيل متدرب. وصرح المدير أنه قد تم أيضا الانتهاء من انتداب رئيس القسم. ودعا مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الوفود إلى فحص تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU) الجديد بشأن وظيفة التدقيق لوكالات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى، والذي ورد فيه تقدير لأعداد مراجعي الحسابات الداخليين التي ينبغي أن تتوفر في منظمة تتبع منظومة الأمم المتحدة مثل الويبو، وذكر أن التقديرات تفوق بكثير الموظفين الثلاث الذين يرجو أن يكونوا على ذمته في 2012. وأشار إلى أن قسم التحقيق كان مشغولا بالكثير من طلبات أعمال التحقيق خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة، التي تلقت فيها 14 قضية جديدة، وهو عدد أكبر قليلا من عدد القضايا التي تلقاها القسم في الفترة المماثلة التي سبقتها، ولكنه أقل من العدد الذي تلقاه القسم قبل سنتين. ولفت الانتباه إلى أنه أمكن، خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة، غلق 27 قضية، مقابل 11 قضية في السابق. مضى قائلا إنه تجري الآن معالجة 14 قضية من طرف قسم التحقيق. وأفاد أن التحقيق لا يزال جاريا في ست قضايا. وذكر أن سبع شكاوى تخضع للمراجعة الأولية، التي تمثل إجراء عاديا لفحص تلك الشكاوى عن كذب لمعرفة ما إذا كانت تتطلب تكلفة تحقيق كامل، وأن قضية أخرى "في انتظار غلقها". وشدد على أن ذلك يمثل عبء عمل مستمر هام، وللأسف بدأ تراكم الأعمال غير المنجزة يتنامى من جديد، مثلما حدث في السابق. وأعلن أن القسم قام بنشاطات أخرى غير تحقيقية، من بينها، على سبيل الذكر لا الحصر، إعطاء الأولوية لتطوير نظام خط اتصال مباشر كي يكون من الممكن طمأنة الموظفين على سرية الشكاوى، وهو أمر يمثل عملية عادية في منظمات الأمم المتحدة. ولاحظ المدير أن العمل جار أيضا مع مكتب الأخلاقيات على تطوير سياسة لحماية المنهين إلى المخالفات، وقال إن ذلك قارب على الانتهاء. وهنأ مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مكتب الأخلاقيات على العمل الكبير الذي أنجز بشأن هذه المسألة. واستطرد قائلا إن تطوير مثل تلك السياسة تمثل خطوة جيدة جدا نحو الأمام للويبو. وأوضح أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد تعاونت أيضا مع المراقب المالي لتطوير سياسة بشأن منع الفساد والاحتيال وردعهما، والتي قاربت أيضا على الانتهاء. وسيكون ذلك بمثابة وثيقة هامة جدا وجديدة تماما بالنسبة للويبو. وكان العمل على سياسة التحقيق لا تزال جارية، نظرا لنقص الموارد في القسم، ولأنه قد تم إعطاء الأولوية لعبء عمل قضايا التحقيق. وأضاف المدير أنهم يتعلمون دروسا من نشاطات التحقيق التي تقوم بها الشعبة، كما التمس ذلك الدول الأعضاء. وقال المدير إنه كلما أمكن أخذ العبر من

التحقيقات السابقة، أعطى المديرين المعنيون توصيات حول الأعمال التي يمكن أن تمنع حدوث المخالفات أو سوء التصرف، أو أن تقوي نظام المراقبة، بشكل يجعل التداير تعمل بطريقة أفضل في المستقبل. والتفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى تعيين الموظفين، وبين أن الموظفين في قسم الرقابة الداخلية هم رئيس مؤقت للقسم ومساعد مؤقت. واستطرد قائلاً إنهم بصدد انتداب محقق مستشار، وأنه حالما يستلم رئيس القسم الجديد مهامه سيتم إنجاز مستويات تعيين الموظفين المتفق عليها مع المدير العام (الموظفين الثلاث). وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الرئيس الجديد لقسم التقييم قد تسلم مهامه في مطلع يوليو لتكملة عمل مقيم رئيسي بدوام جزئي ومتدرب يعملان في القسم وعبر عن شكره للبلد الذي يتحادثون معه حول توفير موظف فني مبتدئ في 2012. وأشار إلى أن ذلك يشكل خطوة هامة نحو الأمام تضيئي طابعا مؤسسيا على التقييم في الويبو. وأفاد أن قسم التقييم في قد بدأ في تقييم نشاطات البلد المذكور (كينيا). وأعلن أن ذلك سيمثل أول تقييم بلد ينجز في الويبو. ومضى قائلاً إنه قد تمت برحمة نهاية هذا التقييم النموذجي للويبو بحلول ديسمبر من السنة الجارية وأنه سيكون متاحاً للأطراف المهتمة قبل نهاية السنة. ولفت الانتباه إلى أن التقييم المذكور سيدعم ذلك كثيراً التعديلات والتغييرات التي كانت تخضع لها الاستراتيجية والمقاربة بشأن نشاط التنمية، وسيوفر أيضاً معلومات تدعم جدول أعمال التنمية. وأعلن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الشعبة ستستضيف الشهر المقبل ندوة حول التقييم لتقديم معلومات أوسع للأطراف المعنية حول أوجه التقييم التي يتم إعدادها في مجال الملكية الفكرية، والتي دعي إليها الموظفون والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية التابعة للويبو والهيئات المهنية المعنية. وقال إن الندوة مثلت فرصة لتجميع مواد التقييم التي تنطرق للملكية الفكرية حول العالم، وخاصة، فرصة لدعم نشاطات التنمية. وأعرب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن أمله في أن تنتج عن الندوة دروس يمكن استخلاصها وأضاف أنه سيتم إنجاز تقرير يعطي توصيات بالنشاطات المستقبلية. وانتهى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى أن المدير العام للويبو وافق على الصيغة المعدلة لسياسة التقييم.

92. وأشار وفد ألمانيا إلى القضية التي تطرق إليها الوفد في لجنة البرنامج والميزانية، أي مسألة أنه ينبغي على الويبو أن تبحث عن طرائق لتسهيل إتاحة تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للدول الأعضاء (دون أن تزور الوفود مكتب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للاطلاع على تلك التقارير).

93. ورد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن ثمة العديد من الطرائق لتسهيل تعرف الدول الأعضاء على التقارير التي تهمها. وأوضح المدير أنه، مثلما هو الحال مع الصفحة الرئيسية لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والمتاحة لموظفي الويبو، يمكن أن تنشر الملخصات التنفيذية لتقارير التدقيق الداخلي على موقع الإنترنت المتاح للدول الأعضاء، خاصة بما أن تقرير التدقيق الداخلي لا يحتوي إلى على القليل من المعلومات السرية أو الحساسة بدرجة خاصة، واستدرك قائلاً إنه سيكون من السهل طمس أي معلومات حساسة. وأضاف أنه يمكن أيضاً تنظيم لقاءات إعلامية للدول الأعضاء، مماثلة للقاءات الإعلامية التي تعقد مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بعد كل اجتماع من اجتماعات الشعبة. وقال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه يضع نفسه على ذمة الوفود لعقد لقاءات إعلامية معها، في الأوقات التي تناسبها، بشأن تقرير التدقيق الداخلي المنجز في ريع السنة الأخير أو في الأشهر الستة الأخيرة. وأضاف أن الشعبة تنشر تقارير التقييم على الإنترنت وتتيحها للدول الأعضاء، طبقاً لسياسة الكشف للجمهور المتعلقة بالتقييم، وأشار إلى أن كل ما يجب فعله هو ربما التأكد من أن الوفود تعرف أين تبحث عن تلك التقارير. وذكر أن موقع الويب للويبو يتضمن مجموعة صفحات إخبارية بشكل معقول بشأن الرقابة الإدارية. والتفت المدير إلى التحقيقات وقال إنه يمكن تنظيم عملية سرية لتلبية التماسات الدول الأعضاء، إن هي أرادت المزيد من المعلومات حول تحقيقات معينة.

94. واستفسر وفد إسبانيا حول الطرف الذي طلب التحقيقات، أي حول الإجراء المتبع عند فتح تحقيق. ولاحظ الوفد أن سبب هذا الاستفسار هو الكلفة الضخمة للتحقيقات واستطرد موضحاً أن معظم التحقيقات، ورغم أنها كلفت كثيراً، لم تؤد إلى أي نتائج، بينما تم إلغاء تحقيقات أخرى كان ينبغي القيام بها، أو لم تتم متابعة تحقيقات أخرى. وقال الوفد إنه كان ينبغي مواصلة التحقيقات إذا كان ثمة شكوك كافية، من سبيل اختراقات أمن تكنولوجيا الاتصالات التي تم التبليغ عنها في

سبتمبر 2008. واعتبر الوفد أن ذلك يمثل، كما هو معلوم، قضية خطيرة وأعرب عن رغبته في معرفة إن تمت متابعة الأمر. واستفسر الوفد في مرحلة ثانية حول من يمكنه أن يدعو للبدء في تحقيقات وما إذا كان يمكن لشخص معين، من سبيل المدير العام، أن يأمر بتعليق تحقيق ما أو شطبه تماما.

95. وأعرب وفد فرنسا عن قلقه من الموارد المخصصة للتدقيق الداخلي، والتي مثلت أحد أسئلة الوفد المتكررة وأولوياته. واستفسر الوفد حول ما إذا كانت الأمانة العامة ومراجعو الحسابات قد فكروا فيما يكون عليه حال التدقيق الداخلي إذا ما تم تنفيذ تعليمات وحدة التفتيش المشتركة حرفيا، مع الأخذ لسياق الويبو بعين الاعتبار. واستفسر الوفد أيضا حول الموارد المالية والبشرية التي سيكون من الضروري إضافتها وحول التأثيرات التي قد تكون لذلك على الخدمات الأخرى. ولاحظ الوفد أن التدقيق الداخلي، على النحو الذي تم وصفه، كان يبدو كعائق بيننا ينبغي أن تكون وظائف التدقيق الداخلي مدججة تماما في نشاطات المنظمة وأن تسهل عملها.

96. وعبر وفد ألمانيا عن اهتمامه بمعرفة ما سنتطلبه إتاحة التقرير على الإنترنت وهل هو ضروري تغيير أية أحكام قانونية للقيام بذلك.

97. وأجاب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على أسئلة وفد إسبانيا، قائلا إنه يمكن لكل واحد تقريبا أن يرسل شكوى إلى قسم التحقيق وأن التقرير السنوي الموجز كان يتضمن معلومات بخصوص مصادر الشكاوى المسجلة. وأضاف أن بعض الشكاوى لم تصل إلى حد التحقيق الكامل نظرا للعديد من العوامل، من سبيل مصداقية الشكاوى ونقص الأدلة وما إذا كان المتقدم بالشكاوى مجهولا ولم يقدم أية أدلة، إلى غير ذلك. وأوضح أن ذلك هو السبب وراء القيام بعملية فرز لتقييم الشكاوى لأن التحقيقات مكلفة وتستغرق الكثير من الوقت. وأفاد أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد احتاجت لوقت طويل كي تقوم بالتحقيقات نظرا لأن قيود الموارد كانت ضخمة وأن التحقيقات ليست شيئا يمكن لشخص منفرد أن يقوم به. ولفت الانتباه إلى أن العديد من مراحل التحقيق تتطلب محققين اثنين. وقال إن التحقيقات تمثل مسألة مكلفة وأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تفضل ألا تقوم بالتحقيقات لو كان ذلك ممكنا، نظرا لكلفتها ومدى جدية القضايا، التي تؤثر على الثقافة وعلى منظمة الويبو. وأكد المدير على ما ورد في التقرير السنوي الموجز وقال إن البدء في التحقيق يلي مبادرة من المنهين إلى المخالفات وشكاوى من الموظفين (والتي يتم التعامل معها بكل جدية لأن الشكاوى ترد مع أسماء الموظفين) ومن دائرة الشؤون الأمنية ومكتب المدير العام ومن أفراد من خارج الويبو ودائرة أمن المعلومات وقسم الموارد البشرية. وأضاف مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الشعبة التي يديرها ستحمي منبهى المخالفات قدر الإمكان إذا ما كانت الشكاوى صادرة عنهم، وأنها ستبقي الشكاوى سرية. وشدد على أن الشكاوى تخضع لفحص دقيق وأن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يقوم باتخاذ القرارات بشأن إجراء تحقيق استنادا للأدلة المتاحة. والتفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى التواصل مع المدير العام للويبو، وقال إن هذا الأخير يمكنه أن يلتمس إجراء تحقيق إذا ما لاحظ أفعالا خاطئة وقدم أدلة تدعم ذلك. وبين أن المدير العام لا يملك رغم كل شيء الصلاحيات أو السلطة للتدخل في مسار التحقيق. ومضى قائلا إن تقرير التحقيق يرسل بطبيعة الحال إلى المدير العام لكن العملية في تلك الحالة تكون مختلفة تماما. وأفاد أن المدير العام يطلب النصح من مستشاريه ومن قسم الموارد البشرية ليتأكد من أن الأدلة المتاحة في تقرير التحقيق كافية لتدعم التهم. وبين أن المدير العام يطلب بعد ذلك استصدار لائحة اتهام إذا ما اعتبر الحجج المقدمة مقنعة. وقال إن المدير العام يرسل بعد ذلك لائحة الاتهام والرودود التي تقدم بها الطرف موضوع التحقيق إلى اللجنة الاستشارية المشتركة لمراجعة القضية وتقديم النصح قبل اتخاذ القرارات أو إجراء المناقشات بخصوص الإجراءات التأديبية. وأشار إلى أن الموظف، طالما يتم الشروع في الإجراءات التأديبية، يملك الحق في الطعن فيها أمام محكمة منظمة العمل الدولية. ولفت الانتباه إلى أن كل هذه الأنشطة لا تندرج ضمن التفويض الذي يتمتع به قسم التحقيق. وأوضح أن التعامل مع عدد كبير من القضايا يتم، كما هو مبين في التقرير السنوي الموجز لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، عبر عملية الإدارة الداخلية للعدل، وقال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية أنه قد دعي في العديد من المرات لتقديم معلومات أو نصح أو تعليقات خلال تلك العملية. وأفاد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه يجهد إن كانت ثمة جوانب

لقضية تكنولوجيا المعلومات لم يتم تدوينها أو معالجتها بشكل ملائم، وقال إنه سيشعر بالقلق لو أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تجاهلت تدوين أي شكاوى معينة. واقترح أن يلتقي بوفد إسبانيا للحصول على تفاصيل أكثر لكي يتمكن مكتبه من التأكد من المسألة. واستدرك قائلاً إنه متأكد رغم كل شيء أنه قد تم الأخذ بكل الشكاوى وكل القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات نظراً لأهمية الادعاءات وحجم استعمال تلك التكنولوجيا في حد ذاتها وخاصة نظراً للعدد الهام من الموظفين الذين دفع بهم للظن على وجه الخطأ أنهم معنيون بتلك القضايا أو الشكاوى. ومضى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يقول إن المبلغ الذي قد أتفق فعلاً على أعمال التحقيق الجنائي في محاولة للحصول على أدلة قد تؤكد الادعاءات المقدمة هو مبلغ كبير. وأشار إلى أن أخطر الادعاءات التي تم التوصل إليها في النهاية كانت تتعلق بقصرنة لأجهزة حاسوب شخصية للموظفين. وشدد على أن تلك التحقيقات المذكورة لم تؤدي إلى التعرف على أي أدلة تسمح بمتابعة المسألة. وقال إن أدلة أخرى كشفت عن حدوث مخالفات أو سوء تصرف وأنه قد تم التعامل مع تلك الأدلة عبر العمليات العادية. والتفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى التعليقات التي قدمها وفد فرنسا، وذكر أن لجنة وحدة التفتيش المشتركة قد قامت فعلاً بدراسة حول وظيفة التدقيق الداخلي. وبين أن ذلك التقرير قد نشر على موقع الويب الخاص بالوحدة. وأضاف أنه في الوقت الحاضر يتم القيام بدراسة حول وظائف التحقيق وأنه قد زود وحدة التفتيش المشتركة بمعلومات حول أنشطة التحقيق للويبو. والتفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى التدقيق الداخلي وقال إن وحدة التفتيش المشتركة، واستناداً لمعرفتها بالأمر المتحدة والويبو، اقترحت أن يكون على ذمة الويبو من ستة إلى عشرة مراجعي حسابات. وأوضح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه شخصياً يعتبر ذلك العدد التقديري جيداً، ولكن الويبو لا تملك مكاتب ميدانية كبيرة ولم تكن تلك المكاتب ذات أهمية لأوجه تقييم مخاطر التدقيق الداخلي واحتياجاته. واستدرك قائلاً إن الويبو من جهة أخرى وخلافاً لمنظمات الأمم المتحدة الدولية الأخرى، كانت تفرض رسوماً مقابل خدماتها، وأن ذلك كان يخلق مخاطر أكبر وبالتالي عبئاً أكبر للتدقيق الداخلي. ولاحظ أن مسألة معقولة العدد الذي يقترح ستة أو حتى عشرة مراجعي حسابات هي مسألة تخضع لعدة آراء. وأفاد المدير بأن الهدف الحالي هو انتداب ثلاثة أشخاص مهنيين في قسم التدقيق الداخلي في أسرع وقت ممكن وأنهم كانوا يرجون القيام بذلك خلال السنة الحالية. ولفت الانتباه إلى أن تقييم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لمخاطر التدقيق الداخلي واحتياجاته الخاصة قد أظهر بأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ستحتاج على الأقل إلى أربعة موظفين مهنيين لتغطي كل أعمال مخاطر التدقيق العالية. وبين أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ستحتاج لمزيد من الموظفين إذا كانت ستعمل على المخاطر المتوسطة أو المنخفضة أو ستقوم بتدقيق الأداء. وأعرب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن اعتقاده بأنه، إذا ما كانت الشعبة التي يديرها تضم أربعة موظفين، فسيكون من الأسهل بكثير معرفة ما إذا كان ذلك العدد من الموظفين كافياً ليغطي المدير العام أوجه المراقبة الداخلية ولتأكد منها بشكل جيد، ولمعرفة ما إذا كانت تلك التغطية سترضي الدول الأعضاء. واستدرك قائلاً إنه مازال ينتظر رأي وحدة التفتيش المشتركة بشأن أعداد الموظفين لقسم التدقيق، وأضاف أنه من الواضح انطلاقاً من المناقشات مع المفتشين أن تطبيق فصل التحقيق عن التدقيق الداخلي كما هو الحال في الويبو، سيكون جيداً. وقال إن المشكلة في الجمع بين التحقيق والتدقيق الداخلي هي أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم تكن ترغب في أن يعتقد الأشخاص الذين يتصل بهم مراجعو الحسابات الداخليون ضمن قضايا التدقيق الداخلي، أن يظنوا أنهم يخضعون للتحقيق. وبين أن التدقيق الداخلي يمثل نشاطاً روتينياً في المنظمة وأنهم يجرون التدقيق الداخلي بشكل متكرر في أهم مجالات المنظمة وأكثرها مخاطراً. وقال إن الهدف من التدقيق الداخلي هو توفير ضمانات بأن كل شيء يسير على ما يرام. وأفاد بأن مراجعي الحسابات الداخليين في الوقت الحاضر، قد اكتشفوا في ختام التدقيق الكثير من الأشياء التي تسير بنحو خاطئ لأن أوجه المراقبة الداخلية في المنظمة كانت تحتاج للتحديث ولأن تعمل بشكل أحسن وأنجح من حيث الكلفة. وأعرب المدير العام عن أمه في أن تعطى الأولوية، بناء على برنامج التقويم الاستراتيجي، لتحسين نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر وتحسين المساءلة داخل المنظمة، لكنه أشار إلى أنه يمكن لأي شخص قد عمل في منظمات كانت تحتاج لتغيير سريع أن يفهم الضغوطات وأوجه الإرهاق التي تنشأ عندما يكون التغيير الفوري ضرورياً. وقال المدير العام، في مجمل رده على التماس وفد ألمانيا (إتاحة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للتقارير والمنتجات الأخرى)، أنه يعتقد أنه من الممكن تنفيذ العديد من الاقتراحات بصفة فورية. واقترح أن يتم تعديل ميثاق المنظمة عندما تحين الفرصة في المستقبل، ليستعرض ما يمكن عملياً



التعجيل فيه دون الحاجة للانتظار، قصد إعطاء الدول الأعضاء معلومات حول تقارير الرقابة الإدارية، بشكل أحسن وأسرع. وذكر المدير العام بأنه يمكن بكل سهولة طمس أي معلومات سرية لا يجب أن يطلع عليها الموظفون أو أي معلومات تجارية سرية أو أي معلومات مرتبطة بأشياء لا يجب أن تكون ضمن الملك العام. ولفت الانتباه إلى أن منظمات الأمم المتحدة الأخرى كانت تتيح فعلا تلك التقارير للجمهور اعتمادا على نفس النهج المذكور. وأكد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الشعبة التي يديرها كانت تحاول أن تخضع للمساءلة وأن تكون شفافة بأكبر قدر ممكن، وقال إنه لا يرى إلا القليل من المسائل أو المشاكل المتعلقة بتقاسم المعلومات مع الدول الأعضاء ووجد اقتراحاته بتقديم معلومات ملخصة أو عقد لقاءات إعلامية للدول الأعضاء، يمكن دمجها مع ملخص المعلومات التي تقدمها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

98. ودعى الرئيس الأمانة لتحديد دور المدير العام فيما يتعلق بتقارير التدقيق.

99. وأوضح ممثل الأمانة أن الويبو تملك بنية رقابة إدارية ثلاثية الأطراف، تضم مراجع الحسابات الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأضاف أن كل طرف يجب عليه القيام بدور معين وأن أقسام كل دور واضحة جدا. وذكر ممثل الأمانة أنه قد تمت إثارة تلك المسألة في أحد الاجتماعات الإعلامية للجنة البرنامج والميزانية، في ربيع 2010. وقال إن ثمة رسالة أيضا من مراجع الحسابات الخارجي بخصوص هذه المسألة بالتحديد. وأشار إلى أنه ولسوء الحظ، فلم يعتقد الاجتماع ثلاثي الأطراف الذي كان متوقعا قصد توضيح تلك المسائل، بعد الاجتماع الأول الذي رتب له الأمانة. وأشار إلى أن ممثل الأمانة عبر عن اعتقاده بأن الفرصة قد حانت لذلك في الوقت الحاضر، مع تأسيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الجديدة وتعيين مدير جديد لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجع الحسابات الجديد للويبو الذي سيعمل مع المدير العام قصد التحقق من ماهية الاحتياجات وتنظيم اجتماع بين الأطراف المعنية الجديدة لضمان عدم وجود فجوات بينها وضمان تعزيزها لبعضها. وخلص إلى عدم وجود إجابة مباشرة للسؤال الذي قدمه وفد إسبانيا.

100. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره للمعلومات التي تم تقديمها. غير أنه استغرب من أن عدد التحقيقات التي لم تؤد إلى أي نتائج مازال كبيرا، نظرا للموقف الذي أعلن عنه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بخصوص الشكاوى. والتمس الوفد الاطلاع على الكلفة التقديرية للتحقيقات إلى حد ذلك الوقت.

101. وردّ مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أتاحت مؤخرا لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية بعض المعلومات المتعلقة بسنة 2010 وأضاف بأنه سيعد التكاليف التفصيلية التي يمكن مقارنتها بتفاصيل الشكاوى والتحقيقات المنجزة. وذكر أن ملحق التقرير السنوي الموجز يقدم نتيجة القضايا التي تم إغلاقها خلال الفترة التي يشملها التقرير (من مطلع يوليو 2010 إلى 30 يونيو 2011) وبعض المعلومات الأخرى بما مجموعه 76 قضية مسجلة إلى حد اليوم. والتفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى السؤال العام حول الأسباب التي جعلت الشكاوى لا تؤدي إلى مزيد من التحقيقات وقال إن شرط حسن النية لم يتوفر في بعض الشكاوى وأن بعضها الآخر قد استند لإشاعات. وأضاف أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم تحاول أن تثني الموظفين عن تقديم أي نوع من الشكاوى بحسن نية لأنه يمكن للمعلومات الجيدة التي يتم تلقيها أن تؤدي إلى تحقيق جيد. ولفت الانتباه إلى أنه لا يعرف ما الذي يعتبر أداء جيدا فيما يتعلق بالشكاوى مقابل التحقيقات وأضاف أنه من الضروري التعامل مع كل حالة على حدة من حيث مزاياها. وذكر أنه قد تم إغلاق أربع وخمسين قضية من ضمن 67 قضية مسجلة منذ تم إحداث القسم في 2008. ومضى قائلا إن القضايا التي تم إغلاقها نتج عنها تسوية إدارية في قضية واحدة أي أنه لم يكن ثمة سوء تصرف وتم حل المسألة إداريا ولكن لم يكن ذلك من طرف شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وفي ثلاثين قضية أخرى لم يكن من الممكن إقامة الدليل فيها وهي قضايا تعلق بشكل كبير بادعاءات فردية لأحد الموظفين ذات علاقة بأمن المعلومات. وأشار إلى أن تلك التحقيقات كانت مطولة ومعقدة ولكنها لم تظهر أي دلائل على وقوع قرصنة. ولفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الانتباه إلى أنه قد تمت إقامة الدليل في 11 قضية من القضايا الباقية وصنفت قضية أخرى خارج تفويض شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (موضوع إجرامي لا يمس الويبو وتمت إحالته للشرطة). وأضاف أن قد تم سحب

الشكوى لاحقا في قضيتين. وقال إنه تم في قضية أخرى تم التوصل إلى أن القضية لا تتعلق بعدم الامتثال للممارسة الجيدة وأظهر التقييم الأولي في ثماني قضايا أخرى أنه لا يمكن ضمان التحقيق بشكل كامل. واستطرد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قائلا إنه سيعد أرقاما مفصلة ليستعرض الكلفة السنوية للتحقيقات. وأعلن أن تلك الأرقام قد قدمت للدول الأعضاء.

102. وقال وفد ألمانيا إن ميزانية التحقيق المقترحة لسنتي 2012-2013 تصل إلى 1,3 مليون فرنك سويسري، وأن ذلك يعني من 20 إلى 25 ألف فرنك سويسري لكل قضية، آخذا عدد القضايا المسجل بعين الاعتبار.

103. وصحح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تلك الكلفة التقديرية وبيّن أنه قد قام بحساب متوسط الكلفة الفعلية لكل قضية إلى حد الآن في حدود 40 000 فرنك سويسري.

104. واقترح الرئيس أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون العرض الذي قدمه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

105. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالعرض الذي قدمه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية.

## البند 6 تقرير مراجع الحسابات الخارجي: الموارد البشرية

106. استندت المناقشات للوثيقة WO/PBC/18/17.

107. وعرّف مراجع الحسابات الخارجي بالوثيقة WO/PBC/18/17 وذكر بدوره في القيام بأوجه تدقيق المراقبة التقليدية والمالية للمنظمة. وقال إن الغرض من أوجه التدقيق المذكورة هو مد الدول الأعضاء بتقييم للطريقة التي استعملت بها المنظمة الأموال التي استؤمّنت عليها. وبيّن أن أوجه التدقيق التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي قد استندت لمعايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للتدقيق (INTOSAI) وأنها لم تسر فقط على المسائل المالية بل أيضا على الموارد البشرية. وشدد على الموارد البشرية والجانب الذي تلعبه في الاستراتيجية الشاملة للمنظمة. وأشار مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى إدراج نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين (PMSDS) وتنفيذ ذلك النظام. ولفت مراجع الحسابات الخارجي الانتباه إلى التوصيات الثماني التي تضمنها التقرير. وأوضح أن التوصيتين الأوليين لم تكن مرتبطة بالموارد البشرية في حد ذاتها، بل تبرز أهمية تحليل المخاطر ونظام أوجه المراقبة الداخلية. واستطرد قائلا إن التوصيات الست المتبقية كانت مرتبطة بمسائل الموارد البشرية، من سبيل سياسة أحزمة الاتصال السلوكية واللاسلكية وإدارة استحقاقات الإجازات السنوية والساعات الإضافية. وشدد مراجع الحسابات الخارجي على أهمية نقل المعارف من الموظفين المغادرين إلى زملائهم.

108. وشكر ممثل الأمانة مراجع الحسابات الخارجي على التقرير وأعلم لجنة البرنامج والميزانية بأنه قد تم تسجيل التوصيات وأن المنظمة ستعالج المسألة.

109. وأعرب وفد فرنسا عن اتفاقه على التوجهات العامة التي تضمنها تقرير مراجع الحسابات الخارجي وأخذ الملاحظات التي قدمها ممثل الأمانة في مجمل رده بعين الاعتبار. وأكد الوفد على التأثيرات المالية للموارد البشرية واتفق مع مراجع الحسابات الخارجي حول أهمية إدارة المخاطر. وأشار الوفد خاصة إلى استباق مغادرة الموظفين ولإدارة تنقل الموظفين واستحقاقات الإجازات السنوية للموظفين الأساسيين في المنظمة. وذكر الوفد الوضعية في فرنسا وأكد على أهمية أن يكون الوفد قادرا، في أي وقت من الأوقات، على تزويد البرلمان الفرنسي (أو الوزارات المختلفة) بلمحة عن وضعية تعيينات الموظفين وأن يعرض تطورها عبر الزمن. وصرح الوفد أنه لا ينبغي أن يتضمن التقرير السنوي للموارد البشرية للمنظمة فقط أرقام تعيينات الموظفين بل أن يتضمن أيضا معلومات حول نسبة المديرين مقارنة بالموظفين ونسبة الانتفاع من المستشارين.

وعلق الوفد أيضا على العلاقة بين المبنى والموظفين واستفسر إن كان ثمة أي أوجه فعالية مالية سيتم تحقيقها بفضل المبنى الجديد لليوبو.

110. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مراجع الحسابات الخارجي وبالملاحظات التي قدمها ممثل الأمانة. وأشار الوفد إلى أن مراجع الحسابات الخارجي قدم اقتراحات مفيدة لتعزيز الموظفين الذين يعتبرون أكبر ميزة للمنظمة. ولفت الوفد الانتباه إلى أنه ينبغي في المستقبل أن تتضمن مثل تلك التقارير على موعد نهائي للتنفيذ. وذكر الوفد تحليل المخاطر، وعبر في هذا الصدد عن قلقه من انعدام استراتيجية لإدارة المخاطر المؤسسية في اليوبو. وأفاد أن هذه المسألة لا تقتصر على الموارد البشرية، وأبدى رغبته في الحصول على معلومات من الأمانة بشأن الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية. وأثار الوفد مخاوف محددة بشأن إنفاذ الحد الأقصى لعدد أيام الإجازة السنوية المرحلة وسياسة التعويض عن ساعات العمل الإضافية.

111. وأشار وفد ألمانيا أيضا إلى أهمية توفر تقرير سنوي موحد بشأن الموارد البشرية. ولفت الوفد الانتباه إلى انعدام مسارات عمل محددة وسلط الضوء على أهمية أوجه المراقبة الداخلية. وأثار الوفد أيضا أسئلة حول سياسة ساعات العمل الإضافية وإدارتها. واقترح الوفد أنه ينبغي أن يرسل تقرير مراجع الحسابات الخارجي أيضا إلى لجنة اليوبو للتنسيق لتنظر فيه، بما أن التقرير يركز على مسائل الموارد البشرية.

112. واستفسر وفد إسبانيا حول زيادة 10,7% المسجلة في تكاليف الموظفين المثبتين لسنتي 2010-2011 والتي تمت الإشارة إليها في الصفحة 10 من وثيقة WO/PBC/18/17. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على توضيحات بشأن طبيعة هذه الزيادة، بما أنه ينبغي، حسب رأيه، أن يكون ثمة انخفاض في تكاليف الموظفين المثبتين نتيجة برنامج إنهاء الخدمة الطوعي وما ارتبط به من مغادرة الموظفين. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في الحصول على توضيح بأن زيادة 10,7% لم تكن ناتجة عن زيادات في عدد الموظفين.

113. وصرح وفد الهند بأن الموارد البشرية تمثل أحد المكونات الهامة للمنظمات الفعالة والناجعة التي تعمل بشكل جيد. ولفت الوفد الانتباه إلى أن بعض التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي تكمل التوصيات التي قدمها قبله مدير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وخاصة التوصية بشأن اعتماد سياسة عامة لتحليل المخاطر. وأعرب الوفد أيضا عن دعمه لفكرة أن الملاحظات التي قدمتها الأمانة بشأن ما أوصى به مراجع الحسابات الخارجي ينبغي أن تخضع لموعد نهائي للتنفيذ. ولفت الوفد أيضا الانتباه بصفة خاصة لنظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين، وأكد على أهمية التقييم المنهجي لنظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين، قصد التحديد من أن الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الإدارة قد تم إنجازها في الواقع.

114. ورد الرئيس على الاقتراح الذي تقدم به وفد ألمانيا بشأن إرسال تقرير مراجع الحسابات الخارجي للجنة اليوبو للتنسيق للاطلاع عليه ومزيد النظر فيه. وبيّن الرئيس أن اتخاذ القرار في هذه المسألة يعود للجمعية العامة.

115. وردت الأمانة على عدد من الأسئلة التي أثارها الوفود. وأقرت بأهمية مخاطر الإدارة وأكدت عليها، وفتت الأمانة الانتباه إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير العام والفريق الإداري الرئيسي يقومون بفحص تلك المسألة عن قرب. وأضافت الأمانة أن المنظمة ستنتظر في إدارة المخاطر المؤسسية كجزء من مشروع تخطيط الموارد المؤسسية (ERP). وأكدت على أن نطاق نظام إدارة المخاطر المؤسسية سيكون في البداية متواسعا ومعتدلا. وأشارت الأمانة إلى أن تعميم نظام إدارة المخاطر المؤسسية سيساعد المنظمة على تحسين إعداد التقارير بشأن مسائل الموارد البشرية. وقدمت الأمانة أيضا توضيحات بشأن المباني وساعات العمل الإضافية.

116. وتطرق مراجع الحسابات الخارجي إلى بعض الأسئلة الأخرى التي أثارها الوفود. وأشار في البداية إلى أن التدقيق المالي للموارد البشرية كان أضيّق من نطاق أوجه التدقيق المالية العادية ولكنه قال إنه سيقبل القيام بتدقيق أكثر صرامة لو

كانت ثمة رغبة في ذلك في المستقبل. ورد مراجع الحسابات الخارجي على السؤال الذي أثاره وفد ألمانيا وقال إنه رغم امتلاك الويبو لأنظمة مراقبة داخلية فإن العديد من تلك الأنظمة غير رسمية وتفتقر للتوثيق الجيد. وصرح مراجع الحسابات الخارجي بأن إدارة المخاطر تتطلب أنظمة مراقبة داخلية مفصلة جيدا وموثقة وتخضع للفحص بشكل يمكن من تقييمها مقارنة بالمعايير الدولية لأوجه التدقيق الداخلي.

117. وقدمت الأمانة معلومات إضافية بشأن نظام أوجه المراقبة الداخلي وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بأن برنامج التقييم الاستراتيجي يتضمن مبادرة بشأن أوجه المراقبة الداخلية جمعت بين استمرارية الأعمال وإدارة الموارد المؤسسية.

118. وقدمت الأمانة توضيحا حول السؤال الذي أثاره وفد ألمانيا بخصوص زيادة 10,7% المسجلة في تكاليف الموظفين المثبتين. وأوضحت أنه رغم انخفاض عدد الموظفين في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، فإن زيادة 10,7% ناجمة في أغلبها إلى زيادات عادية في تكاليف الموظفين، لعدد الموظفين الراهنين.

119. وأكد وفد المغرب على أهمية الموارد البشرية ولفت الانتباه إلى أن التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية مثلت ثلثي ميزانية الويبو. وبين الوفد أن الدول الأعضاء قد التمسست باستمرار من الأمانة أن تخفض نفقات الموظفين وأشار إلى أن ذلك كان أحد الأسباب التي دفعت الدول الأعضاء للموافقة على برنامج إنهاء الخدمة الطوعي. وأعرب الوفد في هذا المجال عن عجزه عن فهم كيف يمكن أن تزيد تكاليف الموظفين بدل أن تنخفض. وذكر الوفد أيضا أنه رغم التخفيضات التي طرأت على تكاليف معاهدة التعاون بشأن البراءات وعلى عدد الموظفين العاملين عليها، فإن تلك التخفيضات لم تترجم بانخفاض مقابل في الميزانية. وتسأل الوفد لماذا لم يكن للتخفيضات في تكاليف معاهدة التعاون بشأن البراءات وفي عدد الموظفين العاملين، أثر على العدد الإجمالي للموظفين العاملين في الويبو.

120. وقدمت الأمانة توضيحات إضافية حول زيادة 10,7% وذكرت بأن برنامج إنهاء الخدمة الطوعي كان متعدد الأهداف. وقالت الأمانة أنه بينما كان أحد الأهداف الحد من أعداد الموظفين فإن من الأهداف الأخرى تمكين المنظمة من جذب مواهب جديدة وتقديم مجموعات جديدة من القدرات. وأكدت الأمانة على أن زيادة 10,7% نجمت عن الزيادات القانونية في تكاليف الموظفين. وأوضحت أنه رغم معاهدة التعاون بشأن البراءات كانت أكثر إنتاجية وفعالية بفضل تكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك لم يترجم مباشرة كإنخفاض في الأعداد الإجمالية للموظفين بما أنه تمت إعادة توجيه ونشر الأعداد الزائدة منهم.

121. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمحتويات الوثيقة WO/PBC/18/17.

## البند 7 تقرير أداء البرنامج لعام 2010

122. استندت المناقشات للوثيقة WO/PBC/18/14.

123. وبيّن الرئيس أن تقرير أداء البرنامج في 2010 قد أرسل إلى الدورة 17 للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في يونيو 2011. وقال إن لجنة البرنامج والميزانية قد راجعت التقرير وأحاطت علما به وأوصت بتضمين الوثيقة تفسيرا لتحويل الأموال لكل برنامج في عام 2010. وذكر أنه قد تم على ضوء هذا القرار تعديل الوثيقة وأنها سترسل لتتم مراجعتها في الدورة الحالية.

124. وتوسعت الأمانة في الملاحظات التمهيدية التي قدمها الرئيس، وقالت إن تقرير أداء البرنامج الحالي كان تقرير الأداء في منتصف فترة السنتين الذي يقدم تقييما للتطور المسجل في 2010 باتجاه تحقيق النتائج المتوقعة لفترة 2010-2011، باستعمال الموارد التي تمت الموافقة عليها في برنامج فترة السنتين الحالية وميزانيتها. وذكرت أنه قد تم تحديث التقرير، تبعا للدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في يونيو 2011، لتشمل المعلومات المتعلقة بأوجه نقل الميزانية في 2010،

حسب كل برنامج، بما في ذلك الموارد المتعلقة بالموظفين أو التي لا تتعلق بهم. ولفتت الأمانة انتباه الدول الأعضاء إلى أن 2010 شهدت اتخاذ عدد من تدابير الفعالية التي أدت فعلا إلى بعض أوجه التوفير في التكاليف، بالإضافة إلى أوجه فعالية العملية (تم الإحالة لذلك في المعلومات التي تضمنتها الصفحات 93 و89 و96 و109 من تقرير أداء البرنامج).

125. ودعى الرئيس لجنة البرنامج والميزانية، في غياب التعليقات، إلى توصية الجمعيات بالموافقة على الوثيقة WO/PBC/18/14.

126. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء بالويو بالموافقة على الوثيقة WO/PBC/18/14.

## البند 8 البيانات المالية السنوية لسنة 2010 ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011

127. استندت المناقشات للوثائق WO/PBC/18/3 و WO/PBC/18/18 و WO/PBC/18/4.

128. وأوضح الرئيس أنه سيتم توزيع تحديث للوثيقة WO PBC/18/18 (وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011) بمناسبة الدورة التاسعة والأربعين للجمعيات. وقال إن ذلك سيتضمن الاشتراكات التي تم تسديدها من 30 يونيو 2011 وسيتم بالتالي تقديم صورة أحدث لوضع تسديد الاشتراكات. ودعى الرئيس الأمانة لتقديم هذا البند من جدول الأعمال وذكر أن، السيد مونوت، مراجع الحسابات الخارجي سيتبع ذلك بتعليق بشأن البيانات المالية للويو في 2010 وتقارير التدقيق المتعلقة بها.

129. وقدمت الأمانة الوثائق التي تخضع للمراجعة حاليا، بدءا بالوثيقة WO/PBC/18/3. وقالت إن هذه الوثيقة تتضمن البيانات المالية للويو لسنة 2010، والتي تعتبر أول بيانات مالية للويو تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشارت إلى أن البيانات المالية المذكورة كانت موضوع تقرير تدقيق خال من الملاحظات، وميزت بداية إعداد التقارير المالية السنوية وأوجه التدقيق السنوية للويو. وذكرت أنه سيتم إعداد الميزانية كالعادة لفترة سنتين. وأوضحت الأمانة أن شكل البيانات المالية استجاب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبينت أن الشكل المستعمل مشابه للشكل الذي استعمل في البيانات المالية لسنتي 2008-2009، قصد تعزيز الإلمام بأسلوب التقديم. واستطردت قائلة إن النتائج والكشوف المالية صارت، نظرا للاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص، مختلفة جدا عما كانت عليه ضمن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وذكرت أن الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ألزمت الويو بعرض النتائج الفعلية على أساس الميزانية والتوفيق بين تلك النتائج والنتائج الفعلية التي تم التوصل إليها اعتمادا على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وأفادت الأمانة أن الويو قد حققت على أساس الميزانية فائضا بلغ 3,1 مليون فرنك سويسري، وبلغت التسويات المتصلة بالمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والتي أدخلت على هذا الرقم تقريبا 10,9 مليون فرنك سويسري. ومضت الأمانة قائلة إن تلك التسويات، بالإضافة للنفقات على المشاريع التي تم تمويلها بالاحتياطات التي تبلغ 5,7 مليون فرنك سويسري، أدت إلى عجز إجمالي للويو لهذه السنة في حدود 13,6 مليون فرنك سويسري. وأشارت الأمانة إلى أن كشف الأداء المالي أظهر ذلك العجز. وقالت الأمانة إن التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص، كان لها، إضافة للتأثير على النتائج، أثر على الأصول والخصوم للمنظمة، خاصة في ثلاثة مجالات. وأوضحت أن تلك المجالات هي الأراضي والمباني وقيد الإيرادات ومخصصات الخصوم المتعلقة بمستحقات الموظفين. ومضت قائلة إن الأراضي والممتلكات الاستثمارية صارت، طبقا للبند 16 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الممتلكات الاستثمارية) والبند 17 من نفس المعايير (ممتلكات المباني والتجهيزات)، تقيد بقيمتها العادلة. ولفتت الأمانة الانتباه إلى أنه قد تم إعداد تلك التقديرات من طرف مستشار خارجي معروف. وأفادت بأنه تم الآن تضمين المباني بقيمة الاستبدال المتبقية، لكل عنصر، وتتراوح أعمار المواد النافعة بين 30 و100 سنة، وقد تم إعداد هذه القيم أيضا من طرف متعاقد خارجي. وبينت الأمانة أنه يتم قيد مباني الويو بعمر المواد النافعة المتبقي لكل عنصر أساسي. واستدرت قائلة إن التجهيزات أيضا، وطبقا للبند 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي، قد قيدت في الكشف المالي بقيمتها المتبقية. وذكرت الأمانة أن نفقات التجهيزات كانت تقيد

في السابق بناء على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن قيد إيرادات الوبو صار الآن يتم طبقاً للبند 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الإيرادات المحققة من المعاملات التبادلية). وأوضحت الأمانة أن تأثير ذلك البند من المعايير على نتائج الوبو كان كبيراً جداً بما أن المعاملات التبادلية تمثل 95 بالمائة من معاملات المنظمة، مما يجعل الوبو مختلفة جداً عن بقية وكالات الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه لا يمكن الآن قيد الإيرادات على أساس الاستحقاق وليس فقط على الأساس النقدي لما تلقت المنظمة. وبينت الأمانة أن ذلك الشرط قد أدى إلى إحداث إيرادات مؤجلة يمكن الاطلاع عليها ضمن الإيرادات المستلمة قبل الأجل في بيان الوضع المالي. وقالت الأمانة إن المجال الثالث للتسويات الهامة يتعلق بإيرادات الموظفين وبمسألة أن خصوم الوبو يجب أن تعكس الحقوق التي جناها الموظفين والتي لم تدفع فعلاً، بما أن المنظمة يجب عليها أن تدفعها، في وقت ما. واستدركت الأمانة قائلة إن أهم تلك الحقوق هو التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة الذي يشمل التزامات الوبو بتوفير مستحقات تأمين صحي بعد نهاية الخدمة. وأضافت قائلة إن مستحقات الموظفين، رغم كل شيء، تضمنت أيضاً بنوداً مثل مدفوعات إنهاء الخدمة المترتبة على برنامج إنهاء الخدمة الطوعي، ومنح العودة إلى الوطن، ومنح العطل المتراكمة وساعات العمل الإضافي المحصلة. وأشارت إلى أن الملاحظة 12 على البيانات تكشف التفاصيل الكاملة للمبالغ المتراكمة لمستحقات الموظفين. وأضافت أن البيانات المالية تظهر الآن نظرة موحدة للمنظمة أي أنه قد تم إدراج الأموال الاستثنائية بشكل كامل في الأرقام التي تتضمنها البيانات المالية. واستدركت قائلة إن المرفق 3 من البيانات يحدد المعلومات المتعلقة بكل عنصر من الأموال الاستثنائية.

130. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/18/8، وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011 هي أحد الوثائق العادية التي تعرض على لجنة البرنامج والميزانية بشكل دوري. وبينت أنه رغم زيادة الاشتراكات المتأخرة والمدفوعات المتأخرة لصندوق رؤوس الأموال العاملة في نهاية 2010 مقارنة بنهاية 2009، من 9,2 مليون فرنك سويسري إلى 10 ملايين فرنك سويسري فإن تلك الاشتراكات والمدفوعات المتأخرة شهدت انخفاضاً، الشيء الذي يعتبر تطوراً إيجابياً. وذكرت الأمانة أن الاشتراكات والمدفوعات المتأخرة كانت في حدود 11,9 مليون فرنك سويسري قبل خمسة سنوات.

131. والتفتت الأمانة إلى الوثيقة WO/PBC/18/4 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي: التدقيق في البيانات المالية لسنة 2010)، وأوضحت أن الوثيقة تضمنت ست توصيات رئيسية من مراجع الحسابات. وأعلنت الأمانة أنه فيما يخصها، فقد تم الانتهاء من إحدى التوصيات، بما أنه قد تم اتخاذ الإجراء المناسب، بينما سجل تطور بشأن أربع توصيات أخرى. وأشارت الأمانة إلى أن التوصية السادسة تتعلق بالعملة التي يمكن استعمالها لتسديد رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأن الأمانة تختلّف قليلاً مع رؤية مراجع الحسابات الخارجي حول هذا الموضوع، وبينت أنه ستم مراقبة الوضعية. وأضافت الأمانة، أنه قد تم في الواقع اقتراح إحداث فريق عامل لفحص المسائل المترابطة للعملة المستعملة لتحديد رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وفحص مخاطر أسعار الصرف.

132. ورحب الرئيس بالسيد ديدي مونوت الذي يمثل المكتب الاتحادي السويسري التدقيق، ومراجع الحسابات الخارجي للوبو، الذي سيقدم عرضاً بشأن التقارير التي أصدرها المكتب الاتحادي السويسري للتدقيق.

133. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه قد تعذر على السيد كورت غريتر، مراجع الحسابات ومدير المكتب الاتحادي للتدقيق بالاتحاد السويسري، حضور الاجتماع نظراً لمسؤولياته في برلمان برن. وذكر مراجع الحسابات الخارجي أنه قد لاحظ قبل سنة أن المنظمة تسير في الطريق الصحيح نحو الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولكن إنجاز ذلك سيتطلب مزيداً من العمل. ولفت مراجع الحسابات الخارجي الانتباه إلى أنه من المفيد التذكير بأن البيانات المالية للوبو لسنة 2010 استجابت بشكل كامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار إلى أن الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كان تحدياً هاماً لكل من الوبو والمراجعي الحسابات، بما أنه شمل مراجعة العديد من أصناف الحسابات وإعادة معالجتها. وذكر أن دوائر الشؤون المالية كانت في حاجة متكررة لحل المشاكل التقنية وأن تلك الدوائر وضعت تحت ضغوطات زمنية كبيرة قصد إحداث الصيغة النهائية للبيانات المالية لسنة 2010. وأفاد بأن تقديرات مراجع

الحسابات الخارجي لحجم الأعمال التي يجب القيام بها كانت أقل قليلا من الواقع وكان يجب عليه زيادة عدد الأيام المعتمدة لتدقيق من 180 إلى 250 يوما تقريبا. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن رغبته في التعبير عن تقديره لكل من زملائه في فريق التدقيق ولوظفي الويبو. وقال إن رسوم التدقيق كانت لتبلغ تقريبا 375 000 فرنك سويسري لو أن الويبو استعانت بخدمات مكتب تدقيق خارجي. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن شكره لإدارة الويبو للمساعدة التي قدموها وخاصة منهم فريق دوائر الشؤون المالية والمستشار الخارجي الذين لم يدخروا جهدا لتحقيق هذا النجاح. وأحال مراجع الحسابات الخارجي للتقرير الذي قدمه، ولفت الانتباه إلى ثلاث نقاط أساسية. وذكر أنه من الهام بمكان أن تنتدب الويبو أخصائيا في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ليتابع تنفيذ تلك المعايير والالتزام بها. وقال إن الامتثال لتلك المعايير عملية متواصلة. وبين أن عقد مراجع الحسابات الخارجي سينتهي قريبا وأنه من الهام جدا أن تجد المنظمة سريعا أخصائيا يتمتع بالكفاءة الضرورية، كي يقدر الخبير المذكور أن يعوّد نفسه على طريقة إعداد التقارير المالية للويبو قبل انتهاء الفترة المالية 2011. وأضاف مراجع الحسابات الخارجي أن على المنظمة التأكد من مواصلة موظفي دوائر الشؤون المالية للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قصد تمكينهم من مرونة أكبر في عملهم. وأشار إلى أن الأمانة أبلغته بأن المنظمة على وشك الانتهاء من إجراءات توظيف أخصائيا جديد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولكن هذا الشخص ما زال ملزماً بعمله السابق حتى انتهاء مدة الإشعار بالمغادرة. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن أمله في أن يبدأ العمل مع الأخصائيا الجديد عند انتهاء الفترة المالية لسنة 2011، وأفاد مراجع الحسابات الخارجي أن مقارنة النتائج بالميزانية أظهرت فائضا قدره 3,1 مليون فرنك سويسري قبل التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وصرح أن تطبيق هذه المعايير للمرة الأولى قد استلزم إعادة معالجة العديد من البنود المحاسبية، وأن ذلك أدى إلى تسجيل النتيجة النهائية عجزا قدره 13,6 مليون فرنك سويسري. وبين مراجع الحسابات الخارجي أن هذا النوع من النتائج كان متوقعا منذ بداية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولفت الانتباه إلى أن المنظمة لم تشمل في الحسابات أي ديون مترتبة عن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF). وذكر بأن تضمين تلك الديون كان سيؤثر بشكل هام على البيانات المالية للمنظمة. وأفاد بأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لم يتمكن من تقديم حساب للالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وفقا للبند 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومضى مراجع الحسابات الخارجي قائلا إن تطبيق هذا المعيار المحدد من المعايير المحاسبية الدولية لا يتعلق بالويبو وحدها وأنه رغم أن أعضاء مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وغيرهم من أعضاء فرقة عمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام العاملة في الأمم المتحدة لا يعتقدون أن هذا الحساب ضروري، فإنه شخصيا يفضل أن يبقى حذرا بشأن هذه المسألة، نظرا لعدم توفر معلومات كافية تمكن من إعطاء تفسير نهائي بشأن البند 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه رغم أن هذه المسألة لا تخص الويبو وحدها فإنه يود فقط لفت انتباه الدول الأعضاء إلى الخطر المحتمل. وصرح مراجع الحسابات الخارجي بأنه ليس من الضروري في الوقت الحاضر إبداء تحفظ على المسألة أو ذكرها ضمن رأي مراجع الحسابات في تدقيق سنة 2010. وأحال مراجع الحسابات الخارجي لأهم التوصيات الواردة في تقريره، وأوضح أن أول توصية تحيل إلى نظام أوجه المراقبة الداخلية وأن الأمانة قد أعلمته بأنها على وشك انتداب مستشار خارجي لمعالجة هذه المسألة. وأحاط مراجع الحسابات الخارجي علما برد الأمانة على توصيته بتقييد تسديد رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات لأربع عملات رئيسية. وأعلن بأن الحجج التي قدمتها الأمانة مقبولة تماما خاصة بالنظر للتكاليف مقارنة بالفوائد. ورأى مراجع الحسابات الخارجي أنه قد سبق وذكر التوصيات المتعلقة بعدد موظفي دوائر الشؤون المالية وأنه لا يرى حاجة لإعادة النظر فيها. وأنهى بأن توصيته الأخيرتين لهما طابع عملي بحت وأن دوائر الشؤون المالية كانت بصدد معالجتها.

134. وأعرب وفد اليابان عن تشجيعه للمنظمة للمحافظة على إدارة جيدة للميزانية، وعلى التعرف في هذا المجال على الأسباب التي أوصلت إلى توقعات 2010. وأشار إلى أن توقعات الإيرادات ينبغي أن تتم بكل انتباه وحذر. وعبر وفد اليابان عن تقديره للبيانات المالية ولأعمال التدقيق التي خضعت لها. وأحال الوفد لتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وأفاد أنه تضمن إشارة إلى ضرورة مراجعة متوسط تكاليف الترجمة المستخدمة في حساب الإيرادات المؤجلة، كل سنتين أو ثلاثة. واعتبر وفد اليابان أن ذلك الاقتراح وجيه بشكل خاص وشجع الأمانة على اعتماد ذلك الإجراء.

135. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره لمراجع الحسابات الخارجي على العمل الذي قام به وسألت إن كان يمكنه توضيح هل أن النتيجة المسجلة في 2010 فائض أو عجز.

136. وأكد مراجع الحسابات الخارجي أن الوبو قد سجلت فائضا بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة وأن الميزانية قد خضعت للفحص عديد المرات عبر عمليات التدقيق. واستدرك مراجع الحسابات الخارجي قائلا إن التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص أدت، حال إدخالها على فائض الميزانية، إلى نتيجة عجز إجمالي.

137. ولاحظ وفد إسبانيا أن العجز قد سجل قبل إدخال التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص، نظرا لاستعمال الاحتياطات لتغطية نفقات المشروع (5,7 مليون فرنك سويسري). وأشار إلى أن تلك التسويات تؤدي عند إضافتها لفائض الميزانية، إلى عجز يبلغ 2,6 مليون فرنك قبل إدخال أي تسويات للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأحال وفد إسبانيا للقرارات السابقة باستعمال الاحتياطات لتغطية نفقات العديد من المشاريع، وتساءل الوفد كيف ستعكس البيانات المالية في المستقبل تلك النفقات وتأثير التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأفاد الوفد أن تلك البنود ليست ضمن الميزانية لكنها قد تؤدي إلى عجز في المستقبل.

138. وأوضح المراقب أنه يمكن للمنظمة أن تمول النفقات عبر طريقتين رئيسيتين وهما الميزانية العادية والاحتياطات (تستعمل الميزانية العادية لتمويل النفقات بشكل متكرر، بينما تستعمل الاحتياطات بشكل استثنائي). وأفاد المراقب أن الدول الأعضاء قد قررت استعمال الاحتياطات لبعض المشاريع، وأنه في كل مرة كانت الميزانية موضوع مراجعة يتم إصدار يظهر النفقات مقارنة بالاحتياطات. وأشار المراقب إلى أن سنة 2010 شهدت إضافة التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لبنود النفقات مقارنة بالميزانية ومقارنة بالاحتياطات. وأفاد المراقب بأن بعض تلك التسويات مرتبطة بالأرصدة الافتتاحية للاحتياطي في 2010 وبعضها الآخر مرتبط بعمليات أخرى خلال تلك السنة. وذكر المراقب أن الأمانة قد قدمت في السنوات الماضية تقارير تفصل المبالغ التقديرية لتسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال المراقب إن تقديرات التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بلغت تقريبا 35 مليون فرنك سويسري (منها 21 مليون تسوية للأرصدة الافتتاحية للاحتياطي) وأن المبالغ النهائية بلغت 20 مليون فرنك سويسري لتسويات الأرصدة الافتتاحية للاحتياطي و11 مليون فرنك سويسري للسنة المالية 2010.

139. وطلب وفد إسبانيا توضيحات حول ما إذا كان ثمة عجز بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولاحظ الوفد أن التوقعات تعلن انخفاض الاحتياطات من 228 مليون فرنك سويسري (في نهاية 2009 استنادا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) إلى 138 مليون فرنك سويسري بعد التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنفقات التي تم الاتفاق على تمويلها من الاحتياطات، لسنة 2010، استنادا إلى الوثيقة WO/PBC/18/7، الجدول 6. وعبر الوفد أيضا عن قلقه بشأن تقدير قيمة المباني طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رغم أن الوفد مستعد لقبول تلك التقديرات. ولاحظ الوفد أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي أشار لخصوم ممكنة قد تترتب عن مسائل متعلقة بال صندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وقال الوفد أنه لم يكن من الممكن تقدير تلك الخصوم كليا لكنها تمثل تأثير مستقبليا محتملا على صافي الأصول للمنظمة.

140. وأكد المراقب أنه تم بناء على المعايير المحاسبية لمنظومة المتحدة تسجيل فائض بلغ 3,1 مليون فرنك سويسري ولكن النتيجة التي استندت إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تمثلت في عجز. وقال إن الاحتياطات تقلصت كنتيجة للتسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال المراقب إن مسألة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة التي لفت إليها مراجع الحسابات الخارجي الانتباه في تقريره، هي مسألة تهم كل المنظمات ولا تقتصر على الوبو. وأفاد المراقب أن مراجعي الحسابات الآخرين لم يثيروا ذلك الموضوع ولكن الأمانة تعبر عن امتنانها من أن مراجع الحسابات الخارجي للوبو قد أثار هذا الموضوع، مما مكن المنظمة من النظر في الخططات المستقبلية.



141. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أن التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تشمل إعادة تقييم الأصول والخصوم وأن تلك التسويات لها تأثير على الاحتياطات. وأشار إلى أن ذلك التأثير حتمي. ولفت الانتباه إلى أن منظمات الأمم المتحدة الأخرى تخضع حالياً لنفس الممارسة وأن ذلك كان له تأثير مماثل على احتياطاتها. وأفاد بأن الويبو قد تأثرت في هذا المجال، أقل من المنظمات الأخرى.

142. وسأل وفد المغرب إن كان الفرق بين فائض الميزانية الذي بلغ 3,1 مليون فرنك سويسري والعجز الذي بلغ 13,6 مليون فرنك سويسري يحظى بموافقة الدول الأعضاء. واستفسر إن كانت الدول الأعضاء قد وافقت على امتصاص العجز بالاستعانة بالاحتياطات؟

143. وأوضح المراقب أنه يمكن تقسيم الفرق بين المبلغ الأول وهو 3,1 مليون فرنك سويسري والمبلغ الثاني الذي يبلغ 13,6 مليون فرنك سويسري إلى جزئين. وأشار إلى أن الجزء الأول يرتبط بالنفقات التي تم تمويلها بالاستعانة بالاحتياطات، من سبيل بنود مشاريع البناء ومشاريع تكنولوجيا المعلومات التي حصلت على موافقة الدول الأعضاء. وأضاف أن الجزء الثاني يتعلق بالتسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي حاولت الأمانة أن تتوقع المبلغ الذي ستبلغه على طول مدة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويبيّن بأن الدول الأعضاء قد تلقت، من هذه الناحية، بياناً معقولاً للتأثير المحتمل لمثل تلك التسويات على النتائج وعلى الكشف المالي. وانتهى إلى أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قرار نابع عن الدول الأعضاء.

144. وعبر وفد إسبانيا عن رغبته في لفت الانتباه إلى أن العجز المسجل بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد ظهر بعد تصفية النفقات الممولة بالاحتياطي مقارنة بفائض الميزانية، مما أدى إلى عجز في النتيجة. وصرح الوفد أنه يرى أن الميزانيات المبينة في الكشف المالي في المستقبل يمكن أن تؤدي إلى أوجه عجز بما أنها لا تتضمن النفقات الممولة بالاحتياطي.

145. وأقر المراقب بأنه كان من الممكن دمج النفقات الممولة بالاحتياطي مع نتيجة الميزانية وأنه كان من الممكن بالتالي أن يقيد العجز قبل التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الدولي. واستدرك قائلاً إن ذلك كان سيخلق صورة خاطئة بما أن النفقات الممولة بالاستعانة بالاحتياطات لم تكن ضمن الميزانية. وأفاد بأن الدول الأعضاء قد قررت صراحة تمويل بعض المشاريع المحددة بالاستعانة بالاحتياطات، بدل أن تدخلها ضمن الميزانية. وقال إن النفقات الممولة بالاستعانة بالاحتياطات قد قيدت بشكل منفصل، لأغراض الشفافية. ويبيّن أن ذلك يمكن الدول الأعضاء من معرفة كيفية تطور تلك المشاريع فيما يخص المبالغ التي تم الاتفاق على إنفاقها عليها. وأضاف أن الدول الأعضاء قد قررت الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأنه كان من الحتمي أن ترد الحاجة للتسويات طالما كانت المنظمة تنتقل من المحاسبة على أساس نقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

146. واعترف وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) بأنه بينما بدا وفد إسبانيا قلقاً بشأن الأعداد التي قدمتها البيانات المالية، فإن مراجع الحسابات الخارجي قد قدم تأكيدات بخصوص مضمون البيانات. وسأل الوفد إن كان ينبغي على الدول الأعضاء أن تقلق بشأن الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

147. ورد وفد إسبانيا على التماس الرئيس بأن توافق اللجنة على البيانات المالية لسنة 2010، وأعلن بأنه لا يرى الوفد قادراً على فعل ذلك.

148. وعبر وفد سويسرا، في إشارة إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة في السابق بشأن موضوع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإلى التوضيحات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي، عن دعمه للتوصية الموجهة للجمعية العامة باعتماد الوثائق المذكورة.

149. وأعرب وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا، أيضا عن دعمهما لصالح اعتماد التوصية المذكورة.

150. وناقش وفد إسبانيا البيانات المالية لسنة 2010 مع الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي خلال استراحة قصيرة، استؤنف بعدها الاجتماع.

151. وأقر مراجع الحسابات الخارجي بأهمية النقاط التي أثارها وفد إسبانيا ووجهتها. ولكنه أعرب من جهة أخرى عن رغبته في أن يفحص مع زملائه التقنيين تفاصيل البند 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية.

152. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره لمراجع الحسابات الخارجي على توضيحاته. وأفاد بأنه لم يعد لديه أي اعتراض على الوثيقة وأن الوفد سيراقب المسألة بعناية في المستقبل.

153. وسأل وفد المغرب عن سبب الفرق بين مبلغ الإيرادات المسجل في 2010 والمبلغ الذي قيد في الوثيقة WO/PBC/18/3 (294,9 مليون فرنك سويسري) والمبين في الجدول أولا من المرفق ثامنا من وثيقة البرنامج والميزانية WO/PBC/17/4 (292,5 مليون فرنك سويسري).

154. وأوضحت الأمانة أن ذلك الفرق يتعلق بالإيرادات الناتجة عن الأموال الاستثنائية (6,8 مليون فرنك سويسري) وبالتسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (ناقص 4,5 مليون فرنك سويسري). وقالت إن تلك المبالغ مبنية بشكل واضح في المرفق ثانيا من البيانات المالية. وبيّن أنه كان من الضروري، قصد الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إدراج مبالغ الأموال الاستثنائية في المبالغ المقدمة للويبو.

155. وقارن وفد السويد بين وضع الويبو ووضع المكتب الأوروبي للبراءات عندما اعتمد معايير محاسبية جديدة. وأشار إلى أن ذلك قد أدى إلى أوجه عجز ولكن المكتب الأوروبي للبراءات صار يعمل الآن جيدا في ظل المعايير الجديدة. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة على التوضيحات وعبر عن رغبته في دعم التوصية التي تدعو إلى اعتماد الوثيقة.

156. وقالت لجنة البرنامج والميزانية أنها قد فحصت الوثيقة WO/PBC/18/3 (البيانات المالية لسنة 2010) ومضمون الوثيقة WO/PBC/18/18 (وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011) وتقرير مراجع الحسابات الخارجي الذي يحمل عنوان تدقيق البيانات المالية لسنة 2010 (الوثيقة WO/PBC/18/4)، وأوصت إلى جمعيات الدول الأعضاء بالويبو بما يلي.

#### البيانات المالية لسنة 2010

#### الوثيقة WO/PBC/18/3

157. أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة للويبو بالموافقة على البيانات المالية لسنة 2010 الواردة في الوثيقة WO/PBC/18/3.

#### وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011

#### الوثيقة WO/PBC/18/18

158. أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/18.

159. أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة لليوبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة  
الوثيقة WO/PBC/18/4.

## البند 9 تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: قضايا وآثار

160. دعى الرئيس الأمانة إلى مواصلة عرضها على الشاشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

161. وبينت الأمانة أن الغرض من هذا العرض هو لفت الانتباه إلى المبادئ الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة وإلى الاختلافات الرئيسية بينها، وأن العرض يهدف إلى تقديم لمحة عامة للاختلافات الرئيسية في معالجة الأرصدة الافتتاحية للاحتياطي في البيانات المالية لسنة 2010، بالإضافة إلى تغييرات نتائج البيانات المالية لليوبو لسنة 2010 التي أدى إليها تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكرت الأمانة بأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (التي طورتها الأمم المتحدة بنفسها لإتاحة البيانات المالية لدولها الأعضاء) صارت أكثر فأكثر، على مر الزمن، أقل اتساقاً بين منظمات الأمم المتحدة المتعددة وأنها بالتالي لم تعد قابلة للمقارنة بين المنظمات ولم تعد فعالة تماماً. وقالت الأمانة إن المعايير المذكورة قد صدرت عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB)، والذي يمثل في حد ذاته لجنة من لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي يضم ضمن أعضائه أكثر من 160 هيئة في 120 بلداً. وأفادت بأن الدول الأعضاء في الدورة 43 للجمعية في 2007، أعربت عن موافقتها على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول 2010، تمشياً مع العديد من المنظمات الأخرى للأمم المتحدة في ذلك الوقت (وكل منظمات الأمم المتحدة بعد ذلك). وبينت الأمانة أن الويبو بذلت جهوداً جارية لتضمن القيام بالأعمال الضرورية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب، وأن تلك الأعمال قد أدت إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عند إعداد التقارير المالية للمنظمة بحلول 2010. وركزت الأمانة بعد ذلك على بعض المبادئ الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من سبيل المحاسبة على أساس الاستحقاق التي تضمن التعرف على آثار المعاملات عند حدوثها (وليس عند استلام النقود أو تسديدها) وتدوينها في البيانات المالية قبالة الفترات المتصلة بها. ومضت الأمانة قائلة إن المبدأ الأساسي الآخر هو "القابلية للاستمرار"، والذي يفترض أن الكيان سيواصل العمل في المستقبل المنظور. وأضافت إن ذلك المبدأ كان هاماً جداً لأنه يتطلب معالجة خاصة للخصوم المستقبلية على المدى الطويل والكشف عنها. وخلصت إلى أن إعداد البيانات المالية لليوبو صار يتم بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس موحد، أي أن كل الأموال التي تخضع لمراقبة المنظمة تقيد ضمن البيانات المالية الموحدة للمنظمة. وأضافت الأمانة أنها قد أدخلت، وفقاً لذلك، التسويات الضرورية على عرضها كي تضمن أن الأرقام التي قدمتها تكون متصلة بشكل خاص باستعمالات الأموال، بناء على الميزانية العادية للمنظمة. وأفادت الأمانة بأنها استندت للشرائح التي قدمتها في العرض، وأتاحت تفسيرات للأساس الذي تعتمده المحاسبة على أساس الاستحقاق للتعرف على الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى لمحة عامة لختلف عناصر البيانات المالية بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكرت أنها عرضت بعض الشرائح كي تقدم فكرة حول الفروق بين الأرصدة الافتتاحية لسنة 2010، بالإضافة إلى النتائج السنوية على أساس الميزانية بالمقارنة مع النتائج السنوية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولاحظت الأمانة أن بيان عرضها، بما في ذلك صفحات الملاحظات، متاح بست لغات في مكتب توزيع الوثائق.

162. وعبر الرئيس عن شكره للأمانة على العرض ونوّه بالوقت والجهد المبذولين لتقديم فكرة حول المعايير الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

163. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره للأمانة على العرض الذي قدمته بشأن التسويات التي نتجت عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واعتبر أن العرض كان واضحاً جداً. ولاحظ الوفد، من جهة أخرى، أن المخاوف التي عبر عنها في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في يونيو مازالت وجيهة. وعبر الوفد عن رغبته في أن يبيّن بعض المخاوف العامة والخصوصية بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولفت الوفد الانتباه في البداية إلى استغرابه عند رؤيته للتسويات المزدوجة، التي قد تقود، في اعتباره، إلى خلط بما أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كانت مطبقة في مطلع يناير 2010. وذكر الوفد أن نتيجة السنة المالية 2010، طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كانت عجزاً بلغ 13.5 مليون فرنك سويسري. واستفسر لماذا تم تقديم النتائج أيضاً طبقاً للمعايير السابقة خلال عرض الشرائح. وبين الوفد أنه يحتاج بعض التوضيحات بهذا الصدد. ومضى الوفد قائلاً إنه يرغب في الحصول على المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية التي حصلت على الموافقة مقابل احتياطات المنظمة، وأشار أنه ليس من الواضح إن كانت قيمة تلك الالتزامات تبلغ 50 أو 80 مليون فرنك سويسري، ولكن الوفد أشار أيضاً إلى أنه قد قرأ بكل اهتمام تقرير مراجع الحسابات الخارجي (الفقرة 48) والذي ذكر فيه أنه لم يتم تدوين التزامات مستقبلية للويبو متعلقة بصندوق المعاشات، وعبر الوفد عن قلقه بشأن تلك الالتزامات. وتساءل الوفد كيف يمكنه معرفة ما هي أصول المنظمة أو خصوصاً، إن لم تعكس البيانات المالية ذلك المبلغ. وأفاد الوفد أن العرض ذكر أن مستوى الاحتياطات بلغ 194 مليون سويسري في نهاية 2010، طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال إن ذلك المبلغ كان يتضمن تأثير الخسارة التي بلغت 13,5 مليون فرنك سويسري. واستدرك قائلاً، إن الوثيقة المتعلقة باستعمال أرصدة الاحتياطي قد بينت من جهة أخرى أن الاعتمادات الجمالية التي تمت الموافقة عليها مقابل الاحتياطات بلغت مبلغ 56 مليون فرنك سويسري، وأدت إلى احتياطات متوفرة في حدود 138 مليون فرنك سويسري. وأشار الوفد أيضاً إلى أن تلك المبالغ تعكس أصولاً أكبر بناءً على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن ذلك يعود جزئياً إلى إعادة تقييم الأراضي والمباني، ولكنه استدرك بأن ذلك لا يمثل أموالاً يمكن إنفاقها. وخلص إلى أنه بينما يرحب الوفد بإدخال المبادئ الحديثة للمحاسبة متمثلة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنه يعتبر أن الوضع المالي الحالي قد يكون أقل تفاؤلاً مما ذكره العرض. واعتبر أن سلامة الوضع المالي للمنظمة يعتمد جزئياً على إعادة تقييم المباني، ولاحظ أن ثمة خطراً واضحاً يتمثل في المبالغة في تقدير قيمة تلك المباني، وعبر عن أمله ألا تكون تلك المخاوف صحيحة في حال الويבו.

164. وبينت الأمانة أن عرض نتائج الإيرادات والنفقات على أساس الميزانية وعلى أساس المعايير المحاسبية الدولية كان للاستجابة لشرط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي يقتضي أن يتم تقديم التقارير للجهات المعنية على نفس الأساس التي وافقت بها على الميزانية. وذكرت بأنه كان من الضروري أن يعرض أحد البيانات المالية العمليات التوفيقية بين النتيجة على أساس الميزانية والنتيجة على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والتفتت الأمانة إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وأشارت إلى أن الويבו، مثلها مثل المنظمات الأخرى للأمم المتحدة، لا تقيد الخصوم المحتملة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على الكشف المالي، بل تقيد فقط النفقات التي ساهمت بها في الصندوق المذكور في سنة مالية معينة.

165. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمضمون العرض.

## البند 10 وضع استخدام الأموال الاحتياطية

166. استندت المناقشات للوثيقة WO/PBC/18/7.

167. ولخص الرئيس مضمون الوثيقة قائلاً إنها تتيح لمحة عامة حول "1" وضع الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة (RWCF) عقب إقفال الحسابات السنوية على أساس الميزانية وعلى أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2010؛ وحول "2" وضع اعتمادات الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة التي وافقت عليها الدول الأعضاء إلى حد تاريخ الاجتماع، بما في ذلك تأثير الاعتماد الذي حصل على الموافقة والمتعلق باقتراح توظيف رأس مال لمشاريع تكنولوجيا

المعلومات. وأشار الرئيس إلى أنه قد تم تقديم اقتراح استخدام الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لتمويل بعض أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوثيقة منفصلة (WO/PBC/18/13)، قائمة بذاتها، لتنظر فيه الدول الأعضاء.

168. وأوضح المراقب المالي أن الوثيقة WO/PBC/18/7 تتيح معلومات محدثة حول الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة، وأعرب عن رغبته في التأكيد على بعض جوانب المعلومات التي تتضمنها الوثيقة. وذكر أن الاحتياطيات قد بلغت 228 مليون فرنك سويسري في نهاية 2009. وبين أن الاحتياطيات، في السنة المالية 2010 قيدت، على أساس الميزانية، كشفاً إيجابياً بلغ 3,1 مليون فرنك سويسري في نهاية تلك السنة وأوصل الاحتياطيات إلى مستوى 194 مليون فرنك سويسري، كما هو مبين في الجدول 2 من الوثيقة. وذكر المراقب أن الجدول 5 يقيد الأرصدة (الاعتمادات المخصصة للمشاريع) التي وافقت عليها الدول الأعضاء، والتي بلغت في الأصل 63 مليون فرنك سويسري. وقال إنه قد تم إنفاق جزء من تلك الاعتمادات، وأن الرصيد المتبقي في حدود 51 مليون فرنك سويسري. وأشار إلى أن الأمانة قد اقترحت هذه السنة أن يتم استخدام جزء من تلك الأموال لتمويل مشروع جديد لتكنولوجيا المعلومات تبلغ قيمته 5,18 مليون فرنك سويسري، وهو اقتراح إن تمت الموافقة عليه فستصل الاحتياطيات المعتمدة إلى 56,63 مليون فرنك سويسري. وأوضح المراقب بعد ذلك أن الجدول 6 من الوثيقة المذكورة يتيح لمحة عامة عن الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة (للاتحادات)، والتي بلغت في نهاية 2010 حدود 194 مليون فرنك سويسري. وأضاف بأن مبلغ الاحتياطيات المتوفرة يبلغ 143 مليون، بعد تخصيص 51 مليون فرنك سويسري للاعتمادات. ومضى قائلاً إن الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ستكون في حدود 138 مليون فرنك سويسري، إن تمت الموافقة على مشروع تحسين تكنولوجيا المعلومات وبالتالي اقتطاع الاعتمادات. وأشار المراقب إلى أنه يمكن تحليل ذلك الرقم على النحو التالي وقال إن الإدارة تسعى إلى ترك جانباً إلى ادخار قدرًا من المال يقابل المبلغ الذي قد تحتاجه في حال تباطأ نشاط المنظمة بصورة ملحوظة، ويسمى ذلك المبلغ "الهدف". وأفاد أن الهدف في ما يخص الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة هو 120,5 مليون فرنك سويسري. وبين أن ذلك المبلغ هو عبارة عن نسبة من نفقات المنظمة خلال فترة السنتين. وأضاف المراقب المالي موضحاً أن من ضمن 138 مليون فرنك سويسري المتبقية فقد تم تخصيص 120 مليون فرنك سويسري للاحتياطي الهدف للفترة 2012-2013، في حال تراجع نشاط الويبو إلى مستوى الهدف.

169. وشدد وفد إسبانيا على أهمية الأسلوب المستخدم في توضيح التسويات نظراً لوجود مبلغ عجز قدره 13,5 مليون فرنك سويسرا بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كما يمكن ملاحظته في الجدول 4. وبين الوفد أن ما يهم حقا هو الإجراء المحاسبي الحقيقي الذي استعملته الويبو والذي أدى إلى نتيجة سلبية في حدود 13,5 مليون فرنك سويسري، وهي نتيجة تعني انخفاض القيمة الصافية للمنظمة. وقال الوفد إنه لا يرى أن البيانات المالية تعكس بوضوح الاعتماد الذي تم الاتفاق عليه مقابل الاحتياطيات. وأعرب الوفد عن رغبته رفقة البلدان الأعضاء على الحصول على تأكيدات بأن المحاسبة والجدول تقيدان النتائج الحقيقية والدقيقة لما أنجزته المنظمة في السنة المالية المعنية، أي بالأخذ للاعتمادات التي تم الاتفاق عليها وللتسويات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعين الاعتبار. وشدد الوفد على أنه لا يرغب، بأي حال من الأحوال، في أن تخضع الأرقام لعمليات تجميل لتبدو أحسن مما هي عليه.

170. وأشار المراقب المالي إلى وجود بعض الصعوبات في فهم الطريقة التي تعمل بها التسويات. وذكر المراقب بأن الحصيلة الإيجابية التي مقدارها 3,1 مليون فرنك سويسري هي النتيجة بعد التسويات على أساس الميزانية. وأضاف أن الحصيلة السلبية التي مقدارها 13,5 مليون فرنك سويسري هي النتيجة بعد التسويات على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والتفت المراقب للأموال الاحتياطية وذكر بأن كل مشروع من المشاريع التي ترد على القائمة المذكورة في الجدول 5 كان قد حصل بشكل منفرد على موافقة الدول الأعضاء (يمكن الاطلاع على تاريخ حصول المشروع على الموافقة في الخانة الأخيرة من الجدول). ومضى قائلاً بأنه لا ينبغي بالتالي أن يكون من الصعب فهم مدى دقة الأرقام. وأشار المراقب مذكراً الوفود إلى أن الأرقام المذكورة قد خضعت للتدقيق وأحال تلك الوفود للتقرير الكامل لمراجع الحسابات الخارجي بشأن حسابات المنظمة. وأضاف أن الوفود يمكنها توجيه أسئلتها بخصوص هذا الموضوع لمراجع الحسابات الخارجي في يوم الأربعاء.

171. وأيد وفد الجزائر البيانات التي قدمتها مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية في وقت سابق من ذلك اليوم. والتفت الوفد إلى الاحتياطات وأعرب عن اعتقاده بأن الصورة التي تم تقديمها واضحة للغاية وعن رضائه عن النتائج التي حققتها من المنظمة على الرغم من الشكوك المالية في أوقات الأزمات الاقتصادية.

172. وأوضحت الأمانة أن الدول الأعضاء قد اعتمدت في 2010 سياسة بشأن الاحتياطات والمبادئ المطبقة على استخدام الاحتياطات (الوثيقة WO/PBC/15/7 Rev) ودعت الوفود إلى الاطلاع عليها قبل مناقشة البند 15 المتعلق باقتراح توظيف رأس المال لمشاريع تكنولوجيا المعلومات. وقالت بأن المشروع المذكور يقترح، بإيجاز، تجديد/تحديث بعض التجهيزات والبرمجيات التي تمتلكها الويبو والتي عفا عليها الزمن والتي تكلف صيانتها على المنظمة أكثر من تعويضها.

173. وأعرب وفد الهند عن اعتقاده بأن الوثيقة WO/PBC/18/7 توفر صورة واضحة للأرقام الحقيقية وأبواب الميزانية التي صنفت ضمنها النفقات المتوقعة لصندوق الأموال الاحتياطية. وطمس الوفد توضيحات حول الأساس الذي أدى إلى الوصول إلى رقم 120,5 مليون فرنك سويسري (الهدف للأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة) وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الويبو المنظمة الوحيدة للأمم المتحدة التي لديها صندوق أموال احتياطية. واستفسر الوفد أيضا عما إذا كانت ثمة أي مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بخصوص صندوق الاحتياطات تبين النسبة المتوية القصوى أو الدنيا الضرورية من الإيرادات التي يجب أن تذهب إلى ذلك الصندوق.

174. وأوضح المراقب أن حساب المبلغ الهدف يستند إلى إمكانية مواصلة كل اتحاد من اتحادات المنظمة لأنشطته لفترة محددة من الزمن. وقال إن الحساب قد جرى على أساس كل اتحاد، غير أن ذلك المبلغ قد مثل، بإيجاز تقريبا 18% من مبلغ النفقات لفترة السنتين. وأضاف المراقب قائلا إنه يمكنه أن يتيح كتابيا الحساب التفصيلي للرقم المذكور ومضى قائلا إنه يمكن الاطلاع على ذلك الحساب التفسيري في وثيقة البرنامج والميزانية.

175. وقدمت الأمانة مزيدا من التوضيحات، وأضافت أن الوثيقة WO/PBC/15/7 Rev (سياسة استخدام الاحتياطات) تتيح ثلاثة أنواع من المعلومات، وهي وضع المستوى الهدف للأموال الاحتياطية ومبادئ استخدام الاحتياطات ولحمة عامة حول ما قامت به منظمات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة. وقالت الأمانة إن معظم منظمات الأمم المتحدة لديها ما يطلق عليه صناديق رؤوس الأموال العاملة. وبينت أن تلك الصناديق هي في الحقيقة أموال حصلت المنظمة على ترخيص لاستعمالها في حال مرت بمشاكل نقدية. وأفادت أن تلك المنظمات قد قدرت ميزانيتها ثم طلبت موافقة البلدان الأعضاء وبعد ذلك طلبت من البلدان الأعضاء تسديد الجزء الذي يخصها. وأشارت الأمانة إلى أن تلك المدفوعات قد تصل متأخرة أو على أقساط بينما قد يكون من الضروري تسديد أموال متطلبات التدفقات النقدية للمنظمة بشكل يختلف عن الطريقة التي تسدد بها الدول الأعضاء مساهماتها التي تم تقديرها. وبينت أن صناديق رؤوس المال العاملة تمثل بالتالي مخزن سيولة مؤقت يضمن أن تكون المنظمة قادرة على مواصلة العمل على أساس مستمر. وأضافت الأمانة أن الأموال الأخرى التي تحتفظ بها معظم المنظمات الأخرى جانبا كانت في أغلبها نتيجة لتقديرات لم يتم إنفاقها ووافقت الدول الأعضاء على عدم استرجاعها. وأفادت بأن تلك الأموال هي فوائض نقدية ولم تكن المنظمات قادرة على الاحتفاظ بها، لذا قدمت تلك المنظمات اقتراحات للانتفاع من تلك الأموال ووضعها جانبا في صناديق أموال احتياطية بوصفها رأس أموال غير محدد للقيام ببعض الأنواع المحددة من المبادرات الخصوصية جدا، من سبيل صيانة المباني أو تشييدها. وذكرت الأمانة بأن سياسة استخدام الاحتياطات تتيح لحمة عامة حول الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأعمال العاملة لبعض المنظمات الرئيسية للأمم المتحدة التي تتقارب في الحجم مع الويبو وحول ميزانيتها العملية التي تمت الموافقة عليها ومستوى صناديق رؤوس الأموال العاملة التي كان يحق لها أن تحتفظ بها والنسبة المتوية التي تمثلها تلك الصناديق من الميزانية والغرض من صناديق رؤوس الأموال العاملة والأموال الاحتياطية الأخرى. ومضت الأمانة قائلة إن البلدان الأعضاء تحدد، في كل منظمة، المستوى الذي يمكن أن تبلغه الاحتياطات المتراكمة والمبالغ التي سمحت الدول الأعضاء بأن تحصل على الموافقة كي يتم استخدامها لأغراض محددة. وأضافت الأمانة أنه لا يوجد أي اتساق بين أي من تلك

الصناديق في منظومة الأمم المتحدة. وبينت أن معظم المنظمات اشترقت إيراداتها من المساهمات التي قدّرتها الدول الأعضاء أو من المساهمات التي لا تدخل ضمن الميزانية. وأفادت الأمانة بأن كل الأطر تلزم بإعادة المال التي حصلت عليها تلك المنظمات والتي لم تنفقها إلى البلدان الأعضاء. وأشارت إلى أنه قد جرى إعداد النظام المالي ولائحته والأنظمة الأساسية والمعاهدات، بالنسبة للويبو، بشكل مختلف عن المنظمات الأخرى المذكورة.

176. ولاحظ وفد إسبانيا أن الجدول 3 من الوثيقة WO/PBC/18/7 بين أن مبلغ الأموال الاحتياطية في حدود 228 مليون فرنك سويسري وأن ذلك المبلغ قد تضاعف خلال فترة سنة، تبعاً لبعض التسويات. واستطرد قائلاً إن المبلغ قد انخفض من جهة أخرى في الجدول 6، إلى حدود 138 مليون فرنك سويسري، وذلك يمثل انخفاضاً كبيراً. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن تظهر النتائج السنوية بوضوح الاعتمادات والتسويات مقابل الاحتياطيات. ولم يعتبر الوفد أن نتائج السنة المالية 2010 إيجابية، وقال إن الفرق بين الأصول والخصوم يظهر بشكل واضح أن ثمة انخفاضاً هاماً في رأس المال يصل إلى 90 مليون فرنك سويسري.

177. وقال المراقب إن الأرقام المالية تلخص المسألة، ومضى مفسراً أن الرصيد النهائي قد بلغ (في 2009) 228 مليون فرنك سويسري وأنه قد تم اقتطاع 20 مليون فرنك سويسري من ذلك المبلغ (قصد تسوية الرصيد الافتتاحي بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، وذلك أدى إلى مبلغ 208 مليون فرنك سويسري. وأضاف أن النتيجة على أساس الميزانية كانت إيجابية في 2010 وبلغت 3 مليون فرنك سويسري، مما أدى إلى مبلغ إجمالي في مستوى 211 مليون فرنك سويسري. وأشار إلى وجود تسويات لاحقة على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2010 بلغت 11 مليون فرنك سويسري، وأنه تم استخدام الاحتياطيات على النحو المصرح به. وبين المراقب أن كل ذلك قد أدى إلى انخفاض هام في الاحتياطيات، كما هو مبين في الوثائق التي قدمتها الأمانة في السنوات الماضية، توارياً مع انتقال الويبو إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

178. واقترح الرئيس، في ضوء غياب أي تعليقات أخرى، الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة.

179. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو الإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/7.

## البند 11 سياسة الاستثمار

180. استندت المناقشات للوثيقة WO/PBC/18/18.

181. وذكر الرئيس بأنه قد تم تقديم سياسة الاستثمار إلى الدورة السابعة عشرة من لجنة البرنامج والميزانية في يونيو 2011. وأشار إلى أن لجنة البرنامج والميزانية أحاطت علماً بالاقترح المقدم في الوثيقة المذكورة وقررت أن تؤجل إعطاء أي توصيات بشأن الوثيقة إلى حين الدورة الحالية.

182. وأضافت الأمانة أن وثيقة سياسة الاستثمار هي صيغة معدلة من الاقتراح الذي طرح لأول مرة في لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2010. ولم تتم أية تغييرات منذ أن قدم في يونيو 2011، بما أنه كان من المقرر طرحه في دورة سبتمبر 2010. وأفادت الأمانة أن الاقتراح الحالي عكس التعليقات التي قدمتها الوفود خلال دورة سبتمبر 2010، خاصة منها الالتباس بإزالة أي إحالة للإدارة الخارجية لأموال الويبو. وبينت أن الاقتراح صار يحتوي على إحالة لمسألة أنه من الضروري أن يتفق نظراء الاستثمار على الامتثال لعشرة مبادئ من مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، المتعلقة بمجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد، مثلما التمس ذلك بعض الوفود.

183. وأوضحت الأمانة التغييرات الإضافية التي أدخلت على الاقتراح عقب تعليقات الدول الأعضاء خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر المنقضي. ولفتت الانتباه إلى أن بعض الموارد النقدية بالفرنك السويسري غير الضرورية، حالاً، ستوضع كوديعة لدى المصرف الوطني السويسري (BNS)، إلا إذا كان من الممكن الحصول على نسب عائدات أعلى مع مصارف أخرى تتمتع بدرجة الثقة المطلوبة، أي ما يعادل درجة ثقة AA- حسب تصنيف ستاندر أند بورز. وبينت الأمانة أنه قد تم الفصل في السياسة المقترحة في السنة الماضية بين الفئات المتنوعة للعمليات النقدية، من سبيل العملات النقدية الضرورية للعمليات الجارية والسيولة التي تحتفظ بها المنظمة نيابة عن أطراف أخرى. وأفادت بأن تلك التدفقات النقدية استخدمت كأساس لتقرير نوع الاستثمار الذي سيتم القيام به. وقالت إنه قد تم الانتهاء إلى أن كل ذلك يزيد من تعقيد السياسة المذكورة أكثر من اللازم. ومضت الأمانة قائلة إنه قد تم لذلك السبب تبسيط تلك السياسة، وأنها صارت تعكس في الوقت الحاضر الممارسة الحالية التي لا تنص على أي فصل إلا فيما يخص اختيار الاستثمارات التي تم القيام بها. وأضافت أن التعديل الرئيسي الأخير كان مرتبطاً بأن اللجنة الاستشارية بشأن الاستثمار ستراجع على الأقل سنوياً أوجه توظيف أموال المنظمة. وذكرت الأمانة بأن أحد الوفود قد طلب في الدورة 17 تفاصيل الاستثمارات التي كانت على ملك المنظمة في ذلك الوقت. وقالت الأمانة إن مبلغ الاستثمار كان يعادل 362 مليون فرنك سويسري كانت المنظمة تحتفظ بمبلغ 355 مليون منها بالفرنك السويسري. وأشارت إلى أنه قد جرى توظيف 388 مليون تقريباً كودائع لدى المصرف الوطني السويسري وأن ذلك يمثل 93,3% من جملة السيولة في نهاية يوم الجمعة الماضي (9 سبتمبر 2011). ومضت قائلة إن المنظمة تحتفظ بالفرق بين المبلغين، أي 6,7% من السيولة، في حسابات جارية. وأفادت بأن نسبة الفائدة التي تثرها الودائع لدى المصرف الوطني السويسري كانت تبلغ 1,125%. وأضافت بأن ذلك الرقم خضع للمراجعة في مطلع سبتمبر 2011 وصار في حدود 0,875%. واختتمت الأمانة كلمتها بمقارنة نسبة 1,125% مع نسبة العائد التي تبلغ 0,125% التي تحصل عليها، في الوقت الحالي، من طرف مصرفي كريدي سويس ويو بي أس بالفرنك السويسري.

184. وقرأ الرئيس فقرة القرار من الوثيقة المذكورة.

185. أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على سياسة الاستثمار الواردة في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/17/6.

## البند 12 سياسة اللغات

186. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/18/15 و WO/PBC/18/19.

187. وقدم الرئيس البند 12 من جدول الأعمال ووصفه بالهام جداً، واستشهد بعدد من التعليقات العامة التي قدمتها الوفود في بداية الاجتماع.

188. وبينت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/18/15 هي متابعة لقرارات الجمعيات في 2010 بشأن سياسة اللغات في الويبو وأيضاً متابعة للدورتين غير الرسميتين للجنة البرنامج والميزانية في يناير ويونيو 2011. وأفادت الأمانة بأنها أعادت من خلال الوثيقة المذكورة، التأكيد على التزامها بتنفيذ سياسة لغة متكاملة بحلول 2015، وأنها اقترحت خطأ زمنياً لتمديد التغطية اللغوية الكاملة بطريقة مرحلية لتشمل كل الاجتماعات الرسمية. وذكرت الأمانة أن الوثيقة تتيح معلومات حول استراتيجية التنفيذ وحجم العمل الإضافي الذي يتطلبه الأمر والموارد الضرورية لتحقيق ذلك الهدف. وأضافت الأمانة أنها استجابت للتماسات الدول الأعضاء في جمعيات 2010 وفي الدورات غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في نفس السنة، وأنها أتاحت بيانات البرنامج 27 ككل، خاصة بيانات الخدمات اللغوية. ومضت الأمانة قائلة إن الوثيقة أتاحت أيضاً معلومات حول المنهجية التي سيتم اتباعها عند الاستعانة بترجمين خارجيين لترجمة الوثائق، وحول المعايير الصارمة التي أحدثت لضمان جودة الترجمات. ولفتت الأمانة الانتباه إلى أنه تم بشكل منفصل، بناء على التماس الدول الأعضاء، إعداد وثيقة أخرى وهي WO/PBC/18/19 وذلك لإتاحة معلومات حول الإدخال التدريجي للبث عبر الإنترنت لاجتماعات الويبو. والتفتت



الأمانة لمسألة توثيق اجتماعات الويبو، وأوضحت أنه اعتباراً من يناير 2011 تم تمديد التغطية بست لغات لتشمل اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR) واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (SCT). وأشارت الأمانة إلى التغطية باللغات الست ستمتد اعتباراً من يناير 2012 لتشمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS) واللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد (ACE)، وستمتد خلال الفترة 2012-2013 لتشمل جميع هيئات الويبو الرئيسية. وذكرت أن سياسة اللغات ستستجيب بالتوازي مع ذلك لحاجات الدول الأعضاء المتعلقة بمشورات الويبو وموقع الويب الخاص بها. وأفادت بأن الوثيقة تحتوي على نموذج أعمال معدل لتوفير خدمات الترجمة، يقوم أساساً على عنصرين. ويبدو أن النموذج يقرّ أولاً بضرورة أن يتوفر داخل المنظمة فريق من المراجعين والمترجمين الخبراء، لكل لغة، يدير أعمال الترجمة ويضمن مراقبة الجودة ويحدد أولويات العمل ويتولى ترجمة الوثائق الهامة ويستجيب للاحتياجات الفورية للاجتماعات الجارية. وأضافت أن النموذج يقترح ثانياً زيادة حصة الترجمة الخارجية من 30 % في 2009 إلى حوالي 45 % في فترة 2012-2013. وقالت إن تلك الحصة ستشهد مزيداً من الارتفاع في فترة 2014-2015 اعتماداً على التقدم الحاصل وعلى التجربة المكتسبة. واستطردت الأمانة قائلة إن عبء العمل المتعلق بتوثيق الاجتماعات في فترة 2012-2013 قابل للزيادة من حوالي 13 000 صفحة إلى 67 000 صفحة، وقد يزيد 8 800 صفحة أخرى في فترة 2014-2015 ليلعب ما يقارب 75 000 صفحة. والتفتت الأمانة لعبء أعمال الترجمة للويبو، وقالت إن عبء أعمال الترجمة كان يعادل 85 000 صفحة في فترة 2010-2011 ومن المنتظر أن تصل الزيادة خلال فترة 2012-2013 إلى 100 000 صفحة و110 000 في فترة 2014-2015. وذكرت الأمانة أن الدول الأعضاء قد عبرت في اجتماع غير رسمي للجنة البرنامج والميزانية في يونيو 2011، عن مخاوف بخصوص جودة الترجمات الخارجية وعبرت عن رغبتها في أن توضع معايير صارمة تضمن الاستجابة لمعايير الجودة. وبينت الأمانة أن التدابير المفصلة موزعة في الوثيقة التي يتم النظر فيها وأن تلك التدابير تشمل دعوة المترجمين الأكفاء من جميع مناطق العام لإيداع سيرهم الذاتية، وذلك قبل اختيار المترجمين، لإخضاعهم لغربة صارمة. وقالت إنه سيتم التعرف على المترجمين الأكفاء من خلال تدابير الاستجواب والتقييم بما في ذلك الاختبارات عبر الإنترنت. وأشارت إلى أن الترجمات التي ستلتقها الويبو ستخضع للمراجعة من الفريق العامل داخل المنظمة وسيتلقى المترجمون من وقت لآخر آراء حول ترجماتهم، لضمان قدرتهم على تحسين مهاراتهم. وصرحت بأن الويبو ستستفيد أيضاً من أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب لضمان مزيد من الفعالية في مسارات العمل. ولفتت الأمانة الانتباه إلى أنه قد تم تقديم اقتراح بأن تصدر المنظمة، قبل نهاية 2011 طلب عطاءات دولي طبقاً للأخوة الويبو للمشتريات وذلك للتعرف على شركات الترجمة في كل مناطق العام التي تتماشى مع معايير الويبو للمشتريات. وقالت الأمانة إن الجدول 5 في الوثيقة يعطي تحليلاً (تفصيلاً) للموظفين حسب أقسام الترجمة وأن الجدولين 6 و7 يتضمنان بعض البيانات المتعلقة بالميزانية. وخلصت إلى أن الخلاصات والتوصيات بتنفيذ سياسة اللغات كانت موضوع الفقرة 28 والتي بينت كل الجداول الزمنية.

189. وأحالت الأمانة للوثيقة WO/PBC/18/19 التي تتصل بالإدخال التدريجي لخدمات البث عبر الإنترنت لاجتماعات الويبو. وبينت أن البث عبر الإنترنت قد أدخل لأول مرة في اجتماعات الجمعيات في 2010، وقد تم، استجابة للتماسات الدول الأعضاء للويبو، اقتراح التمديد في خدمات البث عبر الإنترنت لتشمل العديد من الاجتماعات الأخرى ابتداءً من جمعيات 2011. وأفادت الأمانة أن تلك الخدمات ستشمل البث الحي عبر الإنترنت والفيديو حسب الطلب التي ستكون متاحة على موقع الويب الخاص بالويبو. وقالت الأمانة أن الخطة الحالية تنص على تمديد البث عبر الإنترنت ليشمل 18 اجتماعاً من اجتماعات اللجان ابتداءً من أكتوبر 2011. وأشارت إلى أن النفاذ سيكون متاحاً للجمهور دون الحاجة للتسجيل، على أساس الأولوية لأول طالبي الخدمة. وذكرت الأمانة أن البث الحي عبر الإنترنت سيقصر على المتدخلين في القاعة وعلى التسجيلات الصوتية بالإنكليزية، بينما ستكون خدمات الفيديو حسب الطلب متاحة في اللغة الأصلية للبث عبر الإنترنت. وأضافت الأمانة أن التعميم التدريجي لخدمات البث عبر الإنترنت سيبدأ في سبتمبر 2011 وستكون تلك الخدمات متاحة لاجتماعات مختارة في القاعتين ألف وباء في الويبو، بالإضافة إلى المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف (CICG).

190. وتحدث وفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان العربية وأعرب عن شكره للأمانة على الوثيقة الجيدة التي أعدها. وقال الوفد إن الوثيقة تمثل نتائج المناقشات التي احتضنها الويبو. والتي انطلقت خلال اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية واجتماعات الجمعيات في سبتمبر 2010، وكذلك الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في مطلع 2011. وبين الوفد أن ذلك يعكس الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء ومجموعة البلدان العربية خاصة للمسألة، وأن ذلك يمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من تمديد الخدمات اللغوية. وعبر الوفد عن تقديره للجهود الملحوظة التي تبذلها الأمانة، خاصة العاملين في الخدمات اللغوية، والتي تهدف للاستجابة للطلب المتزايد على خدماتهم. ورحب الوفد بتطمينات الأمانة بشأن تنفيذ سياسة اللغات بشكل كامل بحلول 2015، بما في ذلك البث عبر الإنترنت. وشدد الوفد على الحاجة لإتاحة أموال كافية لذلك، في الميزانية القادمة، بناء على البرنامج 27، وأعرب عن رضاه بالتدابير التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه. وأفاد الوفد أن كل الوثائق المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، منذ مطلع 2011، قد صدرت باللغات الستة وأنه تمت الإحاطة علماً بأن التغطية اللغوية ستمتد لتشمل اللجان الثلاثة الباقية بحلول مطلع 2012، وأنه سيتم تغطية متطلبات أخرى في الميزانية القادمة. ورحب الوفد أيضاً بالاقتراح الهادف لزيادة نسبة الاستعانة بالترجمة الخارجية والتي سترتفع من 30% في فترة 2008-2009 إلى ما يقارب 50% في 2013. وأعربت مجموعة البلدان العربية عن رغبتها في التشديد على الحاجة للجودة، بل حتى مزيد من الجودة، في خدمات الترجمة والترجمة الفورية إلى العربية. وقالت إن المهارات والخدمات يجب أن تمثل الشاغل الأكبر. واستطردت قائلة إن ثمة حاجة أيضاً لتحسين التغطية اللغوية بالعربية لتشمل كل مواقع الإنترنت، قصد زيادة المنافع التي تجنيها البلدان العربية من خدمات الويبو. وشدد الوفد في النهاية على الحاجة لترجمة التعميمات والتي تصدر حالياً فقط بثلاث لغات ودعا الأمانة أيضاً لاتخاذ التدابير الضرورية لتوفير تلك الخدمات. والتفت الوفد لمسألة البث عبر الإنترنت لاجتماعات الويبو وأكد على أن ذلك لن يكون بديلاً للمحاضر الحرفية، خاصة أن تسجيلات البث عبر الإنترنت لن تترجم إلى كل لغات الويبو.

191. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره للأمانة لإعدادها الوثيقة بشكل جيد جداً. وأشار الوفد إلى أن استخدام اللغات المتعددة، استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو شيء ضروري وقال إن الوفد قد أكد دائماً على الحاجة للائتمثال لتلك القرارات والزيادة في استخدام اللغات الرسمية للأمم المتحدة في كل الاجتماعات. وذكر الوفد بأنه لا يمكن التشكيك في أن إسبانيا قد عملت أكثر من غيرها للمضي قدماً باستخدام اللغات ولتعزيز تلك القضية والدفاع عنها، إلا أن الوفد يقف قبالة وضع صعب للغاية من وجهة النظر الاقتصادية والمالية. وأفاد أنه بينما تتعالى الدعوات للقيام بتخفيضات في الميزانية وشطب بعض الحسابات من هنا وهناك، فإنه من الضروري رغم كل شيء التركيز كذلك على أحد المواضيع الهامة الأخرى. ورأت إسبانيا أن تعزيز كل اللغات شيء هام جداً لكن يجب تطبيق المبدأ المطلوب في مجالات أخرى، أي مزيد من القيمة مقابل المال. وأفاد الوفد أنه درس الأرقام في يونيو 2011 وتعرف إلى الحاجة إلى الترجمة والحاجة إلى زيادة استخدام اللغات، ولكن مع الحاجة في نفس الوقت للبحث عن طريقة لتقليل تكلفة الترجمة والترجمة الفورية. وأضاف الوفد أن الترجمة الفورية مهمة جداً ولكن الوثيقة لم تأت على ذكرها. وقال الوفد إن ثمة حاجة للفعالية والدقة، وكذلك لزيادة خدمات الترجمة والترجمة الفورية، لكن يجب أيضاً بذل بعض الجهود للحد من التكاليف. ولفت الوفد الانتباه إلى أنه لو كان من الممكن على الأقل للأجل المتوسط إيجاد مصادر إيرادات أحسن ومصادر ترجمة أحسن، فسيكون من الممكن الحد من تكلفة الترجمة والترجمة الفورية بدل الزيادة فيها. وأشار إلى أن حسن تنظيم هذه المسائل وتحسين إدارتها هي من الضروريات الأساسية. ودعا الوفد الأمانة لبذل كل الجهود الضرورية لتأمين مصادر تمويل يمكن أن تخفف من عبء توفير خدمات الترجمة والترجمة الفورية.

192. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير المفصل الذي أرسلته الأمانة والمتعلق بتمديد التغطية اللغوية باللغات الست الرسمية لمنظومة الأمم المتحدة كي تشمل كل الهيئات الرئاسية للويبو ولجانها وفرقها العاملة. وقال إن التقرير يعكس العناية التي أولتها الأمانة للنظر في تأثير ذلك على حجم الإجراءات وما ينتج عن ذلك من زيادة في عبء العمل وفي التكاليف على المنظمة. وأشار الوفد إلى أن التقرير أدرج بشكل ملائم أحكاماً بهدف الحفاظ على الجودة في أعمال الترجمة الخارجية. ولاحظ الوفد أن التجارب الماضية في بعض المنظمات كشفت أن جودة الترجمة قد تتأثر في بعض المنظمات إذا لم

تضع الآليات اللازمة لمراقبة الجودة وللمراقبة. وذكر الوفد أنه قد أحاط علماً بالمعلومات والتعليقات المقدمة سابقاً بخصوص معايير الجودة. ولفت الانتباه إلى أن خدمات المؤتمرات واللغات في العديد من المنظمات الدولية قد كبرت إلى درجة جعلتها تستهلك حصة كبيرة من الموارد التي ربما كانت ستخصص للإسهام في أداء مهمة المنظمة الرئيسية. وأوضح الوفد أنه بالتالي يعترض عموماً على الزيادات في خدمات اللغات بسبب الاحتمال الكبير للزيادة في نفقات التشغيل في المنظمة واحتمال تراجع الفعالية بسبب كثرة الإجراءات الإدارية. وقال إن الاقتراح الحالي يبين أن توفير خدمات الترجمة في كل من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في كل واحدة من الهيئات الرئيسية لليوبو ولجانها في الفترة 2012-2013 سيؤدي إلى زيادة بنسبة 12% في تكاليف خدمات اللغات وأن من الممكن احتواء تلك الزيادة ضمن مستويات التمويل الحالية للبرنامج 27، بشأن خدمات المؤتمرات واللغات، عبر تخفيض التكاليف في مجالات أخرى. ولاحظ الوفد أن تقرير الأمانة لا يحتوي رغم كل شيء على تقدير لزيادة التكلفة التي قد تنتج في المستقبل عن تمديد الخدمات اللغوية لتشمل الفرق العاملة في الفترة 2014-2015، وقال إنه لا يستطيع من ناحية المبدأ أن يساند اعتماد اقتراح دون معرفة جميع آثاره على التكاليف، وأحال من جديد للمحور الذي أثاره وفد إسبانيا حول مزيد من الفعالية بكلفة أقل. وقال إنه، وبالنظر إلى القرارات السابقة في الموضوع وضمانات الأمانة بأن تمديد خدمات اللغات للهيئات الرئيسية واللجان لن يؤدي إلى زيادة في إجمالي الموارد اللازمة لبرنامج 27، فإن الوفد لم يعترض على تمديد التغطية اللغوية في الفترة 2012-2013 المبين في الوثيقة WO/PBC/18/15، ولكنه يحث اللجنة على ألا تلتزم بما يتبع ذلك من تمديد التغطية للفرق العاملة في الفترة 2014-2015 في غياب أية معلومات عن تأثير ذلك التمديد الثاني على التكلفة. وحث الوفد أيضاً على النظر في التمديد الثاني لتغطية الفرق العاملة بعد ثلاث سنوات في ضوء الخبرة المكتسبة بعد سنتين إثر تمديد التغطية اللغوية في الفترة 2012-2013 لتشمل الهيئات الرئيسية واللجان. وقال إن من شأن ذلك أن يسمح بتقييم البيانات الملموسة فيما يتعلق بالطلب على وثائق بلغات إضافية وتكلفة إنتاج تلك الوثائق. وشجّع الوفد في الختام على الاستمرار في الالتزام بتخفيض حجم المعاملات الورقية بنشر المواد إلكترونياً وعدم طبع الوثائق الورقية إلا عند الحاجة.

193. وعبر وفد اليابان عن شكره للأمانة على العرض المفصل الذي قدمته بشأن سياسة اللغات وكذلك بشأن البث عبر الإنترنت في اليوبو. واعتبر الوفد أنه سيكون من الممكن تنفيذ الاقتراح، ولكنه عبر عن قلقه من أن البحث عن التكلفة المنخفضة قد يؤدي إلى تدهور جودة الترجمة مما يؤدي إلى زيادة في التكاليف. وقال الوفد إنه يفهم أثر الترجمة الخارجية في خفض التكاليف ولكنه يود في نفس الوقت أن يضمن ذلك أيضاً جودة الترجمة. وأحاط الوفد علماً بالتدابير التي فسرتها الأمانة من سبيل إخضاع المترجمين لاختبارات عبر الإنترنت والتي تسعى لضمان الجودة التي لا يمكن التضحية بها. والتفت الوفد للبث عبر الإنترنت في اليوبو وقال إن خدمات البث عبر الإنترنت مفيدة لفهم المناقشات التي تجري في اليوبو، وأن الوفد يدعم بالتالي اقتراح إدخال تلك الخدمات. وأكد الوفد أنه بينما لا يمكن لتسجيلات الفيديو حسب الطلب (VoD) أن تعرض إلا اللغة الأصلية، فإن الوفد يعرب عن رغبته في أن تتضمن تلك الخدمات التسجيل الصوتي بالإنجليزية ليرافق الفيديو حسب الطلب وإلا سيكون من الصعب على الوفد أن يفهم لغات الأمم المتحدة المختلفة التي يتضمنها تسجيل الفيديو حسب الطلب. وعبر الوفد عن اعتقاده، من جهة أخرى، بأنه ينبغي على اليوبو، حتى بعد إدخال خدمات البث عبر الإنترنت، أن تواصل إصدار تقارير إخبارية مثلما تقرر في الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية، لأن تلك التقارير مفيدة جداً لتسهيل البحث عن المعلومات المتعلقة بتدخلات الوفود وفهم جوهر المناقشات، وقال الوفد إنه لا يمكن تعويض تلك الفوائد بخدمات البث عبر الإنترنت.

194. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن سعاده لرؤية الأمانة توافق على التحسينات المرجوة في خدمات الترجمة والترجمة الفورية. وقال إن مسألة اللغات مرتبطة بمسألة الثقافة، ولا ينبغي النظر إليها كنفقات أو كتكاليف غير ضرورية، وأن المسألة بالتالي متعلقة بالأموال الاحتياطية التي ستستعمل لتمويل تلك الخدمات. وأفاد الوفد أنه ينبغي النظر إلى إنفاق الأموال من أجل اللغات كمسألة مقدسة وكاستثمار، بينما يمكن أن يؤدي خفض التكلفة في المجالات المذكورة، كما أشار إلى ذلك وفد اليابان، إلى خليط من الناس لا يفهمون ما يقال حولهم. وقال الوفد أنه يجب تفاذي تلك الوضعية. ولفت

الوفد الانتباه إلى أن الأمور تتوقف عن العمل، في العديد من المرات في الأمم المتحدة، لأسباب لغوية. وأعرب الوفد عن دعمه للبيان الذي قدمه وفد مصر والذي عبر فيه عن الحاجة لعدم التشكيك في فوائد التقارير حرفية، في أمل بناء منظمة تحترم فيها كل اللغات. وعبر الوفد من جهة أخرى عن أسفه لرؤية وفد اليابان في حاجة لطلب إضافة التسجيل الصوتي بالانكليزية لبث تسجيلات الفيديو عبر الويب، كي تضمن أن يفهم الجميع بعضهم البعض بشكل جيد.

195. وعبر وفد الجزائر عن وقوفه إلى جانب البيان الذي قدمه وفد مصر، نيابة عن مجموعة البلدان العربية. وقال الوفد إن سياسة الترجمة والترجمة الفورية في المنظمة والوثائق التي قدمتها الأمانة تؤكد على أهمية تلك المسائل اللغوية. وأعرب الوفد عن رضاه عن الطريقة التي اعتمدها الأمانة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالمضي قدما بالترجمة والترجمة الفورية. وأكد الوفد على أنه لا ينبغي التقليل من أهمية الترجمة واعتبارها شيئاً ثانوياً. وأشار أنه على العكس تماماً، فإن الترجمة تكتسي أهمية بالغة لأن الوثائق التي يتم تقديمها بلغات متعددة هي وثائق هامة للغاية. وذكر الوفد أن الترجمة لا يجب أن تصنف كموضوع من درجة ثانية. وأضاف أن ممثلي البعثات قد يتقنون العديد من اللغات، لكن يجب النظر إلى الوضع في عواصم بلدان تلك البعثات. وصرح الوفد أن الخبراء الذين يعملون في عواصم البلدان المعنية هم جزء من المسألة وأن هؤلاء الخبراء لم يكونوا في العديد من الحالات أصحاب معرفة باللغات الأجنبية أو لم يكونوا يتقنونها جيداً. والتفت الوفد إلى الوضع في الجزائر وقال إن العربية تمثل اللغة الرئيسية وأنها اللغة المستعملة في مجال الملكية الفكرية. وخلص الوفد إلى أنه يجب تركيز الاهتمام على المسائل اللغوية.

196. وعبر وفد البرازيل عن ثنائه للأمانة على الوثائق التي قدمتها، والتي عاجلت قضية في غاية الأهمية للبلدان الأعضاء. وأعرب الوفد عن مساندته للتدخلات السابقة بخصوص تمديد التغطية اللغوية لتشمل اللغات الرسمية الستة. ورحب الوفد في ذلك المجال بالمبادرات المتعلقة بترجمة الوثائق وبالبث عبر الإنترنت. واعتبر الوفد أنه من المهم أن يتضمن البث عبر الإنترنت التسجيل الصوتي بالانكليزية بالإضافة للتسجيلات باللغة الأصلية، مع تمديد التغطية اللغوية للبث عبر الإنترنت تدريجياً وتوسيعها لتشمل كل اللغات الرسمية في المستقبل. وأشار الوفد إلى أن استخدام الإنترنت يتسق مع هدف الوصول إلى أوسع جمهور مستفيد في المجتمع المدني، وأن استخدام الإنترنت يتوافق مع أهداف الشفافية والمساءلة أمام كل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساهمة في عملية صنع القرار. ولاحظ الوفد أيضاً التوضيحات المتعلقة بجودة الترجمة التي لا يجب تعريضها للخطر عند مناقشة استخدام الموارد في المستقبل. ورحب الوفد بالمعلومات المتاحة بشأن استخدام البرتغالية في الجمعية العامة وكذلك بشأن ترجمة الوثائق المقدمة بالبرتغالية.

197. وأعرب وفد سويسرا عن شكره للأمانة على الوثيقة التي قدمتها وعلى المعلومات التي أتاحتها منذ بدء المناقشات حول هذا الموضوع. وقال الوفد إنه يعي أهمية مسألة سياسة اللغات ويفهم أهمية السعي إلى تمديد استخدام اللغات ليشمل اللجان المتنوعة. واستدرك الوفد قائلاً إنه من المهم من جهة أخرى الاستفادة من التجارب السابقة وأيضاً دراسة تأثير ذلك على الميزانية. وبين الوفد أنه ونظراً لتشكيك عدد من الوفود في اقتراح ترشيد عدد الوثائق التي يجب ترجمتها، فإن الوفد ينظر باهتمام إلى اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي دعا فيه إلى تأجيل اتخاذ قرار لجنة البرنامج والميزانية بشأن عدد الوثائق التي يجب ترجمتها إلى حين حلول فترة 2014-2015. وأعرب الوفد عن دعمه لذلك الاقتراح وعن رغبته في الاطلاع على التجربة المكتسبة في فترة السنتين المقبلتين قبل اتخاذ قرار بخصوص فترة 2014-2015.

198. وقال وفد الهند إن المشاورات التي نسقتها الأمانة بشأن هذا الموضوع خلال السنة الماضية قد أتت أكلها. ورحب الوفد بتلك النتائج وأعرب عن تطلعه إلى اعتماد سياسة لغات يوافق عليها الجميع وتسهل عمل الويبو ودولها الأعضاء بطريقة ناجحة. وقدم الوفد تعليقا واحداً فيما يتعلق بالنقطة "5" من المرفق التي حضرت لفقرة القرار. وبين الوفد أن النقطة المذكورة يرد فيها ما يلي: "وإذ تقر بأن وثائق عمل أوجز ستسهل المداولات، توافق على الاقتراح الذي قدمته الأمانة بمزيد التخفيض في متوسط طول وثائق العمل". وأشار الوفد أنه وإذ يقر بالحاجة لأن تكون وثائق العمل أوجز لاحتواء التكاليف، فإنه يعرب عن قلقه حيال ذلك وعن أمله في أن يستمر إصدار تقارير الاجتماعات بنفس طريقة إصدارها حالياً والتي وافقت عليها

مختلف اللجان. والمس الوفد توضيحات بخصوص تلك النقطة لأن محاضر الاجتماعات، على الطريقة التي يتم بها إعدادها حالياً، تنقل البيانات التي قدمتها وفود البلدان والردود التي قدمتها الأمانة، وحتى إن لم يتم ذلك بطريقة حرفية يتم ذلك بطريقة منقولة تتيح جوهر الموضوع وخلصته. وطلب الوفد توضيحات حول ما إذا كان الأمر سيستمر أو أن الاقتراح سيؤدي إلى مجهودات لتقصير تقارير اجتماعات اللجنة. وأحال الوفد لوثيقة البث عبر الإنترنت، وأعرب الوفد من جديد عن شكره للأمانة لتأقلمها مع العصر وانفتاحها أكثر على التكنولوجيا عبر استخدامها التكنولوجية لبلوغ وضع قد يتم فيه الاستغناء عن استعمال الورق. وعبر أيضاً عن مسانده للالتباس الذي تقدم به وفد اليابان والذي دعمه وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والذي أشار إلى أن البث عبر الإنترنت لن يؤدي إلا إلى فائدة محدودة إن لم يتضمن إلا التسجيل باللغة الأصلية. وقال الوفد إن البث عبر الإنترنت ينبغي أن يتضمن على الأقل التسجيل الصوتي للترجمة الفورية بالانكليزية كي يقدر جمهور أكبر على فهم المداخلات. وأحال الوفد إلى ما بينته الأمانة من أن التغطية ستشمل الثانية عشر اجتماعاً التي تلي الجمعيات في أكتوبر 2011، واستفسر الوفد إن كان ذلك يعني أن البث عبر الإنترنت سيشمل كل اللجان الدائمة في الويبو واجتماعاتها وما إذا كانت ثمة اجتماعات أخرى بالإضافة إلى ذلك، لأن عدد اجتماعات اللجان الدائمة لا يصل للعدد الذي ذكرته الأمانة. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد معرفة ما هي الاجتماعات المعنية، وإن كانت ثمة اجتماعات إضافية في الحسبان. وأحال الوفد في سؤال ثان للبث عبر الإنترنت وكيف أنه متاح على أساس الأولوية لأول طالبي الخدمة. وقال الوفد أن الوثيقة تذكر أن 200 بئاً حياً عبر الإنترنت سيكون متاحاً وأنه يفترض أن كل من ينفذ إليها سيكون قادراً على ذلك وأن من يأتي في الترتيب 201 لن يكون قادراً على ذلك. وطلب الوفد توضيحات بشأن صحة هذا الفهم.

199. وقالت الأمانة رداً على سؤال وفد الهند، أن المرفق المشار إليه هو قرار اعتمده الجمعية العامة في 2010. وأفادت بأن الفقرة الفرعية "4" لا تعالج الوثائق التي صدرت عن الاجتماع بل الوثائق التي كانت وثائق عمل خلاله، فمثلاً تمت الاستعاضة بوثيقة طولها ثمانية صفحات عن وثيقة أخرى طولها 30 صفحة. وقالت إن ذلك يساعد أيضاً على ضمان التركيز على موضوع معين خلال المناقشات. وذكرت الأمانة في نفس الوقت أنها قد تلقت رسالة الوفود بشأن التقارير الحرفية والتي لن تختفي. وأفادت أنها لا ترمج حالياً الاستعاضة عن تلك التقارير الحرفية وأنها لا تنوي القيام بذلك إلى حين التمديد أكثر في التسجيلات لتشمل اللغات المختلفة وتركيز إمكانيات أحسن للبحث. وقالت إن التقارير ستواصل أداء وظيفتها ونقل ما قاله ذلك البلد وما قاله البلد الآخر. وأعربت الأمانة عن أملها في المستقبل الذي قد يحمل معه وفورات كفاءة فيما يتعلق بالمواد التي يتم طبعها أو أيضاً بتسجيلات الاجتماعات.

200. وأقر وفد باكستان مضمون الفقرة 2 على النحو الذي ذكرته الأمانة واعترف بالحاجة لزيادة في نصيب الترجمة الخارجية وإلى تحديد الترجمة الخارجية التي تسند للبلدان والمناطق النامية بالخصوص. وأشار الوفد إلى الجدول 4 الذي قدر النسب المئوية للترجمة الخارجية في الفترة 2008-2009 في حدود 30%، مع زيادة تدريجية حتى 45% في الفترة 2012-2013، وسأل الوفد عن وجود أي نسب مئوية مفصلة للفترة 2008-2009، وسأل خاصة حول النسبة المئوية للترجمة الخارجية التي تسند للبلدان النامية ضمن نسبة 30% المذكورة. وأحال الوفد أيضاً للبث عبر الإنترنت، وقال إن الوفد قد فهم أن البث الحي عبر الإنترنت سيكون متاحاً مع التسجيلات الصوتية للمتدخلين في القاعة، أي التسجيلات الصوتية باللغة الأصلية، بالإضافة إلى التسجيلات الصوتية بالانكليزية. وأفاد بأن الوفد يفهم بالتالي أن تسجيلات الفيديو حسب الطلب لا تتضمن أي صعوبات مادية، بما أن البث سيكون متوفراً فعلاً.

201. وأحالت الأمانة لحجم النسبة المئوية للترجمة الخارجية التي تسند للبلدان النامية وقالت أنها غير قادرة على إتاحة تلك الأرقام بما أن مواطني البلدان الذين تسند لهم الترجمة الخارجية يمكن أن يكونوا في العام المتقدم أو في العالم النامي. وأفادت بأنها ستحاول إنشاء بعض الإحصائيات للتوصل إلى أماكن تواجد أولئك الأشخاص الذين تسند إليهم أعمال الترجمة الخارجية.

202. وقال وفد الصين أنه قد أولى سياسة اللغات في الويبو اهتماماً بالغا وأعرب عن تقديره للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الويبو لتمديد التغطية اللغوية، ورحب بمجهودات الأمانة لزيادة تنفيذ سياسة اللغات وتنفيذ الخطط المفصل. وعبر الوفد عن

أمله في أن تتخذ الويبو في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية والعملية لتنفيذ المخطط المذكور بما في ذلك إعادة توزيع الموظفين وزيادة عدد المترجمين وزيادة الترجمة الخارجية قصد تمديد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الستة لتشمل كل اللجان وكل الفرق العاملة والاجتماعات الأخرى، حتى يتم استخدام كل اللغات الرسمية الستة بطريقة متساوية. وقال الوفد إنه يجب أن تكون الجودة الشاغلة الأول، مهما كانت الطريقة المعتمدة لإتاحة اللغات الإضافية، ولكن دون أن يتم التغافل عن تخفيض التكاليف. وخلص الوفد إلى أن توفير الخدمات اللغوية ينبغي أن يكون أشمل ويجب أن تتميز تلك الخدمات بجودة وكفاءة عاليتين لتمهيد الطريق لتطور نظام الملكية الفكرية.

203. وأثار وفد ألمانيا العديد من الأسئلة حول التأثير المالي للمسألة. واستفسر الوفد كيف يمكن أن تبقى أعداد الموظفين المبيينين في الجدول 5 ثابتة دون تغيير وأن ترتفع الأجور رغم ذلك بنسبة 6%، بينما كانت تلك النسبة 4,2% لإجمالي الموظفين. والتفت الوفد للبحث عبر الإنترنت، وأشار إلى أن تلك التقنية ترد ضمن تدابير احتواء التكلفة، ولكن لم ترد أي تفاصيل عن ذلك، وقال إن بعض الجمل ذكرت كفاءة تشغيلية أكبر لكن دون ذكر وقائع، من سبيل "تم توظيف رأس المال خلال فترة السنتين". وأفاد الوفد أنه افترض أن مبلغ خمسة ملايين فرنك سويسري المطلوبة بناء على الخطة الجديدة تتعلق جزئياً بالبحث عبر الإنترنت، ولكنه يتساءل هل تمت الموافقة على ذلك أم لا؟ وبين الوفد أنه سيكون من المفيد الاطلاع على بعض المعلومات بخصوص المبلغ الذي يتم إضافته حقا على عملية إدخال البحث عبر الإنترنت، لأن ذلك ما قد يؤدي إلى فعالية حقيقية؛ وعلى معلومات أخرى بخصوص قضية الترجمة الخارجية. وذكر الوفد أنه علم من طرف منظمات أخرى بجنيف أنها تستخدم خدمة الترجمة الفورية على الإنترنت بفعالية واستفسر الوفد إن كانت الأمانة قد نظرت في تلك الإمكانية. وخلص الوفد إلى أن الترجمة الخارجية قد تكون بالتوازي مع الترجمة الفورية على الإنترنت من سبل توفير المال.

204. وأحالت الأمانة للجدول 7 الذي لم يقيد أي زيادة في عدد الموظفين في قسم الخدمات اللغوية. وقالت إن الزيادة الطفيفة في التكاليف ناجمة عن الزيادات في الدرجات وبعض الزيادات الهامشية الأخرى في مرتبات الموظفين الحاليين. وأشارت إلى أن الزيادة الرئيسية ترتبت عن الخدمات التعاقدية الأخرى والتي تمثل المبالغ التي أنفقت على الترجمة الخارجية.

205. وتحدث وفد جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالوثائق التي قدمتها الأمانة وأحال للفقرة 18 التي تقدم تفاصيل بشأن العملية المتعلقة بجودة الترجمة، إحدى القضايا التي تم التطرق إليها في شهر يونيو. وأعرب الوفد أيضا عن شكره للأمانة لتقديم تحليل الأرقام باللغة البرتغالية وأضاف الوفد أن وفد أنغولا سيكون سعيدا بذلك المرجع. وأعرب الوفد عن أمله في أن يعتمد الاجتماع سياسة لغات تقبلها كل الدول الأعضاء.

206. والتمس وفد إسبانيا توضيحات بخصوص تصنيف تكاليف الترجمة حسب اللغات.

207. وأحالت الأمانة للفقرة 17 التي يرد فيها تقدير لمتوسط تكلفة ترجمة صفحة في حدود 213 فرنك سويسري في فترة 2008-2009 والذي يمثل انخفاضا مقارنة بتكلفة 227 فرنك سويسري في فترة السنتين التي سبقتها. والتفت الأمانة إلى التكاليف حسب اللغات وقالت إن الأرقام الدقيقة ليست متوفرة ولكنها ستتراوح بين 200 و225 فرنك سويسري للصفحة.

208. وقال وفد إسبانيا أن لا حاجة إلى إتاحة تلك الأرقام لاحقا إن لم تكن متوفرة حاليا.

209. واعتبر وفد مصر أن النقاش بصدد التركيز على موضوعين في نفس الوقت. وأفاد أن الموضوع الأول يتعلق بالنهج المشترك والذي يحظى بموافقة الجميع، وهو تمديد الخدمات اللغوية لتشمل ست لغات. وقال الوفد إن ثمة إجماعا حول ذلك الموضوع. وذكر أن بعض الوفود قد أثارت تساؤلا حول أنجع السبل للوصول إلى تلك النتيجة. وأعلن الوفد أن ذلك لا يجب أن يكون بأي حال من الأحوال على حساب الجودة. وأشار الوفد إلى أنه ستتم الاستعانة بمترجمين خارجيين في بعض الترجمات. ولفت الانتباه إلى أنه ينبغي دراسة المسألة بعمق لمعرفة كيف يمكن الاستفادة من المنافسة بين شركات الترجمة، قصد التوصل إلى أحسن سعر، لكن مع الاحتفاظ فقط بالنتيجة المثلى قصد تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تطبيق

سياسة اللغات بأنجع السبل. وأشار الوفد إلى أنه يمكن توسيع البحث عبر الاتصال بالفرق الإقليمية المختلفة العاملة في البلدان المختلفة، مما يرسخ المنافسة بين مكاتب الترجمة وشركات الترجمة المتنوعة قصد بلوغ الأسعار المثلى. وخلص الوفد إلى أن الاتفاق الحاصل عموماً ينص على أن اللغات الست يجب أن تكون على قدم المساواة فيما يتعلق بالوثائق وأيضاً بالاجتماعات وأن ذلك ينطبق أيضاً على البث عبر الإنترنت.

210. واعتبر الرئيس أن ثمة تقدماً حاصلًا في إدخال تحسينات على الوثيقة وعلى التفسير المشترك. وقال إن اقتراح الأمانة قد صار جاهزاً، ولكن لوفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح آخر يلقي دعماً من وفد سويسرا، ويتعلق بمراجعة التنفيذ. واستفسر الرئيس إن كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يرغب في أن يقترح أسلوباً معيناً.

211. والتفت وفد الولايات المتحدة إلى الفقرة 28(أ) من الوثيقة WO/PBC/18/15 واقترح أن يرد فيها "تمدد التغطية اللغوية لوثائق اجتماعات الهيئات الرئيسية لليوبو واجتماعات اللجان لتشمل اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) بطريقة مرحلية تبدأ في 2012 (كما هو مبين في القسم ثانياً أعلاه) ويخضع التمديد المذكور للموافقة على الموارد المطلوبة المقترحة في مسودة البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013. وسيتم تقييم التغطية اللغوية لوثائق الفرق العاملة وأيضاً للمنشورات الجوهرية والجديدة في اجتماعات فترة 2014-2015" وأن يحذف ما تبقى انطلاقاً من "... حسب ما تدعو إليه الحاجة..." إلى آخر تلك الفقرة.

212. والتمس وفد مصر الحصول على النص المكتوب للاقتراح كي ينال الموضوع وقتنا كافياً للتشاور.

213. وساند وفد فرنسا فكر التنفيذ على مراحل. وقالت إن المسألة معقدة جداً ويجب بالتالي العمل عليها من زوايا مختلفة في نفس الوقت، ولذا فإن التمتع بوقت إضافي للتفكير حول الفرق العاملة قد يكون أفضل طريقة للتوصل إلى حل ناجح. وأشار الوفد لوجود مشكلة في الاختيار وفي الجودة وأيضاً مشكلة متزامنة متعلقة بالميزانية. وقال إن تمديد التغطية اللغوية لتشمل ست لغات قد يكون أحسن سبل التعامل مع المسألة من الناحية العملية. وأعرب الوفد عن دعمه لتلك الفكرة ولكنه يرى أن صيغتها المحددة تتطلب مزيداً من المناقشة.

214. واعتبر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أن الفقرة المذكورة تعكس المناقشات الأخيرة في صلب لجنة البرنامج والميزانية وأن تغيير أي شيء قد يخلق مزيداً من المشاكل وأنه لن يحدث أي حلول جديدة. وقال الوفد إنه يمكن أن يساند الاقتراح إذا كان العمل المذكور سيضم مباشرة العربية والصينية. ورد الوفد على التماس الرئيس للتوضيح أكثر وعلق أن الوفد كان ساخراً وتساءل ماذا كان سيحدث لو أن الإجماع قد أدى إلى العمل فقط بالإسبانية والصينية والعربية. واستفسر عما كان سيحدث للمشاركين الناطقين بالإنكليزية والناطقين بالروسية بطبيعة الحال؟

215. واعتبر وفد إسبانيا الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة اقتراحاً منطقياً، ولكنه قال إن التسرع في اتخاذ القرار قد يؤدي إلى بعض التكاليف. وأشار الوفد إلى أن المواقف التي أعلن عنها وفدا اليابان وفنزويلا، والتي أكدوا فيها على الحاجة لخدمات ترجمة فورية وترجمة جيدة، تتطلب أخذ فكرة عن التكلفة التي ستتربط على زيادة عدد الترجمات والترجمات الفورية، قبل الموافقة فعلياً على الوثيقة. وأفاد بأنه من الضروري الحصول على أرقام قبل اتخاذ أي قرار لأن ذلك سيعتمد على الموارد التي تشتترها الميزانية. وذكر الوفد أن تلك التفاصيل مبينة في الوثيقة المتعلقة بفترة السنتين المقبلة.

216. واقترحت الأمانة طريقة للمضي قدماً. وقالت إنه يمكن التوصل إلى حل وسط عبر قبول خط زمني للتنفيذ يكون في نفس التوجه المذكور في الاقتراح ولكنه يخضع للمراجعة عند إعداد ميزانية الفترة 2014-2015، وهو توقيت يسمح بإعداد تقرير حول الخبرة المكتسبة في المجال.

217. والتمس وفد سويسرا تأكيداً بأن الفكرة تتمثل في أن يتم في الوقت الحاضر اتخاذ قرار بشأن المبدأ المتعلق بتديد التغطية اللغوية لتشمل الفرق العاملة، ثم أن يتم مراجعة القرار بعد سنتين. وشدد الوفد على أن الإجابة بالموافقة فوراً على الاقتراح قد يتسبب في بعض المشاكل بما أن ذلك قد يؤدي إلى بعض الصعوبات لاحقاً، وقال إنه قد يكون من المفيد مراجعة بعض بنود سياسة اللغات استناداً للخبرة المكتسبة، لذا فإنه من المستحسن ترك المسألة مفتوحة على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

218. وبين وفد الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الخبرة المكتسبة والحاجة للتمتع بفرصة لتقييم التكلفة بعد سنتين خلال المجموعة القادمة من الاجتماعات واتخاذ القرار في ذلك الوقت.

219. وطلب الرئيس أن يتيح وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحه وأن تصيغ الأمانة أيضاً اقتراحاً آخر حول الخبرة المكتسبة ويخضع من ناحية المبدأ لموافقة اللجنة القادمة للبرنامج والميزانية، وطلب أن يكون ذلك كتابياً حتى يتسنى للوفود الاطلاع عليها لمزيد من المناقشة.

220. وردت الأمانة على النقاط المتنوعة التي أثارها الوفود المختلفة. وقالت إنها أحاطت علماً بالالتباس بنشر التعميمات بكل اللغات، وأنها تراجع تلك الوظيفة في داخل الأمانة وأنها ستحاول مواءمة التداير المذكورة. وأعدت الأمانة تأكيدها أيضاً على أن البث عبر الإنترنت لن يكون بديلاً للمحاضر الحرفية وأن تلك المحاضر ستواصل الصدور كما هو الحال في الوقت الحاضر. واعترفت الأمانة بأن الحد من تكاليف الترجمة يمثل نقطة مهمة. وذكرت أن ذلك الهدف يبقى عملية مستمرة وأنه يتم النظر في الطرائق والوسائل المختلفة للحد من التكاليف والتي تضمن في نفس الوقت الحفاظ على معايير الجودة. وأكدت الأمانة على أن إحدى طرائق الحد من التكاليف هي بطبيعة الحال الزيادة في حجم الترجمة الخارجية. والتفتت الأمانة لمسألة أن يقتصر النشر على الوثائق الضرورية جداً، وأفادت الأمانة أنها قد اتخذت داخلياً بعض التدابير لترشيد ذلك ومراقبته ولفتت انتباه الزملاء إلى ضرورة نشر الوثائق فقط عند الحاجة. وأضافت أنها اتخذت خطوات إضافية فيما يتعلق بترجمة بعض الوثائق المعينة، خاصة منها التقارير والدراسات الطويلة التي ترسلها لجان الويبو، وتلك الخطوات تقرر في الاجتماع الأخير للجنة البرنامج والميزانية. وأكدت الأمانة على أن معايير الجودة لن تكون بأي شكل من الأشكال في خطر. والتفتت الأمانة لمسألة البث عبر الإنترنت وأوضحت أن مسائل حق المؤلف هي التي تفرض أن يقتصر الفيديو حسب الطلب على التسجيل باللغة الأصلية فقط، وأن تلك المسائل لا تؤثر على البث الحي عبر الإنترنت الذي سيكون بالإنكليزية بالإضافة إلى تسجيلات المتدخلين في القاعة باللغات الأصلية. وقالت الأمانة أنه من الضروري حل تلك المسائل للتمكين من تخزين الفيديو حسب الطلب بلغات أخرى. وذكرت الأمانة قضايا أخرى تتعلق بعرض النطاق الترددي. وتطرق الأمانة لمسألة المحاضر الحرفية وأشارت إلى أنها قد حذفت الفقرة المتعلقة بالمحاضر الموجزة بدل التقارير الحرفية، من الوثيقة التي تم إعدادها خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية التي انعقدت في يونيو 2011 بعد الاطلاع على آراء الدول الأعضاء، وهكذا سيتواصل إصدار التقارير الحرفية على النحو الذي كانت عليه. وأكدت الأمانة أنها تعترف بالعربية كلغة هامة وأن السياسات التي تم اعتمادها ستشمل أيضاً العربية. وعلقت الأمانة على موضوع البث عبر الإنترنت الذي سينطلق مع الجمعيات العامة في سبتمبر 2011، وبينت أن البث عبر الإنترنت سيكون متاحاً خلال ثمانية عشر اجتماعاً في 2012 وأن تلك الاجتماعات ستكون جميعاً اجتماعات للجان الدائمة للويبو بالإضافة للجمعية العامة في 2012. وذكرت الأمانة أن اللجان الدائمة تجتمع مرتين في السنة وهكذا فإن سبعة أو ثمانية لجان مجتمعة مرتين يؤدي إلى 15 أو 16 اجتماعاً تضاف إليها بطبيعة الحال الجمعيات العامة واجتماع لجان التنسيق. وأفادت الأمانة أن تغطية البث عبر الإنترنت ستشمل كل الاجتماعات المذكورة. والتفتت الأمانة لمسألة خفض تكاليف الترجمة من خلال المنافسة، وذكرت الأمانة أنها طلبت عطاءات دولي، كما هو مبين في الوثيقة، كي تسند بعض خدمات الترجمة لمترجمين خارجيين. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تؤدي الردود على طلب العطاءات دولي والذي تتاح المشاركة فيه من جميع أنحاء العالم إلى أسعار تنافسية حقاً.



221. وأتاحت الأمانة معلومات مفصلة حول البث عبر الإنترنت. وتطرقت أولا إلى توضيحات بخصوص عدد المشاهدين للبث عبر الإنترنت والذي لا يتجاوز 250 والذين يمكنهم النفاذ على أساس الأولوية لأول طالبي الخدمة، وبينت أن التجارب السابقة أثبتت أن عدد المشاهدين بشكل متزامن لا يتجاوز أبدا ذلك العدد، في أي يوم من أيام الاجتماع، ولذا ضبطت الأمانة هدفها الحالي في مستوى ذلك العدد من المشاهدين. وأفادت بأن ذلك العدد يعني أن الشخص رقم 251 الذي يحاول النفاذ للبث عبر الإنترنت سيضطر للانتظار قليلا إلى حين مغادرة أحد المشاهدين من بين 250 مشاهدا الذين سبقوه. وقالت الأمانة أن عدد المشاهدين المتزامنين لم يقترب أبدا في السابق من ذلك العدد. وأوضحت الأمانة في مرحلة ثانية أنه تم توظيف رأس المال لتمويل أعمال في القاعة ألف وأيضا لدعم الجمعيات في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف. وأشارت إلى ذلك لا يغطي بطبيعة الحال قصر المؤتمرات والذي يتطلب تمويل الأعمال فيه توظيف رأس مال من مستوى آخر. وقالت الأمانة إنه لا ينتظر أن تختلف التكنولوجيات المستخدمة عما هو عليه الحال الآن في القاعة ألف وفي المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف، ولكن حجم المعدات وسلم العمليات مختلفان تماما. وافتتحت الأمانة في مرحلة ثالثة إلى الشروط للتمكن من تشغيل الفيديو حسب الطلب وهي النقل المؤجل للبث عبر الإنترنت. وقالت إن تسجيل قناتين للفيديو حسب الطلب تتطلب أن تكون طاقة القنوات التقنية وأنظمة الحزن ضعف التوقعات المذكورة ولا بد أن تكون جاهزة للبدء في العمل في الموعد المطلوب. وأفادت أنه يجب أن يصبح نظام الحزن أكبر ست مرات كي تكون التسجيلات متاحة بست لغات. وذكرت الأمانة أن إتاحة تسجيلات 200 يوم اجتماعات بست لغات سيتطلب 1200 يوم من تسجيلات الفيديو. وأشارت إلى أن ذلك سيمثل زيادة كبيرة في رأس المال الذي يتم توظيفه وفي التعقيدات التقنية خاصة عند إطلاق الخدمة لأول مرة. وفتت الأمانة الانتباه في مرحلة رابعة إلى أن استضافة الملفات الصوتية ستم خارج الويبو وبالتالي لن يكون ثمة تأثير على الخدمات العادية عبر الإنترنت من سبيل خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبينت الأمانة أن متاعدا خارجيا سيتكفل بمنشآت الفيديو حسب الطلب المرتبطة بخزن التسجيلات وسعة النطاق الترددي، وأن ذلك سيؤدي من جهة أخرى إلى تكاليف إضافية.

222. ولاحظ وفد البرازيل أن مضمون الفيديو حسب الطلب سيعرض فقط تسجيل المداولات في القاعة نظرا لبعض القضايا المتعلقة بحق المؤلف واستفسر الوفد إن كانت المنظمة تفكر في التدابير التي يمكن اتخاذها لتمديد خدمة الفيديو حسب الطلب لتسجيلات البث عبر الإنترنت لتشمل على الأقل الانكليزية.

223. وأثار وفد جنوب أفريقيا تساؤلا حول اللغة السابعة وهي لغة الإشارات.

224. والتمس وفد ألمانيا معلومات حول المبلغ الذي تم توظيفه والمبلغ الذي ما زال من المبرمج توظيفه وعن وجود أية مكاسب في الفعالية ومداه، قصد الحصول على فكرة عن التكاليف والفوائد.

225. وأحالت الأمانة لمسألة البث عبر الإنترنت وأثارت قضية أصالة الجلسات. وتساءلت إلى أي مدى يمكن التعامل البث عبر الإنترنت كحضر للاجتماع عندما تكون اللغة مختلفة عن اللغة الأصلية للمتدخلين في القاعة؟ وأشارت إلى أنه جرت معالجة ذلك الجانب ووضع تحذير يرد فيه أن "الترجمة الفورية للجلسات تهدف فقط لتسهيل التواصل ولا تشكل تدوينا أصليا للاجتماعات، ولا تعتبر أصلية إلا الكلمة الأصلية". وأفادت بأن الفيديو حسب الطلب الذي يتم تسجيله لا يعرض إلا التسجيل الصوتي للمتدخلين في القاعة، نظرا للقضية المتعلقة بحق المؤلف، وهيئة المترجمين الفوريين. وذكرت الأمانة موضوع سعة النطاق الترددي المتاحة لتقديم خدمات البث عبر الإنترنت. وأحالت للسؤال المتعلق بلغة الإشارات، وصرحت أنها أتاحت تسهيلات بالاستعانة بعرض التعليقات المغلقة للحوارات خلال الاجتماعات والذي بدأ العمل بها قبل البث عبر الإنترنت. وبينت الأمانة أن تلك الخدمة متاحة فقط حسب الطلب، لكن يمكن أن تتم إتاحتها بشكل منهجي. وشددت الأمانة على أنه يجب فحص مسألة التكاليف. وأشارت الأمانة إلى أنها بصدد إعداد استراتيجية لإدراج تكنولوجيات ذكية متنوعة في بوابة موحدة على الإنترنت. وفتت الانتباه إلى أن مسألة الاستثمار تعتمد على طريقة القيام بالأعمال الحاسوبية. وذكرت أنها بصدد اعتماد التكنولوجيا لرغم كل خدمات الفيديو/الصوت في قاعات الاجتماعات بدل التسجيل على أشرطة الكاسيت. وبينت أن تلك التكنولوجيا رغم أنها لا تدخل ضمن البث عبر الإنترنت فإنها توفر تسجيلات فيديو رقمية تمكن من

البث عبر الإنترنت. وأفادت أن التجهيزات المذكورة بمفردها والمستخدمة خصيصا للبث عبر الإنترنت، بدون احتساب بث تسجيلات الفيديو الرقمية، تطلبت توظيف رأس مال متواضع نسبيا تراوح بين 40 000 و 50 000 فرنك سويسري. ولاحظت الأمانة أن الوفود ذاتها هي القادرة على تحقيق مكاسب في الفعالية وخفض في التكاليف إلى حد ما، نظرا لأنها ستكون قادرة على النفاذ بسهولة للجلسات. وخلصت الأمانة إلى أنه سيتم أيضا تحقيق أوجه فعالية لأنه سيكون من الممكن الانتفاع من نفس نظام عقد المؤتمرات عبر الفيديو والبث عبر الإنترنت في كل القاعات مهما كان حجمها، الشيء الذي لم يكن ممكنا مع الجيل السابق من التكنولوجيات.

226. وقرأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحه المعدل للفقرة 28(أ) من الوثيقة WO/PBC/18/15 والذي ورد كما يلي "وإذ تجدد الدعم لسياسة لغات متكاملة، كما تعكس ذلك الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لفترة 2010-2015، تمدد التغطية اللغوية لوثائق اجتماعات الهيئات الرئيسية لليوبو واجتماعات اللجان، بالإضافة للمنشورات الجوهرية والجديدة، لتشمل اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة (العربية والصينية والانكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) بطريقة مرحلية تبدأ في 2012 (كما هو مبين في القسم ثانيا أعلاه) ويخضع التمديد المذكور للموافقة على الموارد المطلوبة المقترحة في مسودة البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013. وسيتم تقييم التغطية اللغوية لوثائق الفرق العاملة وأيضا للمنشورات الجوهرية والجديدة ضمن سياق مناقشات البرنامج والميزانية لفترة 2014-2015."

227. والتمس وفد الهند بعض الوقت للاطلاع على الفقرة المعنية من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط نظرا لأن بعض أجزاء الخطة المذكورة لم تحظ بالموافقة.

228. واقتبست الأمانة الفقرة المعنية من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط والمتعلقة بسياسة اللغات والتي تضمنتها أيضا الوثيقة التي قدمتها الأمانة للجمعية العامة في 2010. وورد فيها "وصياغة سياسة شاملة للغات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء ويمكن تنفيذها المتواصل وتشمل وثائق الاجتماعات والترجمة الفورية والمنشورات وموقع الويب الخاص باليوبو" (الفقرة 5 من الوثيقة A/48/11).

229. وأحال وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) للحاجات اللغوية للفرق العاملة وأعرب عن تفضيله للاقتراح الذي قدمته الأمانة، والذي رأى الوفد أنه يتماشى مع ما التمسته البلدان الأعضاء لتجنب أن تضطر الوفود للتفاوض باستخدام لغة ليست لغتها الأم.

230. وأعرب وفد مصر عن عدم فهمه بشكل كامل لاقتراح اللغات الذي استمع إليه منذ قليل والذي يختلف بعض الشيء عن الوثائق التي تلقاها. وقال الوفد إنه من المهم جدا، كما تمت مناقشته في السابق، أن يتم اعتماد سياسة اللغات لتشمل التغطية اللغوية كل الهيئات الرئيسية لليوبو ولجانها وفرقها العاملة، مع إمكانية مناقشة تكاليف الفرق العاملة بناء على الميزانية القادمة والنظر في نفس الوقت في الدروس التي تم تعلمها وفي الخبرة المكتسبة من الميزانية الحالية. وذكر بأنه ينبغي أن يكون هدف الأمانة هو العمل في ذلك الاتجاه وعدم تأجيل تمديد سياسة اللغات لتشمل الفرق العاملة، إلى الميزانية القادمة.

231. وأوضح الرئيس أن النص الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن جملة تهديدية (أ) وهي "وإذ تجدد الدعم لسياسة لغات متكاملة، كما تعكس ذلك الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لفترة 2010-2015" التي ترد قبل ما تبقى من النص.

232. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية للفوارق بين النص المقترح والنص السابق، وهو أن العمل قد بدأ فعلا في ما يتعلق بالمنشورات الحالية. وأعلن الوفد أنه بالتالي يوافق على التعديلات التي أدخلتها الأمانة على الاقتراح الأصلي. والتفت الوفد إلى الإحالة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط والتي تضمنها النص المقترح، وأعرب الوفد عن موافقته على الحاجة لسياسة لغات متكاملة، ولكنه قال إن الدعم الذي تتلقاه المسألة قد يكون منفصلا عن دراسة التكلفة فيما يتعلق بالفرق

العامة. وأشار الوفد إلى التزامه الكامل بفكرة سياسة لغات متكاملة ولكنه يعتبر أنه لم يتم تحديد عوامل التكلفة المتعلقة بالفرق العاملة، وأن ذلك هو السبب الوحيد لتردده في هذا المرحلة.

233. واعتبر وفد إسبانيا أنه من الهام جدا الأخذ بحقيقة الفرق العاملة بعين الاعتبار. وأشار إلى أن عمل الفرق العاملة سيكون مضيعة للوقت بدون الترجمة. وقال إنه يمكن تحقيق تطور ضمن هذه الخطوط، من وجهة نظر تحسين الإدارة، ويعني أنه لم يكن من الواضح تماما ما ستكلفه الترجمات. وأفاد الوفد أن ذلك الوضع الضبابي يدعو للأسف لكنه عادي. وذكر الوفد أنه في العادة لا يملك معلومات حول التكاليف الحقيقية للأشياء وأن معرفة التكاليف تتم بعد الانتهاء من تنفيذ الاقتراح. ولاحظ الوفد أن المخاوف التي عبر عنها وفد فنزويلا هي مخاوف لها أسس صحيحة ولكن مخاوف وفد الولايات المتحدة الأمريكية تستحق أيضا النظر فيها. وبين الوفد أنه لا تتوفر معلومات حول تكاليف الترجمة. وتساءل كيف يمكن تحسين كلفة الترجمة والترجمة الفورية. وقال إنه لا يزال من الضروري تقدير تلك الكلفة. وأفاد أنه لن يكون من الممكن إحراز تقدم بالشكل المطلوب في غياب المعلومات. والتفت الوفد للترجمة إلى الإسبانية وعبر الوفد عن خيبة أمله عن عدم اتساق الجهود التي تبذلها الويبو في ما يتعلق بتعدد اللغات. وأشار الوفد إلى أن الأمانة كانت قد كفلت، في زمن إعداد الوثيقة موضوع الحال، الامتثال للالتزام بشأن تعدد اللغات. وأفاد الوفد أنه قد لاحظ أن النشرة الأخيرة من تصنيف نيس لم تعامل الإسبانية بشكل عادل نظرا لغياب ترجمة للنشرة الأخيرة من التصنيف المذكور بالإسبانية. وبين الوفد أنه يمكن التمديد في الشكوى لتشمل التصنيف الدولي للبراءات. وختم الوفد بالتأس أن تكون المعاملة أقرب إلى ما نصت عليه سياسة المنظمة بشأن تعدد اللغات فيما يتعلق بتصنيف نيس والتصنيف الدولي للبراءات، واللذين يجب ترجمتهما بالإسبانية باعتبارها لغة رسمية لتلك التصنيفات.

234. وأفاد وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أنه لا يسعى ليكون عقبة في طريق المناقشة ولكنه يشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على تفهمه لأهمية الموضوع. وقال الوفد أن اللغات تنال تسمية اللغة الأم لأن الشخص يسمعها حتى في رحم أمه. وأشار الوفد إلى أن لا أحد يقول اللغة الأب أو اللغة الأبوية. وبين الوفد أن اللغة الأم مسألة هامة لبقية حياة الشخص بعد ولادته. ومضى قائلاً إن الجو العام في الاجتماع هام جدا وإيجابي للغاية. وصرح أنه لا بد من التعامل مع المسألة كقضية رئيسية. وأعرب الوفد عن عدم رغبته في التورط في مناقشة ما إذا كان التمديد يشمل الفرق العاملة أم لا، ولكن يجب أن تعكس محاضر الجلسات أن البلدان جميعا قد أعربت عن موافقتها. وقال الوفد أنه يجب في المستقبل أخذ كل لغات عمل المنظمة في كل الأنشطة التي يتم إنجازها داخل الويبو بعين الاعتبار.

235. ودعم وفد سويسرا اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي تناول بشكل جيد الاهتمامات التي عبر عنها وفدا مصر وفنزويلا، وأراد أن يؤكد على دعمه لسياسة لغات تكون شاملة للغات المختلفة، وأضاف أن الاقتراح أعجبه لأنه سمح بالنظر بعين الاعتبار في مسألة التمديد بعد إتمام الترشيح وبذلك يمكن تحديد مدى كفاءة الإجراءات المتبعة لترشيح الوثائق في تنفيذ تمديد للتغطية اللغوية مع بقاء الميزانية داخل الحدود المقبولة لها في المنظمة، وقال الوفد إنه يهتم جداً بتلك النقطة.

236. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن اتفاقه مع الاقتراح الأولي للغة المقدم من الأمانة الذي شمل التغطية اللغوية للأفرقة العاملة، في حين أن اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية لم يشمل تغطية الأفرقة العاملة لعام 2012 وأرجى ذلك إلى فترة السنتين المقبلة، وكان ضرورياً أن نعلم ما قد تم الاتفاق عليه في الجمعيات السابقة وتحديد أن ثمة قرار سيتخذ بشأن التغطية اللغوية للأفرقة العاملة، وأشار الوفد إلى قلقه من اتخاذ قرار لا يتفق مع تلك الدول التي تحتاج إلى مساعدة لغوية ولا يكون عملياً بالنسبة لها وهذا ما يجعل قبول اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أمراً صعباً.

237. وأيد وفد فرنسا كلمة وفد سويسرا التي أبرزت المخاطر المتعلقة بهذا الأمر، فمن المهم أن تتوافق تلك السياسة الطموحة مع غيرها من السياسات وأن تستفيد جيداً من الخبرات السابقة وأن يبدأ العمل بهذا النهج تدريجياً، وأيد الوفد اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية كما جاء التعليق عليه على لسان وفد سويسرا، وأوضح الوفد أنه ملتزم بعد المناقشة مع

الدول الأعضاء بسياسة شاملة للغات وأن هذا هو تحديداً ما أرادت له الولايات المتحدة أن ينتج عن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، وكانت المناقشات في الجمعيات الأخيرة تناول كيفية تنفيذ هذا، ورأت أن تكون البداية بوثائق اللجان الأساسية والأفرقة العاملة وكذلك الهيئات الرئيسية واللجان الأخرى، وبأخذ الالتزام بسياسة شاملة للغات وتمديدها في الاعتبار فإن الاقتراح سينفذ بشكل تدريجي على مدار فترتين من فترات السنتين، وقد قيل في عدد من المناسبات أن التنفيذ سيكتمل بحلول عام 2015 وأن الإطار الزمني في الوثيقة يضع اقتراحاً حيث تبدأ الهيئات الرئيسية واللجان والمنشورات الأساسية والجديدة في 2012-2013 منذ 1 يناير 2012 أو تستمر بزيادة في الموارد قدرها 12 بالمائة، وتم تغطية الأفرقة العاملة في 2014-2015 كما نصت الوثيقة، فهذا هو الإطار الزمني المصاغ الذي لم يخل بوجود الالتزام وبدء التطبيق على الأفرقة العاملة تدريجياً في 2014-2015 على ضوء الخبرة المكتسبة ومناقشة ميزانية 2014-2015، وهذا هو الاقتراح المنظور لأجل فقرة القرار.

238. وأشار وفد ألمانيا إلى الجدول 3 من وثيقة اللغات لأغراض الحساب، فالعمل الإضافي للأفرقة العاملة هو 8 832 صفحة حيث تتكلف الصفحة 200 فرنك مما يعطي تكلفة دالة تقدر بمليون وستائة ألف فرنك سويسري.

239. وأكد وفد البرازيل على أن الأفرقة العاملة تعتبر موضوعاً رئيسياً يجب تغطيته وأضاف أن اقتراح الأمانة الداعي إلى إعادة تقييم أثناء اجتماع اللجنة القادم يبدو متوازناً لأنه سيقدم فكرة كاملة بشأن التكلفة التي هي محل قلق لوفد إسبانيا، ومن الضرورة بمكان أن نحصل على تقدير للتكلفة وكيف ستتطور مع الوقت، وإن الأرقام التي قدمها وفد ألمانيا مهمة جداً لأنها أعطت تقديراً لكم العمل، لكن الوفد رأى أن تؤجل الأفرقة العاملة كما جاء في اقتراح الأمانة وأن يعاد تقييمها في اجتماع اللجنة التالي.

240. والتفت الرئيس إلى أن النص التمهيدي ليس مشكلة حقيقية وإنما فقط العبارة الثانية من (أ) في اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية أو (ج) في اقتراح الأمانة، فهذان هما المتعارضان.

241. واتفق وفد الجزائر اتفاقاً تاماً مع كلمة مجموعة البلدان الأفريقية وتوجه بالشكر إلى الأمانة وإلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراحات محل المناقشة الآن، وعبر عن قلقه بشأن تنفيذ سياسة اللغات ومراحله، وفيما يخص قرار الجمعية العامة في 2010 والتطبيق على اللجان والأفرقة العاملة في البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013 انصب اهتمام الوفد على دخول الأفرقة العاملة ضمن اللجان فيما يتعلق بتغطية الترجمة التحريرية والفورية لفترة 2012-2013 لأن الجزائر تعتبر بعض الأفرقة العاملة مهمة جداً مثل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وغيرها من الأفرقة العاملة، ولذلك فالسبب وراء إرجاء القرار إلى 2014-2015 غير مفهوم، واقتراح الوفد إدخال الأفرقة العاملة في بداية العبارة (أ) مع "الهيئات الرئيسية واللجان وكذلك المنشورات الأساسية والجديدة".

242. وشعر وفد الهند أن الحوار يسير إلى الخلف حول قضية لها أهمية كبيرة، فقد وضعت الأمانة إطاراً موجزاً وواضحاً وبسيطاً، سيتم تطبيق سياسة لغات شاملة تغطي جميع هيئات الويبو واللجان وسيتم التطبيق مرحلياً بدءاً بفترة السنتين الحالية وامتداداً إلى الآتية، والأمر المفهوم ضمناً هو أن الأولوية ستعطي لهيئات الويبو الرئيسية واللجان الدائمة وأن التطبيق على الأفرقة العاملة سيأتي تدريجياً، هذا هو المفهوم، وعلى أي قرار أن يعبر عن هذا المفهوم الأساسي، وفهم الوفد أن الوفود على استعداد لتقديم تنازل وحيد هو التطبيق المرحلي لسياسة اللغات بحيث يأتي دور الأفرقة العاملة أثناء فترة السنتين القادمة ولا بد لهذا أن يتم على أساس المراجعة التي تتم على ضوء الخبرة المكتسبة من لجان وهيئات الويبو، وعلى ما يبدو أن هذا هو العنصر الوحيد الذي يحتاج إلى أن يضاف إلى الورقة وأن الاتفاق قد تم بالفعل، واللغة التي اقترحتها الأمانة قد تضمنت ذلك جيداً، وإن النقاط الرئيسية موجودة وهي تحديداً الحاجة إلى سياسة لغات شاملة يتم تطبيقها تدريجياً بدءاً بهيئات الويبو الرئيسية وامتداداً إلى الأفرقة العاملة في فترة السنتين التالية على أساس المراجعة في ضوء الخبرة المكتسبة من فترة 2012-2013، وأما اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيفتقد أهم شيء وهو الإشارة إلى الأفرقة العاملة، وهذا يعتبر

خطوة للوراء باعتبار ما تم التوصل إليه من اتفاق عام، وإن وضع القواعد والمعايير يتم في بعض تلك الأفرقة العاملة مثل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ففي حين أن معاهدة التعاون بشأن البراءات كانت تشكل دعامة العمل في الويبو إلا أن قرارات كيفية عمل المعاهدة كانت تتخذ في الفريق العامل، فهل كان الغرض هو استبعاد هذه الآليات المهمة من سياسة اللغات وبالتالي الانحراف عن الهدف الذي اتفق الجميع على أهميته؟ فقد حذف اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً غاية في الأهمية بإخراجه للأفرقة العاملة من القائمة من بداية القصيدة، وعنصر إعادة التقييم على ضوء الخبرة المكتسبة كذلك ناقص من الاقتراح، وهذا أمر يهم الجميع، فما من داع للاتفاق على تمديد التغطية إن أظهرت التجربة أن ثمة شيء يحتاج إلى تعديل أو أن التكلفة كانت باهظة، فهو يعامل الأفرقة العاملة معاملة منفصلة عن غيرها ويتم تقييم تغطية اللغات لوثائق الأفرقة العاملة في سياق ميزانية 2014-2015 مما يعني أنها ستقف وحدها وتكون مسألة مستقلة تنظر في 2014-2015، ورأى الوفد أنه يجب احترام الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً وأن المجال متاح للاتفاق على لغة مشتركة يقبلها الجميع، واقترح الوفد أن تجلس بعض الوفود التي تابعت المسألة عن قرب معاً في مجموعة مصغرة بحيث تنفق على اللغة.

243. واتفق وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع وفد الهند على مناقشة المسألة في مجموعة صغيرة، ومفاد الأمر هو عدم وجود بيانات للتكلفة فيما يتعلق بالأفرقة العاملة وأن ثمة اتفاق موجود حول منهجية التنفيذ التدريجي بمعنى أن الأفرقة العاملة ستنظر في الفترة 2014-2015، ولا يستطيع الوفد أن يوافق من الآن على تكلفة غير معروفة بالنسبة للأفرقة العاملة.

244. وطلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يقود المشاورات غير الرسمية بين الوفود التي أبدت الاهتمام في المشاركة.

245. وأشار الرئيس إلى اقتراح جديد جاء بعد المشاورات غير الرسمية، والقرار هو أن اللجنة ستوصي الجمعيات بالاقتراحات المتضمنة في الفقرة 28 "أ" و"ب" من الوثيقة PBC/18/15.

246. لجنة البرنامج والميزانية:

"1" وضعت محل الاعتبار المعلومات المتضمنة في الوثيقة WO/PBC/18/15؛

"2" أوصت جمعيات الدول الأعضاء للويبو باعتماد الاقتراحات المتضمنة في الفقرة 28 من الوثيقة WO/PBC/18/15 والتي تم تعديلها كما يلي:

"28". بناء على التحليل الوارد في هذه الوثيقة تتقدم الأمانة بالاقتراحات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) أن تمتد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) إلى وثائق اجتماعات هيئات الويبو الرئيسية ولجانها والأفرقة العاملة لديها فضلاً عن المنشورات الرئيسية والجديدة بالنهج التدريجي الذي بدأ في عام 2011 (على النحو المفصل في الباب الثاني أعلاه) وأن تظل قيد الموافقة على الموارد المطلوبة له المقترحة في مشروع البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013، وسيتم تقييم تكلفة تغطية اللغات لوثائق الأفرقة العاملة على ضوء الخبرة المكتسبة في 2012-2013 وفي سياق البرنامج والميزانية لفترة 2014-2015.

(ب) سيتم فحص متطلبات الترجمة لموقع الويبو على الإنترنت بتعمق بالتوازي مع إعادة هيكلة الموقع نفسه."

247. وطلب وفد مصر توضيحاً فيما يتعلق بترجمة الموقع.

248. وأكدت الأمانة على أن المسألة كانت بين أيدينا وبدلاً من ترجمة المحتوى الحالي للموقع جاء اقتراح بالانتظار حتى يتم تحديث الموقع تحديثاً كاملاً حتى لا تتكرر محمة الترجمة، والإطار الزمني هو فترة السنتين الآتية.

249. والتفت وفد الصين إلى أن وثيقة سياسة اللغات لم تذكر إلا ترجمة وثائق اجتماعات اللجان والهيئات الرئيسية وطلب من الأمانة التأكيد على توفير ترجمة فورية بكل اللغات الست لتلك الاجتماعات، وأين جاء ذكر ذلك في الوثيقة.

250. وأشارت الأمانة إلى الورقة المقدمة أمام جمعيات 2010 التي كانت أول خطوة نحو سياسة لغات شاملة للمنظمة، وباعتبار أنه من الصعب فعل كل شيء دفعة واحدة تقرر المضي قدماً على خطوات التعامل مع المنشورات والمواقع والترجمة ووثائق الاجتماعات، وكانت الخطوة الأولى المتفق عليها هي التعامل مع توثيق الاجتماعات ثم التعامل مع الموضوعات الأخرى، وقد تحركت سياسة اللغات بالفعل فيما يخص الوثائق، وستأتي اقتراحات لاحقة لتحقيق تغطية كاملة للغات، وليس ممكناً التأكيد على أن تغطية الترجمة الفورية ستم لكل الاجتماعات لكن الاقتراحات ستقدم في هذا الشأن ليس في الاجتماع الحالي وإنما في المناقشات المقبلة للجنة أو الجمعيات، والمنظمة ملتزمة بتمديد تغطية اللغات للاجتماعات والموقع والمنشورات والترجمة الفورية، فالنية موجودة، وليست المسألة إلا مسألة استطاعة لتنفيذ هذه السياسة.

#### البث عبر الإنترنت في الويبو

251. دعا الرئيس لجنة البرنامج والميزانية إلى الإحاطة علماً بمحتوى الوثيقة WO/PBC/18/19 (البث عبر الإنترنت في الويبو) الذي تمت مناقشته في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

252. نظرت اللجنة بعين الاعتبار في محتوى الوثيقة WO/PBC/18/19.

#### **البند 13 اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013**

253. تمت المناقشات على أساس الوثيقة WO/PBC/18/5.

254. وقدّم الرئيس بند جدول الأعمال بقوله إن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 تقدم للدورة الحالية للجنة بما يوافق النظام المالي ولائحته وعملاً بألية تعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها (الوثيقتان WOPBC/13/7 وA/46/12)، ووفقاً لتلك الآلية قدّم المشروع الأول لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 (الوثيقة WO/PBC/17/4) أمام اللجنة أثناء دورتها غير الرسمية في يونيو 2011 للمناقشة والتعليق عليه وتقديم التوصيات بشأنه وإدخال التعديلات عليه، وفي تلك الدورة طلبت اللجنة من الأمانة أن تصدر نسخة معدلة من اقتراح البرنامج والميزانية على أساس التعليقات والتعديلات الواردة من الدول الأعضاء.

255. واستهلت الأمانة حديثها عن الوثيقة مذكرةً بأن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 قد خضع لمشاورات مكثفة ومراجعة تفصيلية من جانب الدول الأعضاء خلال إجراءات الدورة غير الرسمية للجنة في يونيو 2011، وحيث إن بعض الوفود تحضر بمندوبين جدد الآن أو أنها لم تستطع المشاركة في الاجتماعات غير الرسمية قامت الأمانة بعرض ملخص للنقاط الرئيسية الواردة في وثيقة اقتراح الميزانية، وكما جاء على لسان المدير العام في مناسبات عديدة فإن هذه هي الميزانية الأولى القائمة على أساس النتائج التي تصدرها الويبو، وقد لاقت الميزانية ترحيباً من عدد من الوفود، وكانت أهم مساهمات الدول الأعضاء التي أدت إلى إنتاج هذا الاقتراح هي إجابات الدول الأعضاء على استمارة أسئلة المدير العام والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وكذلك تعليقات الدول الأعضاء (كما اشتمل عليها تقرير جمعيات 2010)، وقد قامت الأمانة لأول مرة في إطار عرضها للميزانية القائمة على أساس النتائج بتعريف النتائج على المستوى التنظيمي من خلال ربطها بكل

هدف استراتيجي وعرضت مساهمة كل برنامج من البرامج في تحقيق هذه النتائج من خلال المؤشرات المختلفة بداخل إطار النتائج، ويوجد جدول عند بداية كل هدف استراتيجي يظهر ذلك بالتحديد، وهذا النهج يعكس بدقة الطبيعة المتداخلة للأهداف والنتائج، وتم دمج مشاريع جدول أعمال التنمية دمجاً كاملاً في الميزانية العادية بما يتفق مع الآلية المعتمدة من الدول الأعضاء عام 2010 (الوثيقة A48/5 Rev.)، ووضعت رؤية استراتيجية للنتائج والموارد المخطط استخدامها لتحقيق كل نتيجة في خريطة إطار النتائج، وتم تعميم التنمية إلى مستوى أكبر (حيث ترتبط 40 نتيجة من إجمالي 60 نتيجة بحصة من التنمية)، ويظهر جدول إطار النتائج في الصفحة 10 (من النص الإنكليزي) بوضوح كيف تم وضع البرنامج والميزانية في إطار النتائج ووردت فيه أيضاً كل حصة للتنمية أمام كل نتيجة، وقام الاقتراح بتعريف نفقات التنمية ووضع أساساً لتخطيط نفقات التنمية ورصدها وإعداد التقارير بشأنها، وأوضح كذلك حصة التنمية لكل نتيجة وكل برنامج وأورد تفاصيل مشاريع جدول أعمال التنمية والموارد المخططة لكل مشروع، وشرحت الأمانة أن النسخة الحالية المحسنة والمعدلة من اقتراح البرنامج والميزانية تشمل تغييرات كثيرة على أساس مناقشات دورة اللجنة غير الرسمية، وشملت التعديلات التي تمت بناءً على طلب الدول الأعضاء تعديلات موضوعية منها نصوص البرامج والنتائج المرتقبة والمؤشرات، وتمت مراجعة مقدمة المدير العام بحيث تبرز الجهود وتسعى وراء مكاسب الكفاءة، وأضيف نص جديد حول موارد كل برنامج مع شرح لفئة التكلفة، وثانياً، كان من ضمن التغييرات الموضوعية التي لم تؤد إلى تغييرات في المحتوى الآتي: توسعة جداول البرامج لتظهر المبالغ المطلوبة لكل من الميزانية المعتمدة والميزانية المعاد صياغتها؛ وتصحيح نفقات التنمية المقدرة للبرنامج 15؛ وإضافة ملاحظة هامشية جديدة لكل الجداول؛ وإضافة رسم الهيكل التنظيمي للويبو، وثالثاً، تم تنفيذ التغييرات في أسلوب العرض والتصحيحات حيث لزم الأمر، وكان عدد من الوفود قد تساءل أثناء الدورة غير الرسمية والمشاورات السابقة للدورة الحالية حول توقعات الإيرادات وأثر أسعار الصرف عليها، وأشارت الأمانة إلى أنه تم إعداد شرح مفصل في صيغة أسئلة وأجوبة وهو متاح على موقع اللجنة على الإنترنت منذ ذلك اليوم، وفيما يتعلق بمستوى النفقات أكدت الأمانة على أن هذا المستوى تحدد على أثر تمرين في التخطيط المهيكلي وأن ذلك المستوى المرتفع من الإنفاق كان مطلوباً لأجل تلبية الطلب الزائد على الخدمات ولضمان الاستثمار الاستراتيجي، على سبيل المثال في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، لكن كما ذكر المدير العام في ملاحظاته الافتتاحية واستمراراً لمحاولات تطبيق معايير الكفاءة وخفض التكاليف يمكن للأمانة أن تبذل جهوداً لاحتواء الإنفاق عند زيادة قدرها 3 بالمائة بدلاً من 4,7 بالمائة، وسيعتمد هذا في المقام الأول على عدد من إجراءات السياسة العامة وإجراءات إدارة المباني ولن يكون له أثر سلبي على تنفيذ البرامج، وأضافت الأمانة أنه تم تحديث ورقة الأسئلة والأجوبة لتعكس القضايا الأخيرة والأسئلة المثارة أثناء جلسات التعريف. وذكرت أنه في جلسة التعريف في اليوم السابق أدلى عدد من الوفود بملاحظات عامة وأخرى تتعلق ببرامج محددة، ومن بين الملاحظات العامة كانت مسألة تعريف إنفاق التنمية، وقد خص تقرير 2011 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الوثيقة A/66/79E/2011/107) حول استعراض النشاط التشغيلي لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى عدم وجود تعريف متفق عليه بين 36 كيان تشكل منظومة التنمية للأمم المتحدة للمصطلحات الرئيسية مثل النشاط التشغيلي للتنمية والتعاون، وبدأ التقرير التعامل مع هذا القصور من خلال تعريف الأنشطة التشغيلية للتنمية بصفتها أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة للتنمية التي تعزز التنمية المستدامة والرفاهة في الدول النامية والدول المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، ولذلك فإن تعريف نفقات التنمية الوارد في البرنامج والميزانية يتفق اتفاقاً جيداً مع هذا التعريف ويبدو أنه أكثر تفصيلاً، وذكرت الأمانة في هذا السياق أن الهدف العام من تعريف نفقات التنمية هو تيسير التخطيط والمتابعة وتقديم التقارير لنفقات التنمية، وأظهر بحث الأمانة حول حالة رصد نفقات التنمية في عشر وكالات متخصصة أن أكثر الوكالات تقوم بجمع نفقات التنمية بأسلوب عام جداً على مستوى الأهداف أو البرامج بما يشمل البرامج القطرية في حالة الوكالات ذات التواجد الميداني، وعلى أساس تلك المنهجية العامة لم يتم إلا عدد قليل من الوكالات بالإبلاغ عن نفقات التنمية في تقاريرها عن الأداء أو تقاريرها المالية، وبالالتفات إلى الزيادة المقترحة في نفقات التنمية لفترة 2012-2013 أشارت الأمانة إلى أن حصة نفقات التنمية في اقتراح البرنامج والميزانية ارتفعت من 19,4 بالمائة إلى 21,3 بالمائة، وتم هذا التعديل بالأخذ في الاعتبار المواضع التي تم احتساب مجموعة فانكوفر فيها من قبل ولم تتم إزالتها، ويمثل هذا زيادة قدرها 17,7 مليون فرنك سويسري مقارنة بفترة السنتين السابقتين فحاجت الزيادة بقدر 14,7 بالمائة من 120,2 مليون فرنك سويسري في 2010-2011 إلى 137,9 مليون فرنك سويسري في اقتراح البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013، ولم يشمل هذا المبلغ

الميزانية المقترحة لجدول أعمال التنمية، وإن كان سيُشمل جدول أعمال التنمية سيصل إنفاق التنمية المقترح إلى 144,3 مليون فرنك سويسري، وفيما يتعلق بتعميم التنمية في اقتراح البرنامج والميزانية قالت الأمانة إن هدف عملية التخطيط لفترة 2012-2013 هو تعميم التنمية إلى كل الأهداف الاستراتيجية وبرامج المنظمة المتعلقة بينما يتفق مع التوصية 12 لجدول أعمال التنمية، ومما يدل على ذلك وجود حصة للتنمية مرتبطة بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية وتمثل جزءاً من الميزانية المتاحة للأنشطة التي تعود بالنفع المباشر على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المحددة في كل المناطق التي تنتقل اقتصاداتها إلى الاقتصاد الحر، ويوفر عدد من مؤشرات الأداء تصنيفاً للقواعد والأهداف وفقاً للمناطق المحددة، وقالت الأمانة إن المسؤول الاقتصادي والمدير المختص بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات سيقدمان عرضاً حول توقعات الإيرادات وآلية أسعار الصرف بداخل معاهدة التعاون بشأن البراءات، وإن شرائح العرض متوفرة في ورقة الأسئلة والأجوبة المطبوعة والمتاحة للجميع.

256. ودعا الرئيس المسؤول الاقتصادي لعرض توقعات توجه إيرادات الويبو وتوقعات إيداع الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات (الطلب على الخدمات).

257. وقال المسؤول الاقتصادي إن عرض الشاشة بشأن توجهات معاهدة التعاون بشأن البراءات والرسوم وتوقعات الإيرادات متوفر في الأسئلة والأجوبة في الورقة الإضافية الأولى، وبدأ بعرض شريحة التوجه طويل المدى للطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ بداية نظام المعاهدة في أواخر السبعينيات، فقد شهد نظام المعاهدة نمواً صحياً في الطلبات المودعة خلال العشرين عاماً الأخيرة (من 1999 إلى 2010) بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 11,2 بالمائة، وهو معدل يفوق بكثير معدل نمو الاقتصاد العالمي، ولا يوجد تفسير واحد لهذه الظاهرة رغم أن عولمة النشاط الاقتصادي وبالتالي الحاجة المتنامية لدى المودعين للحصول على حماية البراءات في أنظمة قانونية أكثر من خلال معاهدة التعاون بشأن البراءات كانت دافعاً رئيسياً وراء هذا النمو، وكان التوجه الثاني المهم هو التحول في الاقتصاد العالمي والنمو السريع المشهود في عدد من اقتصادات آسيا وقد انعكس هذا على التحول الجغرافي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ففي الفترة بين عشرة وعشرين عاماً السابقة كانت حصة منطقة أمريكا الشمالية تمثل أغلبية الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في حين أنه منذ عام 2010 ومنطقة شرق آسيا التي تتشكل من اليابان والصين وجمهورية كوريا هي التي تمثل لأول مرة أكبر عدد من الطلبات المودعة، ومعنى هذا أن قاعدة الطلبات المودعة أصبحت أكثر تنوعاً، وعلق المسؤول الاقتصادي قائلاً إنه نشوء أسرع معدل نمو في إيداع الطلبات عبر السنوات الأخيرة في بلدان شرق آسيا مثل الصين واليابان وجمهورية كوريا أمر مهم، لكن في نفس الوقت يظل الاستخدام النسبي من قبل هذه البلدان لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ضعيفاً نسبياً، ولم تزل حصة دخول المرحلة الوطنية من معاهدة التعاون بشأن البراءات في مجموع الطلبات المودعة بالخارج (وهو معيار للطلبات المودعة دولياً الواردة من بلد محدد) في البلدان الثلاثة المذكورة أقل من 50 بالمائة (40 بالمائة لليابان و26 بالمائة للصين و28 بالمائة لجمهورية كوريا)، ولغرض المقارنة فإن هذه النسبة تبلغ 73 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية و57 بالمائة في ألمانيا، وأوضح المسؤول الاقتصادي أن هذه البلدان الثلاثة لا تزال تنتظر نمواً محتملاً كبيراً بالرغم من النمو الكبير الذي شهدته في السنوات الأخيرة، وفيما يخص الطلبات المودعة ومستويات الإيرادات في الأعوام الثلاثة الماضية رأى المسؤول الاقتصادي أن يشرح كيف يتحول الطلب المودع إلى إيراد، إن كل الطلبات المودعة تولد إيرادات لكن لا توجد علاقة نسبية مباشرة في كل عام بين الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات والإيرادات الناتجة عن معاهدة التعاون بشأن البراءات، وثمة عوامل ثلاثة تحدد كيف تتحول الطلبات المودعة في سنة بعينها إلى إيرادات، ففي حالة دفع الرسوم الفعلية توجد تنوعات في عدد الطلبات المودعة التي تستفيد من تخفيضات الطلبات الإلكترونية التي تتمتع بها بلدان نامية محددة، وحصة الطلبات المستفيدة من التخفيضات تتغير من عام إلى آخر مما يؤثر على متوسط مستوى الرسوم، وهذا بدوره يؤثر على مستوى الإيرادات، أما العامل الثاني المهم فهو التأخر في الدفع، ففي كل عام توجد حصة من الطلبات المودعة التي لا تدفع الرسوم إلا في العام التالي، والتأخر في استلام الرسوم يمكن أن يتراوح بين عدة أيام وعدة أشهر ومتوسط مدة التأخر هي أقل من شهرين بقليل، ويعني هذا أن بعض الطلبات المودعة لا تدفع إلا في العام التالي خاصة عند



اقتراب نهاية العام، ومعدل الطلبات التي تدفع الرسوم في نفس العام لم يبق ثابتاً عبر الوقت بل تغير كل عام مما أثر على الإيرادات، وهذا الأمر لا يمثل مشكلة على المدى الطويل لأن أكثر من 99 بالمائة من الطلبات المودعة تدفع رسومها لكنه يؤثر على مستوى الإيرادات الخاص بعام محدد، وأخيراً يوجد عامل أسعار الصرف وآثاره، فمن حيث المبدأ تدفع رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بالعملة المحلية ويتم تعديلها دورياً بحسب تقلبات أسعار الصرف، وفيما بين هذه التعديلات تتعرض الـويو لبعض التحركات المحددة في أسعار الصرف والتي كانت محممة في هذا العام، وأما بالنسبة لأداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات عبر العامين ونصف الماضيين فقد شهد عام 2009 وهو عام الأزمة الاقتصادية انخفاضاً حاداً في الإنتاج الاقتصادي في أهم الأنظمة القانونية في العالم مما كان له أثره على الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات متسبباً في أول انخفاض على الإطلاق في مستوى الطلبات (انخفاض قدره 5,4 بالمائة لعام 2009) والذي كان مصدره الرئيسي هو البلدان ذات مستويات الدخل المرتفعة، وفي أكثر الحالات كان الانخفاض أقل حدة من الانخفاض الذي شهدته مكاتب البراءات الوطنية، وكانت أبرز تلك الحالات هي حالة اليابان حيث انخفضت الطلبات المودعة محلياً بنسبة تزيد عن 10 بالمائة في حين أن الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات زادت بنسبة 3,6 بالمائة، وبالرغم من حدوث الأزمة الاقتصادية رأينا نمواً سريعاً في كل من الصين وجمهورية كوريا، وأظهر تطور الإيرادات لذلك العام انخفاضاً أكثر حدة في الإيرادات قدره 6,7 بالمائة ويرجع سببه بالأساس إلى هيكل الرسوم الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بداية من منتصف عام 2008 عندما تم خفض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولهذا السبب إضافة إلى انخفاض مستوى الطلبات المودعة كان من الطبيعي حدوث انخفاض أكثر حدة في الإيرادات، وكانت مسألة تأخر دفع الرسوم قد أدت إلى زيادة طفيفة في مستوى الإيرادات لعام 2009 عندما تم دفع الرسوم لعدد يفوق المعدل المتوسط من الطلبات المودعة في عام 2009 في نفس العام، وكان أثر سعر الصرف سلبياً في عام 2009 متسبباً في خسارة قدرها 1,9 بالمائة بسبب الارتفاع المستمر لقيمة الفرنك السويسري، وشهد عام 2010 استعادة لمستويات الطلبات المودعة بحدوث نمو صحي قدره 5,7 بالمائة ووصول إجمالي عدد الطلبات إلى ما يقل قليلاً عن 165 000 طلب (مما يفوق مستوى عام 2008 قليلاً)، فقد تحقق رقم قياسي جديد في عام 2010، وكان أداء الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا متباطئاً بالرغم من أن ألمانيا شهدت نمواً قدره 4,5 بالمائة، وكان نمو عام 2010 مدفوعاً بالأداء القوي لبلدان آسيا (8 بالمائة من اليابان و55,6 بالمائة من الصين و20,3 من جمهورية كوريا)، وبسبب معدلات النمو القوية هذه خاصة من الصين التي تمثل حوالي 10 بالمائة من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل عام لم يكن أمراً مفاجئاً أن يحدث هذا النمو العام القوي، فقد أدى نمو 10 بالمائة من النظام بنسبة تفوق 50 بالمائة إلى نمو عام زاد عن 5 بالمائة، وللأسف لم تشهد معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2010 نفس الارتفاع في الإيرادات وكان السبب الأكبر في ذلك هو عامل تأخر الدفع ولم تكن التغيرات في الرسوم أو التخفيضات هي السبب حيث ظل متوسط الرسوم إلى حد كبير بدون تغير، وتحول عامل تأخر الدفع في عام 2010 إلى خسارة قدرها 2,9 بالمائة إضافة إلى خسارة بسبب أسعار الصرف قدرها 0,6 بالمائة (بسبب ارتفاع سعر الفرنك السويسري)، واستطرد المسؤول الاقتصادي قائلاً إن الوضع في 2011 فيما يتعلق بإيداع الطلبات يشير إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات تشهد نمواً يفوق المتوقع، ففي الأشهر الخمسة الأولى من العام (مقارنةً بأداء الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010) زاد النمو العام عن 10 بالمائة قليلاً إضافة إلى ما يزيد عن 5 بالمائة في عام 2010، وتجدد النمو في عام 2011 من الولايات المتحدة الأمريكية مع نمو يثير الإعجاب من اليابان (أكثر من 20 بالمائة على الرغم من زلزال مارس 2011) ونمو مستمر من ألمانيا ونمو من الصين يفوق نسبة 40 بالمائة (بعد نمو قدره أكثر من 55 بالمائة لعام 2010) ونمو يقدر بحوالي 17 بالمائة من جمهورية كوريا، فيبدو وضع الطلبات المودعة مطمئناً وأكد المسؤول الاقتصادي أن هذا جاء في مواجهة تباطؤ للنشاط الاقتصادي في أكثر الأنظمة القانونية الرئيسية في عام 2011، وعلى هذا الأساس نجد أن أداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات كان أفضل بكثير من أداء الاقتصاد العالمي، لكن للأسف تأثرت إيرادات الـويو بسبب الفرنك السويسري القوي، وعرض المسؤول الاقتصادي رسماً لبيان هذه الحقيقة يظهر فيه أن سعر الصرف تسبب في خسارات تقرب من 9 ملايين فرنك خاصة في الأشهر الستة الأولى من 2011، وكان من المنتظر في الأشهر الثلاثة الأخيرة لهذا العام أن يتحسن الوضع بعد الإجراءات التي اتخذها البنك الوطني السويسري فيما يتعلق بقيمة الفرنك السويسري أمام اليورو، ومع ذلك لا يستطيع المرء التنبؤ بأسعار الصرف أو مدى نجاح البنك الوطني السويسري في المحافظة على سعر الصرف، وفي حالة أن البنك نجح

في ذلك فهذا جيد بالنسبة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لأنه ببساطة سيزيل جزءاً كبيراً من خطر تقلبات أسعار الصرف، وأضاف المسؤول الاقتصادي أنه تم استخدام نموذجين مختلفين لاحتساب توقعات الإيرادات في يوليو 2011 أحدهما نموذج قائم على الاقتصاد القياسي والآخر نموذج قائم على نظرية الحتمية، حيث التقط الأخير التوجهات الخاصة بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وما كان يحدث في الدول المنفردة (وهذا له أهمية خاصة في الأنظمة القانونية التي لم ترتبط فيها مستويات إيداع الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات بالأداء الاقتصادي مثل اليابان)، ومع ذلك فمن المعروف أن النشاط الاقتصادي بالفعل أثر على الطلبات المودعة على المدين القصير والطويل، ولهذا السبب تم استخدام نموذج الاقتصاد القياسي بحيث يتنبأ بمستويات إيداع الطلبات على أساس توقعات مستوى الناتج المحلي الإجمالي كما نشرها صندوق النقد الدولي، وجاءت نتيجة النموذجين متسقة إلى حد كبير فيما يتعلق بتوقعات العامين القادمين، أما فيما يتعلق بالمستقبل الأكثر بعداً جاء بعض التفاوت وهنا اختارت الأمانة الاعتماد على النموذج الأكثر تشاؤماً، وتم استخدام ما يلي للوصول إلى التوقعات: مستويات إيداع الطلبات؛ ومستوى استخدام الرسوم المخفضة من خلال نموذج للتوجهات يقوم بتقدير حصة الطلبات المستفيدة من التخفيضات المختلفة، وشرح المسؤول الاقتصادي أن هيكل الرسوم تم تطبيقه على توقعات مستويات إيداع الطلبات للوصول إلى توقع للإيرادات تم تعديله بعد ذلك بناء على تأخرات الدفع من العام السابق، فعلى سبيل المثال كانت الأمانة في عام 2011 تعلم بالفعل حصة الطلبات المودعة في عام 2010 التي لم تدفع في نفس العام والتي مثلت بوضوح إيرادات لعام 2011، لكن الأمانة لم تعلم حصة الطلبات المودعة في عام 2011 التي ستدفع في 2011 وتلك التي ستأخر إلى عام 2012، ولذلك يبقى أثر عامل تأخر الدفع غير مؤكد، وأضاف المسؤول الاقتصادي أنه من غير الممكن التنبؤ بتطورات أسعار الصرف، لكن إذا استمر نظام سعر الصرف الجديد الذي فرضه البنك الوطني السويسري فذلك سيزيل الغموض عن تأثير تغيرات سعر الصرف على إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات على الأقل فيما يخص اليورو، والذي جاء في هذا العرض للتوقعات هو تقدير الحالتين المتنافسة والمتشائمة والذي صيغ على أساس الأداء السابق بما يظهر الفروقات التي من شأنها أن تحدث في الحالتين الإيجابية أو السلبية، فكانت أرقام عام 2011 كالاتي: كان المتوقع حدوث نمو 7 بالمائة في الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2011 بما يصل إلى مستوى 175 000 طلب، وكان توقع 7 بالمائة أقل من مستوى 10 بالمائة الذي تحقق مع الأشهر الخمسة الأولى لهذا العام، وقال المسؤول الاقتصادي أن هذا يعكس التغيرات الموسمية التي تحدث للبيانات مضيفاً أن حالة الأشهر الخمسة لا تعطي صورة دقيقة لما ستصل إليه النتيجة النهائية، فمن الممكن أن تزيد كثيراً عن 7 بالمائة لكن في اللحظة الراهنة تنبأت النماذج الحسابية بنمو 7 بالمائة لعام 2011، وحيث أن الأشهر الستة أو السبعة الأولى تأثرت بالصعود القوي للفرنك السويسري فجاء التنبؤ بنمو الإيرادات نمواً قدره نحو 2,8 بالمائة فقط، وأما فيما يخص عام 2012 تنبأ المسؤول الاقتصادي بأن نمو الطلبات المودعة بنسبة 4,8 بالمائة وأن نمو الإيرادات بنسبة 8,9 بالمائة، وتنبأ أيضاً بنمو في الطلبات قدره 3,2 بالمائة لعام 2013 مصحوباً بنمو في الإيرادات يصل إلى 2,5 بالمائة.

258. وقدمت الأمانة معلومات أساسية حول رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وبالأخص حول أسباب وكيفية تأثير عملية دفع الرسوم بعملة محددة على إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات (بسبب تقلبات أسعار الصرف) وبالتالي على الإيرادات العامة للمنظمة، وأوضح الأمانة أن المودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات يدفع ثلاثة أنواع مختلفة من الرسوم بعد إيداع الطلب، النوع الأول هو رسم التحويل ويدفع لمصلحة مكتب تسلم الطلبات، والثاني رسم البحث ويدفع لمصلحة إدارة البحث الدولي القائمة بعملية البحث الدولي، والثالث رسم طلب للإيداع الدولي ويدفع لمصلحة المكتب الدولي وهو مصدر الإيرادات الرئيسي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ولويو، وكانت تدفع كل هذه الرسوم لمكتب تسلم الطلبات الذي يقوم بتحويل رسم البحث إلى إدارة البحث ورسم الإيداع الدولي للمكتب الدولي وتبقى معه رسوم التحويل، وبصفة عامة كانت تدفع هذه الرسوم لمكتب تسلم الطلبات بعملة يحددها المكتب بصفته قابلة لتنفيذ الدفع من خلالها، وكان رسم الإيداع الدولي ثابتاً بالفرنك السويسري كما جاء في جدول رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات (بحسب ما حددته الدول الأعضاء)، وفي سياق تحديد الفارق بين العملة الثابتة لرسم الإيداع (وهي الفرنك السويسري في المقام الأول) والعملة التي يتم الدفع بها إلى مكتب تسلم الطلبات (وهي عملة محلية) يطرأ سؤالان يحتاجان إلى إجابة: هل كان الفرنك السويسري هو

العملة التي يستطيع المودع دفع الرسوم من خلالها على المستوى المحلي؟ وإن لم يكن: هل يمكن تحويل عملة مكتب تسلم الطلبات بجرية إلى الفرنك السويسري أو الدولار الأمريكي أو اليورو (العملات الثلاث المقبولة عند المكتب الدولي)؟ وفي حالة أن الفرنك السويسري هو العملة التي يستطيع المودع دفع رسم الإيداع الدولي من خلالها على المستوى المحلي يقوم مكتب تسلم الطلبات ببساطة بتحويل المبلغ الكامل وهو 1 330 فرنك سويسري للمكتب الدولي، ومن الجدير بالذكر أن الكثير من مكاتب تسلم الطلبات قررت قبول مبالغ الرسوم بالفرنك السويسري فقط وليس بالعملة المحلية وذلك على الرغم من أن أكثر المكاتب تقبل الرسوم بالعملات المحلية فقط بحيث تتجنب تقلبات أسعار الصرف، لكن عدد المكاتب التي يستطيع المودعون فيها دفع رسوم الإيداع الدولي بالفرنك السويسري ضئيل بصفة عامة، وفي حالة عدم الدفع بالفرنك السويسري يصبح على المودع أن يدفع ما يعادل مبلغ 1 330 فرنك سويسري بالعملة المحلية التي يقبلها مكتب تسلم الطلبات، وهذا المبلغ المعادل يحدده المدير العام للويبو بعد التشاور مع مكتب تسلم الطلبات المعني، وشرحت الأمانة الاختيار الثاني، إذا كانت عملة مكتب تسلم الطلبات مختلفة عن الفرنك السويسري وكانت هي العملة الوحيدة التي يستطيع المودع الدفع من خلالها فالسؤال يتعلق بإمكانية تحويل هذه العملة بجرية إلى الفرنك السويسري حتى تصل بعد ذلك إلى المكتب الدولي، إذا كانت بالفعل يمكن تحويلها بجرية كما يظهر في الشريحة 5 يقوم مكتب تسلم الطلبات بتحويل الرسوم للمكتب الدولي بالعملة المحلية، وفي هذه الحالة تتحمل الويبو خطر تقلبات أسعار الصرف بين تاريخ الدفع وتاريخ استلام المكتب الدولي لمبلغ الرسوم، ولأجل تجنب ذلك الخطر تم تنفيذ استثناء للقاعدة العامة القائلة بأن العملة المحلية فقط هي المقبولة في مكتب تسلم الطلبات فقامت بعض المكاتب بتحديد الدولار الأمريكي كعملة مقبولة يمكن دفع الرسوم من خلالها، وفي حالة أن العملة لا يمكن تحويلها بجرية يصبح مكتب تسلم الطلبات مسؤولاً من جانبه عن تحويل العملة المحلية إلى الفرنك السويسري أو الدولار الأمريكي أو اليورو وهو ملزم بتحويل المبلغ الكامل للمكتب الدولي، فإذا جاء مودع ودفع مبلغ 10 000 (من العملة المحلية أي كانت) يقوم مكتب تسلم الطلبات بتحويل تلك العملة إلى الفرنك السويسري وإذا كانت نتيجة التحويل ليست إلا 1 250 فرنك سويسري يتحمل المسؤولية مكتب تسلم الطلبات (أي أنه في هذا المثال خسر المكتب مبلغ 80 فرنك سويسري لأنه لا يزال ملزماً بتحويل مبلغ رسم الإيداع الدولي الكامل للمكتب الدولي وهو 1 330 فرنك سويسري)، وتوجد مخاطرة ثانية يتحملها المكتب الدولي وهي في الأساس عندما تتسلم مكاتب تسلم الطلبات الرسوم بالدولار الأمريكي أو اليورو، ففي هذه الحالة يتحمل المكتب الدولي مخاطرة تقلبات سعر الصرف بين اليورو (أو الدولار) والفرنك السويسري، ومن الاستثناءات الأخرى أن بعض مكاتب تسلم الطلبات أرادت تجنب خطر اضطرابها للزيادة على ما دفعه المودع عند تحويلها للمبلغ الكامل للمكتب الدولي فقامت بتحديد أن المودع ملزم بدفع المبلغ حسب سعر الصرف (لذلك اليوم) وليس بالاعتماد على المبلغ المعادل بالعملة المحلية المعلن مسبقاً، وقالت الأمانة إنه في المثال المطروح حيث يمكن تحويل العملة المحلية بجرية فإن المبلغ المعادل يتحدد في موعد محدد، مثل بداية شهر أكتوبر على سبيل المثال، فقد قام المودع بإيداع طلبه الدولي في أول مارس ودفع الرسم خلال شهر من تاريخه وقام مكتب تسلم الطلبات بتنفيذ الطلب وتحويل الرسوم للمكتب الدولي في مايو، وفي الفترة بين بداية أكتوبر (عندما تم تحديد المبلغ المعادل بالعملة المحلية لرسم الإيداع الدولي) ومنتصف مايو (عندما تسلم المكتب الدولي ذلك المبلغ) كانت قيمة الفرنك السويسري ارتفعت في مقابل العملة المحلية التي جاء بها التحويل، وكانت قيمة التحويل مجرد 1 250 فرنك سويسري بما يمثل خسارة قدرها 80 فرنك سويسري تحملها المكتب الدولي، وكان هذا هو المصدر الرئيسي للخسارات التي يتكبدها المكتب الدولي وبالأخص أثناء الستة أشهر التي قفرت فيها قيمة الفرنك السويسري قفزة كبيرة إلى الأعلى في مقابل الكثير من العملات المحلية التي تدفع الرسوم من خلالها، وفي المثال الثاني لم يكن من الممكن تحويل عملة مكتب تسلم الطلبات بجرية، فقد قام المودع بإيداع طلبه في مارس ودفع 10 000 وحدة من العملة المحلية لمكتب تسلم الطلبات، وفي منتصف مايو أصبح مكتب تسلم الطلبات مستعداً لتحويل الرسوم المدفوعة للمكتب الدولي، لكن في الفترة بين تاريخ تحديد المبلغ المعادل لرسم الإيداع الدولي بالعملة المحلية وتاريخ تحويل الرسوم للمكتب الدولي كان الفرنك السويسري قد اكتسب قيمة في مقابل العملة المعنية، وعندما قام مكتب تسلم الطلبات بتحويل المبلغ إلى الفرنك السويسري لم ينتج عن التحويل إلا 1 250 فرنك سويسري بما يعني نقص قدره 80 فرنك سويسري (حيث أن مكتب تسلم الطلبات لا يزال ملزماً بتحويل مبلغ 1 330 فرنك سويسري كاملاً للمكتب الدولي)، فهذه الخسارة يتحملها مكتب تسلم الطلبات، وفيما يتعلق برسم البحث أشارت الأمانة إلى وجود مخاطرة يتحمل

نتيجتها إما مكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي عندما تنقلب أسعار الصرف بين قيمة الرسم المحددة من قبل إدارة البحث وتلك التي دفعها المودع، واستطردت الأمانة شارحة كيف يتم التوصل إلى المبالغ المعادلة لرسم معاهدة التعاون بشأن البراءات، والعملية محكمة بالتوجيهات المعتمدة من الدول الأعضاء أثناء جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات واعتمدت أحدثاً في 2010، وفي إطار تلك التوجيهات يقوم المدير العام لليوبيو بعد التشاور مع المكاتب المعنية بتحديد المبالغ المعادلة، حيث توجد عمليتان مختلفتان: عملية تعديل عادية وعملية تعديل غير عادية، أما التعديلات العادية (التي ستبدأ خلال بضعة أسابيع) فتم مرة في العام وفق سعر الصرف بين الفرنك السويسري والعملة المعنية في أول يوم اثنين من شهر أكتوبر ويدخل حيز التنفيذ (بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية) في أول يوم من العام التالي، ولذلك في غضون بضعة أسابيع يتم استشارة الدول الأعضاء بشأن المبالغ المعادلة الجديدة المقترحة في أول يوم اثنين من شهر أكتوبر، وتدخل مبالغ الرسوم المتفق عليها حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير 2012، والأهم من ذلك في سياق تقلبات أسعار الصرف هو عملية التعديل غير العادية والتي تلت التغيرات المهمة في أسعار الصرف، في هذه العملية يقوم المدير العام برصد تغير سعر الصرف بين الفرنك السويسري وعملة مكتب تسلم الطلبات عبر أربعة أيام جمعة متتالية إذا بلغ التغير بين الجمعات الأربع قيمة 5 بالمائة ارتفاعاً أو انخفاضاً عن السعر المحدد مسبقاً للعملة المحلية، وفي حالة حدوث ذلك يحدد مبلغ معادل جديد بالعملة المحلية على أساس سعر الصرف في أول يوم اثنين تالي للجمعات الأربع ويدخل حيز التنفيذ بعد شهرين من نشره في الجريدة، وهذا مثال لتعديل غير عادي: يوم الخامس من شهر أغسطس كان رابع يوم جمعة يتغير فيه سعر الصرف بين الفرنك السويسري والعملة المعنية الأخرى بحيث وصل إلى قيمة أعلى بنسبة 5 بالمائة عن سعر الصرف الأخير المستخدم لتحديد المبلغ المعادل لقيمة رسوم الإيداع الدولي بالعملة المحلية، وتم بسرعة اقتراح مبلغ معادل جديد وتم التشاور عليه مع مكاتب تسلم الطلبات المعنية، وتأتي تعليقات المكاتب على القيمة الجديدة وعادة يستقر المبلغ الجديد في غضون شهر من تاريخه وينشر في الجريدة ويدخل حيز التنفيذ بعد النشر بشهرين، ومع ذلك فالعملية لا تزال تؤدي إلى خسارات سببها بصفة عامة صعود قيمة الفرنك السويسري مقابل عملات محلية يمكن تحويل أكثرها بحرية، والتأخرات من شأنها أن تزيد من حدة الخسارة التي يتكبدها المكتب الدولي، وتلك التأخرات التي تتم في إطار نسبة تغير 5 بالمائة يمكن أن تصدر عن المودع الذي تأخر في دفع الرسوم أو مكتب تسلم الطلبات الذي تأخر في تحويل الرسوم للمكتب الدولي أو المصارف وعمليات تنفيذ التحويلات، وفي حالة تقلب سعر الصرف بما يفوق نسبة التغير 5 بالمائة فإن عملية التعديل برمتها تكون بطيئة نسبياً وذلك مفهوم بسبب الحاجة إلى الوقت لتنفيذ تلك التغيرات على المستوى التقني في المكتب الدولي (الأمر الذي يشمل تحديث برامج الكمبيوتر والإيداع الإلكتروني)، والدول أعضاء معاهدة التعاون بشأن البراءات أيضاً عليها تنفيذ تغيرات على المستوى المحلي، فالعملية تشاورية شاملة للبلدان المعنية، ويوجد أيضاً مصدر قلق بشأن التأكد القانوني، وعندما يتم إيداع الطلب يجب أن يعلم المودع المبلغ المطلوب دفعه حتى لا يدفع أقل منه لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى سحب الطلب، وقد لعب الصعود القوي للفرنك السويسري في مقابل العملات الأخرى أيضاً دوراً مهماً خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة، فإذا صعد ونزل وتغير كل أسبوعين فلن يحدث أبداً تغير قدره 5 بالمائة مقارنة بسعر الصرف المحدد سابقاً عبر أربع جمعات متتالية، ففي كل مرة يحدث في الأسبوع الثالث أن نسبة التغير تسقط سقوطاً يزيد عن 5 بالمائة تبدأ فترة الأسابيع الأربعة مرة أخرى من نقطة الصفر ولا يتم الوصول إلى عملية التعديل غير العادية.

259. وقال وفد إسبانيا إنه استمع بانتباه إلى شرح توقعات الإيرادات المفترض أنه يدعم اقتراح الميزانية، وإذا كان الوفد قد فهم فهمًا صحيحاً فالتوقعات مصاغة على أساس دراسة البيانات التاريخية ولها ثلاثة جوانب، أحدها هو زيادة الطلب على الخدمات مما سيؤدي إلى إيرادات زائدة وزيادة في النسبة المئوية لعدد الطلبات المودعة، والثاني هو هيكل الرسوم نفسها، وهذا هو الجزء الذي لم يفهمه الوفد جيداً برغم من فهمه للشرح، وأما الجانب الثالث فهو تأثير أسعار الصرف، وإذا نظرنا إلى عام 2011 سنجد زيادة في الطلبات المودعة وزيادة في الإيرادات (غير نسبية) كان وراؤها مسألة أسعار الصرف، والمدير العام في كلمته الافتتاحية قال إنه من الصعب لأي شخص أن يتنبأ بتطورات أسعار الصرف، والشرح المقدم من الأمانة يمكن أن يفسر سبب عدم ورود الإيرادات لكنه لن يساعد في صياغة توقع للإيرادات، واعتقد الوفد أن الدول الأعضاء عليها الاهتمام بالجانبين الأولين: الأول هو زيادة الطلبات والذي تم شرحه جيداً والثاني الذي لم ير الوفد شرحاً

له هو كيفية تأثير زيادة الطلبات أو هيكل أسعار الصرف على هذه الإيرادات، وطلب الوفد شرحاً يتناول كيفية تسبب الزيادة المتأثرة بهيكل أسعار الصرف في زيادة أو نقص فيما يتعلق بعدد الطلبات المودعة.

260. ولم تكن الأمانة متأكدة من صحة فهمها للسؤال إلا أنها شرحت أنه فيما يتعلق بالتجربة السابقة لعامي 2009 و2010 توجد وثائق بها قدر كبير من التفصيل حول أثر أسعار الصرف على الإيرادات، وفيما يخص المستقبل والتنبؤ بإيرادات 2012-2013 فلا يمكن التنبؤ بأثر أسعار الصرف لسبب بسيط هو عدم إمكانية التنبؤ بأسعار الصرف، لكن الأمر الممكن فعله هو تقدير الإيرادات على أساس التقلبات التاريخية لأسعار الصرف ويمكن للأمانة توفير الأرقام التفصيلية لذلك.

261. وأراد وفد فرنسا توضيح النقطة المثارة من قبل وفد إسبانيا، وقال إن العرض المقدم حول توقعات العام القادم يظهر إيرادات أكثر بكثير من زيادة الطلبات المودعة، ففي حالة أن سعر الصرف ثابت (لأنه لا يمكن التنبؤ به) كيف يمكن تفسير هذه الفجوة بين الإيرادات المرتفعة عن الأنشطة (عدد الطلبات المودعة).

262. وأجابت الأمانة أنها تطبق هيكل الرسوم على أساس الفرنك السويسري على توقعات الطلبات المودعة وكذلك على توقعات الاستفادة من التخفيضات المختلفة المتاحة، ويتم تجاهل أي أثر ممكن لأسعار الصرف، وقالت الأمانة إنها تعرف أنه في كل الأحوال سيكون لأسعار الصرف في 2011 أثر سلبي على الإيرادات ولذلك كان المتوقع أن نمو الإيرادات سينخفض عن مستوى نمو الطلبات المودعة، وهذا يعني أيضاً أنه في حالة نمو الطلبات المودعة في 2011 فوق نموها في 2010 سيؤدي نموها في 2012 إلى نمو أكبر في الإيرادات مقارنةً بنمو الطلبات المودعة لنفس العام، ومع افتراض عدم وجود أي أثر لأسعار الصرف في 2012 (كان أثر أسعار الصرف لا يزال سلبياً في 2011) سيفوق نمو الإيرادات عام 2012 نمو الطلبات المودعة في 2011.

263. وذكر وفد ألمانيا أن ميزانية فترة 2010-2011 صيغت على أساس متوسط إيراد بمقدار 1 336 لكل طلب مودع، والواقع أنه خلال الاثني عشر شهراً في عام 2010 كان الإيراد 1 301 (أقل 35)، ولمدة ستة أشهر من عام 2011 كان الإيراد 1 257، وهذا يصل إلى 80 أقل تقريباً عن المتوقع، وخطة الميزانية لفترة 2012-2013 قائمة على أساس متوسط إيراد قدره 1 305 وآخر جديد احتسبه الوفد عند 1 290، ورأى الوفد أن نتائج الأشهر الستة الأولى من 2011 هي التي تستخدم للتوقعات والمقارنة حتى تكون الحسابات قائمة على أساس الحقائق المؤكدة.

264. واستجابت الأمانة أنه وفق الأرقام فقد كانت إيرادات الأشهر الستة أو السبعة الأولى لهذا العام راكدة، ومع ذلك رأت الأمانة أنه من الخطأ توقع حدوث ذلك لبقية العام لأن الرسوم تم تعديلها ولأنه لا يمكن التنبؤ بأسعار الصرف، ولذلك يجب صياغة توقعات محايدة، وكما رأينا في توقعات الأمانة فإن نمو الإيرادات المتوقع لعام 2011 يقل بكثير عن نمو الطلبات المودعة المتوقع لكنه يظل فوق الصفر وقد أدرج فيه أثر أسعار الصرف.

265. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى الرسم البياني الخاص بإيداع طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي يظهر نمواً للإيداعات قدره 2 بالمائة (في عام 2002) في حين أن وضع الاقتصاد بشكل عام لم يكن سيئاً جداً وطلب رأي الأمانة حول السبب الممكن وراء ذلك، ففيما يرى الوفد كان التوجه في عام 2011-2012 يشبه كثيراً 2009 في حين أن البيانات التي عرضتها الأمانة تشير إلى خلاف ذلك، وسأل الوفد عن تشابه العملية بين 2008-2009 و2011-2012.

266. وشرحت الأمانة أن تجربة عام 2002 تشكلت من خلال ما عرف اصطلاحاً بانفجار فقاعة الإنترنت والذي أثر على إيداع طلبات البراءات خاصة في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات، فقد كان الأداء الاقتصادي ضعيفاً عام 2001 مما أدى إلى أثر طويل لانفجار فقاعة الإنترنت على الطلبات المودعة دولياً، وأضافت الأمانة أن هذا هو ردها غير العلمي لتلك الأرقام، أما عن تجربة 2009 والوضع الحالي وتوقعاتنا لبقية هذا العام وعام 2012 فيجب لفت النظر أولاً إلى أن هذا بوضوح لا يشبه الوضع في نهاية 2008 وبداية 2009 بمعنى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية عام 2009 كان الأسوأ منذ الكساد

الكبير في الثلاثينيات، فقد هبط نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أكثر من 5 بالمائة من حيث نسبة نمو الاقتصاد العالمي، ولم يقتصر الأمر على هذا الهبوط وإنما أيضاً السرعة التي تم بها. وذكرت الأمانة أنه عند نهاية 2008 وبداية 2009 لم تكن المشكلة في أزمة اقتصادية فحسب وإنما أزمة مالية كبيرة أيضاً، وأضافت أن الأمر وصل في وقت من الأوقات إلى درجة أن الكثيرين تساءلوا عن استمرار العالم في الوجود - العالم الاقتصادي على الأقل - على صورته التي نعرفها، ولا شك أن هذا أثر على توقعات الشركات بشأن حجم السوق المستقبلي الذي تواجهه، ومقارنة بذلك فإن أحدث المؤشرات الاقتصادية تظهر نشاطاً اقتصادياً متباطئاً في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية الكبيرة واليابان كذلك، وظهرت بعض التوقعات بدخول الاقتصادات في مرحلة الركود، وصرحت الأمانة أن تعريف الركود علمياً على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية يعني وجود أكثر من ربعي النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت الحالي لم نصل إلى ذلك الوضع على الرغم من أن أكثر الأنظمة القانونية الرئيسية راجعت نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ليصبح منخفضاً في الربع الأول، ومع ذلك يبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً في الأنظمة الرئيسية، وأضافت الأمانة أنها لا تستطيع التنبؤ بنتائج أزمة الديون الحالية في أوروبا والأمور غير المؤكدة في الاقتصاد العالمي أثناء ما تبقى من عام 2011 وفترة 2012-2013، ورأت الأمانة أن هذا النهج هو أكثر ما يمكن فعله في ظل الظروف الراهنة مضيفاً أن صندوق النقد الدولي سيصدر قريباً توقعاته الاقتصادية المعدلة ولا شك أنها ستدخل في النموذج الحسابي الذي تستخدمه الأمانة.

267. وتوجه وفد اليابان بالشكر إلى الأمانة على المعلومات الكثيرة وخاصة حول تأثير أسعار الصرف على إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات وعبر عن فخره بذكر اليابان بصفتها بلد يؤدي أداءً جيداً استثنائياً من حيث الطلبات المودعة، وأوضح الوفد أنه واجه القليل من الصعوبة في فهم صلة التوقعات بالإيرادات الفعلية، وتعود هذه الصعوبة جزئياً إلى كم المعلومات الهائل الذي تم عرضه، ولمساعدته على فهم تلك الآثار طلب الوفد الحصول على تحديث الرسم 7 والجدول المصاحب في المرفق الرابع من وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية.

268. واستجاب المسؤول الاقتصادي أن تحديث الجدول موجود جزئياً في الشريحة التي تتناول توقعات يوليو 2011، وأضاف أن الأمانة سترحب بتوفير المعلومات الباقية (غير المشمولة في الشريحة)، ورداً على أسئلة وفدي فرنسا وإسبانيا حول سبب زيادة نمو الإيرادات عام 2012 على نمو الطلبات المودعة في حالة أن أثر أسعار الصرف في عام 2011 كان سلبياً أراد المسؤول الاقتصادي تقديم مثال افتراضي، لافتراض أن معاهدة التعاون بشأن البراءات حصلت على 100 000 طلب مودع في 2011 مما سينتج عنه في الظروف الطبيعية وبدون تأثير لأسعار الصرف 100 مليون فرنك سويسري من الإيرادات، وفي حالة وجود أثر لأسعار الصرف لن تترجم الطلبات المودعة إلا إلى إيرادات قدرها 95 مليون فرنك سويسري، ثم في عام 2012 لن يحدث أي نمو في الطلبات المودعة أي أن عدد الطلبات سيظل 100 000 وهذه المرة لن يحدث أثر لأسعار الصرف ولذلك ستكون الإيرادات 100 مليون فرنك سويسري مع أخذ رسوم إيداع الطلبات دائماً التي يتم تحديدها بشيء من التأخير لتعكس تغيرات سعر الصرف في الاعتبار، ويعني هذا أننا إذا قارنا بين الإيرادات في عام 2011 (95 مليون) والإيرادات في 2012 (100 مليون) سنجد نمواً بالرغم من عدم وجود نمو في الطلبات المودعة، وهذه هي الطريقة الأساسية التي تعمل الآلية من خلالها.

269. وقال وفد اليابان توضيحاً لطلبه إنه يود رؤية الصورة العامة للرسم 7 (المكسب والخسارة الناتجان عن أثر أسعار الصرف والناتجان أيضاً عن معدلات الدفع) للتوجه بين عامي 2009 و2015.

270. وقال المسؤول الاقتصادي إنه سيتم توفير هذه المعلومات.

271. وأراد وفد إسبانيا أن يشرح سؤاله السابق، لقد لاحظ أنه وفقاً للعرض المقدم تقوم توقعات الإيرادات على أساس ثلاثة عناصر: الأول هو زيادة في الطلبات المودعة ويقاس من خلال نسبة مئوية، لكن الزيادة في حد ذاتها لا تفسر التطور، والثاني هو أن زيادة الطلبات المودعة ليست متوافقة مباشرة مع زيادة الإيرادات بسبب هيكل الرسوم (زيادة أقل في الرسوم

تعني إيرادات أقل)، والعنصر الثالث هو أسعار الصرف التي تفسر الاختلافات والتي يمكن أن تصب في مصلحة الإيرادات أو ضدها، وهذا العنصر الثالث (عنصر أسعار الصرف) كما قال المدير العام بسبب أن لا أحد يستطيع التنبؤ به لا يستحق الأخذ في الاعتبار لأنه لا أحد يعرف ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل، ولذلك التركيز على العنصرين الأولين: الزيادة في الطلبات المودعة والثاني الذي يمكن قياسه والذي لم يره الوفد في أي من الجداول، والشرح الناقص هو كيف تؤثر أسعار الصرف في الإيرادات، أي، كيف تؤثر الزيادة في بلد محدد أو سعر صرف محدد على الإيرادات.

272. وقال الرئيس إنه لا يمكن وجود إجابة محددة لتعليقات وفد إسبانيا، وأضاف أن الأمانة عرضت رؤيتها على أفضل وجه استطاعته حتى تضع المعلومات أمام الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بنقاط محددة يجب على الدول الأعضاء أن تسير رؤية الأمانة وتقبل التزام المدير العام بشأن كبح الإنفاق نحو الديون وتعديله ليناسب الواقع، وأشار إلى أن الدول الأعضاء يمكنها دائماً أن تلوح بأصابعها نحو الأمانة في حالة أن الأمور لا تسير على ما يرام، وأكد أنه على الرغم من أهمية تبادل الآراء ففي نهاية المطاف يجب على الدول الأعضاء أن تقبل أن هذه نتائج سلوكية وأن هناك الكثير من الأمور الخارجية المتعلقة بالموضوع التي لا يمكن التنبؤ بها.

273. وقال المسؤول الاقتصادي إنه سيحاول تقديم شرح آخر، وتبته إلى أن الترجمة قد تكون جزءاً من المشكلة حيث إنه واجه صعوبة في فهم ما حاول وفد إسبانيا التعبير عنه تحديداً، وقال إنه بالنظر إلى هذين العنصرين وهما متوسط قيمة الرسم وسعر الصرف يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى الآتي: أن كل من استخدام التخفيضات المختلفة وتطور سعر الصرف يؤثر بالفعل على الإيرادات الواردة من أي بلد محدد، والآتي هو ما يتم في إطار نموذج احتساب التوقعات: قامت الأمانة بتطبيق نموذج توجهات للتنبؤ باستخدام التخفيضات المخصصة للطلبات الإلكترونية والتخفيضات المخصصة لمودعي الطلبات الأفراد من البلدان النامية، وفي حالة استفادة حصة من الطلبات المودعة بالتخفيض فسيكون لذلك أثر على متوسط قيمة الرسوم، هذا جزء من نموذج احتساب التوقعات، والأمانة لم تنظر إلى كيفية تغير متوسط قيمة الرسوم بناء على تأثير أسعار الصرف، فهذا تأثير منفصل سيؤثر في كل الأحوال على متوسط قيمة الرسوم الواردة من أي بلد محدد، ولأن لا أحد يستطيع التنبؤ بأسعار الصرف فأفضل ما كان يمكن للأمانة فعله هو تطبيق حدود عليا ودنيا، وفيما يتعلق بالتوجه بالنسبة لرسم التخفيضات المختلفة يوجد توجه مؤكد عبر الأعوام الخمسة الماضية، حيث صعدت حصة الطلبات المودعة الإلكترونية بانتظام ولا شك أنها ستستمر في الزيادة، وهذه الحقيقة لها بالفعل أثر سلبي على متوسط قيمة الرسوم وهذا العنصر مدرج في التوقعات، والواضح أن أثر تقلبات أسعار الصرف المرحلية على متوسط قيمة الرسوم لم يدرج في التوقعات، ومن حيث المبدأ يمكن للأمانة أن تعرض نتائج أكثر تفصيلاً مصنفة حسب الأنظمة القانونية الرئيسية التي طبقت عليها نموذج احتساب التوقعات إذا أراد وفد إسبانيا ذلك.

274. وطلب وفد باكستان بعد استماعه لشرح نماذج احتساب التوقعات تفصيلاً أكثر حول مستوى قدرة التنبؤ (نتائج التنبؤات التاريخية) بالنسبة للنموذجين الأولين اللذين شرحهما المسؤول الاقتصادي، وثانياً، رأى الوفد أن توقعات النمو تبدو محافظة في ظل نمو طلبات إيداع معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 10 بالمائة خلال الأشهر الستة الأولى، وطلب الوفد تفاصيل النمو للأعوام الخمسة الأخيرة قبل الأزمة، وذكر الوفد وجود عنصرين أساسيين يؤثران على توقعات النمو، أحدهما هو زيادة الطلب (عدد الطلبات المودعة) الذي يظهر في صورة نسب مئوية والآخر هو تقلبات أسعار الصرف، وأراد الوفد معرفة مدى تأثير كل من هذين العنصرين على النتيجة النهائية.

275. واستجاب المسؤول الاقتصادي كما يلي، فيما يتعلق بأداء نمذجي الاحتساب تاريخياً قال إنه بصفة عامة أدى نموجا الأمانة أداء جيداً إلا في عام 2009 ولم يتعلق ذلك فقط بتوقعات طلبات البراءات وإنما بأي توقعات في نهاية 2008-2009، ومنذ ذلك الوقت ظلت التوقعات دقيقة وستظل كذلك طالما لم تحدث أي مفاجآت كبيرة تتعلق بوضع الاقتصاد العالمي، ويوجد اتجاه تم تأسيسه بداخل نموج احتساب معاهدة التعاون بشأن البراءات وكان مستمراً إلى حد ما وحددته استراتيجيات الشركات وكان محصناً ضد التغيرات في الأنشطة الاقتصادية على الأقل فيما يتعلق بالأجلين القصير

والمتوسط، وأكد المسؤول الاقتصادي أن نموذج توقعات الأمانة بالفعل يؤدي أداء جيداً نسبياً في الأوقات الطبيعية، وأضاف أن توقع الإيرادات (وبالأخص للأجل القصير جداً) أكثر صعوبة من توقع الطلبات المودعة والسبب في ذلك ببساطة هو العوامل الأخرى التي تؤثر في الإيرادات، وفي نفس الوقت فإن أثر تأخر الدفع ليس من شأنه أن يؤثر في الإيرادات في الأجل الطويل بمعنى أن دفع الرسوم لطلب إيداع بعينه لا يستلم في ذات العام ولكن في العام الذي يليه، ولذلك تتعرض الويبو لمخاطر قصيرة الأجل بسبب أسعار الصرف وكانت هذه المخاطر كبيرة في هذا العام تحديداً بسبب التحرك الحاد في قيمة الفرنك السويسري، وأضاف المسؤول الاقتصادي أن في الأوضاع الطبيعية لا يكون الأمر حاداً بهذه الدرجة وأن الأمانة قد درست أثر تغيرات أسعار الصرف التاريخية على الإيرادات، واختتمت الأمانة بقولها إن مجال التأثير كان 2 بالمائة صعوداً أو هبوطاً وهذا مدرج في توقعات الإيرادات، وعلى الرغم من أن الأشهر الستة الأولى للعام الحالي شهدت تغيراً يفوق 2 بالمائة فباعتبار أن الرسوم يتم تعديلها وأن الفرنك السويسري أكثر استقراراً فإن هذه النسبة يمكن أن تظل صحيحة لعام 2011 كله، ودعا المسؤول الاقتصادي الوفود إلى استشارة الاستعراض السنوي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات المتاح عبر موقع الويبو على الإنترنت وأضاف أنه يتم نشر استعراض شهري أيضاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات يضم بيانات الشهر والأرقام التاريخية.

276. وأجابت الأمانة على السؤال حول موثوقية نماذج احتساب التوقعات، وأكدت على الأهمية القصوى لموثوقية النماذج لشعبة عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات في الويبو وأضاف أن التوقعات تعتبر أدوات لا غنى عنها، وقالت إن التوقعات ليست دقيقة بنسبة 100 بالمائة لأنها توقعات ليس أكثر، لكنها موثوقة إلى درجة ممتازة، وأضافت أن عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات تجدها مفيدة جداً لدرجة أنه من غير الممكن تخيل وضع العمل بدونها، وأنه من الصعب على أي شخص أن يجد أسلوباً بديلاً يستطيع تحقيق نتائج أفضل.

277. وعبر وفد المغرب عن تقديره للشرح المفصل الذي قدمه كل من المسؤول الاقتصادي والأمانة، وهذه الإحصاءات تظهر أن الكثير من البلدان وخاصة في أفريقيا يمكنها الانضمام إلى خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات، وسأل الوفد هل يمثل الفرنك السويسري القوي عاملاً إضافياً يعتبر عقبة في طريق التنمية أو في طريق حصول البلدان النامية أو الأقل نمواً على خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات؟

278. وشرحت الأمانة أن التخفيضات في قيمة الرسوم بنسبة 90 بالمائة التي تحصل عليها البلدان النامية والأقل نمواً تخفف من حدة تأثير قوة الفرنك السويسري على دفع الرسوم بالعملة المحلية، ومع ذلك فلا شك أنه كلما زادت قوة الفرنك السويسري كلما زادت تكلفة الانضمام على مودعي الطلبات لاستخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات كآلية لإيداع الطلبات حيث إن الرسوم المطلوب دفعها لمصلحة معاهدة التعاون بشأن البراءات أو المكتب الدولي تحدد بالفرنك السويسري.

279. وعبر وفد الجزائر عن تقديره للعرض الممتاز المقدم من الأمانة وكذلك للحذر الذي عبرت عنه الوفود الأخرى، والتفت الوفد إلى صعوبة التعبير عن ما يريده الإنسان ببساطة حتى يصبح مراده واضحاً، فمن وجهة نظر الوفد أظهرت الأرقام والشروح المقدمة من الأمانة توجهاً متنامياً للطلبات المودعة، وإن زيادة الطلبات تعني زيادة الإيرادات، وفهم الوفد أن نموذج احتساب التوقعات أظهر الدقة في أدائه [الاقتراب من النتائج المحققة] وأنه يأخذ في اعتباره عناصر عديدة مثل أسعار الصرف وحساب الرسوم وتحويلها، وقال إن الوفود كانت تحاول الربط بين الوضع الاقتصادي والمالي العالمي وبين نظام إيداع الطلبات لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وأضاف أنه سعيد لمعرفته أن الوضعين غير متطابقين، أي أن اتجاه إيداع الطلبات مناقض للوضع الاقتصادي والمالي العالمي، ولذلك يرى الوفد أن إيرادات الويبو للعام التالي ستكون إيجابية جداً.

280. وذكرت الأمانة ما قاله المدير العام كملاحظة عامة، وهو أن إيداع طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات يتم نتيجة لما يحدث على الصعيد الاقتصادي، وأضاف أن إيرادات المنظمة تعتمد على أكثر من مجرد احتساب عدد الطلبات المودعة مع قيمة الرسم للطلب الواحد، وإذا كان الوضع كذلك لما احتاجت المنظمة إلى كبير اقتصاديين لشرح العوامل المختلفة مثل



متوسط قيمة الرسم وتأخرات الدفع وأثر أسعار الصرف وكيف تعاملت المنظمة مع هذه الأمور في سياق واقعها اليومي، وذكرت الأمانة أن زميلين من معاهدة التعاون بشأن البراءات حاولوا أيضاً شرح آليات التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بهذه الأمور غير المؤكدة، وإن موضوع التوقعات يمكن مناقشته لمدة طويلة لكن يبقى الواقع أن هذه التوقعات ليست إلا توقعات الأمانة، وأوضحت الأمانة وجود عدد من الآليات في حالة إخفاق هذه التوقعات (كما أشار بالفعل المدير العام) وأن الميزانية يمكن تعديلها أثناء استمرار العمل في المنظمة والمضي قدماً، وهذه الآليات هي: مواضع المرونة والميزانية المعدلة ومجموعة إدارة الأزمات التي تجتمع بالمدير العام على الأقل مرة كل شهر للتأكد من سير إيرادات المنظمة وفق الخطة وأنه لا حاجة لإجراءات جديدة، وأشارت الأمانة إلى أنه يجب على الأعضاء أن يفهموا في وقت ما أن الهدف من العرض هو مساعدة الأعضاء على معرفة كيفية صياغة الأمانة لتوقعات الإيرادات وأيضاً لإظهار الآليات المتوفرة للتخفيف من حدة مخاطر التوقعات.

281. وسأل وفد جمهورية كوريا عن صحة فهمه بشأن استخدام نموذجين لاحتساب التوقعات: نموذج للتوقعات وآخر على أساس الاقتصاد القياسي، وأنه في حالة تناسب توجه الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات مع معدل النمو الاقتصادي يتم استخدام نموذج الاقتصاد القياسي، وفي حالة عدم توافق توجه الطلبات المودعة مع النمو الاقتصادي تستخدم الأمانة نموذج التوقعات.

282. وشرح المسؤول الاقتصادي أن هذه ليست تحديداً طريقة الوصول إلى التوقعات، فالأمانة تستخدم نموذجين: نموذج للتوجهات وآخر على أساس النتائج الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي، أولاً، ننظر إلى النموذجين لتحديد الاختلاف بينهما، والخبر المفرح هو أن نتائج النموذجين كانت متسقة إلى حد كبير على الأقل فيما يخص العاملين المتتاليين (2012-2013)، وفي مثل هذه الحالة تستخدم الأمانة متوسط القيمة بين النموذجين علماً بأن النتيجة لم تكن لتختلف كثيراً إذا تم استخدام نموذج واحد، والتفتت الأمانة إلى أنها وجدت اختلافاً أكبر بين النموذجين بدءاً من عام 2014 حيث يتسم النموذج القائم على النتائج المحلي الإجمالي بتفاوت أكبر بكثير من نموذج التوجهات، وفي هذه الحالة اختارت الأمانة استخدام نموذج التوجهات الأكثر محافظة.

283. وأفاد وفد جمهورية كوريا أن التوجه في 2011-2012 أو 2013 كان يتسم بنمو سريع للطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في شرق آسيا واليابان والصين وجمهورية كوريا، وإن أراد الوفد فهم هذه الأرقام سيصبح عليه أن يفهم الخلفية أو الأسباب وراء إيداع طلبات أكثر من بلدان شرق آسيا، وطلب الوفد معلومات توضح إن كان المدعون من هذه البلدان يودعون طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات كبديل للطلبات المحلية أو أن الزيادة في الطلبات المودعة كانت عامة وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات قد ارتفعت، فقد أظهرت الأرقام أن نسبة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ترتفع مع عدم وجود سبب لذلك، وفي هذه الحالة فاق النمو السريع للطلبات المودعة الأثر الحتمي للصعوبات الاقتصادية الأخيرة.

284. وأجاب المسؤول الاقتصادي أنه في حالة الصين بات من الواضح جداً أن الزيادة الكبيرة في الطلبات المودعة تعكس بالفعل النمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده البلد (الذي بلغ حوالي 10 بالمائة كل عام على مدار 15 عام)، والصين لها قدر هائل من المدخرات التي تستطيع تمويل استثمارات كبيرة في البنية التحتية وفي مجال البحث والتطوير، والبراءات هي إحدى نتائج أنشطة البحث والتطوير وعندما تزداد هذه الأنشطة تزداد معها الطلبات المودعة بشأن البراءات، ورأى المسؤول الاقتصادي أن ثمة تطور يحدث في الصين، فمنذ عشرة أعوام كانت أكثر طلبات البراءات تودع على المستوى المحلي، أما الآن فيوجد عدد متزايد من المودعين الصينيين الذين يسعون إلى حماية البراءات على المستوى الدولي، وكما ذكرت شرائح العرض على الشاشة فحصة صغيرة فقط من هذه الطلبات هي التي تذهب إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا يتوقع المسؤول الاقتصادي أن يرى نمواً في الطلبات المودعة بنسبة 50 بالمائة من الصين خلال الأعوام العشرة القادمة لأن التشبع سيبدأ في الاستقرار، وفي نفس الوقت فمن المنطقي أن تتوقع نمواً صحياً من الصين خلال الأعوام القادمة، وفي حالة اليابان فالأمر يتعلق بشكل كبير باهتمام الشركات اليابانية بالحصول على حماية في عدد أكبر من البلدان وذلك يعود إلى

استراتيجية الاستثمار الخارجي التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسية في اليابان، والأمر يتعلق أيضاً بأن الشركات اليابانية تعتمد نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على المستوى الاستراتيجي والواقع أن المكتب الياباني للبراءات يشجع المودعين اليابانيين على استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومن المبرر أيضاً وجود نمو مستمر في الطلبات المودعة دولياً ونمو صحي للطلبات المودعة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على الرغم من النمو الاقتصادي المتباطئ وحقيقة أن الأزمة أدت إلى هبوط في الطلبات المودعة محلياً.

285. وضم وفد مصر صوته إلى ما عبر عنه وفدا الجزائر وباكستان فيما يتعلق بأن التوقعات قائمة على أساس عوامل محافظة، وفيما يخص تقلبات أسعار الصرف فقد أخذت بعين الاعتبار وفق الفقرة 13 من المرفق الرابع في وثيقة الميزانية التي أشارت إلى أنه تم تعديل التوقعات لأغراض الميزانية بالخفض بنسبة 1,5 بالمائة كتعديل للخروج من مخاطرة تقلبات أسعار الصرف، ومما يبدو للوفد أنه تم أخذ عوامل مختلفة في الاعتبار على أساس محافظ، ولغرض المناقشات المقبلة طلب الوفد من الأمانة توفير جداول لتوقعات إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات تظهر الإيرادات الأكثر تفاعلاً وتلك الأكثر تشاؤماً من حيث عدد الطلبات المودعة والإيرادات الناتجة.

286. وطلب وفد اليابان من الأمانة توفير تصنيف للإيرادات والنفقات بداية من 1 يوليو 2011 بأسلوب يشبه أسلوب عرض البيانات في الجدول 4 (العرض المالي) من وثيقة الميزانية.

287. ولفت الرئيس النظر إلى أن الحالات الأكثر تفاعلاً والأكثر تشاؤماً موجودة في الرسم 7 وأضاف أن الصفحات 13 إلى 15 (من وثيقة الميزانية) تقدم الاحتمالات مع العوامل المتغيرة، واستطرد قائلاً إن التحديث سيكون متاحاً في وقت لاحق بعد ظهر اليوم.

288. وبعد استراحة الغداء افتتح الرئيس المناقشة حول اقتراح الميزانية والبرنامج لفترة 2012-2013 وأعطى الكلمة للوفود للإدلاء ببيانات عامة.

#### البيانات العامة

289. تحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وتوجه بالشكر إلى الأمانة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 والمشاورات التي أقامتها خلال الأشهر السابقة وكذلك العرض المفصل المقدم ذلك اليوم، وذكرت المجموعة باء أنه عقب إصدار المشروع الأول لاقتراح البرنامج والميزانية في شهر مايو عبر أعضاؤها عن قلقهم بشأن توقعات الأمانة بزيادة في الإيرادات قدرها 4,7 بالمائة وأنها توقعت الكثير من النفقات مع تلك الزيادة، وأشارت إلى أنها قد قالت إنه مع وضع الاقتصاد العالمي الضعيف يجب على الويبو أن تنتهج أسلوباً أكثر محافظة في توقعات الإيرادات وأن تخفض من مستوى نفقاتها لتضمن فائضاً في الميزانية لا يزال قدره يحتاج إلى تحديد، فيجب أن تستعد الويبو وأن تكون دولها الأعضاء على علم لتعديل الإيرادات التي تحصل عليها، وتوجهت المجموعة باء بالشكر إلى المدير العام على تعامله مع ما أثارته المجموعة من اهتمامات وأشارت إلى الخطوات التي اتخذت لخفض مستوى زيادة النفقات إلى 3 بالمائة، وتوجهت بالشكر أيضاً على المعلومات المتوفرة في ورقة الأسئلة والأجوبة (الإجابة رقم 12)، واعتبرت المجموعة باء أن الويبو عليها السعي إلى تقديم قيمة مقابل المال وإلغاء النفقات اللازمة لتحقيق الوفرة ومكاسب الكفاءة خلال فترة السنتين، ويجب على تلك الوفورات ومكاسب الكفاءة أن تصبح جزءاً من الإطار المؤسسي الدائم وأن تقوم على أساس البيانات الواضحة، وقالت المجموعة باء إن ثمة إجراءات أكثر يجب التعرف عليها في الفترة المقبلة من خلال الدورة المستمرة للتحليل الداخلي والخارجي وإشراك الدول الأعضاء في النتائج، ودعت الأمانة إلى سعي دءوب يجعل المنظمة متمسمة بالمرونة والكفاءة، ورأت المجموعة أنه من خلال مكاسب الكفاءة على المديين القريب والبعيد ستحقق المنظمة النمو المستدام وتصل إلى موقف يرفع من قدرتها على تقديم خدماتها، وكانت المجموعة باء قد حددت عدداً من المكاسب أثناء الدورة 17 للجنة والتي يمكن الوصول إليها من خلال تخفيضات مهمة في النفقات، واقترحت المجموعة من بين أمور أخرى تخفيضاً قدره 10 بالمائة في الأتعاب واتفاقات الخدمة

الخاصة والخدمات التجارية والاتصالات والسفر وتكاليف الموظفين والمؤتمرات، وقالت وقتها وهي لا تزال على نفس الرأي إن هذه التخفيضات في النفقات من شأنها أن توصل الميزانية إلى مستوى أكثر قبولاً بدون التأثير على خدمات البرنامج التي تقدمها الويبو خاصة خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، وصرحت المجموعة بأنه على الرغم من تحسين وصف المشاريع في وثيقة الميزانية والإجابة على اهتمامات الدول الأعضاء فإن الميزانية المقترحة لم تخضع لتعديل وافٍ، وكررت المجموعة التعبير عن دعمها لخفض الميزانية في ضوء استمرار الوضع غير المستقر للاقتصاد العالمي والذي لا يبرر الزيادة المقترحة، وبالتالي قالت المجموعة بآء إنه لغرض تحقيق الإدارة المالية السليمة يجب على المنظمة التأكد من التزام مستوى نفقاتها بمستوى الرسوم التي تحصلها وسيكون من الضروري مراجعة الميزانية في منتصف الفترة ولا يجب استخدام الاحتياطات لسد الفجوة في حالة وجود عجز وعلى الأمانة أن تستمر في الإصلاحات وتحسين درجة الشفافية في عملية وضع الميزانية، ووثقت المجموعة بآء في إمكانية تحقيق التخفيض المنشود في النفقات من خلال المناقشات العملية والمركزة ومن خلال الوفورات ومكاسب الكفاءة بدون المساس بالمستوى الصحي للمنظمة، والمجموعة بآء تقف على أهبة الاستعداد للعمل البآء لتحويل هذا الهدف إلى حقيقة.

290. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على عرضها في الصباح، وقال الوفد إنه متفق في الرأي مع ما جاء على لسان وفد سويسرا (باسم المجموعة بآء) منذ بضعة أشهر، وللأسف فإن الوفد مضطر إلى إعادة البيان الذي ألقاه أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر يونيو وهو أن اقتراح الميزانية كان يجب أن يخضع لتعديل وافٍ مع أخذ اهتمامات الدول الأعضاء التي عبرت عنها في الاعتبار. وقال الوفد إنه سيعرض رأيه التفصيلي أثناء مناقشة البرامج المحددة، لكنه أضاف أنه يوجد أمران للتحسين بصفة عامة يجب النظر فيهما، وصرح الوفد أنه لا يستطيع أن يقبل سلامة فكرة زيادة الميزانية بنسبة 4,7 بالمائة، وحيث إنه لا يقبل هذه الزيادة فلا يستطيع قبول الزيادة بنسبة 3 بالمائة أيضاً لأنه في حالة حتمية زيادة الميزانية بنسبة 4,7 بالمائة كما قال المدير العام، فلو كان الأمر فعلاً حتمياً فكيف لزيادة 3 بالمائة أن تكون مقبولة بدون أن تؤثر على البرامج وأداء المنظمة، وذكر الوفد البيان الذي ألقاه زملاؤه من مكتب الإيرادات حيث قالوا إن أثر الزيادة بنسبة 4,7 بالمائة لم يدخل في الاعتبار بأسلوب زمني وأضاف أنه لا يفهم لماذا تمثل الزيادة بنسبة 4,7 بالمائة في الطلبات المودعة زيادة بنسبة 4,7 بالمائة في الميزانية في حين أن 4,7 بالمائة من الطلبات المودعة لا تمثل زيادة متساوية في الإيرادات، ورأى الوفد أن المنظمة تعمل على أساس الظنون وهذه ليست الطريقة لإعداد مشروع ميزانية وليس فيها شفافية أيضاً، ولم يفهم الوفد كيف تم احتساب المدخلات المالية، وعلى سبيل المثال أشار الوفد إلى ما حدث منذ عامين عندما طُلب من الدول الأعضاء الموافقة على بناء قاعة مؤتمرات جديدة وقيل لهم أن قاعات المؤتمرات المتاحة للإيجار في جنيف لن تكون متاحة في الأيام المطلوبة، ومع ذلك انعقدت اجتماعات الويبو في مركز مؤتمرات جنيف في الأيام التي تتعقد فيها دائماً، ولم يفهم الوفد الضرورة الملحة أو الأساس الذي لأجله كانت الموافقة على مشروع البناء الكبير هذا، وذكر الوفد المعلومات المتوفرة في العرض حيث أظهرت إحدى الشرائح انخفاض نمو معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 4,5 بالمائة في عام 2009 ووجود زيادة قدرها 5,7 بالمائة في عام 2010، وتساءل الوفد هل الزيادة بقدر 5,7 بالمائة قائمة على أساس صفر أم أنها زيادة فوق العام السابق؟ وقال إن الأرقام المقدمة للدول الأعضاء أرقام نظرية تماماً ولذلك لا يمكن للدول الأعضاء أن تسمح بمغامرات غير مبررة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي، وبصفة عامة فإن ما تحتاجه المنظمة هو إدارة أفضل (مقارنة بما لديها الآن)، وقال الوفد إن المسألة ليست متعلقة بهذا البرنامج أو ذاك لكنها مسألة إدارة ووفورات والعمل بجد أكبر وجوده أعلى.

291. وأعلن الرئيس أن المعلومات الإضافية والجداول التي طلبتها الوفود بما فيها تصنيف نفقات التنمية بحسب النتيجة المتوقعة والبرنامج والنتائج المحققة حتى يوليو 2011 متوفرة في مكان توزيع الوثائق.

292. وشكر وفد اليابان الأمانة على استجابتها السريعة وتوفيرها للمعلومات المطلوبة، وللأسف لأن الوفد لم تتح له فرصة الاطلاع على الجداول الجديدة فسوف يقوم بيانه على أساس الأرقام المعروضة مسبقاً، وإن الوفد يدعم دعماً كاملاً ما جاء على لسان المجموعة بآء، وكتعليق عام حول البرنامج والميزانية أكد الوفد على ضرورة اتخاذ الأمانة لنهج أقوم في إعداد الاقتراح بما يضمن الإدارة السليمة والمستدامة للمنظمة، ومن هذا المنطلق ينبغي على الأمانة أن تعد اقتراح البرنامج والميزانية

على أسس محافظة وأمنة إلى أقصى درجة وأن تضع محل اعتبارها وجود مفارقات كبيرة بين توقعات الإيرادات الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011 والإيرادات الفعلية، وكان المجال الأساسي الذي جذب انتباه الوفد هو الاتجاه العام للإيرادات والتوقعات والزيادة بقدر 4,7 بالمائة المتوقعة في الإيرادات، وقد فهم الوفد أن نسبة الزيادة قائمة على أساس الميزانية المعتمدة للفترة 2010-2011 وهي تحديداً 618,6 مليون فرنك سويسري كما يظهر في الجدول 2 من وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013، لكن إذا جعلنا أساس المقارنة هو الإيرادات الفعلية ستختلف نسبة الزيادة، وإذا تم احتساب أساس المقارنة باستخدام أحدث المعلومات في الجدول 4 (مرصد الويبو، جداول الربع الثاني) ستصبح الميزانية الفعلية 586,3 مليون فرنك سويسري، ثم عند احتساب نسبة زيادة الميزانية باستخدام ذلك الرقم تحديداً نجدها 10,4 بالمائة للفترة 2012-2013 بدلاً من 4,7 بالمائة، وتساءل الوفد عن مدى واقعية توقعات الإيرادات في ظل الوضع الاقتصادي العالمي، ولذلك لم يفهم الوفد السبب وراء تقدير الأمانة المتفائل على الرغم من المفارقة في التقدير الحديث الذي ذكره الوفد، وأشار الوفد إلى الأرقام الواردة في الجدول 4 من وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية، إن الأرقام المتوقعة لإيرادات الثريات في الحالتين العليا والدنيا لفترة 2012-2013 متطابقة، وفيما يخص النفقات فعلمنا بأن نفقات الموظفين تشكل ثلثي ميزانية الويبو تساءل الوفد إذا كان يجب الحفاظ على الزيادة بنسبة 4,2 بالمائة ليس فقط للفترة التالية ولكن لما بعدها أيضاً، وطلب الوفد توضيحاً لسبب زيادة تكلفة الموظفين وطلب تنسيقاً أفضل للحد من هذه التكاليف.

293. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية مرحباً باقتراح الميزانية وداعماً له كما عرضته الأمانة وكذلك اقتراح الزيادة بنسبة 4,7 بالمائة والتي رأت مجموعة جدول أعمال التنمية أنها جاءت على أساس توقعات سليمة وموضوعية، فإن الزيادة المقترحة قائمة على أساس الافتراض أن الإيرادات الواردة من نظام التسجيل الدولي ستستمر في النمو خلال الأعوام القادمة، وفي عام 2010 كانت هذه الإيرادات بالفعل قد عادت إلى مستويات ما قبل الأزمة وهو ما أكدته المسؤول الاقتصادي وأكده الأمانة أثناء الدورتين الحالية ودورة يونيو، وتفاصيل الاتجاه المتوقع للإيرادات موجودة في المرفق الرابع من وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية والإجابة 11 من ورقة الأسئلة والأجوبة، وتشرح الفقرتان 13 و23 من المرفق الرابع أن الإيرادات من معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد تحتسب على أساس حكيم ومحافظ، وفيما يخص معاهدة التعاون بشأن البراءات تقول الإجابة 11 من ورقة الأسئلة والأجوبة إن توقعات الطلبات المودعة مبنية على نموذج احتساب قائم على أساس الاقتصاد القياسي وقد أخذ الاتجاهات التاريخية للطلبات المودعة والنمو المتوقع للاقتصاد العالمي في عين اعتباره، وذلك الأخير جاء من توقعات الناتج الإجمالي المحلي التي ينشرها صندوق النقد الدولي، وكل الأرقام موضوعة على أساس الحالة المرجعية لنظم التسجيل الدولي وقد أقيمت الحجة السليمة سابقاً التي جعلت هذا الأساس للمقارنة هو المستخدم دوماً لتوقعات الإيرادات في برنامج وميزانية فترات السنتين، وبالفعل فإن مجموعة جدول أعمال التنمية لا ترى أي تغيير في التوقعات التي عرضها المسؤول الاقتصادي مقارنة بما جاء في وثيقة الميزانية، ورأت المجموعة أنه لا يجب تنفيذ تغيير في اقتراح الميزانية إلا في حالة حدوث تغيير موضوعي في الحقائق الملموسة من شأنه أن يغير افتراض الاقتصاد القياسي، وفيما يتعلق بالإتفاق قالت المجموعة إن وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية كانت واضحة في إظهار أن النفقات مرتبطة بزيادة مستوى الطلب على خدمات الويبو مقارنة بخدمات التسجيل الدولية وكذلك بالأولويات المتعلقة بالتنمية ومجالات وضع القواعد والمعايير وغيرها، ورأت المجموعة أن الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن تقدير الإتفاق جاء لتحقيق مستوى الخدمة الذي يطلبه أصحاب المصالح في المنظمة في سياق الطلب المتزايد، ولذلك فوجئت المجموعة للإعلان الذي جاء في مطلع الدورة باقتراح خفض الميزانية العامة من 4,7 بالمائة إلى 3 بالمائة، وشكرت المجموعة المدير العام والأمانة على تأكيدهما أن هذا الخفض لن يعني خفضاً في النفقات الموجهة للتنمية، واعتبرت المجموعة أنه بغض النظر عن نسبة الزيادة النهائية للإتفاق فلا يجب خفض الحصة المقترحة المخصصة للتنمية وفقاً للأولوية المنسوبة لجدول أعمال التنمية في اقتراح الميزانية، وأفادت أن أي خفض لتلك الحصة يعدّ غير متسق مع الشرح الموجود في الإجابات 23 و24 من ورقة الأسئلة والأجوبة وكذلك مع عرض إطار النتائج في وثيقة البرنامج والميزانية (الذي يعكس نهج أنشطة التنمية والتزامات الويبو بتعميم جدول أعمال التنمية)، وأرادت المجموعة أن تطلع بالتفصيل على اقتراحات خفض الميزانية الرامية إلى النزول بالإتفاق من زيادة معقولة قدرها 4,7 بالمائة إلى 3 بالمائة.

294. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية ما جاء في كلمة المجموعة بآء وعبر عن ترحيبه باقتراح البرنامج والميزانية وتقديره للجهء الذي دخل في إعداد الاقتراح وءعم بقوة العمل الذي تقوم به الوبو، وأضاف أن كل المساهمين في منظمات منظومة الأمم المتحدة ءنوا على درجة انضباط أكبر في الميزانية بما يتفق مع الانكماش الاقتصادي المستمر الذي دعا عدد كبير من المنظمات في القطاعين العام والخاص إلى خفض ميزانياتها وتقيءد نفقاتها، وقال الوفد إن حكومته وحكومات أخرى تخفض ميزانياتها الآن والءدمات التي تقدمها لمواطنيها وقد جمءت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رواتب الموظفين الفئءراليين، ولذلك نظر الوفد إلى اقتراح برنامج وميزانية 2012-2013 ليس فقط من منظور مءى مناسبة مستوى الموارد لكل برنامج من برامج الوبو ولكن أيضاً من منظور مءى سعي الوبو وراء نفس نوع الاقتصادات والكفاءات التي تنفذها منظمات وحكومات أخرى كثيرة، والتفت الوفد على سبيل المثال إلى إمكانية وفر عدة ملايين من الفرنكات السويسرية كل عام بسبب عدم الحاجة إلى ءفع إيجار المنشآت المؤقتة لإسكان الموظفين في أثناء العمل على مشروع البناء الجءءء، وقال الوفد إنه سبءلى بتعليقات إضافية أثناء مناقشة بند ءءول الأعمال المتعلق بمشروع البناء الجءءء وتمنى أن تستطع الوبو تحقيق وفورات أكبر في هذا المجال من خلال إنهاء الحاجة إلى استئجار مساحة في مبنى الكام، ولاحظ الوفد أيضاً أثناء استعراض اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 الزياءات الكبيرة وتكاليف مءءة أخرى مثل الزياءة بالءشرات في نفقات المؤتمرات وأتعاب الخبراء مما وءءه الوفد مبالغاً فيه، ولاحظ أيضاً زياءة التكاليف المرتبطة بضبط وإعادة تصنيف مناصب الموظفين، وأشارت إلى أن الوبو قد تكون المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تقترح زياءات غير إلزامية في تكاليف الموظفين مثل هذه، وبالرغم من أن الوفد يءم عمل المنظمة بقوة فإنه مترءء ءءاً في ءم زياءة في التكاليف من هذا النوع في ظل المناخ الاقتصادي الحالي وتمنى أن يرى ءمءاً أكبر من جانب الوبو للءء من التكاليف، وضم الوفد صوته إلى أعضاء اللءئة الآخرين الذين عبروا عن قلقهم من انخفاص مستوى الإيراءات الفعلية في العام القاءم عن مستوى التوءعات في اقتراح الميزانية، ومع ذلك فإن الوفد يرحب بالفعل باقتراحات المءءر العام لوضع ءء أقصى لزياءة الإنفاق عند 3 بالمائة ولفرض المزيء من إءراءات اءتواء التكاليف، وشكر الأمانة على عرضها لنماء اءتساب توءعات الإيراءات وعمليات تنفيذ رسوم معاهءة التعاون بشأن البراءات بما في ذلك التعءيلات، والتفت الوفد إلى إمكانية اتفاق ءممع الأعضاء على أن النظر في هذه المسائل ليس ممكناً إلا في سياق التوءعات والتقءيرات، ولن يكون لءينا أي أءوبة ملموسة ومءءة فيما يتعلق بإيراءات 2012-2013 يمكن إعطاؤها هذا الوبم ءمء إن ذلك لا يمكن التنبؤ به إلا بالاطلاع على الغيب، ولذلك اقترح الوفد تضمين ثلاثة بنوء في توءعات اللءئة للءمعياء من أجل التأءء من أن الوبو تشرّف على موارءها بشكل سليم، الأول ألا يتءاوز مستوى الإنفاق خلال فترة السنتين مستوى الإيراءات المستلمة، والثاني أن المبالغ الاءتياطية لا يءب استءلالها بدون موافقة الءول الأعضاء لتغطية الفءوات بين الإنفاق والإيراءات، وثالثاً يءب على المءءر العام أن يقدم ميزانية مءءة على أساس الإيراءات المءءة وبيانات الإنفاق لتتظر فيها اللءئة أثناء ءورتها العادية في سبءمر المقبل، وءمء إن معاهءة التعاون بشأن البراءات تءتاج إلى ءمسين في مجال ءءم الإلكءروني وهي مصدر تحقيق الإيراءات للمنظمة استمر الوفد في ءم ءعوته لتخصيص ءءء من الرسوم للبنية التحتية للمعاهءة خاصة إذا كان للوبو أن ءحقق فائصاً في الميزانية أثناء فترة السنتين المقبلة.

295. وأيد وفد فرنسا ما جاء في كلمة المجموعة بآء تأيئءاً كاملاً، وأضاف أن الأمانة وفرت معلوماً إضافية كثيرة منذ ءورة اللءئة في شهر يونيو، لكن هذا ءعل النظر في الميزانية أمراً معقءاً ءمء إن الوفد (ءءول أعضاء أخرى) لم يءظ بالوقت المطلوب لمراجعة المعلومات الجءءءة، واقترح الوفد النظر في معلومات أقل في المرة الواءءة، وأشاء الوفد بءوءة المعلومات المتوفرة في ورقة الأسئلة والأءوبة التي صيغت بشكل ممتاز ومثلت مءوءة لفهم المعلومات التي تءتاجها الءول الأعضاء فهماً كاملاً، وكانت المعلومات نتيجة للأسئلة التي طرءت أثناء الاءتماعات والتي كان بعضها بسيطاً والبعض الآخر معقءاً للغاية، وصرء الوفد أن نسبة نمو قءرها صفر سءكون مثالية وتمنى زياءة في الشفافية وأن تكون البيانات المقدمة للءول الأعضاء أكثر سهولة للفهم وأن تتءء معايير ملموسة من الءوءمة بءمء تزداء الكفاءة في أسلوب عمل المنظمة، وأوضح الوفد أن المقصوء من الءول الأعضاء ليس مءوءة إءارة المنظمة على المستوى التفصيلي لكنّها مءوءة للتوءية أفقياً ولءعوة المنظمة إلى ءءير سلوكها نحو ءمسين بدون التأثير بأي شكل من الأشكال على نطاق ولايتها أو آءاهاتها، وأضاف الوفد أن وفد

الولايات المتحدة الأمريكية قدم عدداً من الاقتراحات، ورأى أهمية التأكيد على طبيعة الويبو الخاصة جداً في عدد من المجالات منها إصدار الفواتير نظير خدماتها، ولهذا السبب تحتاج المنظمة إلى تقديم معلومات محددة جداً حول الربط بين أنشطتها وهياكل التكاليف بشكل خاص، ومن حيث المبدأ أبدى الوفد استعدادة للنظر في زيادة الميزانية وأشار إلى أن موقفه هذا لم يحدث خلال العامين الماضيين إلا نادراً، وقال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ موقف اعتماد الميزانية واثقة في أنها لن تحتاج إلى تحويلات مثل تلك التي تمت في فترة السنتين الحالية أو استخدام مبالغ إضافية في حالة أن الإيرادات كانت أقل من المتوقع، ولتحقيق هذا الهدف يجب على المنظمة (1) أن تسعى باستمرار إلى احتواء تكاليف التشغيل وتكاليف الموظفين لتضمن وجود فائض أو ميزانية متوازنة و(2) أن تضمن عدم إخراج التكاليف الحتمية على المدى البعيد من الميزانية، وفيما يخص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أعاد الوفد التعبير عن موقفه في دورة يونيو وهو عدم معارضته لخفض المزايا لكنه رأى مشكلة في دمج هذه المزايا في ميزانية يتم عرضها بصفتها متوازنة، وأكد أنه لا يعارض الفكرة لكنه يعترض على عرضها بأسلوب ليست فيه شفافية، فهو على استعداد لقبول ذلك في حالة أزمة حقيقية لكنه لا يرى أن زيادة في الإيرادات بقدر 4 أو 5 بالمائة تمثل أزمة، أما الأزمة فهي في حالة ركود الإيرادات أو انخفاضها بشكل كبير، وأخيراً تمنى الوفد رؤية ميزانية تقوم على أساس رؤية للتنمية وهو ما يمثل أولوية سياسية رئيسية للمنظمة وكذلك رؤية ميزانية تعطي الدول الأعضاء صورة واضحة لما تفعله المنظمة بالتحديد في مجال التنمية، ورأى الوفد أنه من المشروع تماماً أن تحدث زيادات محددة في التكاليف في مجال التنمية (كما تعرفها الويبو)، وأضاف أن الدول الأعضاء تحتاج إلى شرح مفصل للتكاليف سواء لأشخاص بعينهم أو حكومات في العالم النامي حتى تعرف تحديداً من يحصل على المال أو لأي سبب يتم إنفاقه وحتى تستطيع دعم الاقتراحات، وختاماً، أكد الوفد على التقدم الكبير الذي تحقق وأنه يريد في الوقت الحالي معرفة كيفية تحقيق ميزانية بنسبة نمو 3 بالمائة تحترم المبادئ التي عبر عنها في كلمته.

296. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية معبراً عن ارتياحه للشرح المقدم بشأن نسبة النمو 4,7 بالمائة من خلال اجتماع اللجنة في شهر يونيو والجلسات غير الرسمية وورقة الأسئلة والأجوبة، والمجموعة مرتاحة للشرح المقدم للدول الأعضاء حول كيفية وصول الأمانة إلى نسبة النمو 4,7 بالمائة، وكذلك تناول الإجابة 12 في ورقة الأسئلة والأجوبة موضوع ما يمكن أن يحدث في حالة عدم تحقق نسبة 4,7 بالمائة، وقد شرح المدير العام الآليات الموجودة لهذا الغرض، وإن المجموعة على يقين بأن ثمة حل وسط يمكن الوصول إليه بين الرأي الذي لا يريد الزيادة وذلك الذي يريدها، وأبدت المجموعة استعدادها للنظر في أي من الخيارين لكنها في الوقت الحالي أرادت التأكيد على دعمها لزيادة الميزانية وأنها ترى أن وثائق الأمانة مرضية، وذكرت أن أحد الوفود شكك في مصداقية نماذج احتساب التقديرات أثناء جلسة الصباح لكن المجموعة رأت أنه أسلوب معياري راسخ [في احتساب التوقعات] ولم تجد سبباً للتشكيك فيه، وشعرت المجموعة باطمئنان لحسن أداء معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأكدت على ما أشار إليه المدير العام وهو أن الويبو تختلف عن غيرها من منظمات الأمم المتحدة لأنها تدر إيراداتها الخاصة ولديها فائض في الاحتياطات ولديها مواردها المالية الخاصة مما يختلف عن المنظمات الدولية الأخرى، ولذلك لا يجب على الدول الأعضاء أن تقلق بشأن المال، والمجموعة لا تدعم رؤية بعض الوفود في أن الميزانية يجب أن تقوم على أساس الفائض، وقالت إن الأموال موجودة وعلى الدول الأعضاء أن تتوقع كيفية إنفاقها، وأضافت أن المجموعة حددت بالفعل أنشطة معينة أرادت للمنظمة أن تضعها ضمن أولوياتها، ورأت المجموعة أن الدول الأعضاء عليها أن تكون بناءة في تفاعلها معاً وأن تعطي كل ذي حق حقه وعبرت عن ارتياحها للعرض المقدم حول توقعات الإيرادات، وقالت إن أكثر المندوبين هم من الاقتصاديين الذين يستخدمون التقديرات ونماذج الاحتساب باستمرار وأنه لا يجب التشكيك في هذه الأدوات، ودعت الوفود إلى الكف عن التشكيك في هذه الأدوات وأن تنشغل بدلاً من ذلك بأسلوب بناء يتناول كيفية المضي قدماً، وطلبت المجموعة أيضاً توضيحاً (يشبه ما طلبه وفد الهند) حول تداعيات اقتراح الزيادة بنسبة 3 بالمائة بدلاً من 4,7 بالمائة، أي أن السؤال يتعلق بتحديد البنود التي سيتم خفضها، وأكدت أنها لا تستطيع تصور تنفيذ أي خفض للبنود المتعلقة بأنشطة البلدان النامية.

297. وتوجه وفد سويسرا بالشكر إلى الأمانة على العمل الذي قامت به في إعداد الوثائق خاصة فيما يخص بند جدول الأعمال الحالي وعلى توفير المعلومات الشفافية والمكتوبة أثناء المشاورات والجلسات التعريفية المنعقدة قبل الدورة، وأشاد بجهود الأمانة في توفير المعلومات التي طلبتها الدول الأعضاء بأكثر قدر ممكن من الوضوح والشفافية، ولذلك أراد الوفد الإشارة إلى التقدم الكبير الذي حققته الأمانة بهذا الصدد منذ عام 2009 بغض النظر عن الإصلاحات التي تم تنفيذها أيضاً ولا تزال قيد الاستكمال، وحث الوفد الأمانة على الاستمرار على نفس الطريق، وكتعليق عام أشاد الوفد أيضاً بنجاح الأمانة في تنفيذ النقلة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكما أكد مراجعو الحسابات الخارجيون فإن منظمة الويبو من أولى المنظمات الدولية التزاماً بهذه المعايير، وعبر أيضاً عن تقديره للمعلومات المقدمة حول تعيين رئيس جديد لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وهنأ الوفد المدير العام على التقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي وقال إنه يدعم دعماً كاملاً الإصلاحات الجارية في الأعوام الأخيرة التي تسعى إلى تجنب الازدواج داخل الأمانة وتهدف إلى زيادة مستوى التكامل بحيث ترتفع الكفاءة والفعالية للأمانة، وكما صرح أثناء دورة اللجنة السابعة عشرة فإن الوفد يوقن أن مؤشرات الأداء الجديدة تسمح للدول الأعضاء برصد المشاكل، وحث الأمانة على الاستمرار على طريق هذه الإصلاحات، وعلى ضوء مناقشات الدورة السابعة عشرة والمشاورات المنعقدة من ذلك الوقت والمعلومات المقدمة من الأمانة رأى الوفد أن الدورة الحالية ستثمر نتائج إيجابية فيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013، وصرح بأن وثيقة الميزانية احتوت على عدد من الاقتراحات المفيدة وأنها تمثل أساساً ممتازاً للتنمية في مجالات مختلفة مثل مجالات وضع المعايير والتغيرات الهيكلية ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وغيرها حيث تشكل التحسينات ضرورة لتمكين المنظمة من الوفاء بالتزامها، وأشار الوفد إلى أن الآراء التي عبرت عنها المجموعة باء إنما تهدف إلى تشجيع الأمانة على الاستمرار بأسلوب فعال في تحديد المواضيع التي يمكن تحسينها في الميزانية ويجب النظر إليها من باب أنها تعبر عن رغبة في ضمان قدرة المنظمة على الاستمرار في تحقيق أهدافها في المستقبل، وكما قيل في عدة مناسبات فإن الأمانة يمكنها النظر بدقة أكبر في التكلفة الهيكلية للمنظمة وبالأخص فيما يخص تكاليف الموظفين وأن تتقدم باقتراح في اجتماع مقبل للجنة، وفي هذا السياق رحب الوفد باقتراح المدير العام بخفض نسبة زيادة الإنفاق إلى 3 بالمائة، ورأى أن الدول الأعضاء عليها النظر إلى الطبيعة الخاصة للويبو وأساليبها في التمويل والمتطلبات الضرورية لأداء وظيفتها بعين الاعتبار.

298. وتحدث وفد سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأكد على موقف المجموعة من اقتراح البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013 وهو تحديداً دعم الاقتراح بعد أن تم تعديله أثناء الدورة غير الرسمية للجنة، ومع ذلك فإن المجموعة تؤيد النظر في الخيارات العملية الممكن تنفيذها بداخل إطار الميزانية المقترحة فيما يتعلق بخفض التكاليف والإنفاق، وأضافت المجموعة أنه لا يجب لأي تغييرات من هذا النوع أن تؤثر سلباً على الأهداف القائمة على أساس النتائج أو أن تخل بالخدمة الأساسية التي تقدمها الويبو، وأكدت على أن هدف الدول الأعضاء أثناء سعيها وراء مكاسب الكفاءة يجب أن يظل المحافظة على المنظمة وأدائها الأمثل لوظيفتها، وذكرت المجموعة أن العديد من الاقتراحات تقدمت بشأن كيفية ترشيد الإنفاق ومحاذاته مع الإيرادات بغض النظر عن التوقعات التي قوبلت بخلافات كثيرة في الرأي، ورأت المجموعة إمكانية استخدام آليات من تلك الموجودة للربط بين الإنفاق والإيرادات الفعلية وليس فقط التوقعات، ورأت أيضاً وجوب النظر في الاقتراحات البديلة التي تقدمت بها وفود أخرى، وأكدت على تعاونها الكامل أثناء هذه العملية.

299. وتوجه وفد السويد بالشكر على الوثائق المعدة بعناية، ودعم ما جاء في كلمة المجموعة باء، وأعرب عن قلقه تجاه درجة الثقة العالية في توقعات الإيرادات من معاهدة التعاون بشأن البراءات، ورأى أنه من الحكمة إعداد خطة بديلة ممثلة في ميزانية قائمة على مستوى أقل بكثير من الإنفاق من أجل ضمان تحقيق النتيجة بدون الاصطدام بحالة عجز في الميزانية، وأكد الوفد على أنه لا يجب لأي وفود أن تؤثر على معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد (تطوير الاستخدام والتعليم في هذه الأنظمة).

300. وقال وفد البرازيل إن الدورة الحالية للجنة لها أهمية خاصة في سياق الوضع الحالي للاقتصاد العالمي وعواقبه على كل بلدان الدول الأعضاء، وفي هذا العالم الذي تتسم المعرفة والمعلومات فيه (التي تترجم إلى ملكية فكرية) بأهمية شديدة فإن

دور المنظمة في رعاية التنمية الاقتصادية يزداد هو الآخر في الأهمية، ورأى الوفد أن اقتراح زيادة الإنفاق (والإيرادات) بنسبة 4,7 بالمائة هو جزء أساسي من حاجة المنظمة إلى التحسين المستمر في مستوى خدماتها المقدمة، ومن المهم أيضاً تطبيق مبادرات في إطار جدول أعمال التنمية لتعميمها في أنحاء الأهداف الاستراتيجية وكل برامج المنظمة المتعلقة، وأشاد الوفد بعرض المسؤول الاقتصادي وشكره عليه، وشكر كذلك الأمانة على المعلومات المتوفرة في المرفق الرابع من وثيقة الميزانية وورقة الأسئلة والأجوبة، ودعم الوفد موقف مجموعة جدول أعمال التنمية فيما يتعلق باقتراح الزيادة بنسبة 4,7 بالمائة في كل من الإيرادات والإنفاق، ورأى أن الشرح المتوفر في عرض الشاشة أظهر الأسباب الوافية للاقتناع بأن اتجاه الإيرادات نحو الأعلى هو توقع واقعي، وفي الحقيقة فقد قدم العرض أيضاً سيناريو المخاطرة الصحيح، ورأى كذلك أنه لا تستطيع تحقيق احتياجات الدول الأعضاء واحتياجات العالم إلا منظمة قوية تعمل بكفاءة عالية، وفي هذا السياق دعا الوفد إلى الحذر عند مناقشة النمو، واتفق الوفد على أن احتواء التكاليف وتحقيق مكاسب الكفاءة أمران لهما من الأهمية مكان كبير لأجل تعزيز مستوى تحكم المنظمة في أداؤها المالي، ومع ذلك فلا يجب للدول الأعضاء أن تضر بأي برامج مطلوبة بسبب احتواء التكاليف أو السعي وراء الكفاءة ولا يجب التأثير على مستوى جودة خدمات الويبو.

301. وأعرب وفد غانا عن عظيم تقديره للرئيس على أسلوب إدارته للاجتماع وأكد على ثقته الكاملة في قدرة الرئيس على توجيه عمل اللجنة نحو نتيجة ناجحة جداً، وضم الوفد صوته لمجموعة البلدان الأفريقية، ورأى أن الاهتمامات التي أثارها المجموعة لها صلة وثيقة بالموضوع وتستحق النظر فيها بعناية، وأيد الوفد الطلب المقدم للأمانة بتوفير معلومات للدول الأعضاء حول كيفية تطبيق التخفيضات المقترحة في الميزانية مع مراعاة التأكيد الذي ورد على لسان المدير العام بشأن الضمانات الموضوعية لعدم المساس بمشاريع التنمية.

302. ورحب وفد باكستان باقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 وشكر الأمانة على جلسات التعريف التي نظمها لتسبق انعقاد الدورة، وضم الوفد صوته لمجموعة جدول أعمال التنمية، والتفت أيضاً إلى إجابات الأمانة على التساؤلات التي أثارها المجموعة فيما يتعلق بموضوعات التنمية، ولم يقتنع الوفد بإدارة المنظمة على المستوى التفصيلي لكنه في نفس الوقت أراد رؤية اقتراح الإنفاق الذي سيؤدي إلى كفاءة أكثر بينما يحافظ على أولوية التنمية بين برامج الويبو، وحيث إن المدير العام وضع حداً أقصى لزيادة الميزانية عند 3 بالمائة أراد الوفد قبل استكمال تعقيبه حول الموضوع معرفة كيف ستتعامل المنظمة مع الفارق بين نسبة 4,7 بالمائة الأصلية ونسبة 3 بالمائة المقترحة.

303. وأيد وفد المغرب كلمة مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إنه يدعم الزيادة الأصلية المقترحة للميزانية بنسبة 4,7 بالمائة لأنها نتيجة الإيرادات المتاحة وليست نتيجة للقروض، ودعم الوفد الزيادة بنسبة 4,7 بالمائة لأن الويبو عليها تقديم خدمات ذات جودة عالية وعليها التعامل مع تحديات التنمية وتحقيق أهداف فترة السنتين، ولذلك فإن الزيادة مطلوبة لأن الموارد مطلوبة، وكل الأعضاء يعلمون أن ثمة ترابط موجود بين الموارد المستخدمة وجودة الخدمات التي تقدمها المنظمة الموجهة نحو تقديم الخدمات، وسلم الوفد بأن معنى ذلك هو زيادة عدد الموظفين والموارد، والوفد على علم بمشاكل الموظفين في الويبو والتي يمكن أن تحل من خلال توزيع جغرافي أفضل، ورحب الوفد بمبلغ الميزانية الإجمالي المقترح في الوثيقة، وهو مبلغ ضخم أراد الوفد أن يرى تقسيمه من حيث المبالغ المخصصة للموظفين والموارد الأخرى، وختاماً، شكر الوفد الأمانة على الجهد المبذول في إعداد اقتراح الميزانية وكذلك على جلسات عرض المعلومات التي عقدت قبل الدورة.

304. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعداد اقتراح البرنامج والميزانية لفترة 2012-2013 في موعده، وأبدى الوفد قناعته بأن أعمال اللجنة تحت إرشاد الرئيس ستنتهي إلى توافق في الآراء، وأعرب عن موافقته الكاملة لما جاء في كلمات المجموعة بآراء ووفود اليابان وإسبانيا، وكان الوفد قد عبر عن رأيه أثناء دورة اللجنة في يونيو بأن توقعات الأمانة فيما يتعلق بزيادة إيرادات الويبو بنسبة 4,7 بالمائة هي توقعات متفائلة جداً، والآن في الدورة الحالية وبعد عرض المسؤول الاقتصادي لا يزال الوفد على موقفه السابق، وكانت العديد من الوفود قد أشارت أثناء دورة يونيو إلى وضع الاقتصاد العالمي الضعيف وإلى المستقبل المجهول الذي ينتظر مناطق كثيرة في العالم، ولهذا السبب اقترحت وفود كثيرة (في يونيو) الانتظار لمدة



شهرين للحصول على صورة أفضل للاقتصاد العالمي، والآن وبعد شهرين لا يزال مستقبل النمو في الاقتصاد العالمي بدون تغيير، والمشاكل المالية في البلدان الرئيسية تتدهور ولا تظهر أي علامات لانتعاشات سريعة، ويظهر اقتراح البرنامج والميزانية نتيجة نموذج احتساب التوقعات الذي وضعته الأمانة الذي يأخذ في اعتباره عوامل مختلفة خارجية وداخلية، ومن بين العوامل الخارجية يعتبر العامل الأهم هو أداء الاقتصاد العالمي، وأشار الوفد إلى أن الاقتصاد العالمي في حالة تدهور منذ يونيو الماضي والدلالات تشير إلى تعرضه للمزيد من المتاعب، والتفت إلى أن كل من نموذجي التوقعات لعامي 2008 و2009 يظهر الوضع المستقبلي بناء على الأوضاع الطبيعية، في حين أن الوضع لم يكن طبيعياً، ورأى الوفد أنه باعتبار تجربة عامي 2008 و2009 يجب اتباع نهج محافظ في احتساب توقعات الإيرادات، وقال الوفد إنه بعد هذا التقديم يرحب بنية المدير العام لخفض الإنفاق لفترة 2012-2013، ومع ذلك يجب السعي إلى المزيد من إجراءات خفض الإنفاق، وبهذا الشأن ضم الوفد صوته إلى اقتراح المجموعة بآء بشأن عدم اجتياز مستوى الإنفاق لمستوى الإيرادات الفعلية، وفي حين أن الوفد مقتنع بأهمية النهج المحافظ لفترة 2012-2013 فإنه مقتنع أيضاً بأهمية تخصيص الموارد الكافية خاصة لأنشطة الويبو الأصلية وهي تقديم نظام فعال للملكية الفكرية، وإن النظم الرئيسية للملكية الفكرية في الويبو (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) تتحسن باستمرار، والطلبات المودعة إلكترونياً تزايد باستمرار وقريباً سيتحول نظام إيداع الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات بالكامل إلى النمط الإلكتروني، ولذلك يجب تخصيص موارد كافية لتطوير وتحسين نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد. وقال إن نظام مدريد يشهد في الآونة الأخيرة تفاقماً في تأخره عن معالجة الطلبات مما يستدعي زيادة في الاستثمار لتحسين خدمات نظام مدريد، ودعم الوفد الأمانة في استمرار اتباعها لنهج حكيم يتصف بالشفافية والكفاءة في وضع الميزانية.

305. وأشارت الأمانة إلى مثال الاطلاع على الغيب لتوقع المستقبل وحيث إنها لا تمتلك تلك القدرة فما سعت إليه هو محاولة زرع الثقة في أسلوب تعاملها مع مسألة البرنامج والميزانية، وإن نهج منظمة الويبو دائماً يشمل الحالتين العليا والدنيا والحالة المرجعية، وفي نهج الأمانة للوصول إلى الحالة المرجعية وضعت محل اعتبارها كل العوامل التي ذكرها المسؤول الاقتصادي حتى تصل إلى تقدير للإيرادات، وشعرت الأمانة أن هذا نهج سليم، فالعملية لا تختلف عن ما حاولت فعله الوفود أثناء عرض المسؤول الاقتصادي وهو النظر في تقديرات الإيرادات ومحاولة التخفيف من حدة المخاطر، وأضافت الأمانة أن لديها عدد من طرق تخفيف حدة المخاطر، وكما شرحت من قبل فإن المسألة (مسألة تقدير الإيرادات) ليست بسيطة المعالم وليست مجرد جمع عدد الطلبات المودعة مع قيمة رسم إيداع الطلب الواحد، لكن تدخل في المسألة عوامل أخرى حاولت الأمانة باستمرار التعامل معها للتأكد من موثوقية الإيرادات، وأثناء العرض حاولت الأمانة أيضاً أن تظهر الآلية التي تسعى من خلالها إلى تخفيف حدة المخاطر في حالة عدم تحقق الميزانية بالمستوى المتوقع من الإيرادات، وكان السؤال المتكرر أثناء الجلسات غير الرسمية هو ماذا سيحدث في حالة أن الميزانية لم تنته إلى المستوى المفترض من حيث ما يخص الإيرادات، وشرحت الأمانة في الإجابة 12 من ورقة الأسئلة والأجوبة الإجراءات التي ستتبعها في تلك الحالة ومنها ممارسات الرصد عن قرب (التي تتم في كل الأحوال) والمرونة في حالة صعود أو هبوط الإيرادات (وهو جزء من آلية معاهدة التعاون بشأن البراءات والأطر القانونية الأخرى) وإمكانية وضع ميزانية معدلة، واستطردت الأمانة أنه لا خوف على الإطلاق من اللجوء إلى الأموال الاحتياطية في حالة العجز لأن المادة 4.6 من النظام المالي تحدد بوضوح تام أن في تلك الحالة يجب على الأمانة أن ترجع إلى الدول الأعضاء، وأشارت الأمانة إلى أن الميزانية المعروضة وازنت بين الإنفاق من جانب والإيرادات من جانب وأنه الآن مع خفض نسبة زيادة الإنفاق إلى 3 بالمائة فإن الاقتراح حقيقة يعتبر حكيماً ومعقولاً جداً، وفيما يخص مطالبة الدول الأعضاء بالشفافية والحاجة إلى تحسين الإدارة واتباع نهج سليم تمت الأمانة أن تكون عروضها أمام الدول الأعضاء خلال الأشهر الخمسة أو الستة الماضية قد حققت هذا الغرض بالفعل، وقد فوجئت الأمانة بمثل هذه التعليقات حيث إنها سعت إلى ترسيخ عملية تنسم بالشفافية والمتانة بحيث تكتسب ثقة الدول الأعضاء في أسلوب عمل الأمانة، واستطردت أنه تم تنظيم العروض وجلسات الأسئلة والأجوبة بسبب رغبة الأمانة في الالتزام بالشفافية، وأرادت الأمانة توضيح هذه النقطة توضيحاً كاملاً، وفيما يتعلق بالمطالبة بالكفاءة قالت الأمانة في يوم سابق إنه ليس أمراً مستقوماً به الأمانة مجرد أنه طلب منها، فهذا ما تقوم به باستمرار، ووجهت الأمانة انتباه الوفود إلى عدد من الإجراءات الرامية إلى الكفاءة

التي نفذت بالفعل عام 2010 وهي مشار إليها بوضوح في تقرير أداء البرنامج، وهذه الإجراءات تشمل الوفورات في السفر من خلال المفاوضات المشتركة مع شركات الطيران والكهرباء وتقنية المعلومات وصفقات المشتريات المشتركة (وتلك الأخيرة تم التفاوض عليها بالاشتراك مع أسرة المنظمات التابعة للأمم المتحدة)، وكانت النتيجة تحقيق وفورات قدرها 700 000 فرنك سويسري، وتمت تحسينات أيضاً على مستوى عمليات الإدارة منها بداية التعيين الإلكتروني في الموارد البشرية والانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والذي سمح للأمانة بتحقيق أعمال أفضل بكثير وأكثر كفاءة في المجال المالي، وهذه الأمثلة تبرهن على جهود الأمانة في تحقيق وفورات من خلال الكفاءة، واحتاجت بعض هذه المساعي إلى وقت أطول لأنها تطلبت وجود نظام محل التنفيذ، وأحد النظم الكبيرة التي تسمح بمستوى أكبر من الكفاءة هو نظام تخطيط الموارد المؤسسية والمتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في المنظمة خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة القادمة فبداية العمل به تتم تدريجياً، وذكرت الأمانة أيضاً برنامج التقويم الاستراتيجي وأضافت أنها مستمرة في إبلاغ الدول الأعضاء عن هذه المجموعة من مبادرات الإصلاح التي تهدف إلى تحسين المنظمة، وشرحت الأمانة أنها عرضت هذه الأمثلة لطمأنة الدول الأعضاء تجاه سعيها الدائم لتنفيذ إجراءات مختلفة واستمرارها في الإبلاغ عن مساعيها، وفيما يتعلق بالزيادات القانونية (سؤال وفد اليابان) أشارت الأمانة إلى وجود بعض الاتفاقات الملزمة مع اللجنة الدولية للخدمة المدنية التي لا يمكن إنكارها، وأضافت أن هذا جزء من نظام الأمم المتحدة المشترك وأن التغييرات التي تتم هناك تعم لتشمل أنحاء المنظومة كلها، حيث يتم هناك التفاوض على أي تغييرات تخص مناصب ومزايا الموظفين وبعد اعتماد أي تغييرات تصبح كل منظمات الأمم المتحدة (بما فيها الويبو) مطالبة بتنفيذها، وفيما يخص التعليقات حول معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ذكرت الأمانة أن نائب المدير العام المختص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أوضح بشكل وافٍ أثناء دورة شهر يونيو أن هذه المجالات شهدت الكثير من التحسينات، وكان قد طمأن الوفود في ذلك الوقت بشأن تخصيص الأموال اللازمة من أجل تقديم الخدمات المحسنة في المجالين، وأضافت الأمانة أن اقتراح الميزانية كما جاء تعامل بالفعل مع هذه المسائل، وأفادت بأن إعداد اقتراح البرنامج والميزانية الحالي كان أمراً صعباً، كانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك مديرو البرامج فيها بقوة في عملية التسمت بأنها سارت من الأسفل إلى الأعلى من أجل تحديد التكامل مما سيزيل مواضع الازدواجية، وقالت الأمانة إن هذا النهج يسمح بدرجة أعلى من الترابط والتماسك بين برامج الويبو وبوحدة النهج المتبع وزيادة درجة التكامل علاوة على أن هذا أدى إلى تعاون أكبر بين الموظفين من القطاعات المختلفة، وسمحت العملية بإنتاج المؤشرات التي جاء الحديث عنها سابقاً وهي التي تحدد مساهمة البرامج في تحقيق النتائج المحددة المتوقعة، وسمحت كذلك بتعزيز شعور الملكية للنتائج عند مديري البرامج وبالتالي جعلتهم أكثر شعوراً بالمسؤولية نحو المضي قدماً بخطط العمل، وهذا بدوره سيعطي الدول الأعضاء درجة أكبر من الشفافية والوضوح، وأضافت الأمانة أنه عند قيامها بهذه العملية في إعداد الميزانية وجدت الكثير من الازدواج داخل مجال تقنية المعلومات، وكانت النتيجة تنفيذ المركزية لعدد من الأمور وتحقيق الكفاءة، مثل في مجال البث عبر الإنترنت، وفيما يتعلق بوفورات الكفاءة ذكرت الأمانة اقتراح المدير العام بخفض نسبة زيادة الميزانية إلى 3 بالمائة وأنه قال بوضوح إن هذا لن يؤثر على تنفيذ البرامج، ولتحقيق ذلك تصورت الأمانة تنفيذ تغييرات في السياسات وخفض في بعض بنود النفقات، ولإعطاء الأمثلة على هذه النقطة ذكرت الأمانة التغييرات المطبقة في سياسة السفر (إنفاذ إطار زمني أكثر صرامة لتقديم تصريح السفر وشراء تذاكر سفر لا ترد واستخدام شركات طيران أقل تكلفة وتقنية شروط السفر) التي ستحقق توافقاً أكبر بين الويبو والمعايير المطبقة في أنحاء منظومة الأمم المتحدة، والتغييرات في سياسة السفر ستسمح بوفورات قدرها 1,9 مليون فرنك سويسري خلال فترة السنتين، وتصورت الأمانة أيضاً تنفيذ خفض في مجال إدارة المباني حيث ستختل الأمانة عن صندوق تمويل صيانة المباني وتنتظر حين تحسن الأوضاع الاقتصادية] لتأسيسه لأنه من ممارسات الإدارة الجيدة وجود مثل هذا الصندوق، والتغييرات الإضافية المنتظرة في مجال سياسات إدارة المباني ستثمر وفورات قدرها 4,5 مليون فرنك سويسري، والوفورات الأخرى القائمة على أساس السياسات التي عرض بعضها أمام دورة اللجنة الأخيرة تشمل أتعاب الخبراء وستؤدي إلى وفورات تقدر بنحو 700 000 فرنك سويسري، وأما سياسة اتفاقات الخدمة الخاصة ودفع بدل الإقامة اليومي فتؤدي إلى وفورات قدرها 400 000 فرنك سويسري إضافية وستحاذي أيضاً بين ممارسات الويبو وممارسات المنظمات الأخرى، وحفلات الاستقبال أثناء المؤتمرات ستقتصر على اللجان الدائمة وستؤدي إلى وفورات تقدر بنحو 500 000 فرنك سويسري، وترشيد تكلفة إيجار المباني والمعدات أثناء المؤتمرات الخارجية من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى وفورات قدرها 1,1 مليون فرنك سويسري، وسيتم فحص

إمكانية تنفيذ خفض في برنامج المتدربين في الويبو بحيث يؤدي إلى وفورات إضافية قدرها 500 000 فرنك سويسري، وأخيراً كما أشار المدير العام في كلمته الافتتاحية سنتظر الأمانة في التصميم التنظيمي ضمن إطار مبادرة برنامج التقييم الاستراتيجي وقد ينتج عن ذلك ترشيد مبالغ إضافية تصل إلى 800 000 فرنك سويسري.

306. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان العربية بادئاً بشكر الأمانة على إعداد وثيقة موضوعية جداً للميزانية، وقالت المجموعة إنها تسأل أولاً عن موعد تقديم مشروع اقتراح الميزانية الجديد أمام اللجنة في ضوء تحديد نسبة الزيادة عند 3 بالمائة، فهل سيكون ذلك أمام الدورة الحالية أو بعد ذلك، وثانياً، رحبت المجموعة بالمبالغ المخصصة لأنشطة التنمية لكنها لاحظت أن المبلغ المخصص لجدول أعمال التنمية داخل إطار العمل مع البلدان النامية قد انخفض لبعض الأنشطة، ولذلك طلبت المجموعة شرحاً لأسباب هذا الانخفاض وتساءلت عن وجود ضمانات لعدم حدوث تخفيضات أخرى من هذا القبيل، وأشارت المجموعة إلى إلغاء البرنامج الداعم للشركات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة أخرى مثل العلامات التجارية، وأكدت على قناعتها بالأهمية الكبيرة لدور الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والنامية، وتمنت المجموعة أن يغطي البرنامج المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة باهتمام أكبر، والمجالات الأخرى التي أرادت مجموعة البلدان العربية التأكيد على حصولها على الموارد هي حماية فولكلور التراث والمعارف التقليدية وإتاحة العقاقير بأسعار معقولة والأمن الغذائي للجميع من خلال الملكية الفكرية، وأفادت أن التنسيق مع البلدان النامية تأثر أيضاً بالخفض وتساءلت إذا تم دمج المجالات المتأثرة في برامج أخرى أو أنشطة بلدان أخرى، وتمنت المجموعة تسمية مدير جديد ينشغل بالتعاون قريباً، وفيما يتعلق بأكاديمية الويبو فقد لاحظت المجموعة زيادة أنشطتها بنسبة معقولة في اقتراح الميزانية وأكدت على الأهمية التي توليها لأنشطة الأكاديمية والبرامج التي تقدمها وتمنت أن ترى المزيد من الموارد المخصصة للأكاديمية حتى يتسنى لها الاستمرار في تقديم خدماتها، وفيما يتعلق بالبرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية) التفتت المجموعة إلى أنه لا يذكر التعاون مع منظمات دولية أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة في إطاره للأمن الغذائي ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بأسعار العقاقير، ورأت المجموعة أن التعاون مع هذه المنظمات المتخصصة له أهمية كبيرة جداً، وفيما يتعلق بالبرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشركات والمكاتب الخارجية) رأت المجموعة تخصيص قدر أكبر من المال لهذا المشروع بدلاً من خفض المبلغ المخصص له بنسبة 3,9 بالمائة حيث إن المشاورات قد تمت لتعريف وضع المكاتب الخارجية، والموارد الإضافية مطلوبة حتى يتحقق التقدم في تطبيق القرارات المتخذة بدون انتظار الميزانية الجديدة المعدلة، وأعربت المجموعة عن شكرها مجدداً للأمانة والمدير العام لتأكيدهما على أن خفض نسبة الزيادة في الإنفاق لن يتم على حساب التنمية.

307. وتحدث وفد مصر باسم بلده مؤيداً للأنشطة المقترحة في وثيقة الميزانية وأكد على أهمية برنامج التقدم المهني وتحسين الإدارة (الإداريون) والبرامج المتعلقة بشبكة الويبو، ورحب الوفد بأنشطة برامج مثل أكاديمية الويبو حيث أنها ترفع من مستوى الوعي بالملكية الفكرية والمستوى المهني في كل مجالات الملكية الفكرية.

308. واقترح الرئيس أن تشمل فقرة القرار النص الذي يتناول الجهود الرامية إلى تحقيق مكاسب الكفاءة مما يتناسب مع وصف الأمانة لكيفية تحقيق وفورات تقدر بنحو 10,2 مليون فرنك سويسري، وسيوفر هذا فرصة للمضي قدماً أثناء المناقشات، وأضاف أن اللجنة ستستعرض التقدم الذي تحقق في هذا المجال في العام التالي من باب الرصد، وقد أوضحت الدول الأعضاء القيود اللازمة وضوحاً كاملاً وأعطت الأمانة إطاراً واضحاً للمواضع التي تحتمل تحقيق الوفورات بدون المساس بتنفيذ البرامج.

309. وتوجه وفد البرازيل بالشكر للأمانة على شرحها لكيفية تحقيق وفورات قدرها 10,2 مليون فرنك سويسري بدون المساس بتنفيذ البرامج أو أولويات المنظمة، ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد جداً أن يعكس الجدول 7 على الأقل في وثيقة الميزانية (الميزانية بحسب غرض الإنفاق) الزيادة بنسبة 3 بالمائة (بدلاً من 4,7 بالمائة)، ومن المفيد أيضاً رؤية تقسيم لإجمالي النفقات حسب النتائج وكذلك حسب البرامج حيث أن هذه هي المنهجية المتبعة في الوثيقة كلها.

310. وافتتح الرئيس مناقشة اقتراح البرنامج والميزانية برنامجاً تلو الآخر.

## البرنامج 1

311. تناول وفد البرازيل النقطة الأولى من الفقرة 1.1 وقال إنه سيدشعر بارتياح أكبر بدون وجود إشارة أو تقييم لوتيرة العمل المشترك المعني بوضع القواعد والمعايير بالمقارنة مع وتيرة التغير التكنولوجي.

312. والتفت وفد الهند إلى الفقرات التي تناولت استراتيجيات التنفيذ ومخاطره حيث لاحظ عدداً من الإشارات إلى أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهرت إشارات مشابهة في وصف برامج أخرى، وبهذا الصدد ذكر الوفد أن مجموعة جدول أعمال التنمية طالبت سابقاً بالمحافظة على البرنامج المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة كبرنامج منفصل، وسأل الوفد عن وجود برنامج منفصل للشركات الصغيرة والمتوسطة وطلب التعامل مع هذه المسألة على وجه السرعة.

313. وشرحت الأمانة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تعتبر برنامجاً منفصلاً في الصيغة الحالية للاقتراح، لكن على ضوء المدخلات المختلفة يمكن النظر في الاقتراح وعرضه على اللجنة في اليوم التالي.

314. وعلق وفد جمهورية كوريا قائلًا إن ملاحظة الهامش في جدول موارد الميزانية توجه القارئ إلى تفاصيل إضافية في الجدول 10 من المرفق الأول، لكن الجدول المشار إليه يحتوي فقط على "الميزانية المعتمدة" و"الميزانية بعد التحويلات" و"الميزانية المقترحة" ولا يوجد عمود يظهر ميزانية 2012-2013 بعد التحويلات، فلم يفهم الوفد ما حدث بين "الميزانية بعد التحويلات" و"الصيغة الجديدة"، والجدول يبين زيادة تفوق الثلاثة أضعاف.

315. وأجابت الأمانة أن الزيادة حدثت بسبب ورود برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتراح داخل إطار البرنامج 1، لكن الأرقام ستنتغير بعد إعادة برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة مرة أخرى.

## البرنامج 2

316. طلب وفد جنوب أفريقيا أن يعكس النص المكتوب تحت عنوان الأهداف للبرنامج 2 احتمال تنظيم مؤتمر دبلوماسي كما جاء في وصف البرنامج ولأنه تم الاتفاق على أن هذا هو أحد الطرق المتاحة.

317. والتفت وفد سويسرا في مسألة تنظيم مؤتمر دبلوماسي محتمل إلى أن الوفود أثناء دورة اللجنة الأخيرة قد توصلت إلى لغة دقيقة وواضحة جداً على أساس اللغة المعتمدة من قبل لجان أخرى متعددة ورأى الوفد أنه لا يجب تغيير أي شيء، وبالنسبة لجدول إطار النتائج (الصفحة 32 من النص الإنكليزي) وجد الوفد مشاكل في عمود الأهداف فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي حول قانون الرسوم والنماذج الصناعية وانعقاده يعتمد على النجاح في العمل التحضيري الذي يسبقه، وطلب الوفد حذف عبارة "يعتمد على" أو أن تضاف العبارة إلى الأهداف الأخرى، وقال الوفد إنه لا يرى فائدة لبقاء هذه العبارة في عمود الأهداف لأنه لا توجد مبالغ لمؤتمرات دبلوماسية متوقعة في المستقبل فيما يخص البرامج الأخرى.

318. وذكر الرئيس حل الوسط الذي تم التوصل إليه سابقاً فيما يتعلق باللغة المشيرة إلى المؤتمر وإضافة عبارة "يعتمد على".

319. وأوضحت الأمانة أنه بعد دورة اللجنة غير الرسمية في يونيو أعادت الأمانة صياغة النص بما يتفق مع اللغة التي اعتمدها اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية أثناء دورتها الخامسة والعشرين (الفقرة 14 من الوثيقة SCT/25/6)، ولأجل تجنب أي غموض وضع هذا النص حرفياً في الملخص المعتمد من الرئيس حتى يعكس بصدق ما تم الاتفاق عليه في اللجنة الدائمة.

320. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه في حالة حذف "يعتمد على" يجب أن تعود "ممكناً" مرة أخرى لتشير إلى الطريق الممكن للمضي قدماً بما يعني وجود اختيارات أخرى.

321. وبعد المشاورات غير الرسمية بين الوفود بقيت اللغة كما جاء النص المقترح في الأصل.

### البرنامج 3

322. طلب وفد جنوب أفريقيا أن تنعكس التغييرات التي تمت بالفعل في محتوى الوثيقة (والتي أظهرت اللغة المناسبة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن المؤتمرات الدبلوماسية) أيضاً على الفقرات الأولى من البرنامج 3.

323. وتناول وفد الهند الفقرة 3.8 حيث طلب تغيير كلمة "سوف" إلى كلمة "يستطيع" في العبارة "وسوف يواصل هذا البرنامج دراسة المجالات الرئيسية حيث يفضي التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة إلى حلول عملية"، وقال إن عدداً من المسائل الواردة هنا لم تناقش في اللجنة المعنية بحق المؤلف، فهي مسائل جديدة واستخدام كلمة "سوف" يصدر حكماً مسبقاً بوجود مشكلة وقيماً في إيجاد حل لها، وطلب الوفد أن تعاد صياغة العبارة الثانية من الفقرة 3.17 التي تقول "وفي فترة السنتين، سيزداد التركيز على النوعية بدلاً من الكم فيما يخص التحسينات التي تضافى على تقديم المساعدة"، حيث كانت الكلمة المستخدمة "بدلاً من" مما يعطي انطباعاً بأن التحسينات في المسائل التقنية والبنية التحتية كانت ستضع التركيز على النوعية بدلاً من الكم.

324. واتفقت الأمانة مع الرأي بأن "يستطيع" بدلاً من "سوف" ستكون إضافة جيدة في الفقرة 3.8، وقالت إن لغة الفقرة 3.17 تفتقر إلى التأكيد على سيزداد على الكم، ومع ذلك ففي حالة عدم الاتزان يجب الثناء على الأمانة لأنها رصدت الحاجة إلى زيادة التركيز على النوعية، إن مسألة الكم هي مجال تقاطع، حيث يتكلم النص عن الانتقال إلى أساس أكثر استراتيجية من تقديم المساعدة التقنية، ويجب أن يجد الوفد ما يرضيه في سعي الأمانة إلى عمل شيء ما في المستقبل أفضل مما كان عليه الحال في الماضي.

325. ووجهت الأمانة الوفد إلى الصفحة 38 (إطار النتائج) التي تناولت مسألة الأهداف وأساس المقارنة بحسب النتيجة المرتقبة.

326. والتفت وفد الهند إلى وجود زيادة في الكم (20 منظمة إدارة جماعية كأساس للمقارنة والهدف 40) وتساءل عن سبب إعطاء الانطباع بأن التركيز أكثر على النوعية منه على الكم، ويجب على العبارة أن تبدأ كالاتي: "بينما يتم تنفيذ التحسينات المعنية بالكم، مع الأخذ في الاعتبار... سيزداد التركيز أثناء فترة السنتين على التحسينات النوعية"، وهذا من شأنه وضع الأمور في نصابها الصحيح بدون تضليل.

327. وطلب الرئيس من الوفد تقديم نسخة مكتوبة من التعديل.

328. وقال وفد البرازيل إن نص الفقرة 3.1 يعطي انطباعاً بوجود تعارض بين تعزيز الإبداع وحماية حق المؤلف في توقعات جدول أعمال التنمية، وهذا تعارض غير حقيقي ولذلك يجب حذف الفقرة بأكملها.

329. وأكد الرئيس على توافق الآراء بشأن حذف الفقرة 3.1.

### البرنامج 4

330. علق وفد الهند على العبارة الثانية من الفقرة 4.2 التي تقول: "ولا تزال الخلافات قائمة إزاء المسائل الموضوعية الأساسية.."، ورأى الوفد أن الصياغة سلبية إلى حد ما وأنه بالرغم من وجود مواقف وآراء متباينة حول هذه المواضيع فإن

النص يمكن أن يكون أقل حدة، واقترح الوفد أن يصاغ النص كالاتي: "ولا تزال الآراء المتباينة قائمة إزاء المسائل الموضوعية الأساسية.."، وهذا لا يغير المعنى لكنه يجعل النص أقل حدة.

331. وأكد الرئيس على قبول الاقتراح.

332. ولم يفهم وفد إسبانيا فيما يتعلق بالفقرة 4.10 سبب ارتباط الزيادات المقترحة بمؤتمر دبلوماسي محتمل في فترة 2012-2013، ففي حالة انعقاد المؤتمر أثناء فترة السنتين يمكن لتكاليفه أن تدخل ضمن الميزانية، لكن لم يشعر الوفد أن إدخال هذه التكاليف في الوقت الحاضر يعتبر واقعياً ورأى أن يتم خفض هذه الزيادة، وفي حالة تغير الظروف بشكل كبير يمكن إدخال التكلفة في الميزانية المعدلة.

333. والتفتت الأمانة إلى ضرورة أن يشمل اقتراح البرنامج والميزانية الاعتمادات المالية المحتملة، فهذا هو الغرض منه، ففي حالة انعقاد ذلك المؤتمر لابد من وجود اعتماد مالي له ليتمكن الإنفاق عليه، أما في غير وجود الاعتماد المسبق كما جاء على لسان وفد إسبانيا فستضطر الأمانة للبحث لاحقاً عن مصدر لتمويل المؤتمر وقد يصبح التحويل في هذه الحالة أمراً لا مفر منه، ولهذا السبب وضع الاعتماد المذكور في الميزانية.

334. واثبه وفد إسبانيا إلى أن الأعضاء يناقشون توفير اعتماد في الميزانية لأمر ليس مؤكد الحدوث تاركين مسألة تحويل الأموال غير المستغلة في حالة عدم حدوثه، ستكون الأموال في هذه الحالة خارج سيطرة الدول الأعضاء وهذا أمر يستحق الانتقاد ضمن أعمال الويبو، وصرح الوفد أن الوفود عليها النظر بعين الاعتبار إلى كيفية سير الأمور فيما يتعلق بمثل هذه المؤتمرات، فإن احتمالات انعقاد المؤتمر ضئيلة جداً ولذلك لا يجب زيادة الميزانية لذلك الغرض في ظل غموض مصير المبالغ المالية غير المستغلة.

335. وشرحت الأمانة أن الاعتماد في الميزانية للمؤتمر الدبلوماسي وُضع في سياق اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وبما يتفق مع التوصية المقدمة منها للجمعية العامة المقبلة (وهي الدعوة إلى مؤتمر دبلوماسي)، وبالتالي يوجد احتمال كبير لانعقاد المؤتمر الدبلوماسي خلال فترة السنتين المقبلة لأن الاجتماع الأخير للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أوصى بنظر الجمعية العامة في 2012 إلى تقديم المفاوضات وأن تتخذ قراراً في ضوء التقدم حول عقد المؤتمر الدبلوماسي في 2013، لذلك لم يكن إلا من باب الحكمة وحسن التدبير أن يوضع اعتماد في الميزانية للاحتفال الواضح أن الدول الأعضاء قد تدعو إلى تنظيم مؤتمر دبلوماسي.

336. وأضافت الأمانة أن الوقت سيكون متأخراً جداً إذا أردنا تخصيص اعتماد في الميزانية بعد قرار الجمعية العامة المقبلة (في 2012) ولهذا السبب تم تخصيص في الوقت الحاضر، وفي حالة عدم انعقاد الاجتماع لن يتم استخدام الاعتماد المالي، لكن الواقع هو أن الوقت سيكون متأخراً جداً (بعد اتخاذ القرار أثناء الجمعيات المقبلة) لاعتماد هذا المخصص المالي.

337. ووافق وفد باكستان على احتمال تعرض الأمانة لمشكلة في حالة وضع ذلك الاعتماد في الميزانية بعد جمعيات 2012، فمن المنطق إذا ضمان توافر الأموال اللازمة في حالة تحقق المؤتمر بعد الجمعية العامة في 2012.

338. واتفق وفد إسبانيا مع تخصيص الاعتماد في الميزانية للمؤتمر المحتمل، لكن الأمر الذي لا يراه الوفد مناسباً هو مصير المبلغ المعتمد الذي سيصبح متاحاً للاستخدام في أنشطة أخرى في حالة عدم انعقاد المؤتمر، والوفد لا يجد حرجاً في استخدام هذا المبلغ للمؤتمرات الدبلوماسية لكن يجب توضيح أنه في حالة عدم استخدامه لا يمكن أن يتم تحويل المبلغ بحرية عن طريق الأمانة لنشاط آخر، بل يجب أن يدخل المبلغ في صندوق الاحتياطات.

339. وأجاب المراقب المالي أن الأمانة تفهم الغرض من التعليق مضيفاً أن الاعتماد المالي سيذهب تلقائياً إلى الاحتياطات في حالة عدم استخدامه ويضاف إلى الفائض، وذكر الوفد أيضاً بأن استغلال الاحتياطات لا يمكن التصريح به إلا من قبل الدول الأعضاء.

## البرنامج 5

340. لاحظ وفد ألمانيا أنه تم تخفيض عدد الموظفين في معاهدة التعاون بشأن البراءات نظراً لبرنامج إنهاء الخدمة الطوعي (تم تحويل 5 في المائة من ميزانية 2010-2011 الأصلية وكان التفسير الذي قُدم هو برنامج إنهاء الخدمة الطوعي عند ترك عدد من الموظفين لعمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات). واستفسر الوفد عما إذا كان من المخطط الاستعاضة بموظفين آخرين.

341. ورداً على سؤال الوفد، وجدت الأمانة العامة أنه من المفيد أن يتم تقديم معلومات أساسية موجزة عن تطور الموظفين في معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبوجه خاص، في عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات، كانت هناك ثلاث مجموعات من الموظفين: تكنولوجيا المعلومات بمعاهدة التعاون بشأن البراءات (موظفو "الكمبيوتر")، والترجمة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات (المترجمون)، والمجموعة الأكبر وتسمى المعالجة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي تتولى إجراء الفحص الشكلي وإعداد المنشورات. وكانت وجهة النظر على المدى الطويل هي خفض عدد العاملين في خدمة المعالجة، كي تتناسب مع عدد الطلبات. وكان ذلك هو الاتجاه العام على مدى السنوات الخمس الماضية. وأظهر المرفق السادس بوثيقة الميزانية انخفاضاً في عدد الموظفين، ومعظمهم في خدمة المعالجة. أما الجانب الآخر من الصورة، فهو أنه رغم الانخفاض العام في عدد الموظفين، إلا أن عدد الموظفين الذين يجيدون اللغات الآسيوية يحتاج إلى الزيادة. وأوضحت الأمانة كذلك أنه فيما يخص خدمة المعالجة، فعند مغادرة الموظفين (مثلاً من خلال برنامج إنهاء الخدمة الطوعي)، يجب ألا يكون هناك افتراض بأن هؤلاء الموظفين سيتم استبدالهم، إذ ينبغي أن تحاول الخدمة القيام بالعمل من دونهم لتحقيق مكاسب في الكفاءة. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى موظفين إضافيين يجيدون اللغات الآسيوية يعني أنه لا بد من تعيين هؤلاء الموظفين. وكان إجمالي عدد الوظائف التي تم خفضها والبالغ 15 وظيفة مقبولاً تماماً، إلا أن الأفراد الذين يجيدون اللغات الآسيوية قد يزيد عددهم قليلاً. وأضافت الأمانة العامة أنه لا يُشترط بالضرورة تعيين الأشخاص الذين يجيدون اللغات الآسيوية مباشرة في وظائف، حيث قد لا تكون هناك وظائف متاحة. وفي مثل هذه الحالات، سمحت الإدارة بتوظيف مثل هؤلاء الأشخاص على أساس المدى القصير. وحددت الأمانة العامة أنها ترغب في تجنب إعادة خلق مشكلة "الموظفين المؤقتين" مرة أخرى، لذلك فهي تسعى للحد من عدد العقود قصيرة الأجل إلى أقصى حد ممكن.

342. وطلب وفد جمهورية كوريا من الأمانة توفير أعداد الأشخاص الذين تم التعاقد معهم بحسب اللغات (لا سيما اللغات الآسيوية).

343. وردت الأمانة أنها ستقدم الأرقام المطلوبة في اليوم التالي.

344. وفي إشارة إلى تكلفة الترجمة في معاهدة التعاون بشأن البراءات ومناقشة الاستعانة بترجمين خارجيين، استفسر وفد ألمانيا حول وجود فرق بين تكلفة ترجمة الوثائق العادية والترجمة لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى الوفد أن الاستعانة بترجمين خارجيين (لأعمال الترجمة الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات) يمكن استخدامها كوسيلة لتوفير المال.

345. وردت الأمانة بأن أنواع الترجمة تختلف. فهناك نصوص عامة، وأخرى قانونية جداً (تحتوي على الكثير من الأساليب القانونية المحددة) وتختلف بحسب الغرض. وأضافت الأمانة أنه يمكن تقديم المزيد من التفاصيل خلال مناقشة البرنامج 27 في حضور الزملاء من شعبة اللغات.

346. وأشار وفد جمهورية كوريا أنه، في بداية الدورة، طلب الحصول على بيانات عن موظفي الترجمة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وقد تلقى للتو البيانات في ذلك اليوم. ولم يكن لديه ما يكفي من الوقت لتحليل البيانات ولكنه رغب في التعليق على تفاصيل الموظفين الاثني عشر في قسم اللغات الآسيوية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأرقام أقسام المعالجة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكر الوفد أنه طالب باستمرار زيادة تخصيص الموارد لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد تم ترشيح تخصيص الموارد بحسب البيانات التي قدمها المسؤول الاقتصادي، الذي أشار إلى تزايد سريع في الإيداعات بناء على المعاهدة من بلدان شرق آسيا (الصين واليابان وجمهورية كوريا). ويبدو أن البيانات التي قدمتها شعبة عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات تشير إلى أن تخصيص الموارد البشرية للإيداعات بناء على المعاهدة في منطقة شرق آسيا لا يواكب الزيادة في الإيداعات في اللغات الثلاث المذكورة. وأظهرت البيانات أن هناك 12 موظفاً في قسم الترجمة الآسيوية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأن هناك تخطيطاً لزيادة عدد قليل فقط من الموظفين في فترة السنتين المقبلة. وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في الإيداعات من بلدان شرق آسيا (كما أشار إلى ذلك المسؤول الاقتصادي)، وخصوصاً من جمهورية كوريا، لم تكن هناك خطط لزيادة عدد الموظفين المتحدّين بالكورية في خدمات الترجمة والمعالجة. وطلب الوفد من الأمانة أن تنظر في تقديم التعديلات المناسبة للتعامل مع الزيادة المتوقعة في الإيداعات بناء على المعاهدة من بلدان شرق آسيا.

347. وأشار الرئيس إلى أن كلاً من مدير البرنامج بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، فضلاً عن الأمانة العامة، قد التزما مراراً وتكراراً بأن تكون معاهدة التعاون بشأن البراءات قادرة على تلبية الطلب. وعبر الرئيس عن اعتقاده أنه ينبغي أخذ هذا الالتزام على علاته، وأنه على الدول الأعضاء عدم التدخل في إدارة تخصيص الموارد. وأضاف الرئيس أنه، في هذه المرحلة المتأخرة جداً، لم يكن الدخول في هذه الجزئيات ممكناً أو مثمراً. وقد أصبحت لجنة البرنامج والميزانية مسؤولة عن إلزام الأمانة العامة بتعهداتها. وستعقد جلسة للجنة البرنامج والميزانية خلال سنة ولكن الوفد حصل على دعم رسمي من جميع الدول الأعضاء بالتوجه إلى الأمانة، في غضون ذلك، للإصرار على وفائها بالوعود التي قطعتها.

348. وأبدى وفد جمهورية كوريا تفهمه لضيق الوقت، وأيد اقتراح الرئيس تأييداً تاماً. وأعرب عن رغبته في المشاركة بشكل مستمر في المناقشة مع الأمانة العامة لتحسين الخدمات التي تقدمها معاهدة التعاون بشأن البراءات.

## البرنامج 6

349. طلب وفد جمهورية كوريا من الأمانة توفير بيانات عن عمليات نظام مدريد بالطريقة نفسها التي قدمت بها المعاهدة بالتعاون بشأن البراءات في المرفق السادس من وثيقة الميزانية.

350. وردت الأمانة بقولها إنها سيسعدها تقديم ذلك، وأضافت أنها قد بدأت بالفعل في مناقشات بشأن إعداد مثل هذه المعلومات الإحصائية.

351. وطلب وفد شيلي أن يتم تعديل الفقرة 11.6 (في نظام لشبونة) بحيث تعكس أن فريق لشبونة العامل يركز على مراجعة/تحسين النظام وليس على (...) وضع نظام تسجيل دولي (...) كما ورد. وفي الجزء الثاني من الفقرة 11.6 وفي الإشارة إلى "في الفترة 2012-2013"، أشار الوفد إلى أن تقارير الفريق العامل لم تتضمن إشارات إلى الفترة 2012-2013. وأخيراً، اقترح الوفد أن الجملة التي تشير إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تحدد (بحسب أسلوب منظمة التجارة العالمية) أنها تشير إلى البيانات الجغرافية للنيبيذ والمشروبات الروحية أو أن يتم حذفها.

352. وقرأ الرئيس اقتراحاً أعيدت صياغته. وقد تم الاتفاق على وضع "نقطة" بعد كلمة "لا يمكن الاستهانة بها"، وحذف العبارة المتبقية. وبخصوص استخدام كلمة "وضع"، أعلن الرئيس أنه ستتاح صياغة جديدة للفقرة في مكتب توزيع الوثائق.



353. وذكر وفد جنوب أفريقيا أنه عندما نوقشت الفقرة 11.6 في المرة السابقة، أدلى وفدا البرازيل وكندا بهذه التصريحات نفسها التي أدلى بها وفد شيلي. فقد أشارا إلى أنه يجب إدراج عبارة "النبيذ والمشروبات الروحية" في السطر الأخير بعد "البيانات الجغرافية" (إذ كان هناك اتفاق حول تسجيل النبيذ والمشروبات الروحية).

354. ولاحظ وفد ألمانيا أنه عند مقارنة الأرقام الواردة في جدول إطار النتائج (صفحة 55، أسس المقارنة والأرقام المستهدفة لأول نتيجة مرتقبة) مع الأرقام الواردة في ورقة وزعها المسؤول الاقتصادي، وُجد اختلاف طفيف، لذا ينبغي التحقق منها.

355. وأوضح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه يفضل الصياغة الأصلية للفقرة 11.6 لأن فريق لشبونة العامل لم يناقش تسجيل النبيذ والمشروبات الروحية فحسب ولكن أيضاً البيانات الجغرافية الأخرى بحيث تشمل مجموعة واسعة من المسائل.

356. وفيما يتعلق بالجملة الأخيرة من الفقرة 11.6، كان وفد إيطاليا يظن أن هناك إمكانية لتمديد السجل (إلى ما هو أبعد من النبيذ والمشروبات الروحية) في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

357. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه إذا كان الأعضاء يتحدثون عن اتفاق تريبس مدريد المادة 4.23، فهو يتحدث فقط عن إنشاء نظام سجل متعدد الجنسيات للبيانات الجغرافية للنبيذ والمشروبات الروحية.

358. وقال وفد كندا إن وفد الولايات المتحدة قد أوضح، في الواقع، ولاية الدورة الاستثنائية لمنظمة التجارة العالمية الرامية إلى تأسيس سجل إعلام متعدد الأطراف للبيانات الجغرافية للنبيذ والمشروبات الروحية فقط.

359. واتفق وفد بنغلاديش مع وفدي كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية لكنه أضاف أن الوضع الفعلي في منظمة التجارة العالمية هو أن الأعضاء كانوا يحاولون توسيع نطاقه ليشمل هذه المنظمة، وليس اقتصره على النبيذ والمشروبات الروحية. ونصح بتوخي الحذر عند إضافة أي صيغة محددة للجملة (في الفقرة 11.6) لأن عدة مجموعات إقليمية قدمت بالفعل مقترحاتها إلى منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسألة.

360. واقترح الرئيس أن تشير الجملة الأخيرة إلى أن صعوبة تحويل نظام لشبونة إلى نظام يتمتع بمشاركة دولية واسعة، كما ذكر أيضاً في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، لا يمكن الاستهانة بها كما هو تبين المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية. ورأى الرئيس أن النص يجب أن يكون محدوداً بقدر الإمكان لأن الويو لا يتفاوض فيما يجري في منظمة أخرى.

361. واتفق وفد سويسرا مع رأي الرئيس.

362. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح الرئيس.

363. وأيد وفد إيطاليا هذا الاقتراح.

364. وأيد وفد السلفادور أيضاً الاقتراح.

365. وقال وفد شيلي إن اقتراح الرئيس يحل مشكلة الصياغة. إلا أن الوفد لا يزال لم يتبين بوضوح مسألة استخدام الإشارة إلى الفترة 2012-2013 في هذه الفقرة. فإذا نتج عن توصية، لم يذكرها الوفد، ينبغي إضافة مثل هذه الإشارة.

366. وقال وفد جمهورية كوريا، فيما يتعلق بإطار النتائج (صفحة 55) إن مؤشر الأداء الأول وأساس المقارنة أظهرها 37 533 حالة تسجيل جديد وتجديد في عام 2010. وبالنسبة لعام 2011، كان الرقم 40 900. وقد اختلفت هذه الأرقام عن تلك التي قدمت إلى الوفد بشكل غير رسمي في وقت سابق من صباح ذلك اليوم، والتي بلغت 71 594 لعام 2010.

واستفسر الوفد عن الفرق بين أرقام الطلبات الفعلية والأرقام التي تظهر في أساس المقارنة بوثيقة الميزانية. وذكر الوفد أيضاً بسؤال طُرح في جلسة لجنة البرنامج والميزانية السابقة، حول وجود ما يكفي من الموارد لمواجهة الطلب المتزايد في نظام مدريد. وفي إطار النتائج، أبرزت المقارنة بين أسس عام 2010-2011 وأهداف 2012-2013 أن الأهداف كانت أعلى من أسس المقارنة لعام 2010-2011. وتساءل الوفد إلى أي مدى يستطيع النظام مواكبة الطلب المتزايد بكفاءة. وقد أظهرت البيانات التي تلقاها الوفد من الأمانة العامة أن نسبة نشاط التسجيل لكل فاحص هي 9447 لعام 2010 وكان من المتوقع أن تبلغ 12000 لكل فاحص في عام 2011، وهي تمثل زيادة حادة. واتفق الوفد على أن نظام الفحص بمساعدة الكمبيوتر سيساعد على تحسين كفاءة نظام مدريد وحالات الفحص المتعطلة. وأظهر مؤشر الأداء الذي يقيس الكفاءة (صفحة 55): "متوسط وقت معالجة الطلبات الجديدة من دون مخالفات" وكان أساس المقارنة 24 يوماً، بينما كان الهدف 20 يوماً. وكان هذان الرقمان إشكاليين من حيث تقديم الخدمة في نظام مدريد. وكان لتعطل الفحص أهمية خاصة للوفد، لأنه كان قد سمع تعليقات كثيرة من الشركات التي قامت بالإيداع حول التعطل في نظام مدريد. وشدد على ضرورة تقليل الوقت. واستفسر الوفد عن كيفية تعديل مؤشرات الأداء بغرض الوصول إلى قياس أفضل لتقديم خدمات نظام مدريد.

367. وأوضحت الأمانة أنه، في وثيقة البرنامج والميزانية، فإن مؤشر الأداء المعني أشار إلى قيد سجلات دولية جديدة، في حين أن المعلومات التي قُدمت للوفد بشكل غير رسمي صباح ذلك اليوم تناولت الحصول على الحقوق والحفاظ عليها، أي التسجيلات والتجديدات المقيدة. وبخصوص السؤال حول إذا كانت الأمانة العامة على يقين بوجود ما يكفيها من الموارد للتعامل مع النشاط المتزايد في إطار نظام مدريد، ردت الأمانة أنها واثقة من ذلك طالما استمرت في زيادة مستويات الأتمتة في عملية الفحص. وبشأن أهداف عامي 2012 و2013، رأت الأمانة أن النمو المتوقع بمقدار 3 في المائة يُعد تقديراً متوازناً ومتحفظاً جداً. وخلال هذا العام حتى الآن، ازداد نشاط البرنامج ليلعب 4,7 في المائة بنهاية شهر أغسطس. وكما ذكر سابقاً، يمكن التعامل مع هذه الزيادة في النشاط في حدود الموارد المتاحة إذا تمت زيادة مستويات الأتمتة في تسجيل العلامات التجارية. وقد شهدت عملية التسجيل تقدماً من كونها عملية فحص بواسطة الكمبيوتر إلى عملية فحص مؤتمتة بالكامل. وشددت الأمانة العامة على أن إجراء نظام مدريد يختلف عن معاهدة التعاون بشأن البراءات، حيث إن النظام لا يتعامل فقط مع الطلبات الدولية. وكان هناك ما يزيد عن 70 معاملة فردية يمكن تطبيقها طوال عمر العلامة وتُطبق عملية الفحص الآلي على كل من تلك المعاملات التي أُدرجت بعد ذلك في السجل. وكان نظام مدريد قد بدأ في تطبيق هذا النهج تحديداً لمنع رفض الحماية واتخاذ القرارات في الإيداعات الذي وردت إلكترونياً، وفي الوقت الحاضر، تمت معالجة 80 في المائة منها تلقائياً دون أي تدخل بشري. وكان ذلك هو السبب وراء الزيادة الكبيرة في الإنتاجية لكل فاحص (وفقاً للمعلومات المقدمة بشكل غير رسمي للوفد). وتمثل جانب آخر، خاص بإطار مدريد، في أن الحماية استندت إلى القبول الضمني بعد فترة رفض دامت 12 أو 18 شهراً، واعتباراً من 1 يناير من هذا العام، كان هناك التزام من الأطراف المتعاقدة المعينة (في نهاية فترة الرفض التي دامت 12 أو 18 شهراً) بإبلاغ الويبو بمنح للحماية. ولكل تعيين، تم تلقي ما لا يقل عن وثيقة واحدة، وهو ما يفسر الزيادة في النشاط. وأما بالنسبة للهدف من حيث تعطل الطلبات الدولية العادية، أبدت الأمانة ثقها من أنه، من خلال زيادة الأتمتة، سيتم خفض التعطل بمقدار 20 يوماً. وبشأن طلب إدراج معلومات أكثر تفصيلاً عن الأداء في وثيقة البرنامج والميزانية، ذُكرت الأمانة أنها عندما تناولت هذه المسألة في السابق، قالت إنه يجري وضع نماذج لكيفية تحسين قياس أداء المكتب الدولي داخلياً (وهو إجراء معقد جداً). ومرة أخرى، يختلف ذلك عن معاهدة التعاون بشأن البراءات نظراً لعدد المعاملات التي يتعين على نظام مدريد إدارتها ضمن دورة الحياة الطبيعية للعلامة التجارية. وفي رأي الأمانة العامة، نظراً لأنها بدأت للتو هذا النشاط تحديداً، سيكون من المستحيل الحصول على قائمة شاملة بمؤشرات الأداء عبر مختلف المعاملات التي تتم معالجتها في إطار نظام مدريد. وذكُرت الأمانة الوفد بالمعلومات التي تظهر في الورقة التي قُدمت إليها بشكل غير رسمي: "إن المكتب الدولي سيعيد سلسلتين زمنيتين، بالنسبة لكل من مدريد ولاهاي، يغطيان، أولاً، حسن توقيت الطلبات الدولية [العادية]، وثانياً، متوسطات المعالجة لوحدة الفحص للإدراج في وثيقة البرنامج والميزانية، بغرض إكمال مؤشرات الأداء التي تم تضمينها في الملحق بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات." والمقصود بمتوسطات المعالجة لوحدة الفحص عدد الوثائق التي وردت في السنة (وفي السنوات السابقة) مقسوماً على عدد الفاحصين المعيّنين لعملية التسجيل

الدولي. وشددت الأمانة العامة على أنها ليست عملية تسجيل دولي فحسب، وإنما حفاظ كامل لحق الملكية الفكرية طوال عمر تلك العلامة التجارية.

368. واستفسر وفد جمهورية كوريا عن سبب اختلاف أرقام أسس المقارنة لعامي 2010 و2011 عن البيانات الفعلية، ومتى تتوقع الأمانة أن تحصل على مؤشر أداء شامل أو قياسات أخرى يجري تطويرها.

369. وكررت الأمانة العامة تفسيرها، وقالت إن الأرقام المعطاة بشكل غير رسمي تضم التسجيلات والتجديدات على حد سواء. وكانت الأرقام في أساس المقارنة (في وثيقة الميزانية) هي عدد التسجيلات الجديدة التي توقع النظام أن يقيدها. وقد أخذت أرقام 2012-2013 في الاعتبار معدل نمو 3.3 في المائة (وهي نسبة تُعتبر محافظة). وكما سبق بيانه، حتى نهاية أغسطس من هذا العام، احتفظ نظام مدريد بنسبة نمو في النشاط تبلغ 7,4 في المائة، وهو انعكاس للطابع المحافظ لتقدير النشاط في عام 2012-2013. وبالنسبة لنموذج مؤشر الأداء، قالت الأمانة إنها بدأت هذه العملية، مع المسؤول الاقتصادي، منذ شهر واحد فقط أو نحو ذلك. وبالتعاون مع المسؤول الاقتصادي، حاولت الأمانة العامة وضع الجوانب الثابتة، والتكاليف الثابتة المرتبطة بعملية مدريد والتي كانت تقريباً تعادل تكاليف معاهدة التعاون بشأن البراءات ولكن بما يتناسب مع حجم النشاط في نظام مدريد والمعاملات الفريدة من نوعها التي يعالجها النظام. وتستغرق هذه العملية بعض الوقت، وللأسف، فإن الأمانة لم تستطع تحديد المدة التي ستستغرقها وأضافت أنها بالتأكيد لن تكون جاهزة لإدراجها في وثيقة البرنامج والميزانية قيد المناقشة.

370. وأضاف الرئيس أنه في الورقة غير الرسمية التي قُدمت إلى وفد جمهورية كوريا، قُدمت ثلاثة أرقام معاً: التسجيلات والتجديدات والتعيينات اللاحقة (التي لم تكن واحدة من مؤشرات الأداء). وبلغ مجموع الأرقام الثلاثة معاً 71 000 حسبما نقل الوفد.

### البرنامج 31

371. طلب وفد سويسرا توضيحاً بشأن إطار النتائج (صفحة 59)، النتيجة المرتقبة "إدارة أفضل لنظام لاهاي"، المؤشرات وأسس المقارنة. وقال إن الوفد لا يفهم تماماً ما المقصود بذلك وما المشار إليه.

372. وأوضحت الأمانة أن الأطراف المتعاقدة على وثيقة جنيف تعني تلك الأطراف المتعاقدة التي انضمت بشكل فردي إلى وثيقة جنيف. أما الأطراف المتعاقدة الثمانية عشرة المشار إليها في الجدول هي الأطراف المتعاقدة التي لم تنضم حتى الآن بشكل فردي لقانون عام 1999. ومع ذلك، فإن معظم تلك الأطراف المتعاقدة الثمانية عشرة الأخرى تضم أعضاء المنظمات الحكومية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي أو المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI). لذلك، في الواقع، من بين هذه الأعضاء، خمسة أطراف متعاقدة هي فقط التي لا تتمتع بالحماية بموجب قانون عام 1999. في رقم أساس المقارنة 39، أُدرج كل من الاتحاد الأوروبي وOAPI.

373. وقال وفد جمهورية كوريا، حول الجدول 13 بالمرفق الثاني (وظائف 2012-2013 بحسب البرنامج)، إن المقارنة بين برنامج 6 وبرنامج 31 أظهرت أن هناك 107 وظيفة مقترحة لنظام مدريد و14 وظيفة لنظام لاهاي. وطلب الوفد أن يكون توزيع المناصب على البرنامجين متناسباً مع حجم العمل بكل منهما.

374. وعبرت الأمانة عن اعتقادها بأن إسناد الوظائف في النظامين كان معقولاً وشعرت بالرضا عن ذلك.

375. واستفسر وفد جمهورية كوريا عن عدد الطلبات التي تم التعامل معها من قبل الموظفين سنوياً في نظام مدريد وعدد الطلبات التي تم التعامل معها من قبل الموظفين في نظام لاهاي في عام 2010-2011، والمتوقع لعام 2012-2013.

376. وذكرت الأمانة أنها قد أشارت بالفعل إلى ذلك في ردها السابق على الأسئلة عن الكفاءة التشغيلية في إطار نظام مدريد. وأضافت أنها تعمل على إجراء عملية تقدير للتكاليف لنظامي مدريد ولاهاي على حد سواء، وتأمل أن تُتاح المعطيات في الوقت المناسب. وبالإشارة إلى السؤال المحدد حول عدد الطلبات الدولية التي يتعامل معها الفاحص الواحد في عام 2010-2011 وتقدير تلك الإنتاجية في فترة السنتين المقبلة، لم تكن البيانات في متناول الأمانة لكنها وعدت بتوفيرها في أقرب وقت ممكن.

## البرنامج 7

377. طلب وفد المملكة المتحدة توضيحات بشأن معنى الفقرة 7.7 "2" "زيادة أبحاث السوق حول توقعات وخبرة أصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية فيما يخص استخدام بدائل تسوية المنازعات. وسيتعاون هذا البرنامج مع برامج أخرى، تحديداً البرنامج 16."

378. وأوضحت الأمانة أن مشروعاً معيناً يجري الاضطلاع به حالياً في هذا المجال هو مسح لاحتياجات تسوية المنازعات، وتوقع الحصول على التكنولوجيا بين أصحاب الملكية الفكرية. وقد أرسلت دراسة استقصائية لعدد كبير من المستخدمين المحتملين لنظام بدائل تسوية المنازعات. وقد عمل البرنامج على تقييم الردود الواردة. كما قدمت تلك الردود بعض البيانات الإحصائية، وهي من اختصاص المسؤول الاقتصادي. وأضافت الأمانة أن هذا ليس إجراء "لمرة واحدة" ولكنه جزء من الجهد المستمر في سبيل تحسين تقديم الخدمات وتحسين فهم الاحتياجات والتوقعات.

379. ولاحظ وفد الهند أن هناك إشارة إلى التحكيم والوساطة اللتين تضطلع بهما الويبو، بشروط محددة. ولكن لا يبدو أن هناك صلة بالقضايا الكبرى قيد المناقشة، وأهمية إدارة الإنترنت، على سبيل المثال. وشاركت الويبو في عمليات متابعة إعادة التقييم حيث نوقشت هذه القضايا، على سبيل المثال كيفية التحكيم والتوسط بشكل أفضل في منازعات الإنترنت والطبيعة المتغيرة لهذه النزاعات. وكان الوفد على علم بأن الويبو شاركت في العديد من المناقشات، سواء كان ذلك في منتدى إدارة الإنترنت أو مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وكان السؤال هو هل توجد حاجة لعكس هذه التغيرات، وإلى أي حد تُعد خدمات الوساطة في الويبو مهيأة للتعامل مع الطبيعة المتغيرة لنزاعات الإنترنت.

380. ولاحظت الأمانة أنه في الوقت الحاضر، لا توجد صياغة كافية في النص في هذا الصدد. واعتقدت أن مشهد التحكيم والوساطة الذي ينطوي على تحدٍ (وعلى وجه الخصوص بقدر ما يخص المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية) قد وُصف في البداية، على الأقل بعبارات عامة جداً. ولم تكن هناك أي إشارة محددة إلى منتدى إدارة الإنترنت، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه لم تكن هناك أي نتيجة محددة لعمليات التفاوض هذه، يتعين ترجمتها إلى نشاط محدد في الويبو. وتجري مناقشات داخلية حالياً حول الخيارات التي قد تتوافر للويبو كي تقدم خدمة محددة بحسب الاحتياجات في محططات تسوية المنازعات لأنواع محددة من النزاعات المتكررة في الملكية الفكرية أو التكنولوجيا. وأضافت الأمانة أنه يمكنها إلقاء نظرة أخرى على النص، وتدبره.

381. وقال وفد الهند إنه طرح السؤال لأن الانطباع في هذه المحافل كان على العكس تماماً، حيث أشارت المناقشات في كثير من الأحيان إلى ضرورة إجراء تغييرات في الطريقة التي تتم بها تسوية المنازعات والوساطة فيها وغالباً ما نُقل عن الويبو بوصفها على الأرجح وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتولى القيام بذلك في الوقت الحالي.

## البرنامج 8

382. علق وفد المغرب على البرنامجين 8 و9 لأنه اعتبر كلا البرنامجين أساس أي نجاح في تنفيذ جدول أعمال التنمية، جنباً إلى جنب مع التزام المدير العام بمنح الأولوية لتنفيذ خطة العمل من أجل التنمية. وأشار الوفد إلى زيادة في الميزانية الإجمالية

لجدول أعمال التنمية (إلى أكثر من 140 مليون فرنك سويسري) تظهر في الجدول 9 من وثيقة الميزانية. ومع ذلك، أظهرت الأرقام للبرنامجين 8 و9 انخفاضاً، وخصوصاً في البرنامج 9 حيث انخفضت الميزانية من 42 مليون فرنك سويسري في 2010-2011 إلى 35 مليون فرنك سويسري في الميزانية المقترحة. وكان هناك أيضاً انخفاض في البرنامج 8. وبدا ذلك متناقضاً مع التزام المدير العام. ولم يظهر المبلغ 140 مليون فرنك سويسري المعلن عنه في برنامج جدول أعمال التنمية. وكرر الوفد التعليقات التي أدلت بها مجموعة البلدان الأفريقية والمجموعة البلدان العربية ومجموعة جدول أعمال التنمية فيما يتعلق بالتنمية وعبر عن رغبته في أن يرى زيادة في هذين البرنامجين.

383. وعلق وفد باكستان بقوله إنه من المرضي جداً معرفة أن جدول أعمال التنمية لا يزال يحظى بالأولوية وأنه يجري تنفيذه في جميع أنحاء المنظمة، وهو ما انعكس في الميزانية المقترحة. وكان من المشجع أيضاً معرفة أن إجمالي ميزانية أنشطة التنمية ارتفع من 19,4 في المائة إلى 21,3 في المائة، ولكن في الوقت نفسه، كان هناك انخفاض بمقدار 9,1 في المائة في ميزانية البرنامج بالمقارنة مع السنة السابقة. وقد يكون ذلك مفهوماً عند الاطلاع على مختلف التفاصيل بشأن الأنشطة التي تم تحويلها إلى برامج أخرى حيث سيتم تنفيذها فيها. ومع ذلك، فإن الانخفاض بمقدار 9,1 في المائة في ميزانية البرنامج 8 لا يبدو جيداً في شكله. وفيما يتعلق بإطار النتائج (صفحة 71)، ذكرت النتيجة المرتقبة الثانية ومؤشرات الأداء المقابلة لها: "عدد توصيات جدول أعمال التنمية التي تناولتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال المشاريع والأنشطة والدراسات"، وأظهرت أساس المقارنة البالغ 42 توصية من أصل 45 تم التعامل معها. فأعطى ذلك الانطباع كما لو أن 42 توصية تم الانتهاء من التعامل معها. ومع ذلك، ظل الوفد معتبراً أنها لم تُستنفد وأنها لا تزال مفتوحة لأي مشاريع أو أنشطة أخرى. وقد رغب الوفد فقط في تسليط الضوء على هذه النقطة في الوقت الحالي.

384. ورأى وفد فرنسا أن عرض البرنامجين (8 و9) كان كافياً تماماً. وكان الوفد مهتماً خاصاً بجانب تنفيذها، والذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية، وبالتالي نجاح المنظمة. وكان لابد لهذا الجانب تحديداً أن ينعكس في متابعة هذين البرنامجين. وثانياً، اثني الوفد على الجودة العالية للمعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء منذ دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو، مما ساعد على فهم مختلف أصعدة تعامل المنظمة مع التنمية. وكان هناك عدد من البرامج تتعامل مع أهداف جدول أعمال التنمية. وكان ذلك هو سر إصرار الدول الأعضاء على ضرورة أن تكون التعاريف واضحة. ورأى الوفد أن الجهد المبذول لمنح تخفيض التكاليف الذي تم تحقيقه للتنمية لهو أمر حيوي للغاية بالنسبة للمنظمة، وللخدمة ككل، وعلى وجه الخصوص، للهدف الاستراتيجي الثالث وتعزيز الملكية الفكرية لأغراض التنمية. ورحب الوفد بالتحليل المحدد للنقطة بالنسبة للبلدان النامية، ورأى أن جميع المناهج المقترحة كانت مجانية. وفيما يتعلق بالزيادة المتوقعة [للموارد] لأنشطة التنمية، رأى الوفد أنها تتطلب اتصالات واسعة مع جميع الدول الأعضاء. وأضاف أنه من بين جميع وكالات الأمم المتحدة، فإن الويبو هي المكان الوحيد الذي تناقش فيه الدول الأعضاء مثل هذه الزيادة في الإنفاق على التنمية. وشدد الوفد على أن الزيادة بمقدار 15 في المائة تُرجم إلى كمية كبيرة جداً في المال. وكان لابد أن يصاحب ذلك تنفيذ أفضل، وذلك يعني أن الهدف لم يكن فقط هو زيادة المبالغ ولكن تحقيق فعالية وكفاءة أكبر في تنفيذ ما تم إدراجه في الميزانية. وكان ذلك هو موضع أولويات الوفد. وعبر الوفد عن امتنانه للجودة العالية للمعلومات التي تم توفيرها، وخطة تقييم الأنشطة التي ساهمت في التنمية، بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تفهم بوضوح كيفية تعزيز التنمية في جميع أنحاء المنظمة. ونتيجة للمعلومات المقدمة، تمكن الوفد من إقرار الزيادة في المبلغ المخصص للتنمية، وهو ما يُعد موقفاً استثنائياً لحكومة فرنسا لم تظهره تجاه أي منظمة أخرى.

385. وشكر وفد إسبانيا مراجع الحسابات الخارجي لما أبداه من إخلاص نادر لاعترافه بأنه لم يدرس البيانات التي قدمت [عن التنمية]. وأقر الوفد بأن مراجع الحسابات الخارجي يعمل الآن في الاتجاه الصحيح، وأن ذلك دليل على روح المهنية التي يتمتع بها فريقه. وأكد الوفد أنه لا يوجد فرق بين الطريقة التي ينظر بها إلى هذه المنظمة والمنظمات الأخرى، وبالتالي فهو يعتمد في الويبو الموقف ذاته الذي يعتمد عليه في غيرها من المنظمات، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية. وأضاف أن التنمية تحظى بأهمية خاصة للوفد إذ قامت حكومته بتخصيص أموال كبيرة للتعاون في مجال التنمية. ويقدر عدم اعتراض الوفد على الزيادة في الميزانية، إذا كان ذلك ضرورياً، إلا أنه قلق للغاية بشأن إدارة تلك الميزانية. وذكر أنه تم الانتهاء من مشاريع قليلة جداً، ولم

يبدأ سوى عدد قليل منها، بل أن بعضها حتى لم يبدأ. وقدمت الأمانة العامة عدداً من الأسباب وراء ذلك، فإما أن البلد المتلقي لم يكن مستعداً أو في بعض الأحيان أنه لم يجد وكلاءً مناسباً لتنفيذ المشروع. ورأى الوفد، من تجربة حكومته، أن المشاريع يجب أن تكون "مملوكة للدولة"، وأن تستند إلى حاجات البلاد المستفيدة من التعاون. وأضاف أنه ينبغي دراسة هذه المسألة، وتحقيق أقصى استفادة من الميزانية الحالية. وينبغي ألا يجوب الاستشاريون أنحاء الكرة الأرضية لإعطاء الدرس نفسه لبلدان تواجه مشاكل مختلفة جداً من مكان إلى آخر. وأعرب الوفد عن قلقه الشديد من ألا تُستخدم صناديق التنمية دائماً لصالح البلدان التي تتلقى التعاون في مجال التنمية. وقال إنه لا يفهم سبب ربط بعض المفاهيم بالتعاون مع أنها لا صلة لها بذلك، على سبيل المثال، المكاتب الخارجية، ولم يفهم السبب في أن بعض التكاليف، كتكاليف السفر، تُنسب إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء ينبغي ألا تمتح مزيداً من الأموال للتعاون من أجل التنمية ولكن ينبغي، بدلاً من ذلك، أن تحسن إدارة تلك الأموال بشكل أفضل. ولكي يتسنى ذلك، لا بد أن يكون هناك إدراك لمفهوم ملكية الدولة للتعاون الإنمائي، وأضاف أن هذا العنصر غائب في اقتراح الميزانية. وأيد الوفد زيادة الأموال من أجل التنمية، لكنه لم يقر أو يدعم الطريقة التي تُستخدم بها تلك الأموال. ورأى أنه تم إهدار الكثير من الأموال في مجالات لم تحسن التعاون في مجال التنمية على الإطلاق، أو لم تكن مفيدة للبلدان المتلقيّة. كما عبر الوفد عن رأيه أيضاً أن نص برنامج جدول أعمال التنمية أظهر أن ذلك قد قيل بالفعل. وذكر الوفد أن المدير العام قد قال مؤخراً (خلال غداء دبلوماسي مع الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي) أنه قد تم توفير ما يقرب من 20 مليون فرنك سويسري. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة أين ذهبت هذه الأموال. ورأى أنه من المستحيل أن تكون كل أموال ميزانية تنفيذ جدول أعمال التنمية لفترة السنتين السابقة قد استُنْفِذت. وأعرب عن رغبته في معرفة لماذا لم تُستخدم الأموال وأين ذهبت تلك الأموال غير المستخدمة وفيما تم انفاقها. ودعا الوفد إلى تحسين الطريقة التي تُدار بها الأموال وإلى زيادة ملكية الدولة للمساعدات الإنمائية المقدمة. كما دعا الويبو إلى اتباع نهج جديد فيما يخص هذه المسألة (التعاون مع البلدان النامية فيما يتعلق بالملكية الفكرية).

386. وفي إطار تناول مسألة الميزانية التي أثارها وفد المغرب (144 مليون فرنك سويسري تُعزى إلى أنشطة جدول أعمال التنمية)، أحالت الأمانة العامة الوفود إلى جداول إطار النتائج (صفحة 10) في وثيقة الميزانية التي عرضت حصة التنمية بحسب النتائج المرتقبة. وكان ذلك على مستوى عالٍ من النتائج المرتقبة، وبناء على طلب من إحدى الدول الأعضاء، أعدت الأمانة توزيعاً للمبلغ 144 مليون فرنك سويسري في النتائج المرتقبة بحسب البرنامج. تلك المعلومات التي أُتيحت في اليوم السابق، بينت كيف تم توزيع 144 مليون فرنك سويسري. وأظهر جدول إطار النتائج تعميم جدول أعمال التنمية، وفي أسفل الصفحة، أشار إلى إجمالي الميزانية وإجمالي حصة التنمية، فضلاً عن تلك الحصة بحسب كل نتيجة مرتقبة. ولذلك، فإن الأموال لم تُنفق في أي شيء، بل ما تم هو إعادة توزيعها بحسب النتائج المرتقبة، وفقاً لنهج الإدارة على أساس النتائج والذي اعتمده المنظمة.

387. ومن باب الاستفاضة في التفسير، أضافت الأمانة أن التوجه الرئيسي لجدول أعمال التنمية هو تعميم التنمية داخل المنظمة، وكان ذلك هو ما سعت الأمانة العامة للقيام به. وأضافت أيضاً أنه ينبغي ألا تقتصر مجالات المكاتب حصرياً على المساعدة التقنية والتنمية. وذكرت أنه عند تعميم التنمية، طلبت الدول الأعضاء نفسها دمج المساعدة التقنية في برامج جميع القطاعات الأخرى للمنظمة. وأضافت الأمانة أن ذلك قد حدث. ولتنفيذ تلك الأنشطة الإنمائية في القطاعات الأخرى للمنظمة، كانت البرامج بحاجة إلى موارد. ولذلك، قامت الأمانة بنشر الموارد التي كانت في الأصل تابعة لقطاع التنمية وتوزيعها بين القطاعات الأخرى في المنظمة حيث يجري تعميم التنمية. وبشكل أساسي، تشارك المنظمة بأكملها الآن في عملية التنمية. ولتوضيح تدفق الموارد من أجل التنمية، قالت الأمانة إنها درست النتائج المرتقبة، وما تحتاجه البلدان، والأهداف المرجوة، وعلى هذا الأساس، قامت بتخصيص الموارد لتمكين هذه القطاعات من تحقيق النتائج المتوقعة التي وُضعت بالتنسيق مع البلدان النامية. ورداً على سؤال من وفد باكستان، تقبلت الأمانة التعليق (مسألة الشكل). وأضافت الأمانة أنه من الواضح أن التوصيات البالغ عددها 42 توصية قد استُنْفِذت. وتم الاتفاق على أنه يجوز للدول الأعضاء، في أي وقت، الخروج بمقترحات جديدة للمشاريع أو مد المشاريع المعتمدة في الوقت الحاضر. واتفقت الأمانة العامة تماماً مع التعليق الذي أدلى

به وفد فرنسا وهو أن المسألة الأساسية هي التنفيذ. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد إسبانيا وأيدت مسألة أنه لا ينبغي فرض المساعدة الإنمائية على البلدان النامية. وأضافت أن المنظمة ركزت تركيزاً كبيراً على طبيعة المساعدة التقنية المعتمدة على الطلب. ولم يتم تصميم ذلك وصياغته من جانب الأمانة، مع استبعاد الدول الأعضاء. بل على العكس، كان سبب الالتباس والطلب على المزيد من الموارد هو حجم الطلب الوارد من الدول الأعضاء. ورأت الأمانة العامة ضرورة إنشاء قسم لتعبئة الموارد من خارج الميزانية، إذ بات واضحاً أنها لن تكون قادرة على تلبية الطلب من البلدان النامية في إطار الميزانية العادية. وإلى حد ما، كان ذلك دليلاً على نجاح برنامج التنمية، أي أن مستوى أهمية الملكية الفكرية والوعي بها واستخدامها في البلدان النامية قد ارتفع بشكل هائل. وفيما يتعلق بمسألة الطبيعة المعتمدة على الطلب للمساعدة التقنية، قالت الأمانة إنها تبحث في وسائل جديدة للحصول على آراء الدول الأعضاء. حتى أنها كانت تسعى لتطوير منهجية جديدة في صياغة خطة عملها بحيث لا تكون واسعة جداً. ومن خلال التعامل مع الدول والحصول على آرائها، تقوم الأمانة العامة بتصميم خطط لكل بلد على حدة، وكما أقرت الدول الأعضاء ذاتها، لن تكون خطة "واحدة تناسب الجميع" بل على العكس من ذلك، ستكون خطة مصممة خصيصاً لكل بلد تحمل النتائج المرتقبة لها. وكان هدف الأمانة العامة هو ضمان أن تكون المساعدات المقدمة إلى البلدان تنبع أساساً من البلدان نفسها.

388. ورداً على سؤال حول مبلغ 21 مليون فرنك سويسري المفترض توفيره، أوضحت الأمانة العامة أنها ليست على علم ببيان من هذا القبيل في ذلك الشأن، ولا أين أو في أي سياق صدر. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالمسألة الأعم وهي مشاريع وتنفيذ جدول أعمال التنمية، لفتت الأمانة انتباه الوفود إلى الجدول رقم 8 في وثيقة الميزانية، والذي فصل جميع مشاريع جدول أعمال التنمية قيد التنفيذ حالياً (وبعضها الذي لا يزال ينتظر موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية) والموارد المقابلة لها. وأضافت أنه لم يتم إجراء أية تغييرات على المخصصات من الموارد لمشاريع جدول أعمال التنمية. وهي تتماشى تماماً مع ما أقرته اللجنة، وفي اجتماع اللجنة في نوفمبر 2011، تُناقش التقارير المحلية التفصيلية (بما في ذلك الاستفادة من الميزانية والتنفيذ). وفي إشارة إلى أسئلة حول تخفيض الموارد المخصصة للبرنامج 9، قالت الأمانة العامة إن تفاصيل هذه التخفيضات ترد في الجواب 21 من ورقة الأسئلة والأجوبة. وقد استعرض الجواب التدفقات من البرنامج 9 إلى البرامج المختلفة المسؤولة عن تقديم المشاريع والنتائج. وكانت النقطة الأهم هي أنه لا يوجد أي تغيير في طبيعة النفقات. فقد ظلت إلى حد كبير إنفاق على التنمية.

389. وتساءل وفد ألمانيا عن مدى صدق اقتراح أعرب عنه في وقت ما بشأن تمويل الجزء الأكبر من التنمية من خلال موارد من خارج الميزانية. واستفسر أيضاً عن استخدام الأموال وأشار إلى أنه بالنسبة لمشاريع جدول أعمال التنمية التي تمت الموافقة عليها في عام 2008 لم يتم استخدام سوى 20 في المائة من الأموال (فمن أصل 7,1 مليون فرنك سويسري، 5,5 مليون فرنك سويسري لا تزال غير مستخدمة). وتساءل الوفد عن الدروس المستفادة وما إذا كانت قد أخذت في الاعتبار في خطط 2012-2013.

390. وكان وفد الهند راضياً عن الجهود التي بذلتها الأمانة لتعميم جدول أعمال التنمية وأشار إلى التحسن الملحوظ في طريقة دمج البعد الإنمائي في مختلف جوانب عمل الويبو. وعلى غرار وفدي فرنسا وإسبانيا، رأى الوفد أن هناك قيمة تُرجى من التركيز على تنفيذ هذه المشاريع على نحو فعال، وضمان ملكية البلد المستفيد لأي نشاط موجه نحو التنمية. ورأى الوفد أن جوهر المسألة الذي رغب في التأكيد عليه، هو كيفية تعريف الإنفاق على التنمية. وعرفت وثيقة الميزانية (في الفقرة 5، صفحة 9) الإنفاق على التنمية على النحو التالي: "يُعرّف الإنفاق كإنفاق على التنمية فقط إذا كان المستفيد من البلدان النامية، دون أن يُتاح إنفاق معادل للبلدان المتقدمة". وفي رأي الوفد، ذلك التعريف غير دقيق، ويميل إلى التوقعات المتفائلة بالنسبة للمبالغ التي تُنفق على أنشطة التنمية. وقال الوفد إن لديه من الأسباب ما يجعله يعتقد أن الأرقام المذكورة كانت تزيد على ما تُرجم فعلاً إلى مساعدة الويبو الموجهة للتنمية. والسبب بسيط، فبالنظر إلى هذا التعريف، أي نشاط تقوم به الويبو في أي بلد نام يُعرّف تلقائياً بأنه إنفاق على التنمية، ويُدرج في النسب المئوية التي عكستها الأمانة العامة باعتبارها جدول أعمال التنمية أو إنفاق موجه للتنمية. لذا صح السؤال: كانت هناك [عدة] حلقات دراسية ومؤتمرات نظمتها الويبو للترويج [للمناج] التنفيذ

التقليدية، وقد عُقدت في البلدان النامية. والسؤال هو ما إذا كان ذلك قد عزز التنمية في البلاد. وبالمثل، عُقدت الكثير من البرامج التدريبية في الهند وغيرها، تدرب من خلالها فاحصو البراءات ومسؤولو براءات الاختراع على تعجيل معالجة طلبات البراءات. وفي معظم البلدان النامية، أودع الأجانب 90 في المائة من براءات الاختراع، وكان ذلك معروفاً للجميع. والسؤال هو كيف ساعدت الحلقات الدراسية والبرامج البلدان على تنمية نفسها. فقد تُرجمت بالتأكيد إلى معالجة معجلة لطلبات براءات الاختراع، وكانت بالقطع واحدة من الولايات الأساسية للويبو. ومع ذلك، كانت المسألة قيد المناقشة هي تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدول الأعضاء في الويبو. ولذلك، رأى الوفد أنه من المهم جداً أن يكون هناك تعريف دقيق وواضح تماماً، يسمح للدول الأعضاء بتحديد حجم الأموال التي تُنفق على تعزيز التنمية بشكل صحيح. وأشار الوفد إلى أن الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها مساعد المدير العام (مقدمة وثيقة البرنامج والميزانية) احتوت على تعريف ممتاز لأنشطة التنمية (يُستخدم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وهو "الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". واعتبر الوفد ذلك تعريفاً جيداً جداً، وأضاف أنه لا يمكن استخدام تعريف يشمل عبارة عامة مثل تلك الواردة في الفقرة 5. وأضاف أنه، في الواقع، ربما تكون هناك أنشطة [صالحة] بالقدر نفسه بالنسبة للبلدان المتقدمة، قد تكون موجهة نحو التنمية. وكان قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مثلاً جيداً، إذ لم ير الوفد سبباً يجعل نشاطاً يستهدف تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة يُعقد فقط في البلدان النامية. وأضاف الوفد أن وضوح التعريف ستكون له فوائد جانبية أخرى، فالتعريف الواضح من شأنه أن يسمح بالوضوح في الأرقام وفي التنفيذ الأكثر فعالية (وهو القلق الذي ساور وفدي فرنسا وإسبانيا). أما الأنشطة الواضحة التي تندرج في إطار التنمية فيكون من الأسهل تتبعها ورصدها أكثر من قائمة عريضة تغطي عدداً كبيراً من المجالات. وكذلك، فإن وضع تعريف واضح يساعد في تقييم هذه المشاريع التنموية. واعتبر الوفد تخصيص الأموال للمشاريع جانباً هاماً للغاية، لكنه أضاف أن تنفيذها على نحو فعال وتقييم ما إذا كانت الأموال قد حققت الأهداف المرجوة منها لا يقل أهمية. واقترح الوفد أن يتم تبني التعريف الذي يستخدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإيفاق على التنمية واستخدامه لأغراض البرنامج والميزانية.

391. وشكر وفد الجزائر الأمانة العامة على جميع التفسيرات المقدمة. وكرر اهتمامه بالبرامج التي تعهد بتنسيق تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن بلاده قد استثمرت بشكل كبير في نجاح جدول أعمال التنمية وأعرب عن أمله في أن يحظى جدول أعمال التنمية بالاهتمام الذي يستحقه. ورحب بالجهود التي تبذلها الأمانة في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وشكر المدير العام على مشاركته الشخصية ومنح جدول أعمال الويبو بشأن التنمية أولوية كبيرة. واتفق الوفد مع المخاوف التي أعربت عنها الوفود الأخرى بشأن تخفيض الموارد المخصصة للبرنامجين 8 و9. وعلى الرغم من أن الوفد قد استمع باهتمام كبير إلى ما قيل عن نهج التعميم، فهو لا يزال يعتقد أن البرنامج 8 هو حجر الزاوية في جدول أعمال التنمية، ونتيجة لذلك، ينبغي عدم خفض أمواله. وفيما يتعلق بتعريف أنشطة التنمية، رأى الوفد أن مثل هذا التعريف معقد وصعب جداً. وأضاف أنه يؤيد معظم ما قاله وفد الهند عندما أعطى أمثلة للأنشطة التي لا تُعتبر بالضرورة أنشطة تنمية ولكنها تُدرج كأنشطة تنمية ضمن التعريف الحالي. واعترافاً منه بتعقيد المسألة، دعا الوفد الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى التفكير ملياً في المفهوم والتعريف الذين يجب منحهما لأنشطة التنمية وذلك لأن أي تقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية سيعتمد، إلى حد ما، على هذا التعريف. وأيد الوفد أيضاً ما قيل في هذا الصدد في بيان مجموعة البلدان الأفريقية.

392. ورغب وفد فرنسا في تكرار النقاط الثلاث التي أوصحها سابقاً. فأولاً، أعرب الوفد عن رضاه عن جودة البيانات والتوضيحات التي قدمتها الأمانة العامة، سواء شفويًا وخطياً. ورأى أن تأثير الويبو أكبر بكثير مما هو مبين في التعريف (في الفقرة 5). وثانياً، قدم الوفد من قِبَل عددٍ من المبادئ اعتقد أنها مفيدة لتحسين فهم المسألة. وثالثاً، رغب الوفد في توضيح الفرق الكبير بين مناقشة التنمية في بلد ما وكيف يمكن للمنظمة أن تسهم في ذلك، ومناقشة ولاية الويبو. فالويبو ليست ولم تكن قط ولا يُرجم أن تصبح وكالة تنمية. والويبو لديها طموحات كبيرة لتنمية الملكية الفكرية وهذا التمييز أمر حيوي. والتحدي الذي تواجهه الدول الأعضاء لا يتمثل في تعريف التنمية، لأنها ليست ولاية الويبو ولا وظيفتها أن تعمل على وضع تعريف لنشاط التنمية. بل المهم هو أن تقوم الدول الأعضاء بقياس أثر الملكية الفكرية في البلدان النامية لأن هذا التأثير



يسهم في التنمية. وشدد الوفد على أنه لا يرغب أن يُفسر موقفه على أنه يعني أن الويبو هي المسؤولة عن التنمية. فالمسألة تتعلق بتنمية الملكية الفكرية، وهو أحد العوامل التي تمثل التنمية. ولم يجد الوفد سبباً لجعل الويبو تقدم حكماً حول ماهية التنمية أو أثرها على قطاعات لا تعرف الويبو شيئاً عنها.

393. واتفق وفد المغرب أن الويبو ليست وكالة تنمية. ومع ذلك، فقد اتفق أيضاً على أنه سيكون من المفيد لو كان تعريف أنشطة التنمية أكثر تحديداً. وهناك حاجة لوضع قيود على النفقات ويتعين على الدول الأعضاء أن تعرف ما تقصده بالضبط عندما تتحدث عن التعاون في مجال التنمية. وشمل الجدول 9 من وثيقة الميزانية البرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشركات والمكاتب الخارجية) في أنشطة جدول أعمال التنمية. وقال الوفد إنه لا يفهم أسباب ذلك حيث تحدث المدير العام (خلال لقاء مع السفراء) عن إمكانية فتح مكاتب خارجية جديدة، وقال بشكل واضح جداً إن المكاتب الخارجية لا تكلف شيئاً. فإذا كانت لا تكلف شيئاً، ينبغي ألا تُدرج في الجدول 9 الذي يسرد نفقات أنشطة التنمية. وطلب الوفد أيضاً شرحاً فيما يتعلق بالبرنامج 26 (الرقابة الداخلية)، لأنه تضمن إشارة إلى أنشطة جدول أعمال التنمية، كما أن ثلث ميزانية البرنامج كان للتعاون الإنمائي. ورأى الوفد أنه يبدو أن هناك اتجاهًا لنسب كل النفقات للتنمية. فالسؤال الحقيقي عن الإنفاق على التنمية ليس "كم" وإنما مسألة نوعية التعاون الإنمائي. وربما ليس من الضروري التوصل إلى تعريف، ولكن بدلاً من ذلك لابد من وضع حدود لما هو مقصود عند الإشارة إلى الإنفاق على التنمية.

394. ورحب وفد وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) بالأموال المخصصة للتنمية وتعميم جدول أعمال التنمية في جميع أعمال المنظمة، كما دعت إلى ذلك الجمعيات. وأيد الوفد النقطة التي أثارها وفد إسبانيا حول ضرورة بذل الجهود لضمان استخدام هذه الأموال بشكل مناسب. وعلق الوفد أهمية كبيرة على جدول أعمال التنمية، وكما قال وفد فرنسا، فصحيح أن الويبو ليست وكالة للتنمية. ومع ذلك، فإن للمنظمة تأثيراً مهماً على التنمية لأنها قد تعيقها. وأشار الوفد إلى التمثيل الجغرافي للموظفين، وشدد على أهمية وجود موظفين يعرفون واقع البلدان النامية. ولذلك السبب رحب بأن يكون الموظفون العاملون في جدول أعمال التنمية من البلدان النامية. والشيء ذاته مهم أيضاً في سياق أكاديمية الويبو. ويجب أن يكون هناك موظف من أحد البلدان النامية يعرف المرونة التي كانت تستخدمها البلدان النامية في مجال براءات الاختراع، على سبيل المثال. وكان لذلك أثر كبير على الطريقة التي يمكن أن تستخدم بها البلدان النامية براءات الاختراع وتمنحها. ورأى الوفد أنه من المهم جداً مواصلة بذل الجهود للتأكد من تعميم جدول أعمال التنمية وتحقيق الويبو لأهداف الأمم المتحدة للألفية بحلول عام 2015.

395. واختلف وفد مصر مع الرأي القائل إن الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي أنفقت بشكل غير فعال. وأشار إلى البيانات المقدمة في إطار نتائج البرنامج 8 والتي تظهر نتائج واضحة بشأن التخطيط الفعال ورصد وتقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقديم التقارير عنها. وكان هناك مؤشراً أداءً يوضح أن جميع المشاريع التي سيجري تنفيذها ستكون خاضعة للتقييم والتقدير. ولذلك كانت هناك آلية واضحة لضمان إنفاق الموارد بكفاءة. وأيضاً، فإن الجدول الذي يسرد الموارد المخصصة للبرنامج 8 (صفحة 72) أظهر أنه تم تخصيص ما يقرب من 15 في المائة من موارده لهذه النتيجة بعينها، أي التخطيط الفعال والتنفيذ والرصد والتقييم وهو ما بدا أنه آلية مرضية لضمان كفاءة الموارد المخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدول الموارد في صفحة 73 أظهر أن الميزانية المقترحة تضمنت خفصاً في بنود مثل أسفار الغير (بنسبة 37 في المائة)، والمنح الدراسية (بنسبة 100 في المائة) وأتعاب الخبراء (بنسبة 56 في المائة)، وهو ما يعني أنه يتم الالتزام بمعايير الكفاءة. ورأى الوفد أن الأعضاء يجب أن تركز على مسألة موارد هذا البرنامج بدلاً من الانخراط في نقاش نظري، لأنه تم تكليف المنظمة بولاية إنمائية، وهناك توصيات لجدول أعمال التنمية لابد من تنفيذها. وفيما يتعلق بورقة الأسئلة والأجوبة والجواب 21 حول تحويل الموارد من البرنامج 9 إلى برامج أخرى، وجد الوفد الرسم البياني معقداً جداً، ولا تسهل قراءته. واقترح إعادة رسمه ليكون في متناول القراء.

396. ولاحظ الرئيس أن هناك قائمة طويلة من المسائل المختلفة، بما في ذلك الجدل الفلسفي حول تعريف التنمية، الذي يجري في الواقع على نطاق منظومة الأمم المتحدة. إلا أنه قال إنه في المراحل الأخيرة من عملية البرنامج والميزانية، من المهم

التركيز على القياسات والإنجاز والنتائج على مدى العامين المقبلين، "ومواصلة الضغط على الجميع" لرصد التنفيذ والتركيز بشكل أفضل عن التأثير على البلدان النامية. وأضاف أن المغزى من الميزانية المعتمدة على أساس النتائج هو ألا تكون هناك أنشطة وإنما نتائج وتغيير وتحسين التأثير. كانت تلك هي الكلمات التي استخدمتها جميع الوفود. ودعا الرئيس الوفود إلى الاستمرار في التركيز والبحث عن طرق لتحسين وثيقة الميزانية، التي سيكون على جميع الدول الأعضاء الالتزام بها في السنوات القليلة المقبلة.

397. واتفق وفد الهند مع رأي الرئيس. وأوضح الوفد موقفه لأنه اعتقد أنه أسوأ فهمه. وكرر ارتياحه للتحسينات في تعميم جدول أعمال التنمية. وذكر أنه كان يحاول المساعدة عن طريق اقتراح وسائل أفضل لقياس وتحديد مقدار وتقييم الأثر. فالويو بالتأكيد ليست وكالة تنمية والوفد لم يلمح أبداً بذلك. حتى أن الوفد قد قال عكس ذلك عند الإشارة إلى برامج التدريب لفحص البراءات أو مسائل التنفيذ. وكانت الولاية الأساسية للويو هي تعزيز وحماية الملكية الفكرية. ومع ذلك، ينبغي للدول الأعضاء ألا تنسى أن التنمية هي أيضاً جزء من عمل الويو، وأحد أهدافها الاستراتيجية. وكانت الجمعية العامة قد طلبت من جميع هيئات الويو المعنية تعميم التنمية في مجالات عمل كل منها وتقديم التقارير عن ذلك. وكان ذلك هو السبب الذي حمل الأمانة على محاولة ذكر رقم ونسبة مئوية لذلك المبلغ من إجمالي الإنفاق الذي كان سيُنفق على الأنشطة الموجهة نحو التنمية. وأوضح الوفد أنه عندما تكون هناك نسبة مئوية، فقطعاً سيكون هناك تفسير لذلك، بما في ذلك ما تم احتسابه من أنشطة للوصول إلى تلك النسبة. وأدى ذلك إلى التساؤل عن كيفية تعريف التنمية وأنشطة التنمية. وكانت هناك حاجة إلى تعريف أكثر دقة من أجل توفير أداة قياس أكثر دقة من شأنها أن تعود بالنفع على البلدان النامية بوصفها المستفيدة الرئيسية والمتلقية لهذه المساعدة، والبلدان المتقدمة بوصفها أصحاب المصلحة في المنظمة التي لديها مصلحة في ضمان الوضوح في الأرقام. ولذلك، أمل الوفد لو كان قد اقترح تحسيناً، وأكد أنها لم تكن محاولة لتعريف الويو كوكالة تنمية. وأخذاً بنصيحة الرئيس على محمل الجد، أقر الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة من أجل التوصل إلى تعريف واعترف بأنها كانت مسألة معقدة وصعبة جداً. وحثت على بذل محاولة لإعادة وضع التعريف، ربما من خلال تحديد الأنشطة التي يمكن أن تُعتبر من قبيل أنشطة التنمية، وكما أشار الرئيس أيضاً، وسيلة ما لقياس الأثر لتقييم النشاط من حيث التقديم النهائي والتأثير.

398. واتفق وفد شيلي مع بيان الرئيس، وعبر عن رأيه وهو أن الأعضاء يجب أن تركز على ضمان دراسة الميزانية المقترحة لأنشطة التنمية وفقاً للدخل المتوقع على مدى العامين المقبلين. وطلب الوفد تأكيداً للتفسير المقدم حول تحويل الموارد من المكاتب الإقليمية إلى قطاعات أخرى بالويو، للتأكد من أن أنشطة التنمية سيستمر تنسيقها من خلال المكاتب الإقليمية وأن الدول المستفيدة لن تضطر إلى الطرق على الأبواب في مختلف أقسام الويو للوصول إلى أموال أنشطة التنمية. وأعرب الوفد عن أمله أيضاً في ألا يمثل نقل الموارد تعديلاً على القدرة على تنفيذ أنشطة التنمية، ولا سيما بالنظر إلى الجهد الممتاز لمكتب البلدان الأمريكية. وطلب الوفد تأكيداً على أن نقل الموارد البشرية لن يؤثر سلباً على تنسيق الأنشطة ولن يشكل عبئاً إضافياً على المستفيدين من هذه الأنشطة.

399. وكرر وفد جنوب إفريقيا بياناته السابقة حول الحاجة إلى الوضوح بشأن طبيعة أنشطة التنمية. وذكر بنقاش مطول في دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو حول تعريف الإنفاق على التنمية. ولأن المناقشة تكررت، فلا بد من حل المسألة، وإلا فستعاود الظهور مرة أخرى. ورأى الوفد أن اعتماد تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو السبيل إلى الأمام نظراً لاستخدام هذه الصياغة في هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد الهند لاعتماد الصياغة المستخدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم وضع آلية لكيفية قياس أنشطة التنمية. واتفق الوفد أيضاً مع وفد إسبانيا حول أن الأعضاء يجب عليها أن تتأمل نوعية الأنشطة، وأن تعكس ذلك في المؤشرات، والتي في معظمها حالياً كمية.

400. وشكر وفد البرازيل الأمانة للمعلومات عن أنشطة التنمية. واعتبر أن ورقة الأسئلة والأجوبة مثلت مجهداً حقيقياً لشرح كيفية تخصيص الموارد في مشاريع التنمية. ودون الوفد إجمالي المبلغ المخصص للتنمية في فترة السنتين (144 مليون فرنك سويسري)، وأضاف أن مزيداً من التفاصيل المطلوبة من الأمانة العامة ستكون مفيدة جداً في الواقع. وأيد الوفد طلبات

وضع تعريف أكثر دقة لأنشطة التنمية، وأضاف أنه يمكن أن يكون تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أي تعريف آخر من شأنه أن يتناول مخاوف مختلف الوفود. ورأى أنه سيكون من المفيد توضيح كيفية التمييز بين أنشطة التنمية والأنشطة العادية للمنظمة.

401. وأيد وفد موناكو البيان الأخير الذي أدلى به وفد فرنسا، والذي طرح من خلاله حججاً ذات صلة قوية. ورأى الوفد أن الويبو ليست وظيفتها القيام بأنشطة وكالات التنمية، ولكن من خلال تدابيرها (وبعض من أنشطتها) ساعدت في تعزيز الملكية الفكرية في البلدان النامية، وبصورة غير مباشرة، ساعدت على توطيد التنمية في تلك البلدان. وينبغي أن تؤخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار فيما يتعلق بتعريف أنشطة التنمية في سياق الويبو. ورأى الوفد أن القضية الرئيسية في النقاش هو تراجع الاستفادة من موارد التنمية وأنشطة الويبو في هذا المجال. ومن وجهة النظر تلك، قد يكون من الملائم أكثر العثور على وسيلة فعالة لقياس مدى الفعالية التي يتم بها استخدام الموارد بدلاً من التركيز على كمية الموارد المخصصة.

402. وأعرب وفد سنغافورة عن ارتياحه لأن لجنة البرنامج والميزانية ركزت بشدة على التنمية في جميع برامج الويبو الموضوعية. وباعتبارها دولة نامية، أعربت سنغافورة عن ارتياحها أيضاً لشرح الأمانة العامة بشأن مخصصات الميزانية. وفيما يتعلق بتعريف نشاط التنمية، وجد الوفد تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مفيداً ورأى فيه توجيهاً واسع النطاق. وأضاف أنه، في نهاية المطاف، فإن حكم كل بلد متعلق حول ما إذا كان نشاط ما قد ساهم في التنمية سيكون حكماً قياً. وعلى سبيل المثال، في سنغافورة، حظي تدريب فاحصي البراءات بترحيب كبير، وشكل نوعاً من النشاط التنموي. وفي سياق البرنامج والميزانية المقترحة، أعرب الوفد عن رغبته في التركيز على مؤشر قابل للقياس حتى تتمكن الدول الأعضاء من معرفة المبالغ الدقيقة. وفي هذا الصدد، كان الوفد راضياً عن التعريف الذي قدمته الأمانة العامة. واختتم الوفد قائلاً إن الأعضاء يجب أن تتجنب مناقشة هذه المسألة في لجنة البرنامج والميزانية، وأن تركز بدلاً من ذلك على أنواع أنشطة التنمية المتاحة في فترة السنتين المقبلة.

403. وعبر وفد الجمهورية الدومينيكية عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد شيلي فيما يتعلق بالتأكد بالنسبة لتحويل الأموال (من البرنامج 9)، وتساءل عن قدرة القطاعات المختلفة في المنظمة على تنفيذ أنشطة التعاون التقني. ولهذا السبب بالذات كانت هناك ضرورة لضمان المستوى اللازم من التنسيق. وقد تحقق تقدم طيب في هذا الصدد، وكان هناك الكثير من التوقعات بأن يظل التعاون متاحاً لأولئك الذين يحتاجون إليه، متى احتاجوا إليه، وأن تُتاح الأموال لذلك. وأمل الوفد ألا يكون هناك أي عيب إضافي على البلدان المستفيدة، كطرق أبواب مختلفة في محاولة الوصول إلى أفراد قد لا يفهمون بالضرورة الاحتياجات أو ليست لديهم خبرة في مجال التعاون التقني. وفي الختام، شكر الوفد المدير العام والأمانة العامة لمواصلة التركيز على أنشطة التنمية في الويبو.

404. وأيد وفد وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) التصريحات التي أدلى بها وفدا شيلي والجمهورية الدومينيكية. وكان من المهم للغاية بالنسبة للوفد أنه، بغض النظر عن المسائل التقنية التي تخص مكان هذه الأموال، يجب أن تتمكن الدول من الحصول على هذه الأموال متى كانت هناك حاجة لها من أجل أنشطة التنمية والتعاون التقني، وخاصةً حيثما لا يوجد أي مكتب إقليمي.

405. وأعلن الرئيس عن استراحة للمشاورات غير الرسمية.

406. وأعلن وفد الهند أن مشاورات غير رسمية بشأن مسألة التعريف قد جرت خلال فترة الاستراحة. وكان الهدف المشترك هو ضمان عدم خروج عملية الميزانية عن مسارها وأن الدول الأعضاء لن تطلب من الأمانة العامة إعادة التعريف وإعادة التكهن بالأرقام. ولذلك، اقترح الوفد ما يلي: أن يكون واضحاً في وثيقة الميزانية أن التعريف المقدم هو تعريف مؤقت، يُستخدم لأغراض ميزانية الفترة 2012-2013، وأنه سيجري تنقيحه في المشاورات التي يعقدها رئيس لجنة البرنامج

والميزانية. وسوف يُستخدم التعريف المنقح لأغراض وضع ميزانية الفترة 2014-2015. وأضاف الوفد أنه إذا لم يكن هناك اعتراض، فلديه مسودة جاهزة للصياغة.

407. ووافق وفد فرنسا، من حيث المبدأ، على إعادة صياغة تعريف الإنفاق على التنمية كما تم الاتفاق عليه أثناء المشاورات. وطلب إدراج إشارة/حاشية تقيد التعريف بسياق مجال اختصاص الويبو.

408. وردت الأمانة على الأسئلة حول البرنامج 8. وفيما يتعلق باستخدام الأموال من خلال تعبئة الموارد من خارج الميزانية (سؤال ألمانيا)، أوضحت الأمانة أنها عملية مستمرة، وقد تم إنشاء قاعدة بيانات لمطابقة الاحتياجات من أجل المساعدة في مطابقة المستفيدين والجهات المانحة. ولكن، في الوقت الحاضر، لم تكن هناك صناديق استثمارية. ومع ذلك، فإن الأمانة العامة علقت أهمية كبيرة على عملية وضع آلية ومنهجية واستراتيجية لزيادة الموارد من خارج الميزانية. وفي الوقت الحاضر هناك بلدان محتملان، بلد منهما قام، في الماضي، بتوفير الصناديق الاستثمارية، ويقوم حالياً بتجديدها. كذلك أعرب بلد آخر ذو اقتصاد ناشئ عن خطته لإنشاء صناديق استثمارية داخل المنظمة. وأحاطت الأمانة علماً بالنقطة التي أثارها وفد الجزائر واعتبر الوفد شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية كحجر الزاوية في عملية جدول أعمال التنمية. وشددت الأمانة العامة على أن أهمية الشعبة لا يجري الانتقاص منها أو تخفيضها. وفي الواقع، تم إنشاء وظيفة جديدة للشعبة في سياق هدف العمل كفريق واحد، أي قيام المنظمة بمهامها كفريق واحد بدلاً من عملها كعناصر منفصلة. وفي سياق شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية بوصفها النقطة المحورية لتعميم التنمية في المنظمة، رأت الأمانة أنه لتحقيق النجاح، لا بد من السعي للوصول إلى قدر أكبر من التعميم على نطاق المنظمة. وأضافت الأمانة أنه ربما ينبغي تجنب مجرد النظر إلى المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج. فالمهم هو النتائج المرغوبة. وقالت الأمانة أيضاً إنها تحاول توفير الموارد اللازمة لكل نتيجة مرتقبة من أجل تحقيقها، سواء كان ذلك من خلال أنشطة الشعبة أو بالتنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى للمنظمة (بحسب النتيجة المرغوبة بعينها). واستدركت الأمانة العامة بقولها إنه على الرغم من نية تخفيض الموارد المتاحة للشعبة، حظيت الشعبة بالدعم من جميع أنحاء المنظمة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية (سؤال وفد إسبانيا)، وفهما أن المكاتب الخارجية لا تكلف شيئاً، ذكرت الأمانة أن معني هذه العبارة غير واضح بالنسبة لها. فهناك تكاليف لصيانة وتشغيل المكاتب وتساءلت عن علاقة ذلك بجدول أعمال التنمية. وأردفت الأمانة العامة بقولها إن هناك أربعة مكاتب خارجية: مكتب اليابان ومكتب سنغافورة ومكتب نيويورك ومكتب ريو دي جانيرو. وتم تكليف اثنين من هذه المكاتب، (ريو دي جانيرو وسنغافورة) بولاية تموية، بالإضافة إلى مجالات أخرى. وهكذا، وإلى هذا الحد، فهما مكلفان بشكل واضح بتناول عدد من توصيات جدول أعمال التنمية وقد فعلت ذلك. وقد تعاون مكتب سنغافورة بشكل وثيق مع مكتب آسيا والمحيط الهادئ وهكذا، وإلى هذا الحد، فقد شارك في قضايا التنمية. وكذلك تعاون مكتب ريو دي جانيرو وتعاوناً وثيقاً مع مكتب المنظمة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وفي هذا السياق، كان نشطاً للغاية في قضايا التنمية. وفيما يتعلق بمسألة تخصيص ثلث ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للتنمية وتلميحه أن أشياء كثيرة جداً تُنسب للتنمية، ذكرت الأمانة بعثة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في كينيا، في سياق التقييم المستقل لأنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها قطاع التنمية. وقد حددت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بلدين استعاننا بالاستشاريين الخارجيين، وبالتالي أجرت تقيماً للمساعدة التقنية فيما يتعلق بتلك البلدين.

409. وأوضحت الأمانة كذلك، وعلى نفس المنوال، فإن مبلغ 1,7 مليون فرنك سويسري الذي اعتُبر على سبيل الإنفاق على التنمية لفترة السنتين المقبلة كان مرتبطاً بالتقييم على المستوى القطري. وينبغي أن تتعلم المنظمة من هذه التقييمات إدخال التحسينات في مجال المساعدة والأنشطة الإنمائية. وكان ذلك هو المبلغ الذي أُدرج تحت خط ميزانية التنمية في تخصيص شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

410. وتناولت الأمانة العامة مسألة الإنفاق على التنمية، واعتقدت أن مداخلة وفد الهند أحسنت التعبير عنها. وأما بالنسبة لطلب وفود شيلي والجمهورية الدومينيكية وفنزويلا، أكدت الأمانة العامة رسمياً أن الأموال التي تم تحويلها من المكاتب لقطاعات الويبو المتخصصة لا تزال متاحة للبلدان النامية، وأنه لن تكون هناك مشكلة في الحصول على تلك الأموال

والنهوض بالأنشطة. وكان ذلك جزءاً من عمل المنظمة كفريق واحد والتضافر الأكبر في تقديم برنامج التنمية. وأضافت الأمانة أن قطاع التنمية والمكاتب كانت ولا تزال صاحبة الحطة الرئيسية لأنشطة التنمية. فهي تتخذ القرارات، وتعرف البلدان والمناطق، وهي المسؤولة عن تحديد الاستراتيجية والأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها. ولذلك، لا يمكن لأقسام الويبو المتخصصة وشعبها القيام بأنشطة في البلدان النامية إلا بالتعاون مع وفي إطار الحطة الرئيسية التي تضعها المكاتب. وقالت الأمانة أيضاً إنه لن يكون هناك من "يطرقون الأبواب المختلفة" داخل المنظمة بحثاً عن موارد. فالمكاتب هي "المركز الشامل"، وشيء لم يتغير في هذا السياق.

411. وعاد وفد إسبانيا مرة أخرى إلى مسألة المكاتب الخارجية وكونها لا تكلف شيئاً. وذكّر الوفد من جديد أن المدير العام صرح بهذه العبارة خلال اجتماع مع السفراء عندما سأله السفراء عن تكلفة افتتاح مكتب. وأضاف الوفد أنه يدرك الآن أن المكاتب، على ما يبدو، تكلف مالا. وأضاف الوفد أنه تم شرح سبب وجود أموال تتعلق بمجدول أعمال التنمية في إطار البرنامج 26. ولم يكن وجه اللوم هو إنفاقها على التنمية، وإنما الوضع غير المشجع في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بسبب الموارد القليلة جداً فيما يظهر. واندحش الوفد من أن ثلث ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مخصص لأنشطة التنمية دون وجود تقييم مناسب للمخاطر. وكانت المشكلة الأساسية هي نقص الشفافية كلما طرحت الدول الأعضاء الأسئلة واكتشفت بعد ذلك أن الأمور ليست بالضرورة كما تبدو. وأوضحت الأمانة العامة أن المكاتب الخارجية تكلف المال في حين أبلغت الدول الأعضاء بعكس ذلك. وقد انتهز الوفد هذه الفرصة للقول إن هذه مشكلة عامة في الميزانية كلها - ألا وهي غياب كامل للشفافية.

412. وذكر الرئيس أنه وفقاً لما تذكره عن بيان المدير العام حول المكاتب الخارجية، فقد أوضح المدير العام أنه لا توجد أموال إضافية لمكاتب خارجية في البرنامج والميزانية، وأن مكتباً واحداً لم يكن مدعوماً وهو مكتب نيويورك للاتصال بالأمم المتحدة. وأضاف الرئيس أنه، بالطبع كانت هناك تكاليف وأن سوء الفهم لهذه المسألة ربما يكون قد نجم عن خلل في الترجمة الفورية (أو سوء فهم).

413. وقال وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) إن الوفود بحاجة لمناقشة مسألة المكاتب الخارجية لشعبة جدول عمال التنمية لأنه لا بد من حل مشكلة تتعلق بمكاتب أمريكا اللاتينية والكاريبي. فلم يكن هناك مكتب لأمريكا اللاتينية. وقد قامت البرازيل بإنشاء مكتب رغبتاً منها في ذلك، وقدمت الدعم المالي له. وقد أثمر ذلك المكتب عن منح دعم ممتاز لأمريكا اللاتينية، لكنه لم يكن من المفترض أن يكون مكتب أمريكا اللاتينية وينبغي توضيح ذلك. ورأى الوفد أن الحل الأكثر شفافية هو قرار من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول أفضل مكان لإنشاء المكتب، والأسباب الجغرافية السياسية أو الأسباب التاريخية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، للعمل على الملكية الفكرية والتنمية. وسيكون ذلك مهماً لأغراض الشفافية لأنه على الرغم من تعاون البرازيل، فهو لم يكن مكتباً لأمريكا اللاتينية. وقد قدم مكتب البرازيل دعماً، ويعرب الوفد عن امتنانه لقاء ذلك، لكنه ليس مكتباً إقليمياً.

414. وأحال الرئيس الوفود إلى ورقة الأسئلة والأجوبة التي احتوت على جدول يبين تكلفة المكاتب الخارجية. وأضاف أن السفراء، في الجلسة الإعلامية، ناقشوا السياسة العامة التي يجب أن تُصاغ في هذا الصدد.

415. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية). ورأى أن هناك حاجة إلى توضيح تفاصيل بيان الأمانة العامة عن تفويض المكاتب الخارجية بقضايا التنمية.

416. وأيد وفد البرازيل توضيحات الأمانة العامة بشأن البرنامج 8. وتكراراً لما قالته الوفود الأخرى، رأى الوفد أنه ينبغي ألا تكون الأمور مبعثرة ويجب ألا تضطر البلدان إلى مخاطبة مختلف هيئات/قطاعات الويبو لتلبية احتياجاتها. وذكّر الوفد أنه لا بد أن يكون للبرنامجين 8 و9 الموارد البشرية الكافية والمعدات اللازمة كي يظلا يتمتعان بروح المبادرة وعدم الانتظار حتى تتقدم البلدان بطلبات للحصول على المساعدة (وذلك لأن بعض البلدان لا تملك حتى وسيلة لصياغة الطلب). وكرر الوفد

سؤال ألمانيا بشأن النفقات على مشاريع جدول أعمال التنمية التي حُصصت في الميزانية، ولم تُنفق. وتساءل الوفد عن أسباب عدم إنفاق الموارد المخصصة بالكامل.

417. وفي إشارة إلى المكاتب الخارجية، قالت الأمانة العامة إن ولاية المكاتب في سنغافورة والبرازيل تشتمل على عنصر مساعدة تقنية (أو عنصر تنموي). وهي تقدم الخدمات في المنطقة فيما يتعلق بمعاودة التعاون بشأن البراءات ومدريد والتحكيم ولاهاي وتقديم المساعدة التقنية. بالنسبة لمكتب سنغافورة، عندما تم توقيع الاتفاق، تفهمت الدول الأعضاء ودعمت مسألة أن هذا المكتب سيلبي أيضاً احتياجات الدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا. وكان مكتب نيويورك مكتب اتصال مع الأمم المتحدة في نيويورك. ومكتب البرازيل هو أحد المكاتب القطرية. وهو ليس مكتباً إقليمياً. ومع ذلك فإن ولايته تشمل أيضاً المساعدة التقنية. ومكتب اليابان ليس مكتباً إقليمياً هو الآخر. وليس أي من هذه المكاتب مكتباً إقليمياً. ولكن تتضمن ولاية اثنين منها داخل المنظمة المساعدة التقنية، بالإضافة إلى مجالات أخرى.

418. ولاحظ وفد البرازيل أن التعاون في مجال التنمية في أمريكا اللاتينية شكّل مهمة رئيسية لمكتب البرازيل. وأضاف أن حكومة البرازيل ساعدت في تمويل عمل هذا المكتب. ولذلك، فهو لم يكن في الأساس مكتباً للبرازيل وإنما مكتباً في البرازيل لمساعدة التنمية في [صورة] المساعدة التقنية.

419. وأيد وفد بنا التصريحات التي أدلى بها وفدا المكسيك وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

420. وشكر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) الأمانة العامة ووفد البرازيل عن تفسيرات كل منهما. وأضاف أن الأمور يجب أن تُسمى بمسمياتها، أي أن مكتب البرازيل هو مكتب للتنمية.

421. وأيد وفد شيلي التصريحات التي أدلت بها وفود كل من المكسيك وبنما وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وأضاف الوفد أنه كان يظن أن مكتب الويبو في البرازيل هو مكتب للبرازيل، ينمض ببعض أنشطة المساعدة التقنية. ولكن لا يمكن أبداً اعتبار هذا المكتب مكتباً يقدم المساعدة التقنية لمنطقة أمريكا اللاتينية.

422. وقرأ وفد الهند الصيغة المقترحة لتعريف الإنفاق على التنمية لأغراض الميزانية الحالية والتي ستُدرج لاحقاً في شكل حاشية في نهاية الفقرة 5 في صفحة 9: "يُعتبر هذا التعريف بمثابة تعريف مؤقت لأغراض اقتراح ميزانية الفترة 2012-2013. وسيتم تنقيحه أكثر في المشاورات غير الرسمية التي يعقدها رئيس لجنة البرنامج والميزانية، وذلك بهدف وضع تعريف أكثر دقة للاتفاق على التنمية. وسيُستخدم التعريف الدقيق لأغراض إعداد الميزانية لفترة السنتين المقبلة 2014-2015، وستتم الموافقة عليه من قبل الدورة 19 للجنة البرنامج والميزانية المزمع عقدها في سبتمبر 2012".

423. وذكر وفد فرنسا بأنه كان قد طلب إدراج إشارة إلى أن التعريف كان ضمن نطاق اختصاص أو في سياق الويبو. وفي نهاية الجملة الأولى، سترد عبارة: "في سياق الويبو".

424. وطلب وفد المغرب رأي المستشار القانوني حول ما إذا كانت مسألة التعريف هي مسؤولية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

425. وقال وفد الهند إنه جرت مناقشة هذه المسألة بالذات داخلياً في مجموعة جدول أعمال التنمية عندما اجتمعت بشكل غير رسمي. وخلصت المجموعة إلى أن الأعضاء لا تحاول تعريف أنشطة التنمية وإنما فقط الإنفاق على التنمية، وهو الأمر الذي يقع مباشرة في نطاق اختصاص لجنة البرنامج والميزانية. ويقتصر التعريف على أغراض وثيقة الميزانية لفترة السنتين. وأوضح الوفد أنه، وكما أشار إلى ذلك وفد المغرب، شملت توصيات جدول أعمال التنمية بعض التوصيات ذات الآثار المترتبة على الميزانية وبعضها التي لا آثار لها. وتقع تلك ذات الآثار المترتبة على الميزانية مباشرة ضمن اختصاصات لجنة البرنامج والميزانية.

426. وكان المستشار القانوني يعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية كانت تحاول التوصل إلى تعريف الإنفاق على التنمية في سياق البرنامج والميزانية. ويمكن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أيضاً أن تضع تعريف ماهية التنمية في سياقات معينة. وفي رد مباشر على سؤال وفد المغرب، قال إن كلاً من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية هي هيئات فرعية تابعة للجمعية العامة. وهكذا، في نهاية المطاف، فإن كل منها يتقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة، والجمعية العامة هي التي من شأنها أن توافق في النهاية على أي من تعريفي اللجنتين.

427. ورحب وفد مصر بالاقترح الذي قدمه وفد الهند، وأحاط علماً باقتراح وفد فرنسا. واقترح إضافة عبارة تفيد أنه ينبغي أن تسترشد هذه العملية التشاورية (الواردة في التعريف) بتعريف الإنفاق على التنمية المستخدم في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأشار الوفد أيضاً إلى أن هذا التعريف سيستخدم في الويبو فقط. وحول أفضل منتدى لمناقشة التعريف، رأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية ذات صلة مباشرة لمناقشة هذه المسألة لأنها تتعلق بنقطة الميزانية. وإذا أصرت الوفود الأخرى، يمكن لرئيس اللجنة أيضاً أن يشارك في هذه العملية، ولكن لجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن تأخذ بزمام المبادرة في هذه العملية.

428. وأشار الرئيس إلى أنه نظراً لأن النص سيظهر في البرنامج والميزانية المعتمدة، فهو بحاجة إلى بعض التعديلات. واقترح حذف كلمة "اقترح" وإضافة "البرنامج والميزانية" (وليس الميزانية فقط).

429. واقترح وفد مصر إضافة عبارة (في الجزء الذي يتناول المشاورات) تفيد أنها ستسترشد بتعريف المصطلح المستخدم في منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

430. وطلب وفد سويسرا الحصول على النص مكتوباً.

431. وأعلن الرئيس أن نص الاقتراح سيكون متاحاً في مكتب الوثائق في نهاية الاجتماع في ذلك اليوم.

432. وعقب المشاورات غير الرسمية بين المجموعات القطرية، قدم وفد الهند الصياغة المتفق عليها: "بناء على المخاوف التي أعربت عنها عدة وفود في الدورة 18 للجنة البرنامج والميزانية، يُعتبر هذا التعريف بمثابة تعريف مؤقت لأغراض برنامج فترة 2012-2013 وميزانيها. وسيتم تحديد هذا التعريف أكثر في المشاورات غير الرسمية التي يعقدها رئيس لجنة البرنامج والميزانية بغاية وضع تعريف أكثر دقة للإنفاق على التنمية في سياق برنامج الويبو وميزانيته. وينبغي تقديم التعريف المنقح إلى الدورة 19 للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه والتوصية بالموافقة عليه من قبل الجمعية العامة. وسيستخدم التعريف المنقح لإعداد برنامج الفترة المقبلة 2014-2015 وميزانيته."

433. وأكد وفد سويسرا أن النص، كما قُرئ، قد تم الاتفاق عليه.

## البرنامج 9

434. واستفسر وفد الهند عن الفرق بين مكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات (UTTOS) المذكورة في إطار النتائج ومكاتب نقل التكنولوجيا (TTOs) المذكورة في أماكن أخرى بالوثيقة. كما اعتقد بأن الإشارة إلى مكاتب نقل التكنولوجيا ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs)، في الفقرة 12.9، ستكون مهمة. وبخصوص إطار النتائج (صفحة 77)، كان مؤشر الأداء الأول هو عدد البلدان التي تُتاح فيها برامج التدريب على الملكية الفكرية وفرص العمل المرتبطة بالملكية الفكرية بالمنطقة العربية. وكان أساس المقارنة هو 5 بلدان، فيما كان الهدف 3 بلدان. وتساءل الوفد عن سبب تخفيض العدد. وبالنسبة لمؤشر الأداء الثاني، أشار أساس المقارنة إلى 14 بلداً من أفريقيا، و13 من المنطقة العربية، و7 من منطقة آسيا والمحيط الهادئ و12 من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما في الهدف، انخفضت الأرقام بشكل كبير وود الوفد أن يعرف الأسباب التي أدت إلى هذا الخفض. وصفحة 78، لم يتوافر أساس المقارنة للنتيجة المرتقبة الثانية في حين أشار الهدف إلى

90 في المائة. وكان سؤال الوفد هو كيفية تحديد مقدار ذلك وتقييمه. و صفحة 78، بالنسبة لمؤشر الأداء " عدد الدول الأعضاء التي تلقت المشورة التشريعية في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية؛ فإن أساس المقارنة لم يشر إلى عدد محدد. ومع ذلك، ظهر ذلك العدد في أماكن أخرى في الوثيقة.

435. وأكدت الأمانة أنه سيتم إدراج التعليق الذي يخص تعزيز الابتكار. وفيما يتعلق بمكاتب نقل التكنولوجيا، ومكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات، كان هناك برنامج يُسمى مبادرة الجامعة وهكذا، فإن مكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات كانت تشير إلى برنامج مبادرة الجامعة في شعبة الإبداع. وعندما تناول النص مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أو مكاتب نقل التكنولوجيا، لم تكن مكاتب نقل التكنولوجيا تلك ضمن سياق مكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات. ولذلك كان هناك تمييز بين مكاتب نقل التكنولوجيا الواقعة إما في مؤسسات البحث والتطوير، أو في بعض البلدان، أو في مكاتب الملكية الفكرية أو برنامج آخر منفصل لمكاتب نقل التكنولوجيا في إطار برنامج مبادرة الجامعة. وبخصوص الأرقام في أساس المقارنة والهدف، أو وضحت الأمانة أن الأرقام في أساس المقارنة تراكمية، أي أن الوضع كما هو اليوم هو تراكم على مدار فترة زمنية. وكان الهدف هو رقم لفترة السنتين المقبلة. وبخصوص النسب المتوية (90 في المائة) في الهدف، قالت الأمانة إنه من بين جميع البلدان التي تلقت المشورة التشريعية لفترة السنتين المقبلة، وجدت 90 في المائة منها النصائح مفيدة. وفيما يتعلق بعدد الدول الأعضاء التي تلقت المشورة التشريعية في عام 2010، قالت الأمانة إنها سوف تحصل على الأرقام الصحيحة [المفقودة حالياً].

436. واتفق الرئيس على الحاجة إلى الأرقام، كما أشار إلى ذلك وفد الهند، وقال إن الأمانة ستعمل على توفيرها.

437. واقترح وفد جنوب أفريقيا صياغة جديدة إما لتحل محل الفقرة 5.9 أو إضافة فقرة جديدة، من شأنها أن تأخذ في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبلدان الأقل نمواً. وكانت الصياغة تقول: " وسيسترد العمل في البلدان الأقل نمواً، من بين أمور أخرى، بالالتزامات التي تعهدت بها الويبو والواردة في وثيقة "مشاريع الويبو للبلدان الأقل نمواً" والذي اعتمد في المنتدى الرفيع المستوى لوضع إطار شامل للنهوض بالتنمية في البلدان الأقل نمواً، والذي عُقد في 10 مايو 2011، في اسطنبول، تركيا." وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء في صفحة 76، رأى الوفد أن بعضها عامة جداً. فالمؤشر الأخير في صفحة 76 يحتاج إلى توضيح لأنه اقتصر على التدريب المتخصص دون الخوض في تفاصيل الجمهور المستهدف أو الممارسين في مقابل ما تبينه المؤشرات الأخرى من المكاتب الأخرى. وطلب الوفد من المكتب الأفريقي تحديد من هو الجمهور المستهدف وكيف يمكن قياس مدى نجاح هذا التدريب المتخصص إذ انصب التركيز على تعزيز قدرات الموارد البشرية. ولا يُعتبر توفير عدد برامج التدريب كافيًا لقياس مدى نجاح أو نوعية الأنشطة الإنمائية المقدمة إلى المنطقة. ورأى الوفد أيضاً أن مؤشر الأداء في صفحة 78، الذي يشير إلى عدد البلدان التي تتوافر فيها برامج التدريب للملكية الفكرية وفرص العمل التي تتصل بالملكية الفكرية، يتعلق بأفريقيا، وتساءل عما إذا كان ينبغي أيضاً الإشارة لمنطقة أفريقيا هناك، بالإضافة إلى المنطقة العربية. وفي الفقرة 6.9 النقطة 2، ينبغي أن تعكس الصياغة جوانب المرونة الدولية للملكية الفكرية (كما هو الحال في النقطة 1).

438. وقالت الأمانة إنه فيما يتعلق بالنتائج المرتقبة لتعزيز قدرات الموارد البشرية، سيتم تعديل مؤشرات الأداء بعد التشاور مع المكتب الأفريقي. وفيما يخص المؤشر الآخر (في إشارة إلى المنطقة العربية)، فإن هذه المسألة أيضاً سيتم التشاور فيها مع المكتب الأفريقي لأنها اعتمدت على الأنشطة المدرجة في خطة عمله.

439. وشكر وفد الهند الأمانة العامة على التفسيرات الواضحة بشأن أسس المقارنة والأرقام. ومع ذلك، فإن الوفد لم يشعر أنه تلقى جواباً على الفقرة 12.9. وقال إنه كان يقصد وجود إشارة إلى مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا في إطار النتائج ولكن ذلك لم ينعكس في أي مكان في نص البرنامج. واقترح الوفد إدراج الإشارة إلى مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا في الفقرة 12.9. وفي ضوء توضيح الأمانة العامة للفرق بين مكاتب نقل التكنولوجيا ومكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات، طلب الوفد إضافة إشارة إلى مكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات في الحالات التي كانت فيها متلقية لنقل التكنولوجيا.



440. وأعلن الرئيس أن الأمانة ستقوم بإعادة صياغة نص البرنامج 9 وفقاً لتعليقات الدول الأعضاء.
441. وبالنسبة لمؤشر الأداء الرابع في صفحة 78 ("عدد مجموعات المكاتب المشاركة في برنامج مشترك") وأساس المقارنة وهو واحد (1)، والهدف وهو ثلاثة (3)، استفسر وفد الهند عن هذا البرنامج المشترك.
442. وأوضحت الأمانة أن البرنامج المشترك هو برنامج أمريكا اللاتينية في الوقت الراهن، وهو تعاون عدد من مكاتب الملكية الفكرية لتبادل نتائج الفحص لمساعدة كل مكتب من المكاتب عند دراسة طلبات براءات الاختراع لمعرفة ما يجري القيام به في المكاتب الأخرى ولتبادل النتائج. فهو ترتيب لتقاسم العمل بين مجموعات مكاتب الملكية الفكرية.
443. وتم توزيع نص البرنامج (9) الذي أعيدت صياغته ودعا الرئيس الوفود إلى الإدلاء بتعليقاتها.
444. وأوضح وفد جنوب أفريقيا، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، أنه لا يريد حذف مؤشر الأداء وأساس المقارنة للبرامج التدريبية (صفحة 79) كما هو الحال في النص المعاد صياغته. فقد كان يود الاحتفاظ بهما.
445. وأشار وفد الهند إلى أن مسألة كون أسس المقارنة تراكمية لم يتم تناولها في النص الجديد. وأرقام الأهداف لا تزال هي نفسها. واعتقد أنه قد يكون من المفيد توضيح أن ذلك الرقم تراكمي.
446. واعتذرت الأمانة العامة عن أي تضارب في الطريقة التي انعكست بها المؤشرات في الوثيقة برمتها، وأكدت أنه سيتم تصحيح هذا التضارب.
447. وتساءل وفد الهند عما إذا كان سيتم إدراج حاشية تشير إلى أن الأرقام تراكمية.
448. وردت الأمانة العامة بأنه، كمبدأ عام، جميع الأرقام تراكمية. ويُشار إلى أي استثناءات.
449. ولم يكن هناك مزيد من التغييرات في البرنامج 9.

#### البرنامج 10

450. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للأمانة العامة لإعدادها البرنامج والميزانية. وطلب الوفد شرحاً، في إطار النتائج ومؤشرات الأداء، حول استخدامات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وكيف سيتم تحديد عدد المستخدمين لهذه الخدمات.
451. وأوضحت الأمانة أن الفكرة هي أولاً تحديد أساس المقارنة من خلال مسح يُرسل إلى كل من البلدان المعنية من أجل تقييم عدد مستخدمي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار هذه. وذلك من شأنه أن يوفر أساساً لتقدير أي تقدم يحرز في السنتين المقبلتين. ولكن أولاً، يتم تحديد عدد مستخدمي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من خلال المسح.

#### البرنامج 11

452. وقدم وفد الهند التعليقات التالية على البرنامج 11. أولاً، وفيما يتعلق بالإشارات إلى جعل برامج أكاديمية الويبو أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية، رأى الوفد أن من المهم أن يكون هناك تمثيل أكبر للمدربين من البلدان النامية بهيئة التدريس في أكاديمية الويبو والقائمين على التدريب. ويمكن أن يكون ذلك من الموارد البشرية المحلية (للبرامج التدريبية الوطنية) وموارد من خبراء الملكية الفكرية في تلك البلدان والمناطق. ومن المعترف به عالمياً أن الشخص الذي يعيش في بلد ما يكون لديه تقدير أفضل للمشاكل التي تواجهها البلد والحلول التي يمكن أن تتجح فعلاً على أرض الواقع. ولذا، كان من المهم

جداً إشراك عناصر من البلدان النامية كمدربين وأكاديميين وخبراء في المواضيع المتعلقة في البرامج المحددة التي تُجرى في البلدان النامية. واقترح الوفد صياغة جديدة في نهاية الفقرة 6.11: "وسُئِلَ الجهود لتعزيز تمثيل المدربين من البلدان النامية في هيئة تدريس الأكاديمية وبرامجها التدريبية ليكونوا أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية." وفيما يتعلق بإعادة تصميم البرنامج التنفيذي، أُطْلِع الوفد على الموقع الإلكتروني ووجد أن محتويات الدورة التدريبية هي نفسها في الأساس رغم أنه ذُكِر سابقاً أن الجمهور المستهدف مختلف (المشاركين من البلدان النامية). وكان السؤال هو لماذا تغير جدول الرسوم وهل صارت الرسوم في متناول المشاركين من البلدان النامية. وإذا كان الأمر كذلك، طلب الوفد تفاصيل جدول الرسوم. واستفسر الوفد أيضاً عما إذا كانت أي دورة قد أُجريت بالفعل. وسأل الوفد أيضاً عما إذا كان من المتوخى أن يتم التعاون بين أكاديمية الويبو ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أو أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في التدريب. ورأى الوفد قيمة في استخدام الشبكات والقدرات التي قد تكون متاحة بالفعل لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال تدريب الموارد البشرية. وفيما يتعلق بالفقرة 6.11 (حول علاقات الأكاديمية بالمؤسسات التعليمية في مختلف البلدان)، تساءل الوفد عما إذا كانت هناك برامج تدريب تُجرى من قبل الجامعات المحلية والمؤسسات التعليمية وذلك بالتعاون مع أكاديمية الويبو. وكان آخر طلب توضيح يتعلق بإطار النتائج (صفحة 88). ففي مؤشر الأداء الخامس ("عدد المشاركين الذين تلقوا تدريباً في مدارس الويبو الصيفية سنوياً")، كان هناك انخفاض في الرقم عن أساس المقارنة البالغ 600 إلى الهدف الذي يتمثل في 500 لفترة السنتين القادمتين. وبالمثل، أشار الوفد إلى أنه في مؤشر الأداء اللاحق (عدد الدورات الأكاديمية التي أُدرجت في المناهج الدراسية بالمؤسسات التعليمية)، ظل الرقم 8 المتعلق بشكل واضح بفترة السنتين 2010-2012 على حاله لفترة السنتين القادمتين. وسأل الوفد عن أسباب مثل ذلك التخطيط المتحفظ جداً. وبالمثل، فإن الأرقام الواردة في مؤشر الأداء لعدد اللغات التي تُقدم بها الدورات ظل ثابتاً: 11 و11. واستفسر الوفد عما إذا كان هناك سبب لعدم محاولة توسيع نطاق عمل الأكاديمية وبرامج التدريب، بينما بدا واضحاً أن ذلك سيكون محور تركيز الشركات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.

453. وأشار وفد عمان إلى البيان الذي أدلت به المجموعة العربية والذي أكد على طلب اتخاذ التدابير اللازمة لترجمة عدد من برامج التعليم والتدريب إلى اللغة العربية وذلك لزيادة الفوائد التي تعود على البلدان العربية. وذكرت نهاية الفقرة 7.11"2": "وسيتِم أيضاً بذل الجهود لترجمة دورات التعلم عن بعد إلى لغات إضافية على النحو المطلوب من قبل الدول الأعضاء". ورأى الوفد أن هذه الجملة ليست قوية بما فيه الكفاية ولا تعبر عن طلب مجموعة البلدان العربية بشكل صحيح.

454. وأوضحت الأمانة العامة، بشأن ضم خبراء من البلدان النامية إلى برامج التدريب في الأكاديمية، أنه يجري بالفعل القيام بذلك. فعلى سبيل المثال، في مجال التعلم عن بعد، أتى نحو 70 في المائة من المعلمين من البلدان النامية. وفي برامج المؤسسات الأكاديمية، يتم تنظيم الدورات بالاشتراك مع الجامعات. وفي البرنامجين في أفريقيا، أتى ما يقرب من 90 في المائة من الخبراء من البلدان النامية. وفي برنامج الماجستير (الذي يجري بالاشتراك مع جامعة تورينو)، كان حوالي 60 في المائة من المحاضرين من البلدان النامية. وفيما يخص برنامج التدريب المهني، يجري تنظيم أنشطة التدريب مع المؤسسات الشريكة التي كانت في معظمها من البلدان المتقدمة. وقدمت هذه المؤسسات خبراء لتدريب الأفراد في المجالات التي تمت مناقشتها معاً، على سبيل المثال يتولى المكتب الأوروبي للبراءات تدريب الفاحصين المستقبليين، لإتاحة مزيد من الخبراء من البلدان النامية. وفي حالة المدرسة الصيفية، وباستثناء برنامجين، جرى تقديم 10 برامج في البلدان النامية حيث ما يقرب من 100 في المائة من المحاضرين كانوا من البلد المضيف. وأضافت الأمانة العامة أن الأكاديمية تبحث عن سبل لجلب المزيد من الخبراء من البلدان النامية. وسيركز البرنامج التنفيذي أكثر على احتياجات البلدان النامية ومشاركتها [الخاصة]. وسيجري تقديمه في البلدان النامية (وليس في البلدان المتقدمة كما كان في السابق). وكانت الأكاديمية قد قامت بتغيير شركائها في تقديم هذا البرنامج. وسيأتي الخبراء الجدد من جامعة هارفارد وسيتِم تقديم البرامج بالتعاون مع الجامعات في البلدان النامية، وهو ما لم يكن الحال عليه في السابق. وسيكون التركيز على قضايا إدارة الملكية الفكرية ذات الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي أو الشركات في البلدان النامية. ولن يتغير هيكل الرسوم في الوقت الحاضر. ويستهدف البرنامج الخاص لذلك ستُفرض

رسوم على المشاركة. وأما بالنسبة للتواريخ، سيتم تقديم برنامج في نوفمبر في سنغافورة، على أن يكون التالي في تشيلي. وفيما يتعلق بالعمل عن كُتب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أشارت الأمانة إلى تعاونها الوثيق مع منظمة التجارة العالمية. وجري تقديم برنامجين مشتركين في كل عام، تم فيهما تدريب موظفي الحكومة ليكونوا مفاوضين. وتم أيضاً تدريب أساتذة الملكية الفكرية من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وكانت الأكاديمية على اتصال بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتمكينهم من استخدام برامج الأكاديمية في مجال الملكية الفكرية. وأضافت الأمانة أن 35 ألف مشارك قد انضموا إلى برامجها للتعليم عن بعد في مجال الملكية الفكرية في السنة السابقة. وأضافت الأمانة كذلك أن الأكاديمية تقوم بتقديم أربعة برامج مشتركة على المستوى الجامعي، وهو الماجستير في قانون الملكية الفكرية: اثنين في أفريقيا، وواحداً في إيطاليا وواحداً في أستراليا. وقامت الأكاديمية كذلك بتسهيل مواد تدريب الأساتذة للخبراء وقدمت منحاً دراسية معينة للطلاب. ولبت جميع هذه البرامج الاحتياجات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا، تم تقديم برنامج بالتعاون مع [REPO] والجامعة والأفريقية، وكان مكرساً أساساً إلى الناطقين باللغة الانكليزية القادمين من البلدان الأفريقية. وأبعد من ذلك، دعمت الأكاديمية أنشطة مع الجامعات، من خلال تقديم محاضرات معينة ومواد تدريبية أو مشورة أكاديمية لكنها لم تكن برامج مشتركة. ويجري مثل هذا التعاون حالياً مع 10 أو 12 جامعة وتعزز الأكاديمية توسيع نطاقه. وفيما يتعلق بأعداد المشاركين في المدارس الصيفية، أو صحت الأمانة أنه يجري تقديم هذا البرنامج بطريقة مختلفة لأن المشاركين كانوا أساساً طلبة أو موظفين مبتدئين انضموا إلى البرنامج على نفقتهم الشخصية. وأضافت أنه، في ظل الموارد البشرية المتاحة في الوقت الراهن، لم يكن من الممكن من الناحية اللوجستية تقديم عشرة مدارس صيفية (وهو العدد الحالي) لذلك كانت هناك خطة للحد من هذا العدد، فضلاً عن عدد المشاركين. وفي ما يتعلق بالتعليم عن بعد، كانت الأكاديمية تقدم 14 دورة، معظمها باللغات الست للأمم المتحدة وغيرها من غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة مثل الفيتنامية أو البرتغالية أو الكرواتية. وتُبدل الجهود من أجل التوسع في استخدام دورات التعلم عن بعد إلى لغات أخرى. ومع ذلك، يعتمد ذلك على البلد المستفيد الذي يقترح تقديم دورة جديدة بنظام التعلم عن بعد. وعلقت الأمانة بقولها إن العمل في 11 لغة هو بالفعل عدد كبير جداً. وينت الأمانة العامة كذلك، أنه فيما يتعلق بعدد الدورات الأكاديمية التي أُدرجت في المناهج الدراسية والمؤسسات التعليمية، فستوفر الجواب بمجرد التحقق من المعلومات. وبالنسبة للتعليقات التي أدلى بها وفد سلطنة عمان، قالت الأمانة إن الأكاديمية نظمت أنشطة تدريبية باللغة العربية في برامج التعلم عن بعد وبرامج التدريب المهني التي تُجرى حالياً في المغرب والجزائر ومصر. ويجري استكشاف المزيد من الإمكانيات مع الجامعات في المنطقة العربية. وأما بالنسبة لترجمة دورات التعلم عن بعد إلى لغات إضافية على النحو المطلوب من جانب الدول الأعضاء، فإن الأكاديمية تعمل حالياً على زيادة عدد اللغات. ومع ذلك، فإن الترجمة تتوقف أيضاً على عدد المشاركين في كل دورة.

455. وشكر وفد مصر الأمانة العامة لإيلاء اهتمام للتعاون مع الدول العربية. ورحب بالزيادة في الموارد المخصصة للبرنامج 11. وأعرب عن أمله في أن يتم استخدام الموارد بكفاءة. وتطرق إلى جدول إطار النتائج وتحديد مؤشر الأداء السابع، حيث ذكر أساس المقارنة إنشاء أكاديميتين (2)، في حين أن الهدف هو أربع (4). وفي سياق إنشاء أكاديميات جديدة، ذكّر الوفد بقرار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى هذا الهدف. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تخصص موارد بالفعل للمرحلة الثانية من المشروع وذلك لزيادة العدد إلى، على سبيل المثال 6. وفيما يخص مؤشر الأداء لاتفاقيات تعاون جديدة، أشار الوفد إلى وجود زيادة من اتفاقيتين (2) حسب أساس المقارنة إلى ثلاث اتفاقيات (3) في الهدف وهذه الزيادة لا تبعث على التفاؤل. وأعرب الوفد عن رغبته في زيادة الهدف إلى خمس أو ست اتفاقيات. كما أبدى رغبته في تضمين إشارة إلى وضع خطة لتوفير المزيد من البرامج باللغة العربية (في إطار النتائج المتوقعة).

456. ورأى وفد الهند أن المعلومات عن إشراك أعضاء هيئة تدريس من البلدان النامية في برامج الأكاديمية مشجعة جداً. وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة لتعميم جدول أعمال التنمية في عمل الأكاديمية. واقترح أن ينعكس ذلك في الفقرة 6.11، بالقول إن الجهود سوف تستمر من أجل تعزيز تمثيل البلدان النامية في هيئة التدريس والمدرسين في الأكاديمية. وحول البرنامج التنفيذي، رأى الوفد أن نقل هذه البرامج إلى البلدان النامية يُعد مفيداً للغاية لأنها تجعل الوصول إليها أسهل. وبدا أن تغيير

الشركاء كان فكرة صائبة أيضاً. ولم يكن الوفد متأكدًا من أسباب عدم وجود تغيير في رسوم المشاركة بعد أن أصبح البرنامج سيُجرى في بلدان نامية حيث التكاليف العامة أقل بكثير. وحث الأكاديمية على إعادة تقييم الرسوم. وشعر الوفد ببعض خيبة الأمل حين علم أنه هذا البرنامج لم يجرى لمدة عامين. ورأى أن فرصة قد ضاعت لأن العديد من الشركات الهندية أبدت الكثير من الاهتمام بهذا البرنامج. وأعرب عن أمله في أنه، في أعقاب برنامج سنغافورة، يتم إطلاق البرنامج في مكان آخر. وأحاط الوفد علماً بالمعلومات عن البرامج الأربعة المشتركة التي تجرّها الأكاديمية حالياً في أفريقيا وإيطاليا وأستراليا. وشعر بالقلق من عدم وجود برامج في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتساءل عما إذا كانت هناك خطط لتوسيع نطاق هذا البرنامج لهاتين المنطقتين في فترة السنتين المقبلة. وفي حالة عدم وجود خطط، رأى الوفد بقوة أنه ينبغي وضع مثل تلك الخطط، وطلب توضيحاً بشأن هذه النقطة. وبشأن تخفيض عدد المدارس الصيفية، قال الوفد إنه تلقى شخصياً الكثير من الطلبات من الطلاب الهنود الراغبين في المشاركة والذين لم يجدوا لأنفسهم مكاناً. وعلى ما يبدو أنه يتم قبول المشاركين على أساس "طالب واحد من كل بلد" لأنه لا يمكن استيعاب الأعداد الكبيرة. ونظراً لجودة البرامج الممتازة، والأهمية المتزايدة للملكية الفكرية، رأى الوفد أنه من المؤسف أن يخضع هذا البرنامج إلى المزيد من الخفض. وأمل الوفد أن يزداد [عدد المدارس الصيفية]. وبالمثل، بدا أن عدد اللغات في التعلم عن بعد ظل ثابتاً. ولذلك، ربما كانت هناك حاجة للنظر في تخصيص المزيد من الموارد للأكاديمية.

457. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفدا مصر وسلطنة عمان تأييداً تاماً. وأعرب الوفد عن أمله في ألا تلقى الميزانية المخصصة للأكاديمية لفترة السنتين القادمة المصير نفسه الذي لاقته ميزانية فترة السنتين السابقة لأن جدول الموارد (في العمود الأول) تظهر فيه 10 ملايين فرنك سويسري، وبعد ذلك، تحت ترتيبات التحويل، تراجع الرقم كثيراً.

458. وفيما يتعلق بعدد الأكاديميات العربية، أوضحت الأمانة العامة أن هذا مشروع خاص تحت إشراف وتنفيذ الأكاديمية، ولكنها أضفت أنه مشروع خاص ضمن إطار جدول أعمال التنمية. وفي البداية، كان المشروع يستهدف أربعة بلدان رائدة، وتمت الموافقة عليه على هذا النحو. وحالياً، تلقت الأكاديمية 15 طلباً، ولكن في الأساس، تمت الموافقة على المشروع نفسه لأربعة بلدان. وقالت الأمانة إنها لا ترغب في الخوض في تفاصيل تنفيذ هذا المشروع لأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد تكون متتدى أفضل لمناقشة هذه المسائل. وأضافت أن تأسيس أكاديمية وطنية للملكية الفكرية هي عملية طويلة تستتبع آثاراً سياسية وإدارية ومالية للبلد المستفيد. وأردفت بقولها إن هناك مرحلة استكشافية لكل بلد من البلدان التي تقدمت بطلب من أجل تقييم الأثر والتكاليف والمنافع. ولذلك السبب، من أصل 15 طلباً يجري حالياً تنفيذ ثلاثة منها فقط. وبخصوص الأكاديميات العربية، فقد تم التوقيع على اتفاق، وتم إنشاء المؤسسات على المستوى الوطني. ومع البلدان الأخرى، فلا تزال الأكاديمية في مرحلة استكشافية، وهو ما يعني ضمناً بعثة تقييم من قبل خبير استشاري، وإعداد تقرير للبعثة، ووضع قائمة بأولويات البلد المستفيد. وبالنسبة لعدد [الأكاديميات] المقترحة حالياً، قالت الأمانة إن ذلك مرتبط بالمشروع (للأربعة بلدان) الذي وافقت عليها اللجنة. وسيتم اقتراح ذلك مرة أخرى داخل اللجنة، ولذلك فإن هدف فترة السنتين القادمة هو البدء في تأسيس أربعة أكاديميات أخرى. وأضافت الأمانة العامة أن الأكاديمية تقوم بالفعل بالتوقيع على اتفاقات وتقترب جداً من إقامة برامج مشتركة مع جامعات في مناطق أخرى، حسبما سيكون عليه الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمناطق الآسيوية أيضاً. وبالنسبة لرسوم البرنامج التنفيذي، قالت الأمانة إن الأكاديمية ستحاول إعادة تقييم سياسة الرسوم. وفيما يخص المدارس الصيفية، اتفقت الأمانة العامة على أن الطلب كان مرتفعاً، وأنه كان برنامجاً يحظى بشعبية كبيرة ونجاح (باعتبارها المدرسة الصيفية الأكثر شعبية في جنيف). وسيجري البرنامج هذا العام بالتعاون مع جامعة جنيف (الأسبوع الأول في مقر الويبو والأسبوع الثاني في جامعة جنيف). وقد تم تلقي نحو 300 استمارة لتقديم عدد 50 وظيفة شاغرة. وأشارت الأمانة العامة أن المدارس الصيفية في أماكن أخرى لا تلقى هذا النجاح. وكانت الأكاديمية تحاول تعويض ذلك من خلال إجراء برنامج واحد أو اثنين لكل المنطقة، مع تناوب البلد المضيف.

459. وفيما يتعلق بتأسيس الأكاديميات، لاحظ وفد مصر أنه من بين الطلبات الخمسة عشر التي تم تلقيها، يتم تنفيذ ثلاثة منها، في حين لا تزال 12 يجري النظر فيها، وقد يكون من المتصور أن يشهد العامان المقبلان البدء في تنفيذ اثنين أو ثلاثة من الطلبات 12 المتبقية. ولذلك السبب هناك ضرورة لوضع خطط طوارئ لها.

460. واقترح وفد عمان إضافة العبارة التالية (التي سبق الاتفاق عليها في فترة السنتين الماضية) في الفقرة 6.11، بعد الجملة الأولى: "سيتم منح المزيد من التركيز على جودة محتوى برامج التدريب وتوافرها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة."

461. وفي شأن المسألة التي أثارها وفد مصر، قالت الأمانة العامة إن الواقع هو أن هناك قيوداً في المشروع، أي أنه تمت الموافقة عليه لأربعة بلدان. ويجري تنفيذ المشروع بقدر معين من المرونة. وكانت الصعوبة في تنفيذ المشروع تتمثل في أنه لا يعتمد فقط على الويبو ولكن أيضاً على مساهمة البلد المستفيد، ويمكن أن يمضي المشروع بسرعات مختلفة بسبب توافر الموارد أو الأولويات الاستراتيجية الأخرى. وفي حالة المنطقة العربية، تم توقيع الاتفاق في إحدى الحالات ولكن نظراً لحالة عدم اليقين السياسي فالمشروع الآن "مجمد". وبشكل عام، نظراً لأن وتيرة التنفيذ كانت مختلفة في كل حالة على حدة، رأت الأمانة العامة أن التنفيذ سيستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً. إلا أن الرقم المحدد هو شيء ينبغي مناقشته وتحديدته من قبل الدول الأعضاء في اللجنة.

462. ولخص الرئيس التعديلات التي أجراها وفدا الهند وسلطنة عمان على الفقرة 6.11. وتم الاتفاق على التعديلين.

463. وأثناء غياب الرئيس القصير، ترأس الاجتماع نائب الرئيس (الاتحاد الروسي).

#### البرنامجان 12 و13

464. لم تكن هناك تعليقات على البرنامجين 12 و13.

#### البرنامج 14

465. قدم وفد الهند التعليقات التالية. أولاً، تحت الفقرة 5.14، اقترح الوفد توضيح ماهية مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والمهام المسندة إليها. وفي حين أن الهدف النهائي من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار هو تشجيع الابتكار المحلي، تفهم الوفد أن الأمر سيكون عملية تدريجية وأنه يقتصر الآن على نشر تقارير فحص بيانات براءات الاختراع. ولذلك كان من المهم إبراز فكرة أن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار كان من المقترض أن تكون مصدر عون وطني لتشجيع الابتكار المحلي ونقل التكنولوجيا. واقترح الوفد أيضاً إدراج الرقم الدقيق (12) في الجملة الثانية في الفقرة 5.14، بدلاً من القول "تم تأسيس مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في عدة بلدان في الفترة 2010-2011". وثانياً، وفيما يتعلق بالفقرة 10.14"4"، تساءل الوفد عن سبب عدم وجود أي إشارة إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد (الوصول المركزي لنتائج فحص معينة)، الموجود في إطار البرنامج 15. ولأن البرنامجين 14 و15 لهما أهداف نهائية مماثلة، يمكن إضافة إشارة إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. وثالثاً، في إطار النتائج (صفحة 104)، كان مؤشر الأداء الأول يتعلق بعدد من الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي أطلقت. واستفسر الوفد عن إمكانية إضافة مؤشر أداء ثانٍ (كما هو الحال في البرامج الأخرى)، أي الرضا عن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والإشارة إلى نسبة مئوية، على سبيل المثال 90 أو 80 في المائة، كنسبة ملائمة.

466. وأشار وفد مصر إلى أنه خلال الدورة 17 للجنة البرنامج والميزانية، تم تغيير اسم هذا البرنامج. وفي ذلك الوقت، كان الوفد قد طلب تغيير الاسم والعنوان إلى "الوصول إلى المعلومات والمعرفة"، إذ كان الغرض هو استخدام المعلومات والمعرفة حول الملكية الفكرية وعلى النحو المشار إليه في عمود النتائج والأهداف بإطار النتائج لهذا البرنامج.

467. وأعرب وفد باكستان عن رغبته في إضافة لغة جديدة في الفقرة 6.14 أو 9.14 للإشارة إلى الجهود الرامية إلى زيادة قاعدة/عدد البلدان المؤهلة للحصول على إمكانية الوصول المجاني أو منخفض التكلفة إلى مبادرة الوصول إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (ARDI) والنفاز إلى برنامج المعلومات المتخصصة (ASPI).

468. وردت الأمانة العامة بأنه سيتم إدراج العدد الدقيق لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (12) في الفقرة 5.14، وكذلك النص الذي اقترحه وفد الهند (في التعريف). وفيما يتعلق بالفقرة 10.14 "4" وعدم وجود إشارة إلى الويبو CASE، أوضحت الأمانة أنه توجد إشارة في البرنامج 15 لأن البرنامج 15 سينفذ برنامج الويبو CASE (وتوجد الإشارة تحديداً في الفقرة 4.15). وقد اتخذ قرار إدراج الويبو CASE في البرنامج 15، بدلاً من البرنامج 14، على أساس الخبرة الفنية المطلوبة والموارد والمتطلبات الخاصة بالويبو CASE، والذي سيوفر أرضية مشتركة للدول الأعضاء (كذلك الذي سيجري توفيره لبلدان أمريكا اللاتينية). ويعني ذلك أن الويبو لن تقدم معلومات على هذا النحو وإنما ستوفر برنامجاً. وكانت هذه بنية تحتية تقنية، تتعلق بحلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية والبرنامج 15. وكان القصد من البرنامج 14 هو توفير المعلومات والمعرفة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. ولذلك، كان هناك تمييز واضح لولايتي كل من البرنامجين. وأردفت الأمانة العامة بقولها إنها تتفق على ضرورة إدراج نسبة الرضا في إطار النتائج (مؤشرات الأداء والأهداف لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار). وفيما يتعلق بتعريف وولاية مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتعليق وفد الهند بشأن توقعاته أن تكون وظيفة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار هي تسهيل الابتكار المحلي ونقل التكنولوجيا، قالت الأمانة إن ذلك أمر وثيق الصلة جداً ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند مناقشة السؤال الذي طرحه وفد مصر. وفي المشاورات غير الرسمية في يونيو، ناقش الأعضاء الفرق بين المعلومات والمعرفة. وكان هناك فرق بين دلالات هاتين الكلمتين. ولذلك، أحياناً تشير الأمانة تحديداً للمعرفة لأنها تعتقد أن الحصول على المعلومات فقط قد لا يكون حلاً في البلدان النامية لتطوير الخبرات وبناء القدرات. على سبيل المثال، يمكن أن يحصل المرء على إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات أو وثائق. إلا أن الحصول على المعلومات وحدها لن يوضح للعلماء والمهندسين في البلدان النامية كيف ينبغي نقل تكنولوجيا معينة أو كيف يمكن للابتكار المحلي الجاري أن يستفيد من هذه المعلومات التكنولوجية. ولذلك، بدأ البرنامج في تقديم المشورة لأصحاب المصلحة في البلدان النامية لتطوير مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم لتحليل وتقدير وتقييم وتفسير المعلومات في سياق ظروفها الوطنية الخاصة. وعلى سبيل المثال، تم البدء في مشروع "مشهد البراءات" وقد أدرج في جدول أعمال التنمية. ورأت الأمانة أن تقارير مشهد البراءات (والتي سيتم إعدادها قبل نهاية العام) ستحتل المعلومات المتعلقة بالبراءات بحيث تتيح لمتلقي التقارير الحصول على بعض المعرفة، وليس مجرد مجموعة من المعلومات. ولذلك، كانت هناك حاجة للإشارة إلى المعرفة. وكانت هناك ثلاث أو أربع توصيات بجدول أعمال التنمية تشير تحديداً إلى الحصول على المعرفة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا أو تشجيع الابتكار المحلي. وقد تم تجميع هذه التوصيات معاً، وتصنيفها تحت الفئة جيم. كما أطلق عليها في وثيقة توصيات جدول أعمال التنمية الخمس وأربعين: "الفئة جيم: نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة." وبشأن تغيير عنوان البرنامج 14، كانت الأمانة العامة ما زالت مقتنعة أن "النفاز إلى المعرفة" هي الصيغة السليمة لأنها مأخوذة من وثيقة جدول أعمال التنمية. وعرضت الأمانة العامة إدراج فقرة قصيرة لشرح خلفية وسبب تسمية البرنامج بالخدمات من أجل الوصول إلى المعرفة. وفيما يتعلق بالفقرة 6.14 (النفاز إلى ARDI وASPI)، أوضحت الأمانة أنها قدمت هذا الوصول الخاص لمجلات التكنولوجيا وقواعد بيانات براءات الاختراع المسوّقة تجارياً. وقد تم طرح هذه إمكانية على الموقع، وهي متاحة لأي شخص مؤهل ويحق له الحصول على هذه الخدمات. ولكن زيادة عدد المستخدمين تتطلب بذل جهد مشترك من جانب الدول الأعضاء لأن الويبو لن تقدم على إجبار مؤسسات خاصة على الانضمام إلى هذا البرنامج. وأضافت الأمانة العامة أنه ربما ينبغي بذل المزيد من الجهود مع الدول الأعضاء للإعلان بشكل أفضل عن توافر هذه الخدمات. ومن خلال القيام بذلك، يمكن زيادة عدد المستخدمين. ولذلك، فإن الأمانة لم تر أي مشكلة في إدراج ذلك باعتباره واحداً من مؤشرات الأداء (عدد المستخدمين أو عدد البلدان). ومرة أخرى فإن التوسع المحتمل للبلدان المستفيدة يتوقف على التفاوض مع شركاء الويبو لأن هؤلاء الشركاء لا يفعلون ذلك لأغراض خيرية بحتة. فهم يدركون أهمية الوصول إلى المجالات العلمية والتكنولوجية وقواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات. وهؤلاء الشركاء هم كيانات تجارية لا بد أن تحصل على عائد معين من أجل جعل هذه الشراكة مستدامة

مالياً. وهكذا، فُرِضت حالياً شروط معينة على الأمانة العامة لتقييد إمكانية الوصول. وفي الواقع ليست كل البلدان النامية مؤهلة بما فيه الكفاية لتكون مشمولة بهذا البرنامج. وقد بذلت الأمانة جهوداً لتخفيف شروط الدخول خلال الأشهر القليلة الماضية، وكان عليها تدعيم موقفها من خلال إظهار أن هناك طلباً قوياً من تلك البلدان التي لم تكن قد تأهلت بعد. ومرة أخرى، تخضع هذه المسألة لبذل جهود مشتركة بين جانب الأمانة العامة لليوبو والدول الأعضاء المهمة بتوسيع نطاق هذه التغطية.

469. وأحاط وفد الهند علماً بأنه تم إنشاء 12 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار وعبر عن رغبته في أن يعكس أساس المقارنة العدد الصحيح وهو "إطلاق 10 شبكات وطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار" (صفحة 104). وفيما يتعلق بالحصول على المعرفة، كما تم توضيحه بشكل سليم، هناك فرق كبير بين المعلومات وترجمة تلك المعلومات إلى معرفة. ولذلك، تساءل الوفد عن عدم وجود أي إشارة إلى مكاتب نقل التكنولوجيا ومكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات لأنها ذات صلة مباشرة بالوصول إلى المعرفة. واقترح إضافة هذه الإشارة في الفقرة 5.14. ويستتبع ذلك أن يتم تضمينها في مؤشرات الأداء، بما في ذلك مستوى الرضا. وتساءل الوفد عن سبب عدم إدراج تعزيز الوصول إلى aRDI وASPI في مؤشرات الأداء، لكنه وجد الرد في تفسير الأمانة العامة أن هناك صعوبات مع الجهات التجارية التي تقدم الصحف والمنشورات. ومع ذلك، نظراً لدورها المهم جداً في الحصول على خدمة المعرفة، اقترح الوفد أن يتم تضمين الوصول إلى aRDI وASPI في مؤشرات الأداء.

470. وقال وفد مصر إنه لا يرى أن المعرفة والمعلومات يستبعد الواحد منها الآخر. وفي الواقع فهما يشمل الواحد منهما الآخر. وكرر الوفد اقتراحه لتغيير اسم البرنامج إلى "خدمات من أجل الوصول إلى المعلومات والمعرفة".

471. وأكدت الأمانة أنه سيتم تغيير الاسم إذا وافقت الوفود الأخرى. وفيما يتعلق بمكاتب نقل التكنولوجيا ومكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات، أوضحت الأمانة أنها مدرجة في الوقت الراهن في البرنامج 1 (انظر مؤشرات الأداء في صفحة 27). والبرنامج 14، وبالطبع سيتم التنسيق مع البرنامج 1 في هذا الشأن، ويمكن الإشارة لتوضيح ذلك في السطر الأخير من الفقرة 5.14. وأكدت الأمانة أيضاً بأنه سيتم تضمين إشارة إلى aRDI وASPI، مع إدراج هدف مرتقب حذر ومتحفظ جداً، ووضعه في اعتبارها بيانها السابق.

472. وصرح وفد باكستان أنه قدم للأمانة العامة مقترحاً للسياغة.

473. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى الصفحة 104 (إطار النتائج)، والهدف البالغ 22 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار، وطلب إضافة حاشية تفيد أن ذلك الهدف يخضع لتقييم مشاريع جدول أعمال التنمية وموافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على المرحلة الثانية.

474. وعاد رئيس لجنة البرنامج والميزانية إلى المنصة.

## البرنامج 15

475. وقال وفد الهند أن واحداً من مؤشرات الأداء في إطار النتائج كان "عدد مجموعات المكاتب المشاركة في برنامج مشترك". وكان ذلك بالفعل أحد مؤشرات الأداء في البرنامج 9. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يعني ازدواجية في التقييم.

476. وأوضحت الأمانة العامة أنه نظراً لاستخدام نفس مصادر المعلومات، فهو ليس ازدواجية. وأضافت أن المعلومات التي قدمها المشاركون واضحة وضح الشمس حول عدد البلدان التي تستخدم البرنامج المشترك لذلك لم تكن هناك أي ازدواجية في الجهود.

477. وأوضحت الأمانة كذلك أنها، للمرة الأولى، أدمجت النتائج المرتقبة على المستوى التنظيمي وفي الواقع أظهرت أنها بالفعل ذات طبيعة متشعبة (أي أن برامجاً متعددة تساهم في النتائج نفسها). وأضافت أن الأعضاء سوف ترى أن هذا المؤشر نفسه، وخاصةً في البرنامج 9، والذي كان له دور تنسيقي لجميع خدمات التنمية والمساعدة التي تقدمها المنظمة ككل، قد يراها بعض الأعضاء من قبيل الازدواجية، وهو ليس كذلك.

478. وفي إشارة إلى أسس المقارنة، وهو موضوعاً تكررت التعليقات حوله، أضافت الأمانة أنه من المهم أن يتم قياس أسس المقارنة "أثناء المضي قدماً" وأن القياس النهائي سيتم التوصل إليه في نهاية هذا العام. وسيظهر الانعكاس الحقيقي لأسس المقارنة بوضوح في تقرير أداء البرنامج لعام 2012.

#### البرنامج 16

479. لم تكن هناك تعليقات على البرنامج 16.

#### البرنامج 17

480. وقدم وفد الهند التعليقات التالية. أولاً، في الهدف الاستراتيجي السادس في مستهل الجدول (صفحة 115)، وفي النتيجة المرتقبة الثانية: "التعاون المنهجي والفعال..."، طلب الوفد إضافة كلمة "شفاف"، أي "التعاون المنهجي والشفاف والفعال (...)" . وقد استُخدمت كلمة "شفاف" في الوصف في الفقرة 2.17، وبالتالي ينبغي أن تنعكس في هذا الجدول أيضاً. وثانياً، في نهاية الفقرة 2.17، اقترح الوفد إدراج: "وبالتشاور مع الدول الأعضاء في الـويو"، لأن الوصف لم يعكس مسألة أن تعاون الـويو مع الوكالات الأخرى سيرُفع به تقرير إلى الدول الأعضاء. وثالثاً، هناك بضع كلمات مفقودة في الفقرة 5.17، في الجملة الأخيرة: "بما في ذلك بغية المرونة المسموح بها بموجب الاتفاق"، والتي ينبغي أن تكون: "بما في ذلك بغية الاستفادة من المرونة المسموح بها بموجب الاتفاق". وفيما يتعلق بالفقرة 6.17، أعرب الوفد عن أمله في أن المبادرات الجارية في إطار البرنامج 17 تُرفع بها تقارير إلى الدول الأعضاء من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد والمحفل الأخرى. وتحدثت هذه الفقرة عن البرنامج 17 مع الاتباع الدقيق للعمليات ذات الصلة في المحفل الدولية الأخرى، وزيادة التعاون حيثما كان ذلك مناسباً، بما في ذلك بغية ضمان إدماج الاهتمامات الموجهة نحو التنمية في المبادرات المشتركة. ورأى الوفد أن من المهم للغاية رفع التقارير عن هذه المبادرات إلى الدول الأعضاء للعلم. واقترح الوفد إضافة جملة في نهاية الفقرة 6.17 على النحو التالي: "المبادرات التي يتم اتخاذها في هذا المجال تُرفع بها تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد."

481. وطلب وفد البرازيل توضيحات بشأن النتيجة المرتقبة الثالثة في إطار النتائج، ونصها: "التعاون المنهجي والفعال والتنسيق بين عمل الـويو والمنظمات الدولية الأخرى في مجال بناء احترام الملكية الفكرية". وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد من التفاصيل، إذا كان ذلك ممكناً، حول تلك الأنشطة، ومشاركة المنظمات الدولية المعنية.

482. ووافقت الأمانة العامة على إدراج كلمة "شفاف" (صفحة 115)، والعبارة التي اقترحها وفد الهند في الفقرة 2.17 لأن التقرير الكامل عن جميع الأنشطة الإنمائية المتعلقة، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية قد تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. ومع ذلك، أشارت الأمانة إلى أن الصياغة نفسها ظهرت في نهاية الفقرة 3.17. ورغبت الأمانة العامة في التحقق مما إذا كان ذلك سيجيب على مخاوف الوفد أم سيتعين إدراجها في نهاية الفقرة 2.17. ووافقت الأمانة العامة على الإدراج المقترح في الفقرة 5.17 ("الاستفادة من"). ووافقت أيضاً على الإضافة في نهاية الفقرة 6.17 "المبادرات التي يتم اتخاذها في هذا المجال تُرفع بها تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد." وبشأن قائمة الأنشطة المشتركة، قالت الأمانة إنه لا يمكنها تقديم قائمة كاملة لجميع هذه الأنشطة لأن تلك القائمة هي التي قُدمت إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. ويجري حالياً إعداد قائمة



محدثة، وسيتم عرضها على اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ للعلم والنظر. ولكن من حيث المنظمات التي عملت معها الويبو، فإن مثلاً بارزاً هو تنظيم المؤتمرات العالمية التي تجري كل سنة ونصف إلى سنتين، والتي نُظمت بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية والإنتربول والجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) وقطاع الأعمال لوضع حد للتقليد والقرصنة (BASCAP) وغرفة التجارة الدولية. وأضافت الأمانة العامة، أنه في المؤتمر العالمي الأخير، نجحت الويبو في الحصول على رئاسة اللجنة [التوجيهية]. وقد أُدمج عدد من العناصر الموجهة نحو التنمية في برنامج هذا المؤتمر، على سبيل المثال حلقة نقاش حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، وأخرى حول سياسة الإنفاذ والمنافسة، وثالثة حول الإنفاذ والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وكانت تلك هي نوع الجهود التي قامت الويبو بها من أجل التأكد من إدماج الشواغل الإنمائية ذات الصلة في العمل الذي يُضطلع به بالتعاون مع المنظمات الأخرى.

483. وأكد وفد الهند أن الإضافة في الفقرة 2.17 مأخوذة من الفقرة 3.17. وسبب إدراج ذلك في الفقرة 2.17 هو وجود سياقين مختلفين. الأول هو سياق التخطيط والثاني سياق النتائج الرئيسية. وتمثل الفرق الثاني في أن الفقرة 2.17 أشارت إلى شراكة التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الشريكة في حين أن الفقرة 3.17 تحدثت فقط عن المنظمات الدولية، وكانت هناك إشارة إلى "بالتشاور مع الدول الأعضاء". وبالتالي تضمن تلك الإضافة انطباق العملية على جميع الشركات وأشكال التعاون مع أي وكالة شريك، فيما هو أبعد من المنظمات الدولية.

484. وأكد الرئيس أنه سيتم إدراج التعليقات التي تمت مناقشتها في النص.

#### البرنامج 18

485. لاحظ وفد بلجيكا أن الموارد المرصودة للبرنامج 18 زادت بمبلغ 1,2 مليون فرنك سويسري سيخصص منها مبلغ 450 000 فرنك سويسري لتغيير المناخ والأمن الغذائي والصحة العالمية. ومن جهة أخرى، لا تشير الفقرة 20.18 إلا إلى رصد مبلغ 100 000 فرنك سويسري لكل من تغير المناخ والصحة، وذكرت أن مبلغاً إضافياً قدره 125 000 فرنك سويسري سيرصد لتعزيز خدمات الدعم. وطلب الوفد إيراد البيان الدقيق لمبلغ 450 000 فرنك سويسري المرصود في الميزانية، ولا سيما علاقته ببند الأمن الغذائي.

486. وتقدم وفد الهند بالتعليقات التالية. أولاً، كان البرنامج 18 يتضمن خلال فترة السنتين الأخيرة برنامجاً فرعياً هو "تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا". وتساءل الوفد عن سبب عدم إدراج هذا البرنامج الفرعي في اقتراح البرنامج والميزانية حيث اعتبره برنامجاً رئيساً على جانب كبير من الأهمية، وعبر عن أمله في أن يتسع نطاقه خلال فترة السنتين القادمة. ثانياً، رحب الوفد بالأنشطة المقترحة في إطار البرنامج 18 الذي يسعى إلى دمج بعد التنمية في نطاق عمله. وأشار الوفد إلى السطر 4 من الفقرة 9.18 الذي جاء فيه: "ونزولاً عند طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، سيساهم البرنامج كلما دعت الحاجة إلى ذلك في المحافل التي يناقش فيها الابتكار والملكية الفكرية في سياق الصحة وتغير المناخ والأمن الغذائي" والفقرة 4.18 التي تتحدث عن "تقديم الدعم للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، ومساعدتهم في تحديد مقاربات عملية". كما استفسر الوفد عن المنتدى الذي ستقدم له الدول الأعضاء طلبات بشأن هذا البرنامج حيث أشار إلى أن البرنامج 18 لا يتبع في الوقت الحالي لأي منتدى حكومي دولي داخل الويبو، وتساءل عن الواجبة التي ستمثل حلقة الوصل بين البرنامج 18 والدول الأعضاء في الويبو. ويكتسي السؤال أهمية كبيرة لأن الفقرة 3.18 تتحدث عن هذا البرنامج باعتباره سيصبح منتدى للنقاش الدولي. ورأى الوفد أنه يجب أن يكون هذا البرنامج منتدى للنقاش داخل الويبو نفسها قبل أن يكون منتدى للنقاش الدولي. ولهذا الغرض، يتعين تحديد الهيئة التي يمكن للبرنامج أن يقدم لها التقارير عن العمل الذي يقوم به ويمكن من خلالها أن يطلب التوجيه من الدول الأعضاء. واقترح الوفد أن يدرج عمل البرنامج 18 في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأن المسائل التي سيتناولها هذا البرنامج هي ذات طبيعة شاملة (الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والصحة العامة). وأوضح الوفد أنه

يطلب إيجاد منتدى يمكن أن يناقش فيه عمل هذا البرنامج بين الدول الأعضاء وأن يجري فيه تفاعل بناء بين الشعبة التي تعنى بهذا البرنامج والدول الأعضاء في الويبو وأصحاب المصلحة الآخرين.

487. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد الهند. وعبر عن المخاوف بشأن المهام المنفذة في إطار البرنامج 18 والحاجة إلى جعل أنشطته تحت إشراف هيئة من هيئات الويبو لتمكين الدول الأعضاء من تحديد أولويات هذا البرنامج وتنفيذه. وبشكل عام، يتعين وضع مهام أكثر وضوحاً للبرنامج 18 وجعله يرفع مزيداً من التقارير للدول الأعضاء. وفي ما يخص الفقرة 16.18 (بشأن بيانات الاختبار والدراسات)، رأى الوفد أنه يتعين أن يسبق دراسة من هذا القبيل نقاش حكومي دولي بشأن اختصاصاته. أما الأمر المهم الآخر فهو أنه يتعين أن تعتمد هذه الدراسة على هيئة موسعة من الاختصاصيين في عدد من المجالات من أجل تقديم وجهة نظر متوازنة حول مختلف الجوانب المعنية. ويجب أن توجه هذه الدراسة إلى هيئة من هيئات الويبو مثل لجنة البرنامج والميزانية. وركز اقتراح الوفد بشأن الفقرة 16.18 على استثناء بيانات الاختبار والدراسات ومناقشة هذه المسألة في أحد المنتديات المناسبة داخل الويبو.

488. وأكد وفد جنوب إفريقيا موقف مجموعة البلدان الإفريقية المعبر عنه في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية لشهر يونيو. فقد أيدت المجموعة فكرة أن يكون البرنامج 18 تابعا لإحدى اللجان القائمة: إما اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وكان الوفد يدرك بأن الأمانة اقترحت في شهر يونيو إجراء مشاورات غير رسمية (بشأن البرنامج 18) حيث عقدت في الأسبوع الماضي. ولا زال الوفد يرى بأنه يتعين أن يحظى البرنامج بتوجيه الدول الأعضاء وأن يناقش داخل هيئة حكومية دولية.

489. واعتبر وفد باكستان الملكية الفكرية والتحديات العالمية قضايا على جانب كبير من الأهمية وقال إنه يتعين على الفقرة 1.18 أن تنص على أن يوجه البرنامج من الدول الأعضاء كما كان الحال بالنسبة لجدول أعمال التنمية، وكان يشمل ذلك استراتيجيات التنفيذ ومحاطره. وعبر الوفد عن تقديره للمشاورات غير الرسمية التي أجريت مع الدول الأعضاء خلال الأسبوع السابق، لكنه رأى أيضاً أنه يتعين إيجاد منتدى رسمي للتفاعل مع هذا البرنامج. وفي هذا الإطار، ذكر الوفد أنه لا يجذب لجنة قائمة بعينها ليلتبع لها البرنامج، لكنه عبر عن أمله في إضفاء صبغة رسمية على المناقشات.

490. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورحب باقتراح تبسيط قطاع التحديات العالمية الجديد. وفي هذا السياق، لاحظت مجموعة جدول أعمال التنمية أنه ورد في الفقرة 16.18 أن "عمل الويبو في هذا المجال [المتعلق ببيانات الاختبار] سيوجه نحو جمع الممارسات الوطنية وتحديد طرق مختلفة لتنفيذ حماية بيانات الاختبار، ومن ثم تقديم مجموعة من الخيارات المتاحة يمكن أن تختار منها الدول الأعضاء تصورها القانوني وفق سياساتها الوطنية". وأكدت مجموعة جدول أعمال التنمية أن لهذه المسألة انعكاسات كبيرة على الاستفادة من الصحة العامة والأمن الغذائي في الدول النامية. وبناء على ذلك، يتعين أن توجه الدول الأعضاء عمل الويبو في هذا المجال مع تنسيقه بشكل وثيق مع الأنشطة التي تنفذها المنظمات الأخرى كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. كما يجب أن يستند ذلك إلى الكم الهائل من الدراسات التي أنجزتها بعض الوكالات كمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤسسات البحث الأخرى. وبالنظر إلى المسائل المهمة التي عالجها قطاع التحديات العالمية، أعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن اعتقادها بأنه من المهم بالنسبة إليها أن يرفع البرنامج تقاريره حول عمله بشكل دوري إلى هيئة حكومية دولية داخل الويبو كاللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وحثت مجموعة جدول أعمال التنمية الأمانة على مراعاة هذا الجانب المهم في وثيقة البرنامج والميزانية في إطار البرنامج 18.

491. وذكر الرئيس الوفود بأن الفقرة 16.18 خضعت لنقاش مستفيض وجمه وفد البرازيل خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية حيث اتفق على النص، لكن تعليقا قدم في الوقت الحالي يدعو إلى مراجعته: فقد اقترحت البرازيل حذف الفقرة 16.18. ومضى الرئيس يقول إن إعداد التقارير هي مسألة تستلزم من لجنة البرنامج والميزانية التقدم بتوصية إلى

الجمعية العامة لبحث إمكانية إحداث آلية لإعداد التقارير. وصرح الرئيس بأنه في حال الموافقة على ذلك، ستدرج الأمانة النص المناسب في قرار لجنة البرنامج والميزانية.

492. وقالت الأمانة إن الفقرة 16.18 (بشأن بيانات الاختبار) ستحذف إذا قررت لجنة البرنامج والميزانية ذلك. وكانت الأمانة تعتقد بأن هناك جدوى من إدراج مثل هذه المعلومات. وأضافت بأنها حاولت تبديد المخاوف التي أبدتها وفد البرازيل خلال الدورة غير الرسمية الأخيرة لكن يبدو أن الجهود لم تكفل بالنجاح. وينسحب الأمر نفسه على آلية إعداد التقارير. وذكرت الأمانة الوفود بالطريقة الرسمية المتبعة حالياً في إعداد التقارير، ولا سيما رفع التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية ثم إلى الجمعية العامة من خلال تقرير أداء البرنامج. فإذا كان الهاجس هو الحصول على المعلومات، فيمكن معالجة ذلك من خلال الجلسات الإعلامية غير الرسمية (كما كان الحال خلال شهر سبتمبر) في سياق دورات اللجان الأخرى التي يمكن أن يكون لها ارتباط بأنشطة شعبة التحديات العالمية. لكن إذا كانت الوفود ترغب في آلية ذات طابع رسمي أكبر في إعداد التقارير أو خط تواصل بين البرنامج والدول الأعضاء، سيضاف نص مناسب لهذا الغرض. أما بخصوص البيان التفصيلي لمبلغ 450 000 فرنك سويسري، فإن الأمانة لا تتوفر على الأرقام لكنها ستقدمها لوفد بلجيكا في أقرب فرصة ممكنة.

493. وصرح الرئيس بأن الأمانة ستعد نص إعداد التقارير الرسمية.

494. وقال وفد سويسرا بخصوص الفقرة 16.18 إن النص المستخدم حالياً هو نتاج توافق الآراء الذي توصل إليه خلال الدورة الأخيرة. ونتيجة لذلك، لن يوافق الوفد على حذف هذه الفقرة. لكن الوفد عبر عن استعداده لإجراء مناقشات إضافية بشأن نص الفقرة. أما بخصوص رفع التقارير الرسمية إلى لجنة البرنامج والميزانية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو لجنة جديدة، فقال الوفد إن هذه المسألة أثرت خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية وقرر ألا يعتمد الأعضاء هذا المفهوم. ونتيجة لذلك، لم يكن بإمكان الوفد خلال هذه المرحلة أن يوافق على إدراج (إحداث) لجنة من هذا القبيل.

495. ونبه الرئيس إلى أن الاقتراح لم ينصب حول إحداث لجنة جديدة، بل إعداد تقارير رسمية عن أنشطة البرنامج 18 ورفعها إلى إحدى اللجان القائمة التي ستقرر الجمعيات بشأنها.

496. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص حذف الفقرة 16.18 عن نفس المخاوف التي أبدتها وفد سويسرا. وأعلن الوفد عن استعداده لمناقشة الفقرة لكن حذف الفقرة برمتها بناء على النقاش المطول الذي أجري خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية سيكون أمراً سابقاً لأوانه. وفي ما يخص الاقتراح الجديد بشأن إحداث آلية لإعداد التقارير الرسمية، فقد عبر الوفد عن سعادته بالنظر في أي نص سيقتصره المستشار القانوني بشأن ذلك. لكن الوفد أبدى تخوفه بشكل خاص من التغيير الذي من الممكن أن يلحق بالولاية المسندة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في هذا المجال. أما بخصوص إناطة هذه المسألة باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فذكر الوفد بأن الدورتين الأخيرتين شهدتا مفاوضات بشأن وضع برنامج عمل جد متوازن لهذه اللجنة. فكل تغيير في هذه المهام (اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات) سيؤثر على رأي الوفد بشأن هذا الاقتراح.

497. وعبر وفد الهند عن تأييده لحذف الفقرة 16.18 على الرغم من غيابه عن دورة يونيو. وقال إنه لا يتذكر إجراء أي مناقشة سابقة لبرنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية (في صيغته الحالية) بين الحكومات. وذكر الوفد بأنه سبق له أن طرح سؤالاً حول سبب حذف برنامج تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وأن ذلك كان تبعاً لقرار اتخذته كل من مديري البرامج والأمانة. كما أن الدول الأعضاء في الويبو لم تناقش هذه المسألة على المستوى الحكومي. وإضافة لذلك، لم يسبق أن نوقش العمل المتعلق ببيانات الاختبار في الفقرة 16.18 بين الحكومات. ولاحظ الوفد أنه لم يسبق له أن اطلع على أي اقتراح مقدم في هذا الصدد من الدول الأعضاء في أي هيئة من هيئات الويبو. وكان من الصعب على الوفد الموافقة على البيان الذي يشير إلى ضرورة عدم مواصلة النظر في هذه المسألة ما دامت قد نوقشت في الدورة غير الرسمية. ومضى يقول إن المناقشة بشأن هذه الفقرة ترتبط بشكل مباشر بمسألة أكبر نوقشت في ذلك اليوم وهي مراقبة الدول الأعضاء وتوجيهها

للبرنامج 18 والأنشطة المقترحة في إطاره. ولاحظ الوفد أن ثلاثة مجالات أساسية اختيرت لهذا البرنامج: الصحة العالمية، وتغير المناخ، والأمن الغذائي. ولم يسبق لأي هيئة حكومية دولية في الويبو أن ناقشت أي واحد منها. وعبر الوفد عن بعض الآراء بشأن القضايا الثلاث وكانت تلك أول فرصة سنحت له للتعليق عليها. وعبر الوفد عن عدم رغبته في إعادة مناقشة القضايا في لجنة البرنامج والميزانية لأن مهمة هذه اللجنة تتركز في الموافقة على الميزانية. ومضى الوفد يقول إنه سيكون من الصعب عليه الموافقة على بعض العناصر المضمنة في البرنامج 18. وحاول الوفد أن يتخذ موقفا بناء حيث ذكر أنه سيدعم البرنامج في شكله المقترح لكن دون الحكم المثير للجدل بشأن بيانات الاختبار في الفقرة 16.18. وعبر عن أمله في تبسيط عمل هذا البرنامج ودمج من خلال وضعه تحت إشراف هيئة حكومية دولية في الويبو يمكن أن تناقش فيها هذه القضايا بشكل شفاف مع إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. ولذلك، كان من المهم للغاية التوصل إلى قرار سيدعو إما إلى إحالة هذه المسألة إلى الجمعية العامة أو إدراج عمل البرنامج 18 في جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

498. واعتذرت الأمانة عن عدم تمكنها من الإجابة عن السؤال المتعلق بالموضوع الذي نقل إليه الجزء الخاص بالابتكار ونقل التكنولوجيا وأوضحت أن الجدول 11 (المرفق 1، ص 192) يتضمن تعليقات على البرنامج 18 تشير بوضوح إلى أن هذه الأنشطة لم توقف وإنما دجت في البرنامج 1.

499. ودعا الرئيس المستشار القانوني إلى تقديم رأيه حول مسألة إعداد التقارير.

500. وأوضح المستشار القانوني أن اقتراح وفد الهند ينصب حول إدراج عمل البرنامج 18 في جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وهو ما سيعكسه النص المستخدم في توصية لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعيات. وستتخذ الجمعيات عقب ذلك القرار النهائي بشأن الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية بما في ذلك هذا النص.

501. واقترح الرئيس أن تقوم الأمانة بإعداد مشروع نص لتبخته الدول الأعضاء. أما المسألة الأخرى المتعلقة بالفقرة 16.18 فقد خضعت لمناقشة مستفيضة وأفضت إلى موقفين ثنائيين حيث تؤيد بعض الوفود الاحتفاظ بهذه الفقرة في حين ترغب وفود أخرى في حذفها. ودعا الرئيس الوفود إلى مناقشة هذه المسألة بشكل غير رسمي من أجل التوصل إلى اقتراح وسط.

502. وعبر وفد سويسرا (في جلسة ما بعد الظهر) عن استحسانه لفكرة الاحتفاظ بنص بيانات الاختبار كما ورد في الوثيقة.

503. وصرح وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية بأن هذه المجموعة خلصت عقب اجتماعها إلى أن لأغلب محتويات البرنامج 18 سواء تلك المتعلقة بالصحة العامة أو الأمن الغذائي أو تغير المناخ تأثيرا مباشرا على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ومن الضروري بالنسبة لمجموعة جدول أعمال التنمية أن يرفع البرنامج 18 تقاريره إلى الدول الأعضاء في هيئة حكومية دولية. وقالت المجموعة إنها لا تفضل هيئة حكومية دولية بعينها، سواء كانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات، لكنها ذكرت بأنه من المستحب أن يقدم البرنامج تقاريره إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. أما في ما يخص الفقرة 16.18، فقد أكدت مجموعة جدول أعمال التنمية أن هذه المسألة هي أمر في غاية الحساسية بحيث لا يمكن الموافقة عليه بدون عقد اجتماع حكومي دولي، ومضت تقول إن هذه المخاوف تدارس في المفاوضات الجارية حاليا في العواصم داخل العديد من المنتديات. واعتبرت المجموعة أن قبول أي إشارة إلى بيانات الاختبار في وثيقة البرنامج والميزانية دون فحص المسألة بشكل مفصل في اجتماع حكومي دولي هو أمر في غاية الصعوبة. لذلك، التمسست مجموعة جدول أعمال التنمية حذف الإشارة إلى بيانات الاختبار.

504. وأوضح وفد سويسرا أنه لا يرى أي جدوى من إحالة ذلك [إعداد تقارير البرنامج 18] على أي لجنة. وأكد من جديد أن الجلسات الإعلامية قد انفضت ومن المفترض أن تتعقد جلسات أخرى (في يونيو كما اتفق على ذلك). وكان التوافق الذي توصل إليه يقضي بمأسسة الجلسات الإعلامية حتى تتمكن الوفود من التعبير عن آرائها. ولاحظ الوفد غياب لجان خاصة لدراسة البرامج الأخرى أو مناقشتها. أما بالنسبة للبرنامج 18، فيمكن إيراد تقرير الأنشطة وتعليقات الوفود في سياق التقرير السنوي. وهناك هيئة يمكن أن يناقش فيها هذا الأمر، ومن ثم لا جدوى في إطار مناقشة لجنة البرنامج والميزانية من مناقشة هذا الأمر أو إحالته إلى لجنة أخرى.

505. وأيد وفد فرنسا البيان الذي قدمه وفد سويسرا. وأضاف قائلاً إنه يكن احتراماً كبيراً للجنة البرنامج والميزانية والعمل الذي تقوم به. فلجنة البرنامج والميزانية كانت استثماراً جيداً لغالبية الوفود الحاضرة في هذه القاعة وكانت لها انعكاسات مالية مهمة حيث كانت مهمة هذه اللجنة تتمثل في وضع وثيقة متوازنة للبرنامج والميزانية. وتوجد مننديات أخرى يمكن للدول الأعضاء من خلالها تتبع البرنامج 18 ورصده إذ يمكن القيام بذلك داخل جمعيات الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء ستضعف لجنة البرنامج والميزانية إن هي وضعت أمامها تحدياً لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاختصاص المنوط بها. وأكد الوفد بيانه السابق الذي ذكر فيه أن الأعضاء لم يأتوا إلى الوبو للحديث عن تغير المناخ أو الفقر لأن ذلك ليس من اختصاص المنظمة. فالأعضاء قدموا إلى الوبو للحديث عن الملكية الفكرية وطرق إنفاذها في كل قطاع من قطاعات الوبو. ويجب أن تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار وإلا سيناقش الأعضاء قضايا لا ترتبط بهذه المنظمة، سواء كان ذلك في لجنة البرنامج والميزانية أو في أي لجنة أخرى.

506. وجدد وفد جنوب إفريقيا تأكيد بيانه السابق ونفى حصول أي اتفاق خلال الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية. فحسب ما يتذكر الوفد، كان هناك اقتراح من الأمانة (نائب المدير العام المسؤول عن البرنامج 18) بعقد مشاورات غير رسمية. لكن ذلك قدم في الدورة غير الرسمية ومن ثم لم يوثق بأي تسجيل. أما في الوقت الحالي، أي في الدورة الرسمية، فقد عاود الوفد تأكيد ضرورة أن يقدم البرنامج 18 تقاريره إلى لجنة حكومية دولية قائمة، أي اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

507. وأحاط وفد البرازيل علماً بالجهود التي تبذلها الأمانة لتقديم نص معين للفقرة 16.18. لكن الوفد اعتبر أن الوفود لم تصدر تفويضا واضحا بمناقشة بيانات الاختبار في هذه الوثيقة الخاصة بلجنة البرنامج والميزانية، ومن ثم تعتبر كل إشارة إلى ضرورة الاشتغال على هذا الموضوع غير مناسبة ولا يتعين القيام بها. ومضى الوفد يقول إنه يؤيد كل ما جاء في تدخل مجموعة جدول أعمال التنمية.

508. وقال وفد سويسرا إن مسألة الفقرة 16.18 قد نوقشت في إطار المجموعة باء (خلال الاستراحة) التي لم تجد أي مبرر يدعو إلى تغيير الترتيبات الحالية بشأن البرنامج 18. وكانت الجلسة الإعلامية التي عقدت قد قدمت المعلومات المناسبة ومنحت للوفود فرصة الإدلاء بتعليقاتها. وتفضل المجموعة باء الإبقاء على الوضع القائم في ضوء مختلف الاقتراحات المقدمة بشأن هذا البرنامج. ولا ترى المجموعة أي داع لإنشاء لجنة جديدة أو لإحالة موضوع البرنامج 18 على لجنة خاصة.

509. وذكر الرئيس بأن بعض الوفود طلبت حذف الفقرة 16.18 في حين رحبت وفود أخرى بالاحتفاظ بها. كما كان هناك طلب باقتراح نص بشأن إحداث بنية لإعداد التقارير المتعلقة بهذا البرنامج خارج البنات الحالية. ولاحظ الرئيس أن هذه المسألة أثارت الكثير من النقاش في خطة الوبو الاستراتيجية للأجل المتوسط وفي دورة لجنة البرنامج والميزانية التي عقدت في يونيو. وكانت الأمانة (مدير البرنامج 18) قد أكدت خلال الدورة الحالية أنها ستواصل عقد جلسات إعلامية بشأن أنشطة البرنامج 18. وبالنظر إلى ذلك وإلى المخاوف بشأن الفقرة 16.18، اقترح الرئيس "الصفقة الكبرى": حذف الفقرة 16.18 (كما طلبت بعض الوفود) والنص المتعلق بإعداد التقارير. كما طلب من الوفود التركيز على مسؤوليتها في إطار لجنة البرنامج والميزانية للإشراف على هذا البرنامج، وهو ما يعني أن المتابعة والمراجعة ستصبحان بندا منتظما في جدول

أعمال اللجنة. وأوضح الرئيس أن الاقتراح تضمن التخلي عن طلب تكليف هيئات أخرى بالإشراف على أنشطة البرنامج لأنه يعتقد بأن دور لجنة البرنامج والميزانية يتمثل في الإشراف على هذا البرنامج والبرامج الأخرى في وثيقة البرنامج والميزانية. وقد جاء هذا الاقتراح مرفقا بالعرض الإضافي الذي تقدم به مدير البرنامج بمواصلة عقد جلسات إعلامية حول هذه المسألة.

510. وعبر وفد الهند عن استحسانه لمبادرة الرئيس وأوضح أنه يجب أن يناقش ذلك داخل مجموعته. ومضى الوفد يقول إن اقتراح الرئيس يتضمن نقطتين مترابطتين. فقد كان من الممكن ألا يكون نص الفقرة 16.18 مثار خلاف لو نوقش داخل لجنة حكومية دولية. ونبه إلى أن هذه المسألة لن تكون المرة الأخيرة التي تبرز فيها للدول الأعضاء صعوبات معقدة بشأن خطة العمل المقترحة في إطار البرنامج 18. لذلك، اقترح الوفد عرض هذه المسألة المهمة على اجتماع حكومي دولي كما كان الحال بالنسبة للمسائل المهمة كالبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية حيث بحثت ونوقشت كلها في منتدى حكومي دولي. وتساءل الوفد عن سبب ما يبدو أنه معارضة لفكرة مناقشة كل الدول الأعضاء للملكية الفكرية والتحديات العالمية بشكل شفاف وتشاركي. فقد استخدمت كلمة "شفاف" على الأقل ثلاث مرات في عرض البرنامج، لكن هناك معارضة لتطبيق هذه الشفافية من خلال حوار شفاف ومفتوح.

511. ورد الرئيس قائلا إن لجنة البرنامج والميزانية كانت في واقع الأمر تنظر في هذه المسألة (مناقشة التحديات العالمية)، ومضى يقول إنها نوقشت خلال الدورة غير الرسمية عندما اقترح نص جديد. ودعا الرئيس الوفود إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحه وفد الهند بشأن عدم الرغبة في إدراج النص الذي اقترحه وفد الهند ويحيل إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

512. وجدد وفد الولايات المتحدة الأمريكية عند إشارته إلى دواعي عدم موافقة بعض الوفود على وضع آلية لإعداد التقارير بشأن التحديات العالمية تأكيد التعليق الذي تقدم به سابقا. فإذا كان التفكير ينصب حول جعل التحديات العالمية قضية جديدة بالنسبة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فذلك يعني ضرورة تغيير المهمة المنوطة بها إذ يركز عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على التوصيات الخمسة والأربعين وتنفيذها. أما إذا كان البديل الآخر هو اختيار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فقد ذكر الوفد الوفود بأن جدول أعمال هذه اللجنة كان موضع نقاوض كبير. وبشكل أساسي، لا يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تغير اختصاصات هيئات الويبو الأخرى، بل يجب أن يقرر ذلك من خلال الجمعية العامة.

513. وأوضح وفد الهند (بخصوص مسألة تفويض المناقشة لهيئة أخرى خارج نطاق لجنة البرنامج والميزانية) أنه لم يقل إنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية اتخاذ هذا القرار. فالتص الذي اقترحه الوفد كان في واقع الأمر توصية موجهة إلى الجمعية العامة بوضع برنامج التحديات العالمية في جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ثانيا، لم يكن الوفد يعتقد أن هذه المسألة ستغير مهمة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأن هذه القضايا تشير إلى توصيات التنمية بعينها. لكن الوفد كان يدرك أنه من الممكن أن تكون هناك تحفظات على مناقشة هذه المسألة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد الوفد ترحيبه بأي لجنة ستناقش برنامج التحديات العالمية. أما السبب في إشارة الوفد إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات باعتبارها بديلا فهو أنه سبق إدراج موضوع الصحة العامة في جدول أعمال هذه اللجنة. وإضافة إلى ذلك، سبق للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أن التمسست من أمانة الويبو تنظيم ندوة حول التحديات العالمية في سنة 2009. وقد عمم تقرير عن ندوة التحديات العالمية على الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات حيث قامت ببحثه والتعليق عليه. وعبر الوفد عن اختلافه مع ما جاء في تعليقات الرئيس من أنه سبق للجنة البرنامج والميزانية بحث برنامج التحديات العالمية. فالدور الأساسي لهذه اللجنة هو الموافقة على الاعتمادات المالية. وكانت البرامج الموضوعية قد نوقشت وحظيت بالموافقة في اللجان الدائمة المتعلقة. وتتمثل وظيفة لجنة البرنامج والميزانية في رصد الموارد للبرامج التي سبق بحثها ومناقشتها والموافقة عليها في هيئات أخرى. ولا ينسحب ذلك على برنامج التحديات العالمية. فالدول الأعضاء اطلعت على برنامج العمل الذي اقترحته شعبة التحديات العالمية لأول مرة في لجنة البرنامج والميزانية. ولذلك، يتعين ألا تحظى التخصصات بالموافقة لوحدها بل البرنامج في حد ذاته كذلك. فضلا عن ذلك، إذا احترمت الدول

الأعضاء الاختصاص المسند للجنة البرنامج والميزانية، فهمة هذه اللجنة لا تتمثل في مناقشة البرامج، بل في النظر في مخصصات الميزانية للبرنامج. واقترح الوفد أن يجري النقاش موضع الخلاف والموافقة داخل هيئة الويبو الأساسية المعنية. ثم تحال المسألة على لجنة البرنامج والميزانية في شقتها المالي. وحث الوفد الدول الأعضاء على النظر في اقتراحه بعناية لأنه يسوي عدة مسائل في وقت واحد. أولاً، يتعين احترام الاختصاصات الموكلة لمختلف اللجان، ولا سيما لجنة البرنامج والميزانية. أما برنامج التحديات العالمية فيجب مناقشته في إحدى هيئات الويبو المعنية التي من الممكن أن تكون، حسب رأي الوفد، اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ثانياً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن مناقشات لجنة البرنامج والميزانية تسير عامة بشكل سلس لأنه سبق بحث البرامج داخل هيئات الويبو المعنية. فلو اتبع نفس المنهج مع البرنامج 18، لم تكن مسألة الفقرة 16.18 لتناقش. وفي الوقت الحالي، وجدت الوفود نفسها في وضع تحاول فيه في اليوم الأخير تسوية أمر هو في الأصل ليس من اختصاص لجنة البرنامج والميزانية. فإذا نوقش برنامج التحديات العالمية داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات حيث سيدور الحديث حول تغير المناخ، سيحتاج الوفد إلى استقدام خبراء تغير المناخ من عاصمة بلده. كما أن الصحة العامة هي أحد المجالات التي يركز عليها البرنامج. وكان الوفد يجذب حضور مسؤولي وزارة الصحة في بلده. لكن هؤلاء الخبراء لن يأتوا إلى لجنة البرنامج والميزانية لأنها هيئة لتخصيص الموارد المالية. وحث الوفد الدول الأعضاء من الناحية التنظيمية والجوهرية ومن أجل احترام اختصاصات مختلف الهيئات وتسهيل عملها على النظر بشكل جدي في اقتراحه.

514. وطلب الرئيس من وفد الهند تحديد الاقتراح والإشارة إلى المنتدى الذي يود أن يناقش فيه وطرح نص مقترح بشأنه.

515. وأجاب وفد الهند بأنه طلب إدراج البرنامج 18 في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حيث يمكن لهذا البرنامج أن يعد التقارير عن العمل الذي يقوم به وللدول الأعضاء أن تنظر في عمله. ومضى الوفد يقول إنه من الممكن إدراج هذا البرنامج في توصية لجنة البرنامج والميزانية الموجهة إلى جمعيات الدول الأعضاء وإن بإمكانه تقديم النص المحدد.

516. ولاحظ وفد البرازيل أنه إذا كان القرار ينصب حول حذف الفقرة 16.18، فيتعين حذف الإشارة إلى حماية بيانات الاختبار في الفقرة 13.18 التي جاء فيها: "بما في ذلك حماية بيانات الاختبار".

517. وعاد وفد أستراليا إلى السؤال الذي طرحه وفد الهند في الأصل والمتعلق بجعل البرنامج 18 تابعا للجنة أخرى. وقال الوفد إن ذلك لم يكن "معارضة"، بل كان اعتقاداً بأن لجنة البرنامج والميزانية هي اللجنة الأنسب للنظر في هذا البرنامج. فلجنة البرنامج والميزانية هي لجنة حكومية دولية. وهي لجنة شفافة ومنفتحة ولها اختصاصات أوسع بشكل أقل مما اقترح حيث ظهر ذلك من خلال المناقشة حول الإدارة التي جرت في وقت سابق من هذا اليوم. ولهذه اللجنة كما لاحظ الرئيس مسؤولية الإشراف على البرنامج، ومن ثم فلها في واقع الأمر دور مناسب يتعين عليها القيام به تجاه برنامج ذي طبيعة شاملة.

518. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية تعليق وفد أستراليا. وكان من الواضح أن الشعب داخل الويبو ترفع تقاريرها إلى المدير العام الذي يعتبر مسؤولاً أمام جمعيات الدول الأعضاء عن عمل الويبو برمته وذلك من خلال وثيقة البرنامج والميزانية وتقرير أداء البرنامج الذي يقدم كل سنة. أما في ما يخص نص التوصية، فقد صادف الوفد مشكلة إذ لا يمكن جعل لجنة البرنامج والميزانية في وضع تغير فيه من اختصاصات الهيئات الأخرى.

519. وأشار وفد سويسرا الذي تحدث باسم المجموعة باء إلى أن الموقف الذي عبر عنه وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا هو بالتحديد الموقف الذي يتمسك به أعضاء آخرون في المجموعة باء. وذكرت المجموعة باء الوفود بالنقاش الذي جرى في دورة يونيو والجلسات الإعلامية التي ساهمت في إخبار لجنة البرنامج والميزانية ومناقشة المسائل المتعلقة بالتحديات العالمية. وأعربت المجموعة باء عن اعتقادها بأن التوصل إلى حل يقتضي من كل طرف التنازل عن أمر ما. وعبرت المجموعة

باء عن أملها في الإبقاء على صلاحية لجنة البرنامج والميزانية في مناقشة التحديات العالمية، أي الإبقاء على الأمور كما كانت في ما يتعلق باختصاص لجنة البرنامج والميزانية في مناقشة برنامج التحديات العالمية. كما عبرت المجموعة بآء عن عدم ممانعتها للاقتراح القاضي بحذف الإشارة إلى دراسة بيانات الاختبار. فعلى الرغم من تأييد المجموعة لهذه الإشارة، فإنها ستوافق على الحذف من أجل التوصل إلى توافق الآراء. لكن المشاورات مازالت جارية داخل المجموعة بآء بشأن هذه المسألة.

520. وذكر وفد جنوب إفريقيا الذي تحدث بصفته الوطنية بأن مجموعة البلدان الإفريقية تبدي اهتماما كبيرا بقضايا السياسة العامة الدولية. وقد ضمن عدد كبير من هذه القضايا في البرنامج 18. فهناك أهداف يسعى البرنامج إلى تحقيقها من بينها أن يصبح منتدى لتحليل الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. ومضى يقول إن التعليقات التي تلقاها من بلاده تشير إلى أن الفقرة 16.18 مثيرة للكثير من الجدل، وهو ما يعني أنه يتعين أن تكون موضع مناقشة من الدول الأعضاء. وتكمن المشكلة في كون الأمانة أدخلت أفكارا مثيرة للجدل سبق طرحها في منتديات أخرى. ولم يتوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما. فقد كان من المهم للغاية إدراك هذا الفرق لوجود العديد من المسائل التي اختلفت الدول الأعضاء بشأنها مثل البيانات الجغرافية أو مسألة بيانات الاختبار. وعبر الوفد عن تأييده لفكرة رفع البرنامج 18 تقاريره للجنة دولية حكومية قائمة. وما دام أن بعض الوفود أشارت إلى أنه من الممكن ألا يكون هذا الأمر ممكنا من الناحية القانونية، فقد اقترح الوفد أن يقوم المستشار القانوني بتوضيح المسألة التالية: ما السبيل إلى جعل البرنامج 18 تابعا للجنة قائمة؟

521. وأوضح المستشار القانوني أن الاقتراح ينصب حول جعل البرنامج 18 يرفع تقاريره بشأن الأنشطة التي يقوم بها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، في حين ذكرت وفود أخرى أن هذا الأمر سيحدث في واقع الأمر تغييرا على الولاية المسندة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ولذلك فضلت الإبقاء على الوضع القائم. ففي ما يتعلق بما تود لجنة البرنامج والميزانية القيام به: أرسلت لجنة البرنامج والميزانية توصية إلى الجمعية العامة. أما ما وافقت عليه في وثيقة البرنامج والميزانية فهو ما كانت ستوصي به. فبإمكان لجنة البرنامج والميزانية أن تقرر توصية الجمعية العامة بقيام البرنامج 18 بكيوت وكيوت. ووافقت الجمعية العامة على أن يقوم البرنامج 18 بذلك. أما اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فلها اختصاصاتها التي حدتها الجمعية العامة. وبالتالي، فإن الجمعية العامة هي التي بإمكانها تغيير اختصاصات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

522. وطرح وفد الهند سؤالا على وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان قد ذكر بأنه إذا طلبت لجنة البرنامج والميزانية من الجمعية العامة وضع البرنامج 18 تحت إشراف اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فيتعين تغيير الولاية المسندة إليها. وكان السؤال يستفسر عما إذا كانت الولاية المسندة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات قد تغيرت عندما وضعت مسألة الصحة العامة في برنامج عملها. ولا يتذكر الوفد وقوع أي تغيير من هذا القبيل. فعندما وافقت الجمعية العامة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية بمناقشة هذه المسائل تحت إشراف اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، كما فسر ذلك المستشار القانوني، فإن ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ستضمن ذلك بشكل تلقائي. وأكد الوفد أنه سبق مناقشة إحدى المسائل التي سيعمل عليها البرنامج 18 خلال فترة السنتين القادمة داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وأن البرنامج نفسه استُمد من المناقشات الحكومية الدولية داخل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ومن الحجج الأخرى المقدمة هي أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هيئة حكومية دولية ملائمة لمناقشة برنامج التحديات العالمية. ونستنتج من ذلك أنه يمكن أن تعتبر لجنة البرنامج والميزانية أكثر ملاءمة من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. فقد كانت هذه المسألة مثارا لشكوك لأن الولاية الأساسية للجنة البرنامج والميزانية، كما أشار إلى ذلك العديد من أعضاء المجموعة بآء، تتمثل في معالجة المسائل المتعلقة بالميزانية. وخلال المناقشة حول الإدارة، ذكرت ثلاثة وفود على الأقل أنه يتعين على الأعضاء الالتزام بما يفترض أن تقوم به لجنة البرنامج والميزانية وعدم تجاوز نطاق ذلك. وانصب سؤال الوفد حول الكيفية التي وضعت بها المسائل الكبرى المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة تحت ولاية لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن من



التناقض القول من جهة إنه يتعين احترام الولاية المالية للجنة وإنه يتعين على اللجنة ألا تناقش الإدارة أو التنمية، والقول من جهة أخرى إن تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة هي المسائل التي يتعين مناقشتها داخل لجنة البرنامج والميزانية.

523. وعلق وفد سويسرا بالقول إن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات كانت تناقش أو أدرجت على الأقل في جدول أعمال دورتها القادمة بندا حول البراءات والصحة. فدور اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات هو مناقشة الروابط بين البراءات والصحة على مستوى الجوهر ومع خبراء البراءات. ولم تحدد اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات البرامج والأنشطة التي من الممكن أن تطلقها الأمانة في هذه المجالات. ودور لجنة البرنامج والميزانية هو تحديد البرامج. فالدول الأعضاء (في لجنة البرنامج والميزانية) لم تكن تناقش جوهر تغير المناخ أو الصحة، لكنها كانت تضع إطارا عاما للأنشطة، ولذلك كانت لجنة البرنامج والميزانية الهيئة الأنسب لمناقشة برنامج الأنشطة المتعلقة بالتحديات العالمية التي كان نطاقها أوسع من البراءات. فالتحديات العالمية تهم كل البلدان في العالم، وهي ليست بعدا واحدا من أبعاد التنمية فحسب. ولذلك، رأى الوفد أن أنسب لجنة لمناقشة البرنامج 18 هي لجنة البرنامج والميزانية. وشكر الوفد الأمانة على مراعاة الحاجة التي عبرت عنها الوفود بشأن الحصول على معلومات منتظمة عن الأنشطة التي ينفذها البرنامج 18. فقد اعتمدت ممارسة الجلسات الإعلامية التي تعلق خلالها الوفود على ما تراه مناسبا أو غير مناسب. وتبعاً لذلك، سيتخذ القرار الضروري لتنفيذ البرامج داخل لجنة البرنامج والميزانية. وعبر الوفد عن أمله في أن يساعد التوضيح الذي تقدمت به الوفود الأخرى على إدراك عدم جاهة القول إنه كان يتعين على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أن تحدد البرامج التي ستقوم بها.

524. وعبر وفد كندا عن تأييده للبيانات التي تقدمت بها وفود كل من سويسرا باسم المجموعة باء، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا. وأبدى الوفد عدم ارتياحه لإمكانية قيام إحدى اللجان بإجراء تعديلات على مهمة لجنة أخرى حيث من شأن ذلك أن يشكل سابقة.

525. وعقدت مشاورات غير رسمية خلال الاستراحة. وأعلن الرئيس عن توصل الوفود إلى اتفاق بحذف الفقرة 16.18 والجزء الأخير من الفقرة 13.18: "بما في ذلك بيانات الاختبار المهنية" لضمان الاتساق مع حذف الفقرة 16.18 (كما طلب ذلك وفد البرازيل).

#### البرنامج 19

526. ذكر وفد عمان أنه يدرك جيدا أهمية التواصل من أجل تعزيز الوعي بشأن الملكية الفكرية ودورها الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، أكد الوفد الأهمية البالغة للغة باعتبارها أداة لتنفيذ البرنامج 19 بشكل موسع ونوعي. وكانت الدول الأعضاء قد أكدت هذا الأمر في لجنة البرنامج والميزانية بإضافة فقرة [إلى وثيقة الميزانية] ترجمت هذا السياق إلى التحديات المرتبطة بالبرنامج 19، أي التواصل. ومن ثم، اقترح الوفد إضافة ما يلي في السطر الأخير من الفقرة 7.19 "1" بعد كلمة "التواصل": "إلى اللغات الست المعتمدة من الأمم المتحدة واللغات الوطنية الأخرى حسب الإمكان". فمن شأن ذلك أن يساعد على ضمان التزام مواد الويبو الإعلامية بمعيار الجودة.

527. وحظي الاقتراح بالموافقة.

#### البرنامج 20

528. لم تقدم أي تعليقات بشأن البرنامج 20.

## البرنامج 21

529. لاحظ وفد ألمانيا أن إطار النتائج يظهر أساسا للمقارنة بنسبة 100% في حين أن مستوى الهدف المنشود كان في حدود 95%. وتساءل الوفد لم كان مستوى الهدف المستقبلي المنشود أقل من أساس المقارنة.
530. وأوضح المستشار القانوني أن هذه المسألة تتعلق بمؤشرات مستوى الخدمات. فقد كان أساس المقارنة بنسبة 100% في ذلك الوقت لكن بسبب عدم تمكن البرنامج من الحصول على الزيادة في عدد الموظفين التي سبق له أن طلبها، فقد رغب في ضمان عدم مساءلته على عدم استمراره في تقديم النجاعة التي أظهرها إلى الآن. ولذلك، حدد الهدف المنشود في 95% التي تظل على الرغم من كل ذلك نسبة جد عالية.
531. وذكر وفد فرنسا بأنه سبق له تقديم توقعاته (التي عبر عنها في موضع آخر) بشأن مسألة الموارد البشرية المرصودة لهذا البرنامج.
532. وطلب وفد مصر توضيحا بشأن البرنامج 21. وأحاط الوفد علما بالاقترح الذي تقدمت به الأمانة بشأن هذا البرنامج وذكر بأنه سبق له أن تقدم خلال الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية باقتراح بشأن مسألة الإدارة التنفيذية والمستشار القانوني. وبعد أن استعرضت الأمانة الاقتراح المذكور، لاحظ الوفد بأن اقتراحه لم يدرج. ولذلك، طلب الوفد توضيحا حول هذه النقطة لحرصه على استمرار المستشار القانوني في القيام بدوره في تقديم المشورة القانونية للدول الأعضاء بشكل مستقل وغير متحيز.
533. وأجاب الرئيس بالقول إن هذه المسألة نوقشت بشكل مستفيض خلال الاجتماع الأخير للجنة وكان هناك اختلاف واضح في وجهات النظر. ولم يحظ الاقتراح الذي أشار إليه وفد مصر بأي تأييد. وفي الواقع، أثارت المناقشة الكثير من الجدل. ولذلك، كان هناك خياران: إحياء المناقشة من جديد أو الإبقاء عليها كما كانت. وذكر الرئيس أنه يظل رهن إشارة الوفود، لكنه مضى يقول إن الوقت المناسب للقيام بذلك كان بكل صراحة عند فحص البرنامج.
534. وعبر وفد مصر عن اعتقاده بأن هذه المسألة على جانب من الأهمية إذ لا يوجد أي مؤشر منفصل للأداء بشأن هذه المسألة ولا يرغب الوفد في حدوث ثغرة في هذا الأمر. وأضاف الوفد بأنه سيتشاور مع الأطراف المهمة إن منح فرصة القيام بذلك، وذلك من أجل التوصل إلى نص مشترك في هذا الخصوص.
535. وأعلن الرئيس عن استراحة لإجراء مشاورات غير رسمية يمكن للوفد خلالها عرض هذه المسألة، أي تقديم اقتراح ملموس.
536. وبعد استئناف الاجتماع، شكر الرئيس الوفود على الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى اتفاق. وأثقف على تعديل إطار النتائج (صفحة 140) حيث سيرد في أسفل مؤشرات الأداء ما يلي: "نسبة الاستفسارات المتعلقة بطلب المشورة القانونية التي تلقت ردودا سريعة ومستقلة وموثوقة من مكتب المستشار القانوني".

## البرنامج 22

537. لم تقدم أي تعليقات بشأن البرنامج 22.

## البرنامج 23

538. في ما يخص إطار الأداء، لاحظ وفد ألمانيا أن أحد أعضاء طاقم الموارد البشرية يعالج ملفات 31 موظفا وسيعالج ملفات 50 موظفا في المستقبل، أي بزيادة قدرها 50%. واعتبر الوفد ذلك زيادة هائلة تنطوي على مخاطر. أما بخصوص

مؤشر الأداء السادس (جدول إطار النتائج)، فقد اعتبر الوفد أن نسبة 0,44% من إجمالي حجم الرواتب المستثمر في تنمية الموارد البشرية تظل جد متدنية.

539. وتساءل وفد بلجيكا عن كيفية انتقاء أسس المقارنة لأنه ورد في الفقرة 42 من الوثيقة WOPBC18/17 أن 20 موظفا أعادوا الدراسة الاستقصائية عن الرضا.

540. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا قائلة إن الأرقام سترتفع لأن دائرة الموارد البشرية أعيدت هيكلتها إلى مجموعة فئات تخدم قطاعا معيننا بدل أن ينفذ كل شخص نفس المهمة لفائدة الجميع داخل المنظمة. ومضت الأمانة تقول إن نظاما يجري وضعه لتشجيع رفع الإنتاجية وإن الأمانة تبحث سبل تبسيط السياسات والإجراءات. ومن المؤمل أن تفضي هذه الجهود إلى رفع الإنتاجية. أما بخصوص الملاحظة التي تقدم بها وفد بلجيكا، فقالت الأمانة إن السؤال يشير إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي والدراسة الاستقصائية التي أنجزها. ولذلك، لا تستطيع الأمانة أن تقول إن الردود العشرين كافية أم غير كافية.

#### البرامج 23 و 24 و 25

541. لم تقدم أي تعليقات بشأن البرامج 23 و 24 و 25.

#### البرنامج 26

542. أكد وفد فرنسا من جديد المخاوف التي عبر عنها خلال مناقشة العرض الذي تقدم به مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن الموارد المخصصة للتدقيق الداخلي لتمكين البرنامج 26 من القيام بمهمة التدقيق والمراقبة كما تتوقعها الدول الأعضاء.

#### البرنامج 27

543. واستفسر وفد عمان عن الإشارة في الفقرة 1.27 إلى استبعاد الخدمات اللغوية للترجمة في إطار أنظمة مدريد ولاهاي ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. واعتبر الوفد كلمة "استبعد" زائدة عن حدها لأنه على الرغم من وفاء قطاعي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد باحتياجاتها المحددة في مجال الترجمة، كما أشارت الأمانة إلى ذلك، يتعين ترجمة الوثائق الإدارية ووثائق المعاهدة حيث يدخل ذلك في نطاق سياسة اللغات. وطلب الوفد حذف كلمة "استبعد".

544. واقترح الرئيس، كما اتفق على ذلك، أن تورد الجملة كما يلي: "تتضمن الخدمات اللغوية أعمال الترجمة لأغراض توثيق اجتماعات الويبو، والمطبوعات والقوانين وبعض الأجزاء من الموقع على الإنترنت". وسيحذف الباقي من الجملة المتعلق بأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي.

545. وطرح وفد ألمانيا سؤالا حول الفرق بين تكاليف الترجمة بالنسبة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وبالنسبة للوثائق الدورية.

546. وفسرت الأمانة باقتضاب الطريقة التي تنجز بها أعمال الترجمة لفائدة المنظمة برمتها من أجل تقديم فهم أدق للطريقة التي تنجز بها الترجمة لفائدة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتعالج شعبة اللغات في المنظمة مجموعة جد متنوعة من الوثائق بما في ذلك وثائق اجتماعات الويبو، والوثائق المرتبطة بمعاهدات الويبو، والدوريات الداخلية، والترجمة الموجهة لموقع الويبو على الإنترنت، والمطبوعات الرئيسية ومطبوعات أخرى والوثائق الإعلامية. وتنجز الترجمة انطلاقا من لغات الأمم المتحدة الست والألمانية والبرتغالية وإليها. وعلى الرغم من أن حجم الترجمة لا يتجاوز الحجم المنجز لفائدة معاهدة التعاون بشأن البراءات،

يستحيل التنبؤ بحجم الوثائق وتواتر العمل في ظل مهمل قصيرة. فيجب أن تكون الوثائق صحيحة من حيث النحو، ومكتوبة بأسلوب راق لضمان قابليتها للقراءة وملاءمتها للنشر على نطاق جد موسع. وللمترجمين الموظفين خبرة في مجال الملكية الفكرية إذ يتعين عليهم فهم المصطلحات والموضوع والاستئناس بطريقة عمل الويبو. وأُنجزت غالبية أعمال الترجمة في اللغات الست داخل المنظمة على الرغم من أن جزءاً متزايداً من العمل يسند لجهات خارجية بسبب تنامي حجم العمل المطلوب إنجازه. وتخضع الترجمة الخارجية للمراجعة إلى حد كبير لضمان اتساقها مع أسلوب الويبو. وقد بذلت جهود من أجل ضمان التدريب المناسب للمترجمين الخارجيين للتقليل من الوقت المخصص لمراجعة الوثائق والذي من شأنه أن يشكل عبئاً إضافياً على موظفي الويبو. ولهذه الأسباب، كانت التكاليف المتعلقة بوثائق الويبو أعلى نسبياً من تكاليف ترجمة وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات. لكن التكاليف خفضت من حوالي 246 فرنكا سويسريا للصفحة الواحدة إلى 227 فرنكا سويسريا خلال الفترة 2006-2007، ثم إلى 213 فرنكا سويسريا للصفحة الواحدة في الفترة 2008-2009. كما اعتمدت طرق وإجراءات لتبسيط سير العمل واستخدام الوسائل المستعينة بالحاسوب من أجل المحافظة على الجودة وتوجيه الاهتمام اللازم للإنتاجية والفعالية حتى تخفض التكاليف.

547. وواصلت الأمانة تدخلها بعرض مقارن بشأن وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات. فهناك نوعان رئيسيان من الوثائق بالنسبة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وهما الملخصات وتقارير الأهلية للحماية بموجب براءة. وترجم الملخصات إلى الانكليزية والفرنسية من أجل النشر في حين تترجم التقارير إلى الانكليزية. وحجم العمل كبير جدا بحيث يعكس معدل الإيداع. وتتجز الترجمة انطلاقاً من لغات النشر العشرة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات حيث كان الحجم الأكبر من نصيب الانكليزية والصينية والألمانية واليابانية والكورية. وتكتسي متطلبات الجودة أهمية بالغة لكنها تختلف عن متطلبات الجودة لدى شعبة اللغات. وتستخدم الملخصات في الغالب لأغراض البحث بالموازاة مع الرسوم وتعطي توضيحاً موجزاً لمحتوى الطلب. وتعتبر الدقة في استخدام المصطلحات أمراً أساسياً. وتعد الصحة النحوية ورفي اللغة من الأمور الثانوية. وبما أن الاختصاصيين التقنيين غالباً ما يطلعوا على هذه الوثائق، فإن ذلك يمثل فرقاً أساسياً مقارنة مع وثائق الاجتماعات والمنشورات التي تطالعها شريحة جد متنوعة من القراء والتي ستسبب إحراجاً كبيراً للمنظمة وللدول الأعضاء فيها إذا كان النحو غير سليم. أما في ما يخص الوثائق ذات الطبيعة التقنية العالية، فهي ذات أهمية ثانوية. وخلال الفترة 2004-2005، كان العمل ينجز بشكل أساسي داخل المنظمة. وبعد ذلك، تغير المنهج بالكامل وصار يُعهد بمعظم العمل إلى جهات خارجية تنقسم إلى ثلاث فئات من الشركاء: شركات الترجمة الخاصة، وعدد من الوكالات الحكومية ولا سيما للغات الآسيوية، والمتعاقدون الأفراد. وينطوي التوجه الحالي نحو زيادة عدد المتعاقدين الأفراد مقارنة مع الشركات على امتيازتين اثنتين. أولاً، يقضي هذا التوجه على الوساطة حيث لم تكن العديد من الشركات في حقيقة الأمر سوى مراكز لإعادة توزيع العمل على الأفراد. فهي تأخذ حصة من الثمن وتجبر مترجميها على قبول أسعار متدنية. وكانت للمترجمين الذين يحتفظ بهم خبرة قليلة ويقدمون عملاً ذا جودة أقل. ثانياً، كانت هناك مشكلة في الإدارة لأن الشركات توظف أفضل عناصرها في المشاريع التي تعتبرها ذات أهمية أكبر. وفي الغالب، كانت الشركات توظف في بداية العقد أناساً على قدر كبير من التمكن لإنجاز الترجمات المطلوبة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، لكنها تعتمد مع مرور الوقت إلى تغيير طاقمها حيث يقدم المترجمون الذين يُعهد إليهم بالعمل بعد ذلك نتائج ذات جودة أقل. وينصب التفكير حالياً على الاعتماد على الأفراد بشكل كبير. فالتكنولوجيا التي تتيح توزيع البيانات بشكل رقمي جعلت هذا الأمر ممكناً. ومن النقط ذات الأهمية الكبرى تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في عملية الترجمة. فقبل خمس سنوات، كانت عملية الترجمة تتم بطريقة يدوية، لكن من المتوقع أن تجعل برامج الترجمة التقنية المثبتة حالياً هذه العملية أكثر فعالية. ولم يمض على ظهور البرامج المعلوماتية وقت طويل، لكنها دخلت حيز الاستعمال. فخلال فترة السنتين القادمة أو فترتي السنتين القادمتين سيتزايد استعمال هذه البرامج. ولا تصنف تكنولوجيات الترجمة المشار إليها في باب الترجمة الآلية التي لا يتدخل فيها العنصر البشري. فهذه أدوات تتيح للمترجم أن يعمل بطريقة أكثر فعالية. أما الترجمة الآلية فلا توفر درجة الموثوقية العالية المطلوبة. لكن يمكن أن يتغير ذلك على الأمد الطويل وهناك نقاش حول المدى الذي يمكن أن تبلغه الترجمة الآلية. كما انصب التركيز أيضاً على علاقة الكلفة بالجودة لأن الترجمة تحتل حيزاً هاماً ضمن بنود ميزانية الويبو. وتبذل الجهود لضمان الإبقاء على تكاليف الترجمة ضمن حدودها الدنيا قدر الإمكان مع الالتزام بالجودة

الملائمة. وقد تحقق ذلك باعتماد المزيد من التنافسية بوجود 15 شركة ووكالة وحوالي 13 مترجماً. كما يشكل استخدام التكنولوجيا وأدوات تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتحسين الفعالية من حيث التكلفة. ولم يكن ذلك أمراً سهلاً بالنظر إلى تزايد حصة اللغات الآسيوية التي تعتبر كلفتها جد عالية في الترجمة. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب من حيث الفعالية بسبب تنامي حجم الترجمة إلى اللغات الآسيوية، فمن الممكن أن تكون التكلفة الإجمالية قد تزايدت لكن بنسبة أقل مما كانت ستكون عليه خلاف ذلك. واعتبر بشكل عام أنه من المحتمل أن تكون تكلفة الترجمة في شعبة اللغات أعلى نسبياً مما هي عليه في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات على الرغم من عدم وجود تحليل موضوعي لهذه المسألة، وذلك بسبب الطبيعة التقنية لوثائق هذه المعاهدة وبسبب اختلاف متطلبات الجودة.

548. ولاحظ وفد ألمانيا أن الوثائق التقنية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أقل تكلفة نسبياً من الوثائق العامة وتساءل عن النسبة التي تذهب إلى الترجمة من رسم طلب إيداع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات قدره 1 300 فرنك سويسري.

549. وردت الأمانة قائلة إن متوسط كلفة الترجمة بالنسبة لسنة 2010 وبالنظر إلى التكلفة المباشرة كان هو 158 فرنك سويسرياً عن كل طلب.

550. ولخص الرئيس بالقول إن تعديلاً سيطراً على نص الفقرة 1.27 (كما طلب وفد عمان ذلك) حيث ستنتهي الجملة بعد عبارة "الموقع على الإنترنت". وسترد الجملة كما يلي: "تتضمن الخدمات اللغوية أعمال الترجمة لأغراض توثيق اجتماعات الويبو، والمطبوعات والقوانين وبعض الأجزاء من الموقع على الإنترنت".

#### البرنامج 28

551. جرت المناقشة بشأن هذا البرنامج تحت البند 19 من جدول الأعمال (تقرير عن التقدم المحرز في مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالي).

#### البرنامج 29

552. جرت المناقشة بشأن هذا البرنامج تحت البندين 17 (تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد) و18 (تقرير مرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة واقتراح بشأنه) من جدول الأعمال.

#### البرنامج 30

553. أعلن الرئيس عن قيام الأمانة بإعادة وضع برنامج منفصل للشركات الصغيرة والمتوسطة وعملت على إعداد نص هذا البرنامج الذي سيصبح متاحاً عما قريب. وأعد الاقتراح استجابة لطلبات عدد من الدول الأعضاء بشأن تحسين صورة المنظمة وإعادة إرساء الشركات الصغيرة والمتوسطة كبرنامج منفصل. كما جاء الاقتراح استجابة للتعليقات التي تقدم بها وفد الهند حول أهمية عمل الويبو في مجال الابتكار ونقل التكنولوجيا. وانصب الاقتراح حول إحداث برنامج منفصل تحت رقم 30 بعنوان الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. ويحتوي البرنامج بشكل مفصل على جميع الأنشطة التي يتعين القيام بها لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يتضمن الأنشطة التي سبق اقتراحها بشأن الابتكار ونقل التكنولوجيا في إطار البرنامج 1. وفوائد الاقتراح هي: تيسير أشكال التكامل بين الأنشطة المنفذة لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وتعزيزها (على اعتبار أن الابتكار عامل أساسي لتشجيع تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة)؛ ويعد عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة مسألة شاملة كما أن جزءاً كبيراً من هذا العمل يرتبط بالابتكار ونقل التكنولوجيا. والجانب الهام هو أن العمل المنجز في مجال الابتكار ونقل التكنولوجيا يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وتتطابق الموارد المقترحة للبرنامج 30 مع الموارد المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2011، بعد التحويلات، أي 5.2 ملايين فرنك سويسري. وصرح الرئيس بأن الوثيقة المحددة للاقتراح،

بالإضافة إلى البرنامج 1 المعدل والبرنامج 30 الجديد، ستكون متاحة لدى مكتب توزيع الوثائق. كما أعلن الرئيس عن إعداد الأمانة لوثيقة عن تدابير الفعالية وأثر الجهود المبذولة لتخفيض ارتفاع الميزانية إلى 3%، كما تعهد المدير العام بذلك، دون التأثير على تنفيذ البرنامج. وكان هذا الجدول متاحاً أيضاً لدى مكتب توزيع الوثائق.

554. واستؤنفت المناقشة بشأن البرنامج 30 في صباح اليوم الموالي. ولاحظ الرئيس أنه ما زال هناك عدد من القضايا المعقدة التي يتعين مناقشتها ودعا الوفود إلى تقديم المزيد من التعليقات.

555. ورحب وفد إيطاليا بإعادة إرساء برنامج منفصل للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي حسن صورة هذا الموضوع مقارنة مع اقتراح الميزانية السابق. وعبر عن أمله في أن تنفق الأموال المخصصة للبرنامج 30 بشكل فعال وألا تحول أي أموال لتفادي عرقلة الأنشطة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي ما يتعلق بنص البرنامج، فقد عبر الوفد عن قلقه من كون هذا النص يحمل نبرة يغلب عليها طابع السلبية/الحذر ويعوزه الطموح في أجزاء منه. ورأى الوفد أن الجملة الثانية من الفقرة 2.30 والتي ورد فيها ما يلي: "بما أن الويبو لا تتوفر لا على الموارد ولا على القدرات من أجل الوصول (...) إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال (...)" تحمل نبرة جد سلبية واقترح حذفها. وتضمنت الفقرة 3.30 (الجملة الثانية) تعريفاً مطولاً للمخاطر لم يتضمنه أي برنامج آخر. ورأى الوفد أنه يكفي القول إن من المخاطر المرتبطة بأي استراتيجية تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للمؤسسات عدم قدرتها على القيام بالوظائف المنتظرة منها. وقال الوفد إن نهاية الفقرة 3.30 جاءت بتقييد للنطاق واقترح إضافة منطقة إفريقيا ومنطقة المتوسط. أما بخصوص النطاق (الفقرة 3.30) والجملة التي تبدأ بما يلي: "لهذا الغرض، ستعتمد الويبو على التدريس (...)"، اقترح الوفد بأن يصاغ النص كما يلي: "لهذا الغرض، ستعتمد الويبو على التدريس من خلال مواصلة برنامج تدريب المديرين الذي بدأ خلال الفترة 2010-2011 ومن خلال المزيد من مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك برامج التعلم عن بعد (...)" فمن شأن ذلك أن يزيد من حجم النطاق الذي كان محدوداً. وبخصوص الفقرة 4.30، اقترح الوفد إضافة مجموعة الأدوات متعددة الوسائط بشأن أوضاع الملكية الفكرية (بانوراما) إلى قائمة أدوات الإنترنت المتاحة لدعم المؤسسات. وطلب الوفد توضيح عبارة "الشركات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للمؤسسات" حيث عبر عن أمله في أن يكون هذا التعريف واسعاً بحيث يشمل مثلاً الإدارات الحكومية التي تعالج هذه القضايا. ففي وثيقة البرنامج والميزانية السابقة، استخدمت عبارة "مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية والمؤسسات الحكومية الداعمة الأخرى". وأبدى الوفد اهتمامه بمعرفة المزيد عن برامج التدريب الإقليمية المتقدمة.

556. ولخص الرئيس التغييرات التي طرأت على النص المقترح من وفد إيطاليا.

557. وعبر وفد الهند عن ارتياحه لإعادة إرساء البرنامج المنفصل الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة. كما عبر عن سروره بإعادة إرساء البرنامج الفرعي المتعلق بالابتكار ونقل التكنولوجيا ضمن البرنامج 30. وأيد الوفد التغييرات النصية التي اقترحها وفد إيطاليا. وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومن أجل تمكين البرنامج من أن يكون له تأثير مجدي على البلدان كلها، فقد عبر الوفد عن أمله في أن يُتاح للبرنامج تمويل كافٍ وأن تُمنح لوحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستقلالية الكافية للتقرير بشأن طريقة تخصيص الأموال في ظل مختلف الأنظمة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام مدريد، إلى غير ذلك، وتنسيق جدول أعمال التنمية، وهكذا). وأكد الوفد ضرورة تنسيق أي عمل تنجزه الوحدات الأخرى في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة مع برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن منهجاً من هذا القبيل لن يضيف قيمة إضافية على الأموال وأشكال التكامل بين مختلف برامج العمل فحسب، بل سيعمل أيضاً على ضمان أثر مجدي على البلدان المستفيدة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأبرز الوفد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة نفذت حوالي 24 برنامج تدريب خلال فترة السنتين الأخيرة، وعبر عن أمله في الإبقاء على هذا الرقم، وطلب أن يضمن ذلك في نص البرنامج. كما طلب الوفد أيضاً إضافة المراجع إلى التوسيم والتسويق باعتبارها جزءاً من العمل الذي يضطلع به برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة (حيث لم يضمن هذا الجانب في النص المقترح حالياً). ومضى يقول إنه يتعين أن تكون الوظيفة الأساسية لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي إدارة أصول

الملكية الفكرية لا الابتكار والتسويق فحسب. ولذلك، طلب الوفد مراعاة هذا الأمر إما في الفقرة 2.30 (أو في موضع آخر). وأيد الوفد الرأي الذي عبر عنه وفد إيطاليا من أن البرنامج يبدو متحفظا وعبر عن أمله في أن تزيد الميزانية المخصصة للبرنامج والعمل المسنود إليه خلال فترة السنتين القادمة.

558. وقال الرئيس إن الأمانة ستدرج كل التعديلات المقترحة في نص معدل.

559. ووافق وفد سويسرا الذي تحدث باسم المجموعة بآء على إعادة إرساء برنامج منفصل بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار حيث من شأنه أن يحسن صورة هذه الأنشطة. لكن المجموعة بآء قرنت موافقتها بآءا يؤدي ذلك إلى التشكيك في الأهداف الاستراتيجية للمنظمة أو الحد من التكامل.

560. وعبر وفد جنوب إفريقيا باسم مجموعة البلدان الإفريقية عن سروره بإعادة إرساء برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة. واقترحت مجموعة البلدان الإفريقية إضافة نتيجة مرتقبة (في إطار النتائج) كما يلي: "إذكاء وعي المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها في مجال إدارة أصول الملكية الفكرية". وسيستكمل ذلك بمؤشرات الأداء التالية: "عدد المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تقدم الخدمات والمعلومات بشأن الملكية الفكرية" و"نسبة المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي اعتبرت برامج الويبو التدريبية بشأن إدارة الملكية الفكرية مفيدة".

561. وأيد وفد الجزائر محتوى البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الإفريقية. ومضى يقول إن الاقتراح بشأن برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار يتلاءم مع الأهداف التي تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيقها من خلال هذا البرنامج لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تضطلع بدور مهم في تشجيع الابتكار في البلدان النامية من خلال توفير فرص التنافسية. ووافق الوفد على الصيغة المعدلة التي اقترحتها مجموعة البلدان الإفريقية بشأن إطار النتائج.

562. وصرح الرئيس بأن النص سيعدل خلال الاستراحة. وبعد الاستراحة، استؤنفت المناقشات بشأن نص البرنامج 30.

563. واقترح وفد إيطاليا إيراد العبارة "المؤسسات الحكومية الأخرى المعنية" بدل "بما في ذلك المؤسسات الحكومية الأخرى المعنية". وفي ما يخص النص المقترح من وفد الهند، يتعين إدراج حقوق الملكية الفكرية الأخرى.

564. ووافق وفد الهند على الاقتراحات التي تقدم بها وفد إيطاليا. وفي ما يخص برامج "تدريب المديرين" وتعليقه السابق عليها، طلب إدراج عدد البرامج. أما التعليق الثاني فقد انصب حول ضرورة عدم تحويل برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى هيئة تنسق بين مختلف شعب الويبو التي تُعنى بالشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال ميزانيتها الخاصة، بل يجب أن يكون له دور موضوعي في البرامج والأنشطة التي تنفذها. وطلب الوفد تأكيد أن ذلك قد ضمن في النص الجديد.

565. ورد الرئيس بالقول إن عدد برامج "تدريب المديرين" قد ضمن في إطار النتائج. واقترح أن يتشاور وفد الهند والأمانة بشأن موضع التعديلات ونصها.

566. ووافق وفد الهند على مناقشة المسألة مع الأمانة.

567. وصرح الرئيس بأنه بعد الإحاطة علما بالتعليقات التي تقدم بها وفد الهند، اقترحت الأمانة الصياغة التالية للفقرة 2.30: "إقرارا بالطبيعة الشاملة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، سينسق هذا البرنامج الأنشطة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون الوثيق مع البرامج الأخرى داخل الويبو، بما في ذلك أكاديمية الويبو". فضلا عن ذلك، أدرجت الإشارة إلى البرنامج 30 في نصوص البرامج الأخرى التي تعنى بالتنسيق والتعاون بين البرامج، عند الاقتضاء.

568. وحظي النص بالموافقة ولم تقدم أي تعليقات إضافية بشأن البرنامج 30.

569. واختتمت المناقشة بشأن كل برنامج من برامج وثيقة الميزانية. وأخذت الوفود الكلمة لإثارة مسائل أخرى متعلقة.

570. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على استجابتها السريعة وتقديمها تدابير التوفير في التكاليف التي أعلن عنها المدير العام. وأكد الوفد من جديد ما جاء في بيان المجموعة بآء من أن هذه التدابير هي الخطوة الصحيحة في الاتجاه الصحيح. فالتخفيض بنسبة 1,7% (في نمو الميزانية) يعني توفير حوالي 10 ملايين فرنك سويسري. وهو أمر جد محبذ في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن مواصلة تدابير التوفير في التكاليف وأنه يمكن إضافة بعض العناصر المفقودة في المعلومات. وعبر الوفد عن اهتمامه الخاص بنقص تكاليف الموظفين. وذكر الوفد بأن 70% من الميزانية (كما أظهر ذلك تقرير مراجع الحسابات الخارجي) تخصص لتكاليف الموظفين وبأن الجزء الأكبر من نسبة الزيادة المقدرة بمبلغ 4.7% [في الميزانية] ستخصص، كما ذكر المدير العام خلال اجتماعه بالسفراء، لتكاليف الموظفين. وعبر الوفد عن عدم قبوله لهذا الوضع، ومضى يقول إنه لم توفر سوى مبالغ قليلة من الأموال في حين كان الوفد يتوقع نقصا كبيرا في نفقات الموظفين كما كان الحال في العديد من المنظمات الدولية الأخرى (كمنظمة الصحة العالمية). وأضاف بأن رواتب الموظفين العموميين في العديد من البلدان الغربية قد خفضت. وشكك الوفد في إمكانية القيام بخطوة من هذا القبيل في حالة الموظفين الدوليين، لكن يجب التفكير في إمكانية توفير التكاليف في حالة الخبراء الاستشاريين. ودعا المدير العام ونوابه ومساعديه إلى تخفيض رواتبهم وإلى ضمان التفاوض بشأن عقود الاستشارة بأسعار مخفضة. كما عبر الوفد عن قلقه بشأن تكاليف السفر والفنادق وتساءل عن إمكانية تحقيق بعض الوفورات دون التأثير على البرامج والأنشطة الأساسية. وبدا للوفد أنه من الممكن تحقيق وفورات في تكاليف السفر والفنادق قبل انعقاد جمعيات الدول الأعضاء مثلا من خلال الحيلولة دون أن تتم توقفات الرحلات في المدن ذات التكلفة العالية ككندن. وأكد الوفد أن التدابير التي اتخذت إلى ذلك التاريخ هي خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها غير كافية ومن ثم لا تسمح للوفد بإعطاء موافقته على اقتراح الميزانية.

571. وأكدت الأمانة أن التدابير المقترحة ليست مجهدا يبذل مرة واحدة بل إنها تحسین وبحث متواصلان من أجل تحقيق الفعالية، ولن تؤثر التدابير المقترحة على تنفيذ البرنامج. ومضت الأمانة تقول إنها ملتزمة بالبحث عن المزيد من الفعالية (كما قال المدير العام). وما دام أنه يجري إعداد هذه التدابير، فسترفع الأمانة تقارير إلى الدول الأعضاء في هذا الشأن كلما حصل تقدم في هذه العملية، ولاسيما في ما يخص المبادرات المتخذة في ظل برنامج التقويم الاستراتيجي. ومضت الأمانة تقول إنها تأمل خلال الفترة الفاصلة بين هذا التاريخ واجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سنة 2012 في أن تجرب الدول الأعضاء بمسار هذه العملية وأن تعد تقارير بشأن التدابير المتخذة من أجل تحقيق مكاسب في الفعالية.

572. وأكد وفد إسبانيا أنه يود معاينة جهود ملموسة في هذا المجال بين دورة لجنة البرنامج والميزانية هاته ودورة جمعيات الدول الأعضاء. كما أشاد بالتخفيض المقترح، لكن الزيادة في الميزانية بنسبة 3% ظلت على حالها ويتعين إجراء بعض الإصلاحات.

573. وشكر وفد المغرب الأمانة والوفود الأخرى على الجهود المبذولة التي مكنت الأعضاء من التوصل إلى نوع من الإجماع وإلى نتائج مشجعة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به كل من مجموعة البلدان الإفريقية ووفد الجزائر. كما شاطر نفس المخاوف التي أبدتها عدد من الوفود بشأن نفقات الموظفين. ولاحظ الوفد أن ذلك يشكل بندا من الميزانية على قدر كبير من الأهمية وأنه يتعين بذل جهود من أجل التخفيض من تكاليفه. وعبر الوفد عن ارتياحه بشأن الجهود التي يبذلها المدير العام والتي تعكسها الفقرة 2 من وثيقة الميزانية حيث ورد فيها أنه من أجل إقامة توازن في الميزانية المقترحة للفترة 2012-2013، لن تكون هناك لا مناصب جديدة ولا توظيفات جديدة خلال فترة السنتين القادمة. وعلق الوفد أهمية كبيرة على هذا الوعد وعبر عن أمله في عدم حدوث أي مفاجآت في ظل هذا الالتزام عند نهاية فترة السنتين القادمة.



574. وشكر الرئيس الوفود على جهود التعاون من أجل التوصل إلى اتفاق. أما بخصوص البرنامج 18، فقد حظي نص فقرة القرار بالقبول وانفق على حذف الفقرة 16.18 والجزء الأخير من الفقرة 13.18: "بما في ذلك بيانات الاختبار المهنية" لضمان الاتساق مع حذف الفقرة 16.18 (كما طلب ذلك وفد البرازيل).

575. وتلا الرئيس نص مشروع القرار.

576. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل فيما يعنيه، بالموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 كما تضمنتها الوثيقة WO/PBC/18/5 شرط مراعاة ما يلي:

"1" جهود الأمانة من أجل خفض النفقات بمبلغ 10,2 مليون فرنك سويسري (من 647,4 مليون فرنك سويسري إلى 637,2 مليون فرنك سويسري) باتخاذ تدابير لرفع الفعالية من حيث التكلفة في ما يتعلق مثلا بسياسة أسفار الموظفين والغير وإدارة المباني وسياسة مدفوعات أصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة وأتعاب الخبراء والمحاضرين وبرامج المتدربين وحفلات الاستقبال واستئجار المباني والأجهزة والمعدات أثناء المؤتمرات وتخفيض تكاليف الموظفين من خلال تصميم مؤسسي أفضل. ولن تؤثر تدابير فعالية التكلفة هذه على تنفيذ البرامج والنتائج والأهداف المحددة في اقتراح البرنامج والميزانية. وسترجع الأمانة إلى الدول الأعضاء بتقرير عن تنفيذ تدابير الفعالية في التقارير السنوية عن أداء البرنامج،

"2" وانعكاس البرنامج الجديد المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والتغيرات النصية المتفق عليها خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية، على ما يلي: فصل عرض النتائج وإطار النتائج والبرامج 1 و3 و4 و6 و7 و8 و9 و11 و14 و17 و18 و19 و21 و27 و30 وإضافة حاشية إلى الفقرة 5 في ما يتعلق بتعريف "نفقات التنمية".

577. كما أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل فيما يعنيه، باستخدام أي فائض محقق نتيجة تحصيل إيرادات تزيد على النفقات المتكبدة في فترة السنتين كي تفتح من جديد مخصصات لمستحقات الموظفين بعد نهاية الخدمة، بما في ذلك التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، إلى أن تصل المستويات السابقة، عملاً بمبادئ الإدارة المالية الحكيمة.

578. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية أيضاً بأن تُعقد دورة يونيو في سنوات الميزانية كدورة رسمية ضمن سلسلة دورات اللجنة في المستقبل، اعتباراً من مناقشات البرنامج والميزانية للفترة 2014-2015.

579. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية أن تعدّ الأمانة تقارير عن الأنشطة المنجزة والمقرّرة في إطار برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية وأن تقدّمها إلى الدول الأعضاء في دورات اللجنة.

## البند 14 إطار الويبو بشأن التخطيط لرأس المال وإدارته

580. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/16.

581. ودعا الرئيس المراقب المالي إلى تقديم الوثيقة.

582. وأوجز المراقب المالي مضمون الوثيقة التي عرضت إطار الويبو بشأن التخطيط للنفقات والاستثمارات الرأسمالية وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها. ولهذا الغرض، فإن النفقات والاستثمارات الرأسمالية تعني شراء أصول ثابتة، أو

تكاليف إجراء عمليات مهمة لتجديد الأصول وتطويرها، من قبيل مشاريع تكنولوجيا المعلومات التي تُنفذ بهدف تحسين فعالية إدارة المنظمة. وذكرت الفقرات الأولى القارئ بأن الويبو عملت على الإدارة القائمة على النتائج حيث وضعت أهدافها الاستراتيجية ونتائجها المرتقبة ومواردها واستراتيجياتها من أجل الحصول على هذه النتائج وأدوات الإبلاغ عن تنفيذ البرامج. وغالبا ما تسحب المشروعات التي تُنفذ في مجال النفقات والاستثمارات الرأسمالية على فترات تتخطى فترة السنة بل السنتين. ولذلك، تمّول هذه المشروعات سواء من الميزانيات المتعاقبة كل سنتين أو يمكن اقتراح تمويلها من أموال المنظمة الاحتياطية (وفق المبادئ وآلية الموافقة التي وضعتها الدول الأعضاء لاستخدام الأموال الاحتياطية والمبينة في الوثيقة WO/PBC/16/7 Rev). وشرح المراقب المالي دورة النفقات الرأسمالية التي تعتمد منهجية جد دقيقة (موضحة في الشكل 2 من الوثيقة). فالخطوة الأولى هي بدء المشروع مع النتائج المرتقبة، وصلات المشروع بنتائج المنظمة، والموارد المالية والبشرية اللازمة، ومصدر التمويل المقترح. وتنصب المرحلة الثانية حول التخطيط للمشروع. أما الخطوة الثالثة فتمحور حول التنفيذ الفعلي، والرصد وتقديم التقارير، والتقييم، وتقييم المخاطر ومراقبتها، في حين تتضمن المرحلة الأخيرة إقفال المشروع حيث تشمل إجراء تقييم نهائي، وإقفال المشروع بشكل رسمي، وإعداد تقرير عن الإقفال. وتلي تقارير الإقفال مرحلة الإدماج حيث تُدمج جميع أنشطة الصيانة المنتظمة المطلوبة. ومضى المراقب المالي يقول إن الوثيقة تهدف إلى تبيان طريقة عمل المنظمة للدول الأعضاء والمنهجية والمبادئ التي تعتمدها.

583. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لتوصله بالوثيقة التي كانت موجزة وواضحة وتضمنت المراجع المناسبة لإطار الويبو الخاص بالإدارة القائمة على النتائج، والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وعمليات إعداد البرامج والميزانية. وعلق الوفد بالقول إن الفصل التقديمي يتضمن تعريفا للنفقات والاستثمارات الرأسمالية، والحال أنه يتعين إدراج هذه التعريفات في الإطار نفسه. ورأى أيضا أنه يتعين أن تتضمن المعلومات المقدمة من خلال الإطار تحليلا للبدائل، بما في ذلك التكاليف والمنافع النسبية للبدائل. مثلا، الممارسات المألوفة في مقارنة التكاليف والمنافع النسبية، على الأقل في ما يخص التجهيزات، مع تكاليف شرائها ومنافعها. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن هذه التغييرات ستحسن محتوى الوثيقة.

584. وقال المراقب المالي إن تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية ستؤخذ بعين الاعتبار وستضمن في التقرير.

585. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمحتوى الوثيقة WO/PBC/18/16.

## البند 15 اقتراح بشأن توظيف رأس المال لتمويل بعض أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

586. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/13.

587. وقدمت الأمانة الوثيقة وقالت إنه إذا كان اقتراح وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 قد غطى في إطار البرنامج 25 النفقات التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن النفقات غير المتكررة ستكون أمرا ضروريا لخض مخاطر التشغيل واحتواء التكاليف. كما تعتبر تكلفة دعم التكنولوجيا المتقدمة وصيانتها جد عالية. ففي بعض الحالات، أخبر المورد الأمانة بأنه سيتوقف عن توفير الدعم لتجهيزات من هذا القبيل بسبب تقادمها. وستشمل الاستثمارات المقترحة مرافق خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قاعة المؤتمرات الجديدة، واستبدال بدالات الهاتف نورتل ميريدان المتقدمة، واستبدال قاعدة محطة العمل المكتبي. وأعد هذا الاقتراح وفق المبادئ وآلية الموافقة المطبقة على استخدام الأموال الاحتياطية كما وافقت عليها الجمعية العامة خلال السنة الماضية.

588. وأوضحت الأمانة أن الاقتراح يشمل ثلاثة مجالات: دعم قاعة المؤتمرات الجديدة، واستبدال نظام بدالات الهاتف، واستبدال بيئة العمل المكتبي. ففي المجال الأول، ذكرت الأمانة بأن الاقتراح الذي حظي بالموافقة والمتعلق بقاعة المؤتمرات لم يتضمن التجهيزات التي لم تكن ضرورية لتشغيل قاعة المؤتمرات. لكن مع تزايد عدد المندوبين الذين يستخدمون حواسيب محمولة داخل القاعة، وجب توفير وسائل دعمها (توافر الشبكة). وفي الوقت الحالي، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أن تدعم ما بين 50 و60 حاسوباً محمولاً. لكن، بعد مرور سنتين لن يكون ذلك كافياً لأن الكثير من المندوبين سيطلبون معهم حواسيبهم المحمولة وهواتفهم الذكية ولوحاتهم الإلكترونية. وفي العديد من الحالات، سيكون لكل مندوب جهازان أو ثلاثة أجهزة تتطلب جميعها ربطاً لاسلكياً. كما ذكرت الأمانة بأن بعض الوفود طلبت القيام بترتيبات بشأن المشاركة عن بعد في الاجتماعات بحيث تسمح لهذا النوع من المشاركين بالتحدث (ولم يكن ذلك من الترتيبات العادية كما هو الحال بالنسبة للمشاركة المباشرة). ثم نقل خطاب المشارك إلى المترجمين الفوريين لترجمته. فقد كانت هذه الترتيبات مغايرة كلياً وأكثر تعقيداً من الناحية التقنية من بث الصورة القياسي المتاح في الوقت الحالي. كما يتعين تثبيت نظام التسجيل الرقمي لتسجيل أطوار الاجتماعات. ويمكن عقد اجتماع عادي في قاعة المؤتمرات الجديدة دون مرافق إضافية. لكن، إذا كان يتعين مراعاة متطلبات الدول الأعضاء، فيجب وضع التجهيزات الفنية خلال فترة التشييد. وبخصوص نظام المقسم الفرعي الآلي الخاص (بدالات الهاتف)، فقد سبق لأحد الموردين أن أخبر الويبو بأن الدعم سيقدّم ابتداءً من السنة القادمة استناداً إلى بذل أقصى جهد، أي لا ضمان لأن التجهيزات أصبحت جد قديمة. ولم تطلب الأمانة أموالاً لاستبدالها قبل ذلك لأن كلفتها جد عالية ولم تكن الأمانة متيقنة مما يمكن إحلاله مكانها حتى وضعت تكنولوجيا الهاتف القائمة على الحاسوب والإنترنت في المبنى الجديد. وقد شغل هذا النظام مؤخراً بشكل حي. فبدون هذه التجربة، لم يكن للأمانة اليقين الكافي إن كان يتعين عليها السير في هذا الطريق لاستبدال أنظمة الهاتف داخل المنظمة برمتها. ويمكن استبدال نظام الهاتف من تلافياً الحاجة إلى صيانة ثلاثة أنظمة مختلفة للهاتف، وهو الأمر المتبع حالياً. ففي العديد من المنظمات التقليدية يتعين صيانة الشبكات المعلوماتية إضافة إلى شبكة الهاتف. ولن يبقى الوضع على هذا الحال عند تطبيق النظام الجديد. أما في ما يخص الجانب الثالث من الاستثمارات المتعلقة بيئة العمل المكتبي، فقالت الأمانة إنه كان من المحرج القبول بأن يكون متوسط عمر حواسيب الويبو (بما في ذلك مكتب المدير العام) هو خمس سنوات. فبدون الأموال المطلوبة، سيصبح متوسط عمر حواسيب الويبو مع نهاية فترة السنتين القادمة سبع سنوات، وهي مدة جد طويلة في هذا المجال ولن تشغل إلا منظمات قليلة حواسيب يزيد عمرها عن ذلك. كما أنها تطرح مجموعة من المشاكل المعلوماتية وتؤثر على إنتاجية موظفي الويبو. والجدير بالذكر أيضاً أن كلفة صيانة الآلات القديمة جد عالية وتحتاج إلى العديد من الموظفين لإصلاحها. وبخصوص البرمجيات، أوضحت الأمانة أن الويبو تستخدم في الوقت الحالي نظام التشغيل ميكروسوفت ويندوز إكس بي Microsoft Windows XP وأوفيس Office 2003. وقد حدثت مشاكل مستمرة عند تحويل الملفات من الإصدارات الأخيرة من هذه البيئة. كما أن النظام يحول دون تثبيت التطبيقات الجديدة بسبب عدم توافق البرامج (مثلاً مع نظام الهاتف الجديد). وإجمالاً، أكدت الأمانة أن اقتراح توظيف رأس المال لا يحدث بشكل متكرر بل هو استثمار المرة الواحدة لأن ميزانية البرنامج 25 العادية تغطي في الأصل نفقات التشغيل.

589. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح والتوصية في ضوء المعلومات المقدمة. وعبر عن تفهمه الكامل لضرورة اكتساب التكنولوجيا الحالية واستخدامها وعبر عن عدم معارضته من حيث المبدأ لاستخدام تكنولوجيا المؤتمرات بالفيديو التي تدمج أحدث تكنولوجيا الهاتف والعمل المكتبي في بنية الويبو. لكن الوفد يتطلع إلى أن تستخدم الأمانة أفضل الممارسات عند بحث خدمات المنتجات البديلة للاحتياجات في مجال تكنولوجيا المعلومات وأن تنتهج مسارات محددة تقضي إلى الحصول على أفضل قيمة للمال. وواصل الوفد حثه الأمانة على اتخاذ الخطوات الضرورية للإبقاء على تكاليف التنفيذ والشراء ضمن مستويات معقولة.

590. وأكد وفد اليابان أنه ما دام أكثر من 90% من إيرادات المنظمة تأتي من إيرادات الرسوم المترتبة على أنظمة التسجيل الدولي، فيتعين أن تكون هذه القطاعات أكثر المستفيدين من التحسينات المقترحة. ومضى يقول إنه يتعين صرف الموارد بشكل دقيق كما أشار إلى ذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، استفسر الوفد عن الكيفية التي توصلت بها الأمانة إلى الكلفة التقديرية لمبلغ 5,1 ملايين فرنك سويسري والجهود التي ستقوم بها من أجل خفض هذه التكاليف.

591. وردت الأمانة قائلة إنه في ما يتعلق بنظام المقسم الفرعي الآلي الخاص طلب من الموردين تقدير تكاليف استبدال الشبكة برمتها. وقدم الموردون أرقاماً (ولم يكن هناك اختلاف كبير بين الموردين). وبصفة عامة، طلبت الأمانة تقديرات تكلفة من الموردين الذين سبق لهم إبرام عقود تنافسية مع الويبو. ثم فسرت الأمانة عملية انتقاء الموردين والشركاء لتحقيق

أكثر الآليات فعالية من حيث التكلفة (القيمة مقابل المال). وترتبط الويبو بشراكة مع بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة. لذلك، تقدم عروض العقود المتعلقة بتجهيزات الشبكة مثلا إلى مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني الذي يقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأكثر من 30 وكالة. أما بخصوص مجالات التعاون الأخرى مثل الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة، فقد قدمت الويبو عرضا مشتركا مع وكالات أخرى، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بشأن أكثر من 1000 حاسوب. وهذه أمثلة عن الجهود المبذولة من أجل تحقيق وفورات والحصول على القيمة مقابل المال. أخيرا، عمدت الأمانة إلى إسناد الخدمات لجهات خارجية، بما في ذلك المركز الدولي للحساب الإلكتروني والقطاع الخاص.

592. وتلا الرئيس فقرة القرار من الوثيقة WO/PBC/18/13.

593. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/13،

"2" وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على استخدام مبلغ 5 180 000 فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية من أجل تنفيذ مشروع الاستئثار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوارد وصفه في الوثيقة WO/PBC/18/13.

## البند 16 مستجدات برنامج التقييم الاستراتيجي

594. استندت المناقشات إلى عرض على الشاشة.

595. وقدمت الأمانة الموضوع بتذكير أعضاء اللجنة بأن المدير العام قدم تعليقات تمهيدية بشأن التطور الواسع لبرنامج التقييم الاستراتيجي. وأعلن عن إعداد الأمانة خطة طريق محدثة لبرنامج التقييم الاستراتيجي في سنة 2011 حيث كانت متاحة باللغة الانكليزية في ذلك اليوم وستكون متاحة بكل اللغات الرسمية خلال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. ولاحظت الأمانة أن برنامج التقييم الاستراتيجي أحرز تقدما كبيرا في المبادرتين 18 و19 خلال السنة الماضية باستثناء مبادرة المكاتب الخارجية التي لا زالت قيد المناقشة مع الدول الأعضاء حيث عقد اجتماعان تشاوريان خلال تلك الفترة. وقالت الأمانة إن العرض لن يتناول بشكل مفصل المبادرات التسع عشرة التي يتضمنها برنامج التقييم الاستراتيجي، لكنه سيقدم تقريرا عن المواضيع الرئيسية التي تمت الإشارة إليها خلال هذه الدورة من دورات لجنة البرنامج والميزانية. وأشارت الأمانة إلى أن الأسئلة عن المعلومات الأساسية بشأن برنامج التقييم الاستراتيجي قد طرحت خلال الاجتماعين التشاوريين غير الرسميين اللذين عقدا مع الدول الأعضاء والأمانة. وذكر أن برنامج التقييم الاستراتيجي استمد من تقرير التقييم الشامل الذي كانت الدول الأعضاء قد أوعزت بإنجازه في سنة 2005 وأكمل بمساعدة مؤسسة برايس واتر هاووس-كوبرز في سنة 2007. ولاحظت الأمانة أيضا أن دورة جمعيات الويبو لسنة 2007 كانت قد وافقت على التوصية الرئيسية في هذا التقرير القاضية بتنفيذ برنامج شامل للتحسينات المؤسسية. وأضافت الأمانة قائلة إن تقرير التقييم الشامل كان قد أوصى بإجراء عدد من التغييرات داخل المنظمة بأكملها استنادا إلى أفضل الممارسات، ولا سيما في ما يخص ممارسات إدارة الموارد البشرية. ولوحظ أنه عندما أوعزت الدول الأعضاء للأمانة بتنفيذ هذا البرنامج في سنة 2007، وجهت الأمانة كذلك إلى ضرورة تقديم تقارير دورية للجنة التدقيق (التي أصبحت تسمى حاليا باللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة) وتكليف هذه اللجنة بمراقبة تنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي. وقالت الأمانة إن برنامج التقييم الاستراتيجي يستجيب لكل فئات التوصيات المضمنة في تقرير التقييم الشامل. لكن الأمانة ذكرت أيضا بأن المنظمة كانت قد شهدت تغييرا منذ سنة 2007 على اعتبار أنها اعتمدت إطارا استراتيجيا جديدا يتضمن تسعة أهداف استراتيجية في سنة 2008. ولاحظت الأمانة أن برنامج التقييم الاستراتيجي صمم لتنفيذ أكثر مما حددته التوصيات الواردة في التقييم الشامل. ثم قُدم هذا المخطط من خلال

جدول يتضمن التوصيات الخاصة بمبادرات برنامج التقييم الاستراتيجي. ولاحظت الأمانة أن التقرير أوصى بشكل واضح بتنفيذ برنامج التحسينات المؤسسية (الذي أصبح يشار إليه حاليا ببرنامج التقييم الاستراتيجي) على مدى جدول زمني يتراوح ما بين ثلاث سنوات وخمس سنوات، وهو ما احترمه برنامج التقييم الاستراتيجي. وأشارت الأمانة إلى أنه يتعين أن يكون لبرنامج تغيير -في شكل مشاريع ومبادرات- تاريخ نهاية، لكن التحسينات ستتواصل إلى ما بعد نهاية برنامج التقييم الاستراتيجي كجزء من التحسين المؤسسي المستمر. وعلقت الأمانة قائلة إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كانت تبلغ في كل ثلاثة أشهر بالتقدم المحرز في برنامج التقييم الاستراتيجي من خلال تقرير مرحلي ينشر بعد ذلك في موقع الويبو على الإنترنت. وذكرت الأمانة أن استقصاء مستقلا لآراء الموظفين أجري في بداية سنة 2011 وسيعاد طرحه كل سنة من سنوات برنامج التقييم الاستراتيجي قصد المساهمة في قياس النتائج المتوخاة من البرنامج. وأكدت الأمانة أن استقصاء آراء موظفي الويبو أفضى إلى نتائج على جانب كبير من الأهمية؛ ولاحظت أنه على الرغم من أن التعليقات لم تكن إيجابية في مجملها، فقد تضمن برنامج التقييم الاستراتيجي مبادرات للرد على كل فئة من التعليقات. وأشارت الأمانة إلى أن مناقشات أجريت مع الوفود خلال الأيام الماضية حول قياس النتائج داخل الويبو. وذكرت الأمانة أن إطار نتائج برنامج التقييم الاستراتيجي نشر في شبكة الإنترنت وأن الأمانة ستعد تقارير سنوية استنادا إلى المؤشرات والأهداف المحددة لمختلف قيم برنامج التقييم الاستراتيجي ومبادراته. ثم قدمت الأمانة أمثلة ملموسة عن التقدم المحرز في كل قيمة من القيم الجوهرية الأربعة التي يتضمنها البرنامج. وأكدت الأمانة أهمية التغطية اللغوية لغالبية الدول الأعضاء وقالت إنه في ما يخص الثقافة المؤسسية الموجهة نحو خدمة الزبون، تحسنت المنشورات الأساسية المتاحة بكل اللغات المطلوبة إلى مستوى يفوق 65%، أي بزيادة قدرها 3% منذ ديسمبر 2010. ثم ذكرت الأمانة أن تقييم الأثر على العمل الذي أجري في إطار مبادرة ضمان استمرارية العمل يشكل نشاطا رئيسيا آخر للثقافة المؤسسية الموجهة نحو خدمة الزبون. وستعد الأمانة في إطار برنامج التقييم الاستراتيجي خطة لمواجهة أي انقطاع غير متوقع بحيث يضمن استمرارية إجراءات العمل والعمليات الخارجية لفائدة مستخدمي الويبو في العالم خلال وقت الانقطاع. ولاحظت أن رئيس القسم الإعلامي يشرف على إجراءات تخطيط استمرارية العمل. وأكدت الأمانة أن الهدف الأساسي من برنامج التخطيط للموارد المؤسسية هو توفير الأدوات والعمليات التي من شأنها مساعدة الأمانة على تحسين قيمة "العمل يبدأ واحدة". وقالت الأمانة إن التواصل الداخلي هو أحد الجوانب التي أشار عدد من الموظفين في استقصاء الآراء إلى ضرورة تحسينها. وأشارت إلى أنه أنجز الشيء الكثير منذ إجراء هذا الاستقصاء من أجل إشراك الموظفين في العديد من مستويات المنظمة من قبيل مجموعات المناقشة داخل مختلف القطاعات التي تنظم من أجل جمع الأفكار والاقتراحات حول سبل تحسين التواصل الداخلي. وأشارت لأمانة إلى استجابة الموظفين الواسعة لمجموعات المناقشة حيث شارك حوالي 150 موظفا في الاجتماعات. وعلقت الأمانة قائلة إنه من الممكن أن تكون قيمة "المساءلة على النتائج" ذات أهمية خاصة بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية. وذكرت بأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط قد أعدت وبأنها ستظل إلى جانب تعليقات الدول الأعضاء كما هي مضمنة في تقرير الجمعيات لسنة 2010 دليلا استراتيجيا للمنظمة. وقالت الأمانة إنها شرعت بعد إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بأهدافها الاستراتيجية في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج التي كانت واضحة في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013. ثم أشارت الأمانة إلى أن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة انعكست على الفرد. وذكرت أن الويبو وضعت نظاما لإدارة الأداء وتطوير الموظفين لهذا الغرض. ومضت الأمانة تقول إن الويبو تسعى من خلال برنامج التقييم الاستراتيجي إلى تعزيز قيمة تركز على المسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية. وأشارت إلى أن إحدى المبادرات المدرجة في إطار هذه القيمة تركز على أخلاقيات العمل والنزاهة. وقالت إن هناك توجها قويا نحو وضع مدونة أخلاقيات داخل منظومة الأمم المتحدة وإن ذلك ينطبق أيضا على الويبو. وذكرت الأمانة بأنها أنشأت مكتبا لأخلاقيات المهنة ووضعت مشروع مدونة للأخلاقيات استشير بشأنه على نطاق موسع مع الموظفين. وفضلا عن ذلك، أشارت الأمانة إلى أن برنامج التقييم الاستراتيجي يتضمن مبادرات لتحسين النفاذ والحد من أثر المنظمة الكربوني. وقالت الأمانة إنها ستسلط الضوء على مبادرات من برنامج التقييم الاستراتيجي اقتصادا للوقت. واقترحت الأمانة في بادئ الأمر التركيز على مبادرة المراقبة الداخلية التي يتضمنها البرنامج حيث ذكرت بأن الوفود طرحت العديد من الأسئلة عن عمليات المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر وأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ركزت عليها كذلك. وأشارت إلى أن عمليات المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر مترابطتان وأن مقارنة الأمانة المقترحة بشأن

مبادرة المراقبة الداخلية تستند إلى تقييم المخاطر وبعد ذلك إدارة المخاطر. وقالت إن الوفود أشارت إلى إدارة المخاطر المؤسسية ودعتها إلى مراجعة عرض الشاشة الذي بين، كما أشارت إلى ذلك سابقاً، أن إدارة المخاطر المؤسسية تتطلب مستوى من النضج وتخصيص الموارد وطابع من الرسمية أعلى مما تتطلبه إدارة المخاطر المعمول بها داخل الويبو خلال هذه الفترة. وذكرت الأمانة أنها قامت بإدارة المخاطر بشكل عملي وأنها بصدد الانتقال بشكل واعي وسريع نحو إدارة المخاطر بشكل منسق ورسمي. وأشارت الأمانة إلى أن عمليات المراقبة الداخلية تجرى في العديد من القطاعات داخل المنظمة. وأكدت أن كلا من عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات والعمليات المالية تخضعان لعمليات المراقبة الداخلية. وعلقت الأمانة بالقول إن للمنظمة سجلات للمخاطر في بعض الوحدات التنظيمية كمشروع البناء الجديد. ومضت تقول إنها كانت تحبذ الوصول إلى هذا النوع من التقييم المنهجي للمخاطر في المنظمة برمتها. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنها نشرت مؤخراً طلباً للتقدم باقتراحات لتمكين المنظمة من استخدام شركة خارجية لتقديم المساعدة في هذا المسار بغرض إضفاء طابع الرسمية على إدارة المخاطر في الويبو، وتقييم المخاطر، ونظام المراقبة الداخلية. وذكرت الأمانة بأن هذه المقاربة تهدف إلى الالتزام بالمعايير الصناعية. وأشارت إلى أنها استمدت قيمة كبيرة من المشورة والتوجيه اللذين قدمتهما لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للمراقبة. ولاحظت أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للمراقبة أوصت بأن يلتزم الحل المقترح بالمعايير الصناعية. ثم انتقلت الأمانة إلى مبادرة ثانية من مبادرات برنامج التقييم الاستراتيجي. ولاحظت أن مناقشات أجريت مع الوفود بشأن تصميم الهيكل التنظيمي وأن إحدى مبادرات برنامج التقييم الاستراتيجي صممت من أجل التركيز على هذه المسألة. وأبرزت الأمانة أنه عندما تولى المدير العام منصبه في سنة 2008، أجريت عملية كبيرة لإعادة هيكلة المنظمة. وأشارت إلى أنه أعيد تنظيم الويبو خلال ذلك التاريخ وفق الأهداف الاستراتيجية وأن قطاعاً سابغاً قد استحدث تبعاً لذلك. وأوضحت الأمانة أنها قامت لأول مرة خلال عملية إعادة الهيكلة في سنة 2009 بوضع الوحدات الإدارية المؤسسية المعنية بالإدارة والتدبير تحت إشراف مساعد للمدير العام. ولاحظت أن هذا التوحيد ساعد على إضفاء مزيد من الاتساق على التخطيط والسياسات في هذا القطاع. وذكرت الأمانة أن المرحلة الثانية من مبادرة تصميم الهيكل التنظيمي هي قيد التخطيط والتصميم. ثم لاحظت الأمانة أن موضوع إدارة المخاطر استأثر باهتمام كبير في بداية دورة لجنة البرنامج والميزانية. وقالت إن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للمراقبة اعتمدت لعملها نهجاً قائماً على المخاطر. واعتبرت الأمانة إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إدارة برنامج التقييم الاستراتيجي. وأشارت الأمانة إلى أنه لوحظت عدة مخاطر في المبادرات كلها ولاسيما المبادرة التي تركز على تحديث نظام موظفي الويبو ولائحته حيث تؤثر عليها بعض المخاطر المتعلقة بتوقف عمل الفريق الاستشاري. ولاحظت أن آثار هذه المخاطر قد خفت من خلال الأولوية التي منحت لفصول برنامج التقييم الاستراتيجي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادرات البرنامج الأخرى كبرنامج التخطيط للموارد المؤسسية. وأضافت الأمانة قائلة إن العديد من المبادرات شهدت تأخراً في الجدولة أفضى إلى نقص في استخدام الميزانية المقررة لفترة السنتين. وأشارت إلى أن بعض البرامج دمجت عناصر برنامج التقييم الاستراتيجي ضمن متطلبات برنامجها وميزانياتها والموارد المخصصة لها والحال أنه يتعين على هذه العناصر التي تشهد بعض التأخر أن تبحث عن تمويل إضافي من أجل إكمالها بنجاح. ويجب أن يكون هذا التمويل في حدود الميزانية الإجمالية ومتسقاً مع النتائج المرتقبة. وأوصت الأمانة بضرورة إعادة تعميم استقصاء الآراء حول القيم الجوهرية على الموظفين. وأعلنت أن أحد المخاطر الأخرى يتعلق بعدد الموظفين المعينين، وأن جهوداً جارية بذلت خلال الأشهر الماضية لتلقي ردود منظمة من الموظفين. وأشارت الأمانة إلى الخطوات المقبلة المبينة في عرض الشاشة وفتحت المجال لتقديم الأسئلة والتعليقات.

596. وشكر الرئيس الأمانة على هذه المعلومات المفيدة وجدد طلبه للوفود من أجل تقديم الأسئلة والتعليقات.

597. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على العرض وقال إنه أحاط علماً بإعادة تصميم الهيكل التنظيمي. وذكر الوفد أن الوثائق التي تخص مبادرة الويبو لتصميم الهيكل التنظيمي لم تستجب لتوقعاته بالكامل. ثم طلب توضيحاً حول هدف المبادرة وما إذا كانت تسعى إلى إعادة تنظيم الويبو للحد من مستويات التراتبية. وقال إن ذلك استمد من تعليقات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للمراقبة حول بنية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التي توجد فيها نسبة غير متوازنة من كبار الموظفين. وقال الوفد إنه كان لا يرغب في بدء مناقشة حول هذا الموضوع، لكنه أصيب بخيبة أمل حيث كانت تحذوه تطلعات كبيرة. وعبّر

عن أملة في أن تفضي نتائج مبادرة تصميم الهيكل التنظيمي إلى مناصب أقل وإلى إعادة توصيف المناصب وإلى عملية تصنيف مغايرة. كما عبر الوفد عن أملة في أن تحقق وفورات "بالملايين" وتساءل إن كانت الأمانة ترى أي خطأ في الأرقام أو تعتقد أن مكاسب ستُجنى على المدى الطويل بشكل يفوق ما يمكن أن يتحقق خلال فترة السنتين القادمة.

598. وردت الأمانة حيث أكدت أنه خطط لمبادرة تصميم الهيكل التنظيمي على عدة مراحل. وقالت إن المرحلة الأولى من المبادرة التي نفذت في المرحلة الأولى من برنامج التقييم الاستراتيجي انصبت حول تكييف المنظمة مع الإطار الاستراتيجي الجديد. وأوضحت الأمانة أنه كان من الضروري في إطار عملية إعادة الهيكلة هاته استقدام بعض المهارات الجديدة على مختلف مستويات المنظمة. وذكرت بأن هذه العملية أجريت بهدف إحداث بنية تنظيمية قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تحددها الدول الأعضاء. ورأت الأمانة أن تعيين كبير موظفي المعلومات كان مثالا جيدا لإعادة التصميم. ومضت الأمانة تقول إن توحيد قطاع الإدارة والتدبير كان خطوة ثانية مهمة. ولاحظت الأمانة أنه إذا كان من الممكن أن يبدو وجود هذا القطاع أمرا منطقيا، فالويو من الناحية التاريخية لم تنظم بهذه الطريقة. وأضافت قائلة إن البنية السابقة كانت تطرح صعوبة بالغة لبعض المبادرات كبرنامج التخطيط للموارد المؤسسية. وذكرت الأمانة أيضا أن الخطوة الرئيسية الثالثة التي قام بها المدير العام كانت تعيين فريق جديد للإدارة العليا. وقالت إن المحافظ المخصصة لكل قطاع طورت لاحقا بشكل يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية. وأكدت أنه أعيدت هيكلة كل قطاع ليتماشى بشكل أكبر مع الأهداف الاستراتيجية حيث استكمل هذا المجهود في يوليو 2010. كما أكدت الأمانة أن برنامج إنهاء الخدمة الطوعي هو عنصر آخر من عناصر إعادة تصميم الهيكل التنظيمي المستمد من تقرير التقييم الشامل. وأوضحت الأمانة أن برنامج إنهاء الخدمة الطوعي ساهم في الهيكل التنظيمي من خلال إخلاء المناصب بغرض إعادة توصيف هذه المناصب لتناسب مع المتطلبات التنظيمية. ومضت تقول إن المناصب الشاغرة بفعل هذا البرنامج لم يعاود ملؤها حسب نفس مواصفات المؤهلات. فقد أتاح هذا النهج للأمانة جلب مواهب ومهارات جديدة كما هو الحال في مجال المهارات اللغوية التي تتطلبها معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأوضحت الأمانة أن العمل على تصميم الهيكل التنظيمي لم يستكمل بعد وأن المرحلة الموالية من هذه المبادرة لا تزال قيد التخطيط. وقالت إنها تتوقع في المرحلة القادمة معالجة القضايا التي أثارها وفد ألمانيا؛ "النظر في تصميم المناصب، والتناسق داخل المنظمة، وفرص توحيد أشكال التكامل بين مختلف الوحدات التنظيمية". وخلصت الأمانة إلى القول إن مدير الموارد البشرية غير موجود للتعليق على هذه المسألة وإن مكتب التخطيط للموارد المؤسسية عمل بشكل وثيق معه بشأن هذا الأمر. وطمأنت الوفود قائلة إنه شرع في وضع وثائق المشروع وإن المضي بالمبادرة قدما سيسير وفق نسق مهيكل.

599. وقال الرئيس إن لجنة البرنامج والميزانية دعت إلى الإحاطة علما بمحتوى العرض.

600. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمحتوى العرض.

## البند 17 تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد

601. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/9.

602. وقدمت الأمانة الوثيقة وأبرزت النقاط الأساسية المضمنة فيها. وقالت الأمانة إن السلطات المحلية منحت تصريحاً بشغل جزئي للمبنى في منتصف شهر مارس 2011 حيث أحيلت بموجبه مسؤولية الأمن والسلامة من المقاول العام إلى الويو. وتسلمت المنظمة تصريحاً بشغل المبنى بالكامل في نهاية شهر مارس 2011. وبدأ انتقال نحو 500 موظف من المباني المستأجرة في منتصف شهر مارس؛ وناهز مجموع المنتقلين إلى المبنى الجديد 750 موظفا ما بين منتصف مارس ونهاية يونيو. وافتتح موقف السيارات المخصص للمندوبين في يونيو. وفي ما يخص الامتثال لمواعيد تسليم المشروع، كما جاء في تقرير لجنة البرنامج والميزانية خلال دورتها المنعقدة في سبتمبر 2010، فقد حصل بعض التأخير في تسليم المبنى الجديد. واتفقت الأمانة والمقاول العام على تأجيل تاريخ التسليم من 8 أكتوبر 2010 إلى 25 نوفمبر 2010 مقابل تعويض قدره 500 000 فرنك سويسري، تلاه تعويض آخر قدره 1 725 000 فرنك سويسري مقابل التأخير في التسليم منذ نوفمبر 2010. وتقديرا للمزيد

من التأخر في انتقال الموظفين من المباني المستأجرة، اتفق على تسليم الأجزاء المتبقية على مراحل حسبما تكون جاهزة مع منح الأولوية لطوابق المكاتب. ونتيجة لذلك، أفرغ أكبر مبنى مستأجر (مبنى بروكتر وغامبل) بنهاية أغسطس 2011، كما كان مقررا في الأصل. وإلى حدود التاريخ الحالي، لم يتبق قيد التسليم سوى مساحات قليلة داخل المبنى الجديد وحوله (المساحة الخارجية والمعبر الرابط بين المبنى الرئيسي والمبنى الجديد وسطح المبنى). وذكرت الأمانة بأن الجمعيات وافقت في ديسمبر 2008 على ميزانية رئيسية قدرها 145 مليون فرنك سويسري تقريبا فضلا عن المبلغ المخصص للتعديلات وعن المبلغ المخصص للثريات والطوارئ حيث تقدر المبالغ التراكمية الإجمالية بما مجموعه 16 مليون فرنك سويسري. وإلى حدود ذلك التاريخ، استخدمت الميزانية الرئيسية بالكامل تقريبا أو خصصت أموالها باستثناء مبلغ يقدر بنحو 175 000 فرنك سويسري. كما استخدم أو خصص المبلغ المخصص للتعديلات (حوالي 8,2 ملايين فرنك سويسري). أما المبلغ المخصص للثريات والطوارئ (حوالي 7,8 ملايين فرنك سويسري)، فقد استخدم أو خصص لتغطية الثريات والطوارئ بمبلغ يناهز 5,7 ملايين فرنك سويسري ليبقى في الرصيد غير المخصص أو المنفق نحو 2,1 مليون فرنك سويسري. وأشارت الأمانة إلى أنها قررت، اعتبارا للأسباب المبينة في الوثيقة WO/PBC/18/9 (قواعد الأمن والسلامة المحلية، والطلب المتزايد على قاعات الاجتماعات الصغيرة وإطلاق مشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية مؤخرًا)، الاحتفاظ بعقد استئجار مبنى "الكام" من أجل الحفاظ على التوازن الملائم بين المساحات الشاغرة والمساحات المشغولة.

603. واستفسر وفد ألمانيا عما قرر بشأن استخدام التعويض المالي المحصل من المقاول العام.

604. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير المرحلي الذي يبين أن مشروع البناء الجديد قد أوشك على الانتهاء وأن التكاليف الفعلية تبدو قريبة من التقديرات النهائية. وأشار مع ذلك إلى أن التكلفة المقدرة للبناء الجديد قد ارتفعت بكثير مقارنة بالاقترح الأول منذ عدة سنوات. وذكر أنه لا يجتذ الاحتفاظ بمبنى الكام بتكلفة تقدر بحوالي 1,4 مليون فرنك سويسري عن كل فترة سنتين، لاسيما بالنظر إلى كل المخططات والتكاليف التي كرس من أجل مشروع البناء الجديد. وعبر عن استغرابه من عدم مراعاة التفكير في أماكن صغيرة للاجتماع ومتطلبات السلامة ومشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية في مرحلة تصميم المشروع. وقال إنه يتوقع من الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لاستكشاف حلول بديلة تغنيها عن الاستمرار في استعمال مبنى الكام وتمكنها من التفاوض من جديد بشأن عقد الاستئجار في غضون خمس سنوات.

605. وأحاط وفد اليابان علما مع التقدير بأن المبنى الجديد ومرافقه قد أوشك على الانتهاء على الرغم من التأخير المؤسف في تسليم المشروع الذي دفع المقاول العام تعويضات عنه. كما أشاد بعدم تعرض العمال لأية إصابات جسيمة أثناء أشغال التشييد. أما بخصوص قرار الأمانة الاحتفاظ بمبنى الكام خلال مدة مشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية التي يرتقب تنفيذها في غضون خمس سنوات بتكلفة تقدر بحوالي 1,4 مليون فرنك سويسري عن كل فترة سنتين، فقد رأى الوفد أنه يتعين على الأمانة بذل قصارى الجهود من أجل تقليص مدة عقد الاستئجار.

606. وشكر وفد أستراليا الأمانة على المعلومات المستجدة حول المشروع. وتساءل إن كانت هناك أي مخاطر على الموظفين الذين يستخدمون المبنى الجديد جراء المساحات غير الجاهزة واستفسر عن الخطوات التي ستتخذ لضمان سلامة الموظفين وأمنهم خلال استكمال هذه المساحات.

607. وشكر وفد فرنسا الأمانة على العرض والمستجدات المقدمة ولاحظ أن هذه المعلومات تتطابق مع ما كان يتوقعه الوفد من الأمانة. واستفسر الوفد كذلك عما تقترحه الأمانة بشأن استخدام التعويض المالي المحصل من المقاول العام.

608. وردت الأمانة على الأسئلة التي طرحها الوفود حيث أشارت إلى أن تقريراً عن التعويض المالي الذي يتعين على المقاول العام دفعه قد ضمن في الوثيقة WO/PBC/18/9، في حين تضمنت الوثيقة WO/PBC/18/10 اقتراحاً بشأن استخدام مبلغ هذا التعويض. وأكدت الأمانة أنها لم تتخذ قرار الاحتفاظ بمبنى الكام إلا في نهاية سنة 2010 للأسباب المبينة في الوثيقة WO/PBC/18/9 مبرزة أنه لم يكن من الممكن أخذ هذه الأسباب بعين الاعتبار في التصميم الجديد



الذي أعد قبل عدة سنوات من بداية التشييد. وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء كانت قد وافقت على مشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية في سنة 2010 وأن شروط السلامة والأمن السويسرية الجديدة ضمنت في تصريح البناء الصادر عن السلطات المحلية في سنة 2007 وكان يتعين الامتثال لها من أجل الحصول على تصريح شغل المبنى. وأشارت الأمانة إلى أن كلفة استئجار مبنى الكام (عقد طويل الأمد مع مؤسسة محلية يضم مجلسها ممثلين عن السلطات السويسرية) منخفضة نسبياً بالمقارنة بأماكن العمل في المباني المجاورة (يتراوح سعر السوق ما بين ثلاثة وأربعة أضعاف هذا السعر). ومضت الأمانة تقول إنها اتخذت إجراءات تهدف إلى تحسين استخدام أماكن العمل، ولاسيما من خلال تطبيق سياسة أكثر صرامة في توزيع أماكن العمل. وكان من الضروري لأي كيان في حجم الويبو أن يعتمد بعض المرونة في إدارة أماكن العمل المستنفدة والفارغة في كل مبانيها من أجل توفير ظروف العمل المناسبة لكل البرامج والاستجابة بشكل مناسب للتغيرات التنظيمية. أما في ما يخص المخاطر على الموظفين في أماكن البناء غير المستكملة، فقد أكدت الأمانة أن الامتثال لتدابير وضمانات السلامة والأمن التي تطبقها السلطات السويسرية والويبو سيكون تحت مسؤولية الوحدات الإدارية المعنية وشركات البناء والصيانة المتعاقد معها أو التي سيتعاقد معها من أجل أي عمل من أعمال الإصلاح أو التجديد حتى لا يتعرض الموظفون والمندوبون والزوار لأي مخاطر. وستواصل الأمانة تقديم المعلومات بشأن كل المسائل التي يشملها التقرير المرحلي من خلال تقاريرها الدورية المستقبلية التي ترفع إلى دورات لجنة البرنامج والميزانية.

609. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي المضمن في الوثيقة WO/PBC/18/9.

## البند 18 تقرير مرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة واقتراح بشأنه

610. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/10.

611. وأوجزت الأمانة محتوى الوثيقة WO/PBC/18/10 حيث ذكرت بأن مجلس اختيار المقاول العام المؤلف من ممثلين عن الدول الأعضاء اجتمع في ديسمبر 2010 وفبراير 2011 لانتقاء المقاول العام للمشروع (سبق رفع تقرير عن دورته المنعقدة في مارس 2010 إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في سبتمبر 2010). واستعرض المجلس خلال دورته المنعقدة في ديسمبر 2010 الاقتراحات والبدائل (التي تتراوح تكلفتها ما بين 60 مليون و80 مليون فرنك سويسري) التي تقدمت بها شركتان سبق انتقاؤهما في الجولة الأولى. وبحث المجلس التقييميين المستقلين اللذين تقدم بهما فريق الويبو المعني بالتقييم وقيادة المشروع. ثم كلف المجلس الفريق والقيادة بالتفاوض مع الشركتين بالنيابة عنه، وإعداد توصية ختامية مشتركة بهدف الحصول على تخفيض في الأسعار بحيث تجعل الاقتراحات تقترب من الميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وذكرت الأمانة بأن التكلفة التقديرية للجزء الخاص بأعمال البناء في الميزانية المقررة من الدول الأعضاء تبلغ حوالي 50 مليون فرنك سويسري. ثم اجتمع مجلس اختيار المقاول العام في فبراير 2011 لبحث نتائج المفاوضات والاستماع إلى التوصية الختامية المشتركة التي جاءت لصالح "البنية التحتية الخشبية البديلة" التي تقدمت بها إحدى الشركات والتي كانت الأقل تكلفة من بين الاقتراحات كلها مع ضرورة الحفاظ على الجودة المطلوبة في التصميم المعماري والتقني الذي يعتمد بشكل كبير على بنية تحتية خشبية. وانتقى المجلس شركة "إمبيلينا" مقاولاً عاماً للمشروع، وهي نفس الشركة التي سبق للمجلس السابق انتقاؤها في سنة 2007 لتشييد المبنى الجديد. واثبتت الشركة على اعتبار أن الأمانة ستراجع متطلبات المشروع، بما في ذلك تقليص حجم بعض العناصر، وتحديد الخيارات التي يمكن اعتمادها لاحقاً لتناسب مع الميزانية المقررة. وأجرت الأمانة والقيادة مفاوضات مع المقاول العام المختار حول شروط العقد النهائية ومواعيد تسليم مختلف أجزاء المشروع (أي القاعة الجديدة في حد ذاتها وتعديلات المبنى الرئيسي والمدخل) والجدول الزمني العام. وبصفة خاصة، اعتباراً لأعمال البنية التحتية والبنية الخشبية المتفرقة للقاعة الجديدة، تضمن العقد بنوداً محددة تتناول العلاقة الأساسية بين المقاول العام ومقاول الخشب المتعاقد من الباطن وذكر المواصفات التي يتعين على الأمانة إعادة تقييمها من أجل تقليص حجمها والعديد من المواصفات الأخرى التي ألزم المقاول العام بإعادة فتح مناقصات جديدة بشأنها حيث يرتقب أن تواصل أسعار السوق انخفاضها. وقد انتهت المفاوضات ووقع العقد في مايو 2011. ولذلك، أكدت الأمانة أن العقد الموقع يضمن من حيث احتواء التكاليف أسعار الوحدة خلال

مدة المشروع كلها، ويمنح إمكانية مراجعة بعض المواصفات والتقليص من حجمها من أجل تخفيض التكاليف. كما يتيح إمكانية الأخذ ببعض الخيارات كما هي محددة حاليا أو في شكل معدل أو عدم الأخذ بها. فضلا عن ذلك، لن تكون الأمانة مطالبة بالتعامل مباشرة مع عدد من المقاولين الإضافيين خلال البناء، بل ستواصل اعتمادها على الإطار الذي وضع بناء على نموذج من عقود المقاولات العامة، وهو ما يضمن أسسا واضحة من المسؤولية والمساءلة. كما أكدت الأمانة أن العقد وقع على أساس سعر محدد وأن أجزاء العقد التي تشمل كل العناصر التي لا تحتاج إلى مراجعة أو تعديل أو تقليص حجم لم تتعد نطاق الميزانية المقررة (بالنسبة لتكاليف البناء والأتعاب والرسوم والأعباء) في إطار مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، إضافة إلى المبالغ التي سبقت الموافقة عليها في إطار مشروع البناء الجديد (المشهد الخارجي بشكل أساسي) وفي إطار المشروع المخصص للشؤون الأمنية (UN H-MOSS) (جزء من المدخل). لكن الكلفة التقديرية للخيارات والمواصفات الأخرى التي يتعين إعادة تقييمها والمضمنة في العقد تمثل كلفة تقديرية إضافية بحوالي 4,4 ملايين فرنك سويسري بالمقارنة مع الميزانية الأساسية المقررة التي تقدر بمبلغ 60 مليون فرنك سويسري. وعلى الرغم من أن الأمانة ستبذل قصارى الجهود من أجل تقليص حجم بعض الخيارات وأن المقاول العام سيطرح مناقصات جديدة كما سبق شرح ذلك أعلاه، فقد اقترحت ألا تستخدم في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، وعند الاقتضاء، إلا الأموال التي لا تزال متاحة من مشروع البناء الأساسي الآخر للويبو - مشروع البناء الجديد - والتي تقدر بحوالي 4,5 ملايين فرنك سويسري (كما هو مبين في الجدول المرفق بالوثيقة WO/PBC/18/9). وذكرت الأمانة بأن تمويل مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة استند أيضا في جزء منه إلى قرض مصر بقيمة 40 مليون فرنك سويسري حيث تم التفاوض مع المصارف بشأنه بناء على العقد المبرم (وقع البند الإضافي في أكتوبر 2010) الذي يتضمن الأقساط المسحوبة إلى غاية 2014 وفق نفس الشروط المواتية المعمول بها حاليا. وبناء على الخبرة المكتسبة من القرض الممنوح لمشروع البناء الجديد، ستراقب الأمانة عن كثب تطور أسعار الفائدة وعوامل أخرى للحد من العبء الذي وضعه القرض على الميزانية العادية، وذلك ابتداء من الفترة 2014-2015 (لن تسحب أي أقساط خلال الفترة 2012-2013). وستواصل الأمانة، كما أوصى بذلك مراجع الحسابات الخارجي بشأن مشروع البناء الجديد، توخي الحذر خلال مرحلة التشييد في استخدام المبلغ المقرر للثريات والطوارئ والمخصص لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وأخيرا، أشارت الأمانة إلى الجدول الزمني لمراحل التشييد حيث لاحظت أن الاستعدادات لإعادة فتح موقع العمل قد بدأت في منتصف شهر أغسطس 2011، ومضت تقول إنه يرتقب تسليم قاعة المؤتمرات الجديدة ومرافقتها في أبريل 2013.

612. وشكر وفد سلوفينيا الذي تحدث باسم الأعضاء الآخرين في مجلس اختيار المقاول العام أمين المجلس على تسهيل عمل المجلس. ولاحظ الوفد أن المجلس عاجل عددا محدودا من العروض والأسعار العالية المقترحة، لكنه ركز اهتمامه على الحصول على أفضل سعر مقابل جودة عالية في التشييد كما يتطلبها تصميم القاعة. وأوصى المجلس بالإبقاء على أفضل حل لفائدة الويبو والدول الأعضاء على حد سواء.

613. وشكر الرئيس عضو وفد سلوفينيا وكل الوفود الأخرى الممثلة في المجلس مشيرا إلى أن عملهم أفضى إلى نتائج حاسمة في إنهاء عملية الانتقاء.

614. وعبر وفد اليابان عن اعتقاده بأنه يتعين إنجاز مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة بحرص شديد وإخضاعه للمراقبة الشاملة بالنظر إلى الكلفة المقدرة حاليا بأكثر من 64 مليون فرنك سويسري. وطلب الوفد من الأمانة توخي المزيد من الحذر في ما يخص هذا المشروع الجديد بالنظر إلى الكلفة الإجمالية وما حصل من تأخر في تسليم البناء الجديد.

615. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بهذا التقرير المرحلي،

"2" وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، باستخدام مبلغ بقيمة أقصاها 4 500 000 فرنك سويسري لا يزال متاحا ضمن الميزانية والمبالغ المخصصة المعتمدة في ديسمبر 2008،

لأغراض تمويل مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، عند الحاجة فقط، كما جاء في الفقرة 10 من الوثيقة WO/PBC/18/10.

## البند 19 تقرير عن التقدم المحرز في مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية

616. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/6.

617. وذكرت الأمانة بأن الدول الأعضاء كانت قد اعتمدت تقريراً عن مفهوم السلامة والأمن في سنة 2008. ومنذ ذلك التاريخ، وبناء على طلب السلطات المحلية في جنيف الحفاظ على ممر المشاة في شارع "كولومبت" باتجاه طريق "فرني"، تواصلت المباحثات مع هذه السلطات والبلد المضيف (ولاسيما مكتب الأمن الفدرالي) من أجل مراجعة التصور الأصلي واقترح بدائل لجعل مجمع الويبو أكثر انفتاحاً (من خلال إزالة الأسوار والسياج المحيط بها من التصميم الأصلي)، مع الامتثال لمعايير الأمن التشغيلي الدنيا في المقار (UN H-MOSS). وشمل التصور المعدل عدداً من الأسوار والخصائص (ثابتة ومتحركة) من أجل حماية كاملة من السيارات حول مجمع الويبو وفي المنحدرات المؤدية إلى موقف السيارات تحت الأرض. كما سيُشمل الحفاظ على ممر المشاة في شارع "كولومبت" الرابط بين المبنى الرئيسي والمبنى الجديد. كما سيُحفظ بممر المشاة الحالي في حديقة الويبو والمقابل لمباني أرباد بوكش وبودنهوزن 1 و2 والبراءات. وعلى طول شارع "كولومبت" باتجاه مدخل المبنى الرئيسي وقبالة قاعة المؤتمرات الجديدة، سيتكون المحيط الأمني من سياج (سيخفض علوه 30 سم مقارنة مع التصميم الأصلي) ورصيف للمشاة من أجل توفير أمن كافي عند المدخل الرئيسي لمجمع الويبو. وألحقت الأمانة إلى أن الويبو والمؤسسة العقارية للمنظمات الدولية وقعا على مذكرة تفاهم في يونيو 2011 بغرض إحداث إطار للعمل بين البلد المضيف والويبو من أجل إدارة فعالة ومنسقة لتنفيذ مشروع تشييد المحيط الأمني، مشيرة إلى المساهمة المالية والتشغيلية للبلد المضيف في هذا التنفيذ. واعتمدت الأمانة هذه الفرصة لتشكر البلد المضيف من جديد على تقديمه مساهمة تقدر بمبلغ 5 ملايين فرنك سويسري من أجل تمويل المحيط الأمني لمباني الويبو الحالية. وذكرت الأمانة بأن الأعمال التحضيرية هي قيد الإعداد كما هو مقرر لها وبأنه يرتقب بدء التنفيذ في نهاية 2011 عند إصدار رخصة البناء. أما في ما يخص الميزانية التي أقرتها الدول الأعضاء في سنة 2008 (يقدر بمبلغ 7,6 ملايين فرنك سويسري) لأغراض إجراءات الأمن خلاف تلك التي مولها البلد المضيف، لم يستخدم لحد الآن سوى مبلغ يقدر بحوالي 1,5 مليون فرنك سويسري حيث بقي مبلغ يقدر بحوالي 6 ملايين فرنك سويسري لتمويل بقية عملية التنفيذ.

618. وعبر وفد اليابان عن تفهمه لتعزيز معايير السلامة والأمن داخل مباني الويبو الحالية، لكنه طلب توضيحاً حول توزيع التمويل بين البلد المضيف والويبو وتطور الميزانيات منذ الموافقة على المشروع في ديسمبر 2008.

619. وأجابت الأمانة بالقول إن البلد المضيف رفع مساهمته الأصلية من مليوني فرنك سويسري إلى حوالي 5 ملايين فرنك سويسري لتمويل أجزاء من المحيط الأمني حول المباني الحالية، من جملة. أما من جملة أخرى، فقد استقرت ميزانية الويبو ضمن مبلغ يقدر بحوالي 7,6 ملايين فرنك سويسري كما أقرتها الدول الأعضاء في الأصل في ديسمبر 2008 في ما يخص كل المواصفات الأخرى للمحيط الأمني والإجراءات الداخلية في المباني الحالية.

620. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالوثيقة WO/PBC/18/6.

## البند 20 تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضماناً للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

621. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/11.

622. وذكر الرئيس بأن الدول الأعضاء وافقت بشكل مبدئي خلال دورة الجمعيات في سنة 2007 على أن تعتمد الويبو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية) بحلول 2010. وقدمت الأمانة خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة البرنامج والميزانية في ديسمبر 2008 اقتراحها لتنفيذ برامج معلوماتية ضامنا للائحة النظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وخلال الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة البرنامج والميزانية اللتين عقدتا على التوالي في سبتمبر 2009 وسبتمبر 2010، قدمت الأمانة تقريرا مرحليا يورد معلومات عن المرحلة التي بلغها المشروع والتكاليف المتكبدة حتى ذلك التاريخ. وأحاطت اللجنة علما بالتقريرين وحظيت توصياتها بالموافقة في الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجمعيات اللتين عقدتا على التوالي في سبتمبر 2009 وسبتمبر 2010. وقد تضمنت الوثيقة WO/PBC/18/11 تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز منذ التقرير الأخير المتعلق بتنفيذ الاقتراح المعروف بالمشروع المالي. ودعا الرئيس المراقب العام إلى تقديم الوثيقة بشكل مفصل.

623. وقال المراقب العام إن الوثيقة تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج المعلوماتية التي مكنت الويبو من وضع المشروع المالي والامتنال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان المشروع قد بدأ في سنة 2010 بهدف الامتنال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيق النظام المالي، واعتماد أفضل الممارسات في مجال المشتريات، والتنسيق بين المشتريات والمالية، وتحسين رصد الميزانية ومراقبتها، والتنمية البشرية في صفوف الموظفين باعتماد أفضل الممارسات بناء على نظام التخطيط للموارد المؤسسية. وبدأ المشروع في 15 يناير 2010 في موعده وبميزانيته المحددة ودون صعوبات جمة. وتمكنت الأمانة من وضع مراحل مختلفة التي نفذت على الوجه الصحيح. وعمل المشروع بطريقة سلسلة واستخلصت الأمانة عددا من العبر التي ستضمن في تقرير عند نهاية المشروع. ومن بين العبر المستخلصة: ضمان التواصل الهرمي في المنظمة، وضمان تدريب أقرب ما يمكن إلى الواقع بدلا من المعلومات العامة، وضمان دورات تدريب عملية، وضمان التدريب المسبق لأعضاء فريق المشروع على المقاربة والمنهجية المطبقين على المشروع. وأكد المراقب العام أيضا أن تكلفة المشروع ظلت ضمن نطاق الميزانية. وبقي مبلغ صغير (465 000 فرنك سويسري) حيث سيستخدم لتمويل النفقات المتبقية التي تقدر بمبلغ 407 000 فرنك سويسري. وسيعاد كل رصيد متبقي إلى الأموال الاحتياطية بعد أن يخضع المشروع للتدقيق. وسينتهي المشروع في 30 سبتمبر 2011.

624. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن تحيط علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/11.

## البند 21 تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام شامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو

625. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/12.

626. وذكر الرئيس بأن الجمعيات اعتمدت في سبتمبر 2010 إبان دورتها الثامنة والأربعين اقتراح الأمانة الرامي إلى تنفيذ نظام شامل ومتكامل لتخطيط الموارد المؤسسية. والهدف الأساسي من هذا التقرير المرحلي هو تقديم معلومات أساسية موجزة عن أهداف مشروع برنامج التخطيط للموارد المؤسسية ونطاقه، ومستجدات عن الإنجازات الرئيسية حتى هذا التاريخ والخطوط العريضة لاستخدام الميزانية حتى هذا التاريخ. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم ملخص للأنشطة رفيعة المستوى التي يتوقع إنجازها خلال ما يتبقى من سنة 2011 وخلال سنة 2012 بالإضافة إلى الخطوط العريضة والخطوط المرتبطة بمحفظه برنامج التخطيط للموارد المؤسسية.

627. وذكرت الأمانة بأنه على الرغم من أن الدول الأعضاء وافقت خلال السنة الماضية على محفظه برنامج التخطيط للموارد المؤسسية، فإنه يمثل استمرارا للجهود التي بذلت في السابق من أجل تنفيذ برنامج التخطيط للموارد المؤسسية (الذي بدأ في سنة 2004). ومنذ ذلك التاريخ، حددت الأمانة بالتدرج مراحل تنفيذ مختلف أجزاء نظام برنامج التخطيط للموارد المؤسسية. واتبعت الأمانة نهجا مختلفا اختلافا طفيفا عن النهج المتبع في منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي اختارت

نهج "الانفجار العظيم". واختارت الويبو منها متدرجا كان أكثر تناسبا مع المنظمة لتمكينها من إدارة التغيير واستيعابه ووضع الأسس بشكل متأنى ومتدرج، بما في ذلك ثقافة استخدام نظام برنامج التخطيط للموارد المؤسسية بشكل مناسب. ولذلك، بدأت المرحلة الأولى الخاصة بنظام إعداد تقارير المالية والميزانية في سنة 2004. وانصبت المرحلة الثانية حول شروط الامتثال للنظام المالي ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أما المرحلة الثالثة التي كان يتوقع أن تستغرق حوالي خمس سنوات فستتضمن بالأساس أنظمة إدارة الموارد البشرية، و[مكونا] لتلبية احتياجات إدارة الأداء وإعداد التقارير، وأخيرا تحسينات لإدارة إخبار الزبون من أجل ربط علاقات طيبة مع الزبناء من داخل المنظمة. ومن التحديات التي تطرحها محفظة أن للمنظمة أنظمة وأن إحداث أي تغييرات في احتياجات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من حيث المعلومات المستخدمة في إعداد التقارير سيؤثر على هذه الأنظمة القائمة. لذلك، كان العامل الموجه في تنفيذ برنامج التخطيط للموارد المؤسسية هو ضرورة إدارة أي تغييرات في الأنظمة القائمة بشكل محكم. أولا، وضعت الأمانة بنية إدارية للمشروع وفق الاقتراح الذي أقرته الدول الأعضاء. وكان ذلك ذا أهمية بالغة في تنفيذ برنامج التخطيط للموارد المؤسسية لأن برامج التخطيط للموارد المؤسسية ليست محض أتمتة أو تغييرات في النظام، بل إنها تنطوي على تغييرات في السياسة والعمليات والتدريب وطريقة العمل. وقد تطلب ذلك التزام ومشاركة الإدارة العليا وهيئة منسجمة لاتخاذ القرارات بطريقة سريعة. وكانت الأمانة تبحث أيضا عن بنية شاملة للنظام للاستفادة مما أنجز في السابق مع تكييف هذه البنية مع استراتيجية المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستنادا إلى تجارب الماضي، استفادت الأمانة بشكل كبير من الترتيبات الخاصة باستضافة البرامج التطبيقية لدى مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني؛ فقد استضيفت البرامج المعلوماتية حاليا في منشآت مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني وستستفيد الأمانة من ذلك بالنسبة للبرامج المعلوماتية الأخرى في المستقبل. أما بخصوص الإدارة، فقد قالت الأمانة إن مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أحدثه المدير العام كلف بالإشراف على تنفيذ مشاريع المحفظة مع التركيز على تحقيق المنافع من خلال دورة التنفيذ. كما شكّل فريق مشترك بين الإدارات يتألف من موظفين يتمتعون بقدر كاف من الأقدمية والصلاحيات للمساهمة في التخطيط ووضع تصميم للنظام. وسيحتكم إنجاز كل مشروع إلى منهجية إدارة المشاريع التي درب عليها الموظفون وأصبحت تستخدم على نطاق واسع في غالبية مشاريع المنظمة. كما أحدث مكتب إدارة مشروع برنامج التخطيط للموارد المؤسسية لتخطيط تنفيذ المشاريع وإدارتها وفق الخطط وإدارة المخاطر (وهو جزء أساسي في منهجية تنفيذ برنامج التخطيط للموارد المؤسسية). ومضت الأمانة تقول إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أبدت اهتماما كبيرا بمشروع برنامج التخطيط للموارد المؤسسية وإن حوارا منتظما فُتح بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة بشأن الخطط والمخاطر. واستكمل إنشاء مكتب إدارة مشروع برنامج التخطيط للموارد المؤسسية بنسبة تتراوح بين 60 و70% من خلال توظيف أشخاص مؤهلين ومجربين في المناصب المخصصة للمشروع وفق الاقتراح الذي أقرته الدول الأعضاء. ومدة التوظيف في مناصب هذا المشروع محددة ومرتبطة بمدة المشروع بحيث لن تتعداها كيفما كانت الظروف. وقد اختارت المنظمة شريكا من أجل المساعدة في تنفيذ جزء المشروع المتعلق بالتصميم والرؤية. وقدمت مؤسسة Gartner Group (المستشار الخارجي للويبو) المشورة بشأن بعض المكونات الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتولت فحص المناقصة قبل الإعلان عنها. وفي ما يخص التقدم، فقد ذكرت الأمانة بأن المنظمة قطعت نفس المشوار في مرحلة المشروع المتعلقة بالتخطيط والرؤية. وأكمل تقييم حالة التقدم الراهنة وتوجه العمل إلى تحديد عناصر المبادئ التوجيهية التي ستستخدم في تخطيط المشاريع اللاحقة في نطاق المحفظة. وبدأ مشروع تأسيسي مهم وهو تحديث نظام المالية والميزانية الحالي، أي تحديث البرنامج الحاسوبي PeopleSoft من أجل توسيع نطاقه ليشمل إدارة الأداء والموارد البشرية. وستشكل المعلومات التجارية أحد مجالات التركيز الأساسية حيث ستفيد الدول الأعضاء. وقالت الأمانة إن الدورة شهدت دعوات عديدة إلى تقديم معلومات أفضل ومعلومات إضافية عن الموارد البشرية ومعلومات أفضل عن الأهداف والمؤشرات. ويتعين وضع أنظمة قياس محسنة لدعم إطار النتائج الخاص بالويبو وهو بالتحديد ما سيتناوله برنامج التخطيط للموارد المؤسسية في السنوات القادمة. وستمنح الأولوية القصوى في الخطوات القادمة لمكون الموارد البشرية في المحفظة. وفي ما يخص استخدام الميزانية واحترام الجدول الزمني، فالمشروع يسير في الطريق الصحيح. ومن الجوانب المهمة شراء منتجات برنامج أوراكل بعد بحث شامل لاستراتيجية الويبو في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد عناصر المنتجات في

برنامج أوراكل التي يمكن تطبيقها على محفظة برنامج التخطيط للموارد المؤسسية. وبالنظر إلى توقيت الشراء الذي تزامن مع نهاية السنة المالية لأوراكل، فقد استفادت المنظمة من تخفيض مهم. ومضت الأمانة تقول إن الخطوات المالية تتضمن استكمال رؤية المشروع وتخطيطه بنهاية السنة والشروع في مشاريع الموارد البشرية ذات الأولوية خلال الأجزاء الأولى من السنة المالية. كما سيستكمل مشروع التحديث خلال الفصل الأول من سنة 2012. وأشارت الأمانة إلى أنه مع برنامج التقويم الاستراتيجي والتغييرات العديدة التي تشهدها المنظمة يتعين إدارة قدرة الموظفين على استيعاب مدى هذه التغييرات بحرص شديد. وأوضحت الأمانة كذلك أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من منهجيتها وأن من بين المخاطر الارتباب بشأن افتقار الأمانة إلى القدرات والموارد الضرورية. لكن هذه المسألة ستعالج من خلال ميزانية المحفظة بواسطة بدل المستخدمين حتى يتحرر بعض أفضل المستخدمين والمهنيين من مختلف القطاعات الوظيفية ويكرسوا وقتهم للمشروع. أما الخطر الآخر الذي تتوقعه الأمانة والذي كان أمراً مشتركاً بين كل عمليات تنفيذ برنامج التخطيط للموارد المؤسسية فهو عدم القدرة على استخلاص القيمة القصوى من هذا التنفيذ. فلا ينحصر برنامج التخطيط للموارد المؤسسية في أتمتة العمليات كما هو الأمر حالياً، بل يتطلب التفكير وإعادة هندسة العمليات. وهو ما ينعكس بشكل تلقائي على أدوار الأشخاص والبنيات. ولذلك، كان ذلك المشروع ينطوي على تحول حقيقي داخل المنظمة وقدم أيضاً دعماً أساسياً لمديري البرامج في عملهم مع العالم الخارجي.

628. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن إعجابه بالتقرير المرحلي الذي قدمته الأمانة حيث تضمن العديد من المعلومات المفيدة. وعبر الوفد عن تقديره للوثيرة التي يسير بها تحديث برنامج PeopleSoft حيث يتقدم بسنة عن الجدول الزمني المحدد له وعبر عن أمله في أن يكون ذلك إشارة إلى أن المشروع برمته يسير في الطريق الصحيح حتى يُستكمل خلال الجدول الزمني المقرر له في خمس سنوات. وأشار الوفد إلى أن النفقات ستبلغ في سنة 2011 (حسب توقعات الأمانة) حوالي خمس المبلغ الإجمالي المعتمد للمشروع، لكن بعض النفقات كتلك المتعلقة بموظفي المشروع جاءت أقل مما كان متوقفاً في سنة 2011. ومن شأن ذلك، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمانة، أن يفضي إلى ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة من المشروع. ولذلك، طلب الوفد الحصول على ضمانات من الأمانة بأنها ما زالت تتوقع استكمال المشروع في نطاق المبلغ المعتمد والمحدد 25 مليون فرنك سويسري.

629. وأكدت الأمانة أن محفظة المشروع الإجمالية ستستكمل ضمن نطاق المبلغ المعتمد والمحدد 25 مليون فرنك سويسري. ومضت تقول إن استخدام الميزانية بشكل غير كاف خلال هذه السنة يعزى أساساً إلى بعض التأخر في المفاوضات بشأن التوظيف وإطلاق المشروع. فقد شكل ذلك الجوانب الأكثر صعوبة في بدء المشروع.

630. وشكر وفد الجزائر الأمانة على المعلومات المقدمة. وعبر عن تأييده للمشروع لسببين اثنين على الأقل. أولاً، بدأ المشروع في إبراز قيمته بفضل الدور الذي قام به في مختلف القطاعات. ويتعين على المنظمة تقديم معلومات سليمة لأصحاب المصلحة وعلى نظام برنامج التخطيط للموارد المؤسسية تمكين المنظمة من تقديم معلومات أفضل للدول الأعضاء. ثانياً، قدم المشروع ضمانات أخرى وقوى النظام المالي. فبرنامج التخطيط للموارد المؤسسية هو برنامج معقد وعصي على الفهم بشكل كبير من الخارج، لكنه أفضى إلى بعض النتائج.

631. وتلا الرئيس فقرة القرار من الوثيقة WO/PBC/18/12.

632. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/12.

البند 22 اعتماد التقرير

633. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/18/21 Prov.

634. وقال الرئيس إن الأمانة أعدت قائمة بالقرارات المتخذة والتوصيات الصادرة في هذه الدورة، وأوردتها في مشروع الوثيقة WO/PBC/18/21 Prov. والذي سيصدر بشكل رسمي بعد اعتماده من لجنة البرنامج والميزانية وسيقدم إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. ودعا الرئيس الوفود إلى استعراض الوثيقة. وأعلن الرئيس أن الأمانة ستصدر التقرير الكامل عن الدورة الثامنة عشرة عملاً بالممارسة المعتادة، أي في أقرب وقت ممكن. وسينشر مشروع التقرير على موقع لجنة البرنامج والميزانية في الإنترنت للموافقة عليه إلكترونياً. وستدعى الوفود إلى استعراض مشروع التقرير وإرسال تعديلاتها وتعليقاتها إلى الأمانة التي ستعد النسخة النهائية.

635. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية ملخص القرارات والتوصيات الواردة في الوثيقة WO/PBC/18/21 Prov.

636. وعبر وفد الهند الذي تحدث باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن شكره العميق للرئيس على إدارته الجيدة للأعمال خلال الأيام الخمسة الأخيرة. وقال إن الأعضاء تمكنوا بفضل الرئيس من إنهاء هذا الاجتماع مع الحفاظ على أجواء سلمية.

637. وشكر وفد مصر الرئيس على إدارة الدورة بشكل ناجح وعلى رسم الابتسامات على وجوه المندوبين من حين إلى آخر.

638. وأيد وفد سلوفينيا بشكل كامل البيان الذي تقدم به وفد الهند وهنأ الرئيس باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على القيادة المدهشة وحس الدعابة الذي كانت الحاجة إليه ماسة خلال الأيام الخمسة الأخيرة.

639. وضم وفد جنوب إفريقيا باسم مجموعة البلدان الإفريقية صوته إلى المتحدثين من قبله في تهنئة الرئيس على الطريقة التي أدار بها هذه الدورة وكل الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية.

640. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة بآء بدوره الرئيس على إدارة أعمال الدورة. وأشاد بالأمانة على حسن استعدادها للاضطلاع بمهمة عسيرة تتمثل في الإجابة عن التساؤلات العديدة للوفود وإعداد كل الوثائق.

البند 23 اختتام الدورة

641. اختتمت الدورة أعمالها.

[يلي ذلك المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

*(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/  
in the alphabetical order of the names in French of States)*

I. ÉTATS MEMBRES MEMBER STATES

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Tshihumbudzo RAVHANDALALA (Ms.), First Secretary (Economic Development), Permanent Mission, Geneva

Mandixole MATROOS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Boumediene MAHI, conseiller, Mission permanente, Genève

Ahlem Sara CHARIKHI, Attachée, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Li-Feng SCHROCK, Senior Ministerial Counselor, Federal Ministry of Justice, Berlin

Heinjörg HERRMANN, Counselor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

BANGLADESH

BARBADE/BARBADOS

Corlita BABB-SCHAEFER (Mrs.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Zhanna KUZNETSOVA (Mrs.), Head, Finance Department, National Center of Intellectual Property, Minsk

BRÉSIL/ BRAZIL

Leandro ALVES DA SILVA, Secretary, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE/ BULGARIA

Volodya BOJKOV, Counselor, Permanent Mission, Geneva

Nadia KRASTEVA (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva



CAMEROUN/CAMEROON

Anatole Fabien Marie NKOOU, Ambassadeur, Mission permanente, Genève

Francis NGANTCHA, Ministre conseiller, Mission permanente, Genève

Wilfred Agwo. NWANTI, chef, Service du budget et du matériel, Ministère de la culture, Yaoundé

Aurélien ETEKI NKONGO, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CANADA

Gizem ERAS (Mrs.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division (TMI), Foreign Affairs and International Trade Canada, Ottawa

Sophie GALARNEAU (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHINE/CHINA

Jian LIU, Director, Second Division, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Clara Inés VARGAS SILVA, Embajadora, Comisión como Ministra plenipotenciaria, Misión permanente, Ginebra

CROATIE/CROATIA

CUBA

DJIBOUTI

Djama Mahamoud ALI, Counselor, Permanent Mission, Geneva

ÉGYPTE/EGYPT

Afaf Abdel Maguid Abdel AWAD (Mrs.), Supervisor, Financial Department, Patent Office, Cairo

ESPAGNE/SPAIN

Eduardo SABROSO LORENTE, Técnico Superior, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Attorney-Advisor, Office of External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

J. Todd REVES, Intellectual Property Attaché, Economic and Scientific Affairs, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Natalia AGEENKO (Mrs.), Director, Financial Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Natalya KRYLOVA (Mrs.), Head of Division, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Elena BURDINA (Mrs.), Head, Financial Accounting and Management, Department Federal Institute of Intellectual Property, Moscow

FRANCE

Katerina DOYTCHINOV, conseillère, Mission permanente, Genève

Sébastien CHATELUS, conseiller, Mission permanente, Genève

GRÈCE/GREECE

INikos BEAZOGLU, Expert, Ministry of Development Competitiveness, Direction of Commerce and Shipping and Industrial Property, Athens

GUATEMALA

HONGRIE/HUNGARY

Zoltán HORVÁTH, Head, Economic and IT Management Department, Intellectual Property Office, Budapest

INDE/INDIA

K. NANDINI (Mrs.), Counselor (Economic), Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Ali NASIMFAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Delfina AUTIERO (Mrs.), Head, Directorate General of Combating Counterfeiting (DGLC), Ministry of Economic Development (UIBM), Rome

Tiberio SCHNIDLIN, Counselor, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Ken-Ichiro NATSUME, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Kenji SHIMADA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Motohiro SAKATA, Counselor, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

KAZAKHSTAN

MEXIQUE/MEXICO

Juan Carlos MORALES VARGAS, Especialista en de Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial, México

NIGÉRIA/NIGERIA

OMAN

Fatima AL-GHAZALI (Mrs.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Ahsan NABEEL, Third secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Giancarlo LEÓN COLLAZOS, Primer Secretario, Misión permanente, Ginebra

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ, (Ms.), Head, International Cooperation Division, Cabinet of the President, Patent Office, Warsaw

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Minsu KYEONG, Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Iurie BADÂR, Head, Economy and Finance Direction, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Luděk CHURÁČEK, Director, Economics Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Simona NECHIFOR (Mrs.), Financial Director, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Iulia VARODIN (Ms.), Head, Public Procurement Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Jonathan JOO-THOMSON, First Secretary, Head, Specialised Agencies and Humanitarian Team, Permanent Mission, Geneva

Sarah JONES (Mrs.), Head, Trade Policy and Development, International Policy Directorate, Intellectual Property Office (IPO), Newport

Hywel Rays MATTHEWS, Officer, International Institutions, International Policy Directorate, Intellectual Property Office (IPO), Newport

SÉNÉGAL/SENEGAL

Ndéye Fatou LO (Mrs.), Second Counselor, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

SUÈDE/SWEDEN

Mattias ARVIDSSON, Head, Controlling, Patent Department, Swedish Patent and Registration Office (PVR), Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Lena LEUENBERGER (Mrs.), Legal Advisor, International Trade Relations, Swiss Federal Institute of Intellectual Property, Bern

Alexandra GRAZIOLI (Mrs.), Senior Legal Advisor, Legal and International Affairs, Swiss Federal Institute of Intellectual Property, Bern

Aurélie FLEURY, Conseillère scientifique, Département fédéral des affaires étrangères, Berne

Adrien EVÉQUOZ, Conseiller, Affaires scientifiques, Mission permanente, Genève

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

THAÏLANDE/THAILAND

Sahasak PHUANGKETKEOW, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Tanyarat MUNGKALARUNGSI (Ms), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

TURQUIE/TURKEY

UKRAINE

URUGUAY

VÉNÉZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/ VENEZUELA (BOLIVARIAN  
REPUBLIC OF)

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión permanente, Ginebra

ZAMBIE/ZAMBIA

Lilian Sali BWALYA (Mrs.), First Secretary, Trade, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

AFGHANISTAN

Babak AMEL, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammed YAGOOB, General Directorate, Intellectual Property, King Abdulaziz City for  
Science and Technology (KACST), Riyadh

Mohammed ALTHARWY, Patent Specialist, General Directorate, Intellectual Property, Riyadh

AUSTRALIE/AUSTRALIA

David Roger KILHAM, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization  
(WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Andrés GUGGIANA V., Counselor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO),  
Geneva

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Redae Girmay ABRAHA, Counselor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Yassin M. DAHAM, Second Secretary, Permanent Missions, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Hussain M. SAFAR, Commercial Attaché

LITUANIE/LITHUANIA

Irina KROTOVA (Ms), Head, Finance Department, State Patent Bureau, Vilnius

MADAGASCAR

Haja RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Ismail MOHAMAD BKRI, Counselor, Permanent Mission, Geneva

MAURICE/MAURITIUS

Tanya PRAYAG-GUJADHUR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

NÉPAL/NEPAL

Hari Prasad ODARI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Zoraida RODRIGUEZ MONTENEGRO, Consejera Legal, Misión permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Rik VAN BREUKELEN, Intern, Ministry of Foreign Affairs, The Hague

PORTUGAL

Luís SERRADAS FAVARES, Legal Counselor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Grega KUMER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TOGO

Sebade TOBA, Chargé d'affaires, Mission permanente, Genève

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. VÉRIFICATEUR EXTERNE DE L'OMPI/EXTERNAL AUDITOR OF WIPO

Didier MONNOT, vérificateur externe, Contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

IV. ORGANE CONSULTATIF INDEPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/  
WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Maria Beatriz SANZ REDRADO (Mrs.) Chair

V. BUREAU/ OFFICERS

Président/ Chairman: Douglas GRIFFITHS (États-Unis d'Amérique/  
United States of America)

Vice-présidents/ Vice-Chairmen: Mohamed GAD (Égypte/Egypt)  
Dmitry GONCHAR (Fédération de Russie/ Russian  
Federation)

Secrétaire/ Secretary: Philippe FAVATIER (OMPI/WIPO)

VI. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ  
INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD  
INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/ Director General

Ambi SUNDARAM, sous-directeur général, Secteur administration et gestion/ Assistant Director  
General, Administration and Management Sector

Philippe FAVATIER, directeur financier (contrôleur), Département de la gestion des finances et  
du budget/ Chief Financial Officer (Controller), Department of Finance and Budget

Naresh PRASAD, Directeur exécutif et Chef de Cabinet, Cabinet du directeur général/  
Executive Director and Chief of Staff, Office of the Director General

WO/PBC/18/22

Annex

9

Edward KWAKWA, conseiller juridique /Legal Counsel

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Mrs.), Directrice, Division de la planification de ressources, de la gestion et de l'exécution des programmes/ Director, Resource Planning, Program Management and Performance Division

[نهاية المرفق والوثيقة]